مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

المنظور الاسلامي للتشبيه العمرانيه

تأليف د. عبد الباقي إبراهيم

دكتور عبد الباقى ابراهيم

المؤلف :

الدكتور المهندس / عبد الباقى ابراهيم ، استاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس ورئيس قسم العمارة بها من ١٩٨٣ ــ ١٩٨٦ ، ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، ورئيس تحرير مجلة « عالم البناء » ، وعضو مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية احياء التراث التخطيطى والمعمارى ، وكبير خبراء الأمم المتحدة سابقا . تخرج فى كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٩ وحصل على بكالوريوس العمارة وكان ترتيبه الأول بامتياز . حصل عام ١٩٥٤ على بكالوريوس العمارة من جامعة ليفربول بانجلترا وفى عام ١٩٥٥ حصل على الماجستير فى التصميم الحضرى من نفس الجامعة وحصل عام ١٩٥٩ على دكتوراه فى تخطيط المدن من جامعة نيوكاسل بانجلترا .

أنتدب أثناء عمله بالجامعة الى عدة مناصب منها مديرا عاما لادارة الاسكان والتشييد بالجهاز المركزى للمحاسبات لمتابعة الخطة وتقييم الاداء عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٦٨ ، ثم خبيرا للأمم المتحدة فى الكويت عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ ، وفى عام ١٩٧٣ عمل كبيرا لخبراء الأمم المتحدة فى المملكة العربية السعودية كمدير لمشروع التخطيط العمرانى الذى استمر حتى عام ١٩٧٩ . كما انتدب للتدريس فى كلية الفنون الجميلة بالقاهرة عام ١٩٧٦ واستاذا زائرا في جامعة شتشن ببولندا عام ١٩٦٨ ومعهد الكويت للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٩ . كما اختير عضوا فى عدد من هيئات تحكيم المشروعات المعمارية والتخطيطية فى مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية وعمل مستشارا لوزارات الاسكان بها . هذا بجانب اتصالاته المهنية على المستوى العالمى حيث قام بزيارات لعدد كبير من دول العالم شرقا وغربا .

نشر العديد من البحوث والدراسات فى مجال الاسكان والعمارة وتخطيط المدن والقرى اشترك بها فى عدد من المؤتمرات العربية والدولية ، واشترك فى ترجمة كتاب أسس التصميم لحساب مؤسسة فرانكلن الامريكية عام ١٩٦٨ ، ونشرت له مطابع الاعلام بالكويت كتابة الأول عن « إحياء التراث الحضارى للمدينة العربية » عام ١٩٦٨ ، كما نشر له مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية عدد من المؤلفات . ونشر له وعنه العديد من المقالات فى الصحف المصرية والعربية ، كما دعا الى قيام اتحاد المعماريين المصريين .

اشترك فى العديد من المسابقات المعمارية وفاز منها مشروع سوق القاهرة الدولى بمدينة نصر ومبنى هيئة التأمينات الاجتماعية بالقاهرة ومشروعات تعليمية بالكويت . كما اشترك فى تصميم كثير من مشروعات الاسكان والمبانى العامة وتخطيط المدن فى مصر والدول العربية . كما قام بتصميم عدد من المبانى العامة والخاصة فى مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وذلك بجانب المشروعات التخطيطية التى تعكس القيم الحضارية الاسلامية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظـــور الاســلامـــي للتنميـــه العمرانيـــه

تأليف د . عبدالباقى إبراهيم

الفهـــرس

مقدمة

١ـ النظرية التخطيطية فى الغرب

- تطور النظرية التخطيطية فى الغرب ٧
- البعد التاريخى للنظرية الغربيـــــة ٢٧
- البعد الاقتصادى الاجتماعى فى النظرية الغربية ٣٠
- التحكم فى التنمية العمرانية فى المدينة الغربية ٣٢
- البعد التشريعى والإدارى فى النظرية الغربية ٣٥
- الحركة والنمو فى النظرية الغربية ٣٧
- البعد المنهجى فى النظرية الغربية ٤٠
- البعد الإنسانى فى النظرية الغربية ٤٢
- المجاورة السكنية فى الفكر الغربى ٤٤

٢- النظرية التخطيطية في المنظور الإسلامى

- المد الإسلامى على المدن عبر العصور ٤٩
- إدارة المدينة الإسلامية ٥٦
- التشريع الإسلامى وبناء المدينة الإسلامية ٥٩
- التنظيمات السكانية فى المدن الإسلامية ٦٥
- شروط بناء المدينة الإسلامية ٧٠
- التحولات العمرانية في المدينة الإسلامية ٧١
- الإسلام والمدينة ٧٦

٣- البحث عن النظرية التخطيطية

- النظرية التخطيطية فى فكر ابن خلدون ٨١
- النظرية التخطيطية من خلال التراث ٨٣
- النظرية التخطيطية فى فكر حسن فتحى ٨٦
- النظرية من خلال تجربة الإسكان العشوائى ٨٧
- النظرية من خلال التجربة التخطيطية
  للمناطق العمرانية الجديدة ٩٢
- النظرية من مفهوم ملكية الأرض ٩٥
- النظرية من خلال الحركة العضوية لنمو المدينة ٩٧
- النظرية من خلال تنظيم وإدارة التنمية العمرانية ٩٩

- النظرية من خلال الرؤية الاقتصادية ١٠٢
- النظرية من خلال الرؤية العقائدية ١٠٤
- النظرية من خلال الخصائص البيئية ١٠٧
- النظرية من خلال نطاقات التنمية العمرانية ١١٠

٤ - مقومات النظرية الجديدة

- مقدمة ١١٣
- وحدة الجوار أو الخلية فى جسد التجمع السكنى ١١٧
- النمو العضوى لوحدة الجوار ١١٨
- البناء الاجتماعى العمرانى لوحدة الجوار ١٢١
- إدارة التنمية العمرانية ١٢٣

٥- النظرية الجديدة للتنمية العمرانية

- مقدمة ١٢٧
- نحو النظرية الجديدة ١٣١
- التعامل مع النظرية الجديدة من خلال التجربة ١٣٥
- الحركة العضوية للتنمية العمرانية ١٤٢
- النظرية وبداية التطبيق ١٤٦
- التنظيم الإدارى للتنمية العمرانية ١٤٨
- تطوير نظم البناء فى التنمية العمرانية ١٥٣
- العمارة فى التنمية العمرانية ١٥٧
- الأبعاد التطبيقية للنظرية ١٥٩
- النظرية فى مجال التطبيق ١٦١
- حالة التشبع فى المدن القائمة ١٦٦
- ملحق الرسومات التفصيلية ١٧١
- المراجع ١٧٦

شكـر وتقديـر

لقد استغرق إعداد هذا الكتاب وقتا طويلا ، نظرا لحداثة موضوعه ، وتشعب مصادره. وقد ساعدت في إعداده مجموعة ممتازة من العاملين بمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، ممن تمرسوا على منهج البحث العلمي وأسلوب التأليف والنشر. وإليهم نتوجه بالشكر والتقدير على المجهودات الكبيرة التي بذلوها ، سواء في تجميع المادة أو كتابتها ، أو إعداد رسوماتها ، أو مراجعتها ، أو متابعتها في المطبعة .... حتى خرج الكتاب بهذه الصورة المشرّفة للمعمارى العربى. وأخص بالذكر هنا م. أحمد عبد ربه وم. محمد عبد العزيز من قسم التخطيط وم. إيمان بركات من قسم الدراسات كذلك م. هدى فوزى مدير تحرير مجلة عالم البناء ومعها م. ناريمان زين العابدين وم. أحمد كمال عبيد من هيئة التحرير. كما نعبر عن الشكر لمن ساعدوا في الطباعة والمراجعة وأعمال السكرتارية ومنهم السيدة / زينب شاهين والآنسة / زينب محمد حسن و السيدة/ سعاد عبيد والسيد / شوقي جمال. وغيرهم من العاملين في الأقسام المختلفة بالمركز الذين عاونوا في مراحل المراجعة والإخراج والطباعة.

مقدمة

لم تتعرض المدينة العربية والإسلامية إلى الدراسة والبحث بالقدر الذي نالته العمارة الإسلامية. ومع ذلك فقد اهتم كثير من علماء الغرب بالمدينة العربية والإسلامية وأسهموا بقدر كبير فى دراستها حضارياً وعمرانياً بأساليب مختلفة. وظلت المكتبة العربية تفتقر إلي مرجع جامع يعالج المدينة العربية والإسلامية تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وعمرانياًليس بهدف التسجيل الأثرى أو التاريخى ولكن لتاكيد التواصل الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل. وإذا كانت العديد من المراجع قد تعرضت للمدينة العربية من المنظور التاريخى إلا أن قليلا منها قد تابع حاضرها أو تبصر بمستقبلها. والكتابة فى هذا الموضوع تتطلب عناية خاصة بالتناول العلمى لأى من الجوانب المختلفة التى تحيط بالمدينة العربية الإسلامية، فالمدينة بأحجامها المختلفة جزء لايتجزأ من الإطار الدولى القومى أو الإقليمى التي تعيش فيه وتتأثر به وتؤثر عليه كما أنها جزء لاينفصل عن المقومات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذى يعيش فيها، وهى أيضاً حلقة من الحلقات التاريخية والسياسية التي مرت بها. وهى بعد كل ذلك جزء من البيئة الطبيعية التي نشأت فيها. وهى فى مجملها نتاج لمجموعة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية تفاعلت مع بعضها فى فترات زمنية متلاحقة وظهرت آثارها علي التشكيل العمراني لشكل المدينة كما ظهرت علي التكوين الاجتماعى لسكانها على مر العصور.

فالمدينة هنا هي تعبير طبيعى لحركة التاريخ نلمح علي واجهتها ملامح أصولها الثقافية والحضارية، كما نلمح على نسيجها المؤثرات التاريخية النابعة من الواقع المحلي أو الواردة مع الغزاه والفاتحين أو المنقولة عن الحضارات الخارجية.

والمدينة من ناحية أخرى جهاز معقد الشرايين ومتداخل الأوصال تحكمه إدارات تنفيذية وتوجهه تيارات جماهيرية. كما أن المدينة جهاز متجدد البناء مركزه قديم متهالك وأطرافه حديثة التشييد .. تختلط فيه الفئات الاجتماعية بمستوياتها الاقتصادية والثقافية المتباينة، كما تختلط فيه العادات والتقاليد التي تنعكس مظاهرها علي السكان فى حركاتهم وسكناتهم، كما تنعكس فى مساكنهم وأزيائهم وأنماط استهلاكهم ومجالات خدماتهم .. فالمدينة باختصار هى كيان اجتماعى عمرانى مركب تحتاج إدارته إلى جهاز متعدد الاختصاصات متنوع الخبرات تسنده مجموعة من اللوائح والقوانين المنظمة لحياة المدينة عمرانياً وبشرياً، كما تسنده قوي متعددة لتطبيق هذه اللوائح والقوانين، وتعتمد هذه القوي علي طبيعة المجتمع تقدماً أو تخلفاً فكلما زاد المجتمع تقدماً زادت مشاركته فى إدارة نفسه بنفسه، وكلما انخفض تقدم المجتمع قلت إرادته ومن ثم قلت مشاركته فى إدارة نفسه بنفسه. ويستمر معتمداً على غيره فى توجيه أموره، وقد يكون هذا الغير فرداً أو مؤسسة تخضع للتعليمات السياسية وتوجهها المصالح المحلية أو الدولية.

والمدينة بهذه الصورة المركبة وهذه الطبيعة المعقدة تحتاج إلى أجهزة قادرة على إدارتها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً. وكلما زاد حجمها وتفاقمت مشاكلها كلما ازدادت الحاجة إلى إحكام فى الإدارة وقدرة علي الأداء. وهذا مايفرق

المجتمعات النامية والمتخلفة إدارياً عن المجتمعات المتقدمة والقادرة إدارياً وتنظيمياً. وبذلك تصبح التنمية العمرانية هنا عملية إدارية وتنظيمية أكثر منها دراسات ومخططات، بل هي منهج وأسلوب عمل أكثر منها نظريات واقتراحات خاصة في المجتمعات النامية التي تتعرض للعديد من التقلبات والمتغيرات، الأمر الذي يصعب معه تحديد الاتجاه الأمثل الذي يحكم التنمية العمرانية لآجال طويلة من الزمن. وهنا تتطلب التنمية العمرانية قدرة فائقة على الأداء، وحكمة في اتخاذ القرار، وقدراً كافياً من المرونة في الحركة والتوجيه الذي يعتمد على قواعد تخطيطية نابعة من الواقع الاجتماعي والعمراني للمدينة، ولا يخضع لنظريات مستوردة من مجتمعات مختلفة في بيئتها الحضارية والعمرانية. ولا تجد المدينة العربية أو الإسلامية هنا إلا أن تسلك المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي ينعكس بالتبعية علي منهج التنمية العمرانية. وهو المنهج المتكامل الذي يسعى إلي بناء الإنسان السوي الذي تنعكس متطلباته في حركاته وسكناته على العمران الذي يعيش فيه أو يتعايش معه. من هذا المنطلق لا بد أن يتطرق البحث إلي المستوطنات البشرية التي أقيمت قبل الإسلام وقياس مدى تأثير القيم الإسلامية علي توجيه إنشائها ومن ثم بناء عمرانها. كما يتطرق البحث أيضاً إلى المستوطنات البشرية التي أقيمت بعد الإسلام ودراسة مدى تأثرها بالقواعد الشرعية والقيم الإسلامية. وإذا كانت معظم هذه المستوطنات تقع في النطاق الجغرافي الذي شمله الإسلام في المراحل التاريخية المتلاحقة، فإن الأمر يتطلب البحث عن القوانين الإسلامية الموجهة لحركة التعمير في كل مكان وكل زمان وارتباطها بالمتغيرات البيئية والحضارية التي تختلف باختلاف المكان والزمان. فليس الهدف من هذا الكتاب هو الرصد والتحليل بقدر ماهو البحث عن نظرية التنمية العمرانية للمدينة الإسلامية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعني ذلك استقراء تاريخ المدينة العربية أو الإسلامية بمنظور العقيدة والتعاليم الإسلامية، وليس بمنظور المؤرخ لتطورها أو المحلل لعناصرها.

إن البحث عن النظرية في تنمية المدينة العربية والإسلامية لايبدأ من فراغ فكري أو علمي، فقد سبق أن انبثقت النظريات والأساليب التخطيطية في الغرب من الواقع الاجتماعي والبيئي الذي نشأت فيه المدينة في الغرب، ولذلك جاءت النظرية الغربية متوائمة مع البيئة الغربية والحضارة الغربية بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. وتطورت النظرية الغربية مع الزمن مع تطور هذه المقومات الحضارية، فهي نظرية متجددة بتجدد الفكر من واقع المتابعة والتقويم والتطوير ثم التجربة والتطبيق ثم المتابعة والتقويم والتطوير. وهكذا تتحرك النظرية التخطيطية في الغرب بقوة فائقة حتى وصلت إلى المدينة العربية والإسلامية لتفرض عليها مضامينها الفكرية وأشكالها التصميمية، وكادت أن تمحو ملامحها العربية والإسلامية، كما كادت أن تمحو الحضارة الغربية الوافدة ملامح الإنسان العربي حياتياً واجتماعياً. من هنا لابد من وقفة لمراجعة مثل هذه النظريات والأساليب التخطيطية الغربية بمنظور المنهج الإسلامي فكرياً وعقائدياً، تمهيداً للبحث عن النظرية الإسلامية من واقع التعاليم الإسلامية، ومن خلال التجربة التاريخية في بناء أو تعمير ماتسمى بالمدينة الإسلامية

النظرية التخطيطية فى الغرب

تطور النظرية التخطيطية فى الغرب

تطورت النظرية التخطيطية فى الغرب من خلال تطور الواقع الاقتصادى والاجتماعى والبيئى الذى مرت به المدينة الغربية، فهى تستمد جذورها الفكرية والمنهجية من التحولات الحضارية التى مرت بها، وقد اشترك فى بلورة هذه النظرية مجموعات متعاقبة من أصحاب الفكر والثقافة والطب والهندسة والاجتماع، الأمر الذى أعطى النظرية أبعادها التخصصية المتكاملة. وقد بدأت النظرية التخطيطية فى الغرب تتبلور فى أعقاب الثورة الصناعية وما سببته من فقدان التوازن البيئى والأيكولوجي بين الريف والحضر وماتنتج عن هذا التحول المفاجئ من أمراض اجتماعية وبيئية كادت تقضى على الجانب الإنسانى للمدينة. واستمرت النظرية التخطيطية بعد ذلك يتداولها المفكرون والاجتماعيون والمهندسون ثم المعماريون الذين وجدوا فى تخصصهم نوعاً من التكامل بين العلوم الإنسانية والهندسية. الأمر الذى ساعد على تأهيلهم لقيادة الحركة الفكرية فى مجال التخطيط العمرانى، فبرز منهم الرواد فى نظريات التخطيط العمرانى على المستوى المحلى للمدينة إلى أن ظهرت أهمية التعامل مع المدينة فى إطارها الإقليمى. وهنا تدخل الاقتصاديون وعلماء الجغرافيا فى النظرية التخطيطية بحكم تخصصهم فى هذا المستوى من التخطيط. وبعد ذلك ظهرت النظريات التخطيطية التى تتعامل مع المدينة الغربية بمستوياتها المحلية فى التصميم الحضرى ومستوياتها الكلية فى التخطيط العام ومستوياتها الإقليمية فى التخطيط الإقليمى الذى برزت فيه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. وهكذا تشعبت المدارس كما تشعبت الاختصاصات واختلفت الانتماءات الفكرية كما اختلفت الأساليب المنهجية. وظهر كل ذلك تباعاً فى سيل من المؤلفات والبحوث والدراسات التى أثرت المكتبة الغربية وفاضت على أرجاء أخرى من العالم حتى تغلغلت فى المناهج التعليمية والأكاديمية فيها، وأكثر من ذلك انتقلت إلى الجانب التطبيقى الذى أثر على التنمية العمرانية للمدن والقرى فى هذه الأرجاء مع اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الأمر الذى تسبب فى فقدان هذه المدن لهويتها الثقافية والعمرانية .. ومنها المدن العربية. من هنا كان لابد من البحث عن النظرية المحلية للتخطيط العمرانى للمدينة العربية وهو مايهدف إليه هذا الكتاب.

و إذا كانت النظرية التخطيطية فى الغرب قد نشأت لحل مشاكل المدينة الغربية فإن تأصيل هذه النظرية تطلب البحث فى تاريخ هذه المدينة وتطورها على مر

العصور فجاء علم تاريخ تخطيط المدن مستمداً من الخط الحضارى للمدينة الغربية من العصر الإغريقى إلى العصر الرومانى ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة حتى الثورة الصناعية وما بعدها. وذلك بهدف التعرف على الجذور الحضارية لمجتمعات هذه المدن وكيف انعكس ذلك على تطور هياكلها على مر العصور .. ومع ذلك انتقل هذا العلم أيضاً كغيره من النظريات التخطيطية إلى أرجاء أخرى من العالم مؤثراً على مناهجها التخطيطية ومشروعاتها العمرانية التى فقدت كل مقوماتها الحضارية والبيئية. الأمر الذى أدى فى بعض المؤسسات العلمية العربية إلى البحث عن النظرية التخطيطية التى تتناسب مع الواقع الحضارى للمدينة العربية من خلال البحوث والدراسات التى لم تتبلور بعد فى منهج واحد أو فكر موحد يصلح لأن يكون أساساً لعلم التخطيط العمرانى فى المدينة العربية.

ويبدأ تاريخ النظرية التخطيطية فى الغرب من اليونان حيث تقول مقدمة أحد المراجع أن الشمس فى اليونان ساطعة ومبهرة .. والجو صافى وطبيعة الأرض جبلية مرتفعة .. وفى هذه البيئة الطبيعية أقام المعمارى اليونانى المعابد الكبيرة التى توضح تفاصيلها المعمارية المنهج العميق لرؤيا الإنسان للمبانى فى هذا الضوء الساطع ومدى توافقها مع البيئة الطبيعية، فلم يحاول اليونانيون أن يطغوا بمبانيهم على الطبيعة، ولكنهم حاولوا أن يضعوا المبانى فى الطبيعة كأحد عناصرها. وهنا يتوفر المقياس الإنسانى للطبيعة، وهنا يظهر مايعبر عنه المعماريون بالمقياس، وهكذا تكونت المدينة اليونانية ككتلة واحدة فى هذه البيئة الجبلية. وكانت المبانى تُرى مع خلفياتها الجبلية. ولم يكن تجميع المبانى يتم على أساس التصميم الذى يضعه المعمارى فى وقت واحد منْ الزمن بل كان يتم على أساس من الفكر التخطيطى الذى يساعد على تكامل بناء المبانى العامة على مدى أطول من الزمن .. كما كان تصميم الحيز الفراغى للأجورا بوسط المدينة مبنى على أساس توزيع الحجوم والفراغات وحركة المشاه التى كانت توجه إلى محاور المبانى والفراغات حتى يمكن الانتقال من فراغ إلى آخر من خلال البوابات الرسمية. وكانت المبانى توضع بطريقة تساعد على رؤيتها من زوايا مختلفة، لذلك كان الفراغ هو أحد عناصر التصميم المعمارى، حيث لعبت المستويات دوراً هاماً فى هذا التصميم الذى تظهر فيه مجموعات من المبانى المترابطة المنظور والمنفصلة الكيان. فكان لكل مبنى فى الأجورا -وسط المدينة- ذاته الخاصه، ولم يكن ملتحماً مع المبانى المجاورة أو متداخلا معها. كما كان التشكيل الفراغى للأجورا مرتبطاً بالطبيعة الجميلة للمواقع. وقد ظهرت المدينة اليونانية بصورتها التلقائية المرتبطة بطبيعة المكان فى الأرض الأم. أما فى خارجها حيث امتدت أطراف الحضارة اليونانية، فقد ظهرت المدن الجديدة على عكس هذه التلقائية بل ظهرت في صور جامدة منتظمة التقسيمات

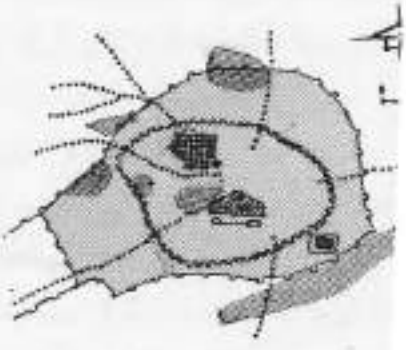

المدينة اليونانية القديمة

متجانسة مع الموقع حتى وإن كانت مبنية على طبيعة جبلية غير مستوية، كما فى مدينة "سيلوتيس" القديمة. وهنا تظهر قوة القيادة المركزية التى تحكم المدينة سياسياً وعمرانياً. كما تظهر قوة القانون والنظام الذى تميز به اليونانيون، كما تظهر المساواة فى مساحات قطع الأرض نظراً للطبيعة العسكرية للمجتمعات الوافدة من اليونان أو الهاربة منها. ومع ذلك فقد وجدت الأجورا والمعبد والسوق فى مركز المدينة حيث يجتمع اليونانيون لتسيير أمورهم حيث ظهر أول تنظيم ديمقراطى فى التاريخ. وجاء الرومان بعد الإغريق وقد تعلموا منهم دروس البناء والتخطيط وأفاضوا عليها فكان "الفورم" -ساحة وسط المدينة- أكبر اتساعاً من الأجورا وأكثر تركيباً ومظهرية فكان مثل كرنفال للعمارة الكلاسيكية حيث كان بناء "الفورم" يتم على مراحل متعاقبة لم يراع فيها التجانس أو التواصل المعمارى وكانت هذه إحدى صفات مجتمع الإمبراطورية الرومانية الذى سيطرت عليه المظهرية العسكرية، وهو ماظهر فى وضع المبانى العامة فى مواجهة المحاور الرئيسية للفراغات المنتظمة. وهناك تشابه كبير فى التشكيل العمرانى لبعض نماذج "الفورم" الرومانى بالمعابد الفرعونية القديمة .. ويقع "الفورم" فى قلب المدينة الرومانية المقسمة بأسلوب تنظيم حركة البناء فيها، حيث اتخذ الرومان وحدات قياسية فى التخطيط مضاعفات الستين مترا وذلك

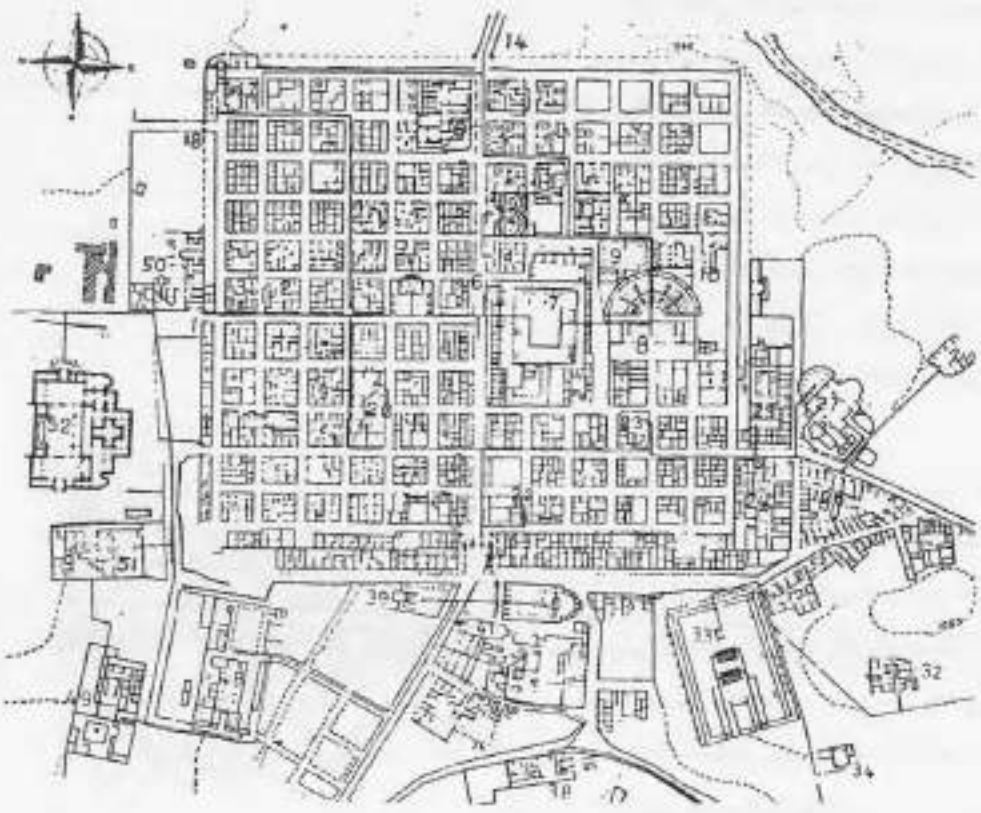

مدينة رومانية من القرن الأول الميلادى نموذج للمدن الرومانية ذات النسيج المنتظم .

مدينة ميلوتيس اليونانية

بمثابة قانون تنظيم حركة البناء، وكان اليونان أول من وضع قواعد للقانون العام الذى ينظم حركة المواطنين. وجاءت بعد ذلك مدينة العصور الوسطى كملجأ للتجار والفلاحين من الإقطاعيين الذين خلفتهم الإمبراطورية الرومانية، فكانت مثالاً للارتباط الاجتماعى بين الإنسان والمدينة، وظهر ذلك فى تشكيلاتها العمرانية التلقائية، كما ظهر فى مركزها الذى تتوسطه الكنيسة التى تدعو إلى الدين الجديد حيث مصدر السلطة من بين السلطات الدينية. وقد تميز التشكيل العمرانى لمدينة العصور الوسطى بساحة الكنيسة ذات التشكيل الإنسانى التى تختلف فيها الأضلاع وتتجانس فيها المبانى ويرتفع فيها برج الكنيسة، وقد بلغ التشكيل العمرانى حداً كبيراً من العناية فى البناء والزخرفة. كما تميزت ساحة المدينة بالاختلاف المنظورى لأركانها المختلفة وتوفر عنصر المفاجأة من مداخلها المختلفة، حتى أصبحت مثلاً يحتذى فى التصميم الحضرى المعاصر. وتضيف طبوغرافية المكان بعداً ثالثاً لحركة الإنسان بين أرجائها. وتظهر الناحية الدفاعية في تخطيط مدينة العصور الوسطى حيث تضيق شوارعها ويمتد على طولها الأنشطة التجارية من البوابة الدفاعية فى السور المحيط بالمدينة حتى الساحة الرئيسية فى وسط المدينة. وفى هذا العصر ارتبط تخطيط المدينة ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة التى كانت مصدر السلطات كما كانت مركز العبادات و امتدت منها شرايين المدينة بطريقة عفوية غير عشوائية. الأمر الذى أعطى المدينة بعدها الإنسانى، حيث لم تخضع لفكر تخطيطى مسبق كما ظهر فى المدينة الرومانية من قبل. وقد ظهرت عمارة مدينة العصور الوسطى متلاحمة فى كتل معمارية تعتد على جوانب الطرقات وكان من النادر أن توجد مبانى منفصلة أو مفردة. وهذا تعبير آخر عن الرابطة الاجتماعية التى كانت تسود المدينة التى شهدت تكوين النقابات التجارية والمهنية. كما انعكس هذا الترابط و التجانس الاجتماعى على العمارة فكان التجانس المعمارى سواء فى الشكل أو فى اللون .. وقد ساعد على ذلك محدودية أساليب التشييد ومواد البناء. وعمارة مدينة العصور الوسطى بهذا الشكل تعتبر عمارة اجتماعية أكثر منها عمارة فردية.

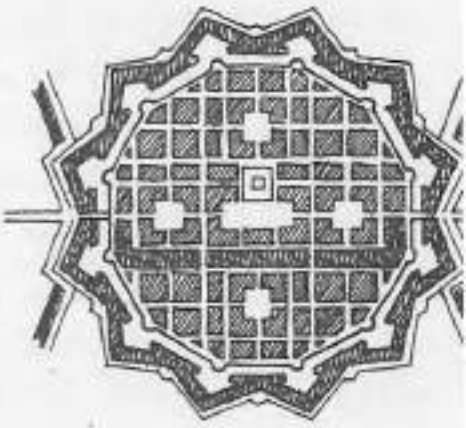

نموذج لمدن العصور الوسطى

إن الهدف من التتبع التاريخى للمدينة فى الغرب ليس التعرف على أشكالها بقدر التعرف على العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية التى أفرزتها ككيانات عضوية، وكيف انقلب النسيج العمرانى لمدينة العصور الوسطى إلى النسيج الكلاسيكى فى مدينة عصر النهضة حيث ارتد معماريوها إلى كلاسيكية العصرين اليونانى والرومانى، وأخذوا بمبدأ إظهار العمارة فى صور رسمية تعبر عن مظاهر العظمة والقوة وهكذا ظهرت العمارة الرسمية مرة أخرى تعبر عن مركزية المبنى المفرد فى الفراغ الحضرى الرسمى. وضاعت بذلك عمارة المجتمع التى ظهرت فى العصور الوسطى مع ضياع سلطة

نموذج لمدن العصور الوسطى

الكنيسة وظهور سلطة الامبراطوريات التي جنبت دور الكنيسة لتكون مركزاً للعبادات دون سلطة أو سلطان. وانعكست سلطة الامبراطوريات على تخطيط المدن الدفاعية التي ترتبط بنظام هندسي نجمي يتناسب مع وسائل الدفاع الحديثة في ذلك الوقت. كما خضعت التصميمات المعمارية إلى قواعد هندسية كلاسيكية خاصة في عمارة الكنائس والقصور. وأصبح للتصميم المعماري نظرياته وفلسفاته التي ظهرت في مؤلفات عدد من المعماريين مثل "بلاديو" و"البرتي" وغيرهم ممن وضعوا للعمارة قواعدها النظرية والتطبيقية في ذلك العصر وأصبح للمعماري والمخطط وضعه الاجتماعي كفنان. كما ظهر الاهتمام بتخطيط الميادين الرسمية الكبيرة على المحاور الرئيسية للحركة في المدينة حيث تتجمع المواكب وتتحرك على طول الشوارع الرئيسية المتفرعة منها، مما أثر على النسيج العمراني للمدينة وأعطى نمطاً مميزاً لتخطيط مدينة عصر النهضة، الأمر الذي انتقلت أساليبه بعد ذلك إلى مدن المشرق العربي من خلال الحملات الاستعمارية. وأصبح تخطيط المدينة عملاً هندسياً معمارياً مظهرياً أكثر منه اقتصادياً واجتماعياً. وبرزت عمارة القصور وتخطيط حدائقها وساحاتها حتى طغت على عمارة الكنائس.

وبانتهاء عصر النهضة ودخول أوروبا عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بدأت النظرية التخطيطية تتطور لملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي صاحبت الثورة الصناعية. ومع تطور سبل المواصلات والاتصال بدأت المجتمعات تتحرك على نطاق أوسع خارج المدينة القائمة أو تهاجر إلى مواقع جديدة لمدن جديدة حول مواقع الإنتاج الجديدة. وكان التطور التكنولوجي ومن ثم التحول الاقتصادي أسرع في معدلاته من أن يواكب التحولات الاجتماعية بل وسبقها، الأمر الذي ساعد على إيجاد فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي التكنولوجي السريع بطبيعته والتطور الاجتماعي البطئ بطبيعته، وبالتالي ساعد على إيجاد الخلل الاجتماعي مع فقدان التوازن الأيكولوجي بين السكان والبيئة العمرانية الجديدة. وهكذا بدأت المشاكل الاجتماعية والبيئية في الظهور، كما بدأ البحث عن الحلول لهذه المشاكل من قبل الاجتماعيين والكتاب والأطباء والمهندسين كل في مجال علمه وتخصصه. ولم يكن للدين في هذه الحركة الفكرية أي نصيب من الفعالية أو التوجيه، فقد طغت الماديات على المعنويات وظهرت الصراعات الفكرية والسياسية بين الحريات المطلقة والنظم المقيدة. وانقسمت أوروبا شرقاً وغرباً واستمرت هذه الصراعات بين القوة والضعف وانتهت في معظم الأحيان إلى الحروب المحلية أو العالمية والتي كانت بدايات لنظريات جديدة في تخطيط المدن بعد تهدمها أو اندثارها.

بدأت جذور النظريات الحديثة في التخطيط الحضري تظهر -من وجهة نظر الغرب- في انجلترا وفرنسا، وذلك في بداية القرن التاسع عشر، وتطورت مع

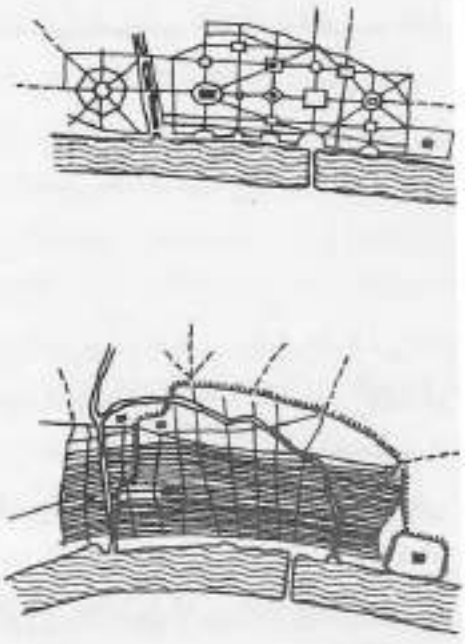

تصور لمخطط لندن عام ١٦٦٦م

التطور السريع الذى شهدته مدن الغرب إثر التطورات الصناعية السريعة التى أصابت المدن عمرانياً وصحياً واجتماعياً، وبدأ المفكرون يبحثون عن الوسائل التى تساعد المدن على النهوض من كبوتها العمرانية. فظهرت النظريات الفكرية والفلسفية التى شهد بعضها النور فى التطبيق العملى فى أماكن محدودة، واستمرت معظم المدن تعانى من مشاكلها المتراكمة والمتصاعدة ولم تسعفها النظريات أو الفلسفات. وعندما لم تستطع هذه النظريات وهذه الفلسفات أن تحل مشاكل المدن القائمة سعى أصحابها إلى تطبيقها على مواقع جديدة لبناء مدن جديدة لم يظهر منها على وجه الأرض إلا القليل جداً. ولم تتعرض المدن القائمة إلى عمليات التخطيط والبناء الشامل إلا فى أعقاب كوارث أصابتها أو حرائق التهمتها أو حروب دمرتها. واستمرت المدن الأخرى التى لم يصبها سوء تعانى من مشاكلها المتراكمة. لقد كان حريق لندن عام ١٦٦٦م سبباً في رسم التخطيطات الجديدة لإعادة بنائها من جديد، ولم يكن أمام المخطط إلا استعمال نظام الشوارع المتعامدة والمتقاطعة التى تخلق بينها مربعات سكنية ثابتة فكان الهدف هو رسم شبكات الطرق فى أشكال هندسية تساعد على تعاظم شكل المدينة ومنها التخطيطات التى راعت وجود البواكى على جوانب الطرق مع تحديد مقاساتها وحجم المبانى. وبدأت بعد ذلك مرحلة تطوير المناطق المختلفة فى المدن ببناء مجموعات من المبانى التجارية والسكنية والإدارية. وهكذا ظهر دور المعماريين المخططين لتلبية متطلبات النظم الاقتصادية خلال فترة المستعمرات فى انجلترا عام ١٧٩٦م فى نهاية القرن الثامن عشر.

وعلى الجانب الآخر ظهر فى فرنسا عام ١٨٠٤م كتاب عن العمارة يرسى قواعد التصميم المعمارى على أساس الوظائف والحاجة الاجتماعية، الأمر الذى ظهرت آثاره فى التخطيطات التى وضعت لبعض المدن الجديدة الصغيرة فى المناطق الريفية. وهكذا بدأت تظهر فى هذه المخططات مرونة التنمية، والاحاطة بالأحزمة الخضراء، والاهتمام بحركة السيارات، وحاجات المجتمع العمالى من الخدمات، وجميعها مقومات النظريات المخططة التى وضعها (ليدو) في فرنسا للمدينة المثالية. وبعد فترة وجيزة وفى عام ١٨٨٤م ظهر داعية اجتماعى (أوجه) يدعو إلى خلق بيئة جديدة لقرية عمالية تحتوى على المناطق الترفيهية والتعليمية، وحاول تطبيق النظرية الاجتماعية فى المخطط العمرانى. ثم جاء (جون ركس) ليؤكد تزاوج البعث الاجتماعى بالبعث المعمارى ودعى للفظ التقدم الصناعى والعودة إلى الحرف ومدينة العصور الوسطى، الأمر الذى ساعد على ظهور الرومانسية فى العمارة والعودة إلى النظام القوطى فى عمارة وتخطيط مدن الحرفيين بما فيها من مقاييس إنسانية وقيم جمالية. ومع ذلك لم تستطع هذه الدعوة مقاومة الضغط الكبير للتطور الصناعى. فبدأ المخططون يتعاملون مع متطلبات عصر الصناعة كواقع. فجاء (هاوسمان) ليحقق رغبات نابليون

الثالث لتطوير باريس (١٨٥٣ م - ١٨٧٠م) « ع - ايه اليه ذلك من إدارة جديدة للمدن شاملة الجوانب المالية والتخطيطية والإدارية والسياسية وأنشأ لذلك الأجهزة المتخصصة. وبذلك أخذ التخطيط العمراني أبعاده الإدارية التنظيمية بجانب جوانبه الفنية والاقتصادية والاجتماعية. وصار المحرك لهذه الحركة العمرانية هي رغبة الحاكم في التطوير والتعمير الرسمي، ولم يكن للعامل الاجتماعي أو المشاركة الشعبية أو المقومات الدينية أي دور في هذه العملية.

فظهرت باريس كعمل معماري كبير تحددت فيه الشوارع الكبيرة بالأشجار الكبيرة وتحددت واجهات المباني على جوانبها، كما أنشئت شبكات المرافق العامة وتطلب ذلك ازالة أجزاء من الأحياء الشعبية لاستقبال نظام الشوارع الرئيسية والرسمية. وهكذا استمرت النظرية التخطيطية تعالج التصميمات الحضرية أكثر منها معالجة للمخططات العامة أو الإقليمية. واستمر هذا المنهج في النمسا شرقاً حيث ظهر المعماري (كاميللو سيتا) عام ١٨٨٩م ليكتب ملاحظاته وانفعالاته بالجوانب الجمالية للمدينة متأثراً في ذلك بأستاذه الألماني (شتوبن) الذي وضع كتابه الأول عن تخطيط المدن عام ١٨٨٠م يدعو فيه إلى ضرورة الحفاظ على المدن القديمة وماقيها من قيم جمالية للعمارة القوطية والتصميم الحضري لمدينة العصور الوسطى. وعنى (كاميللو سيتا) بتصميم الفراغات أكثر منها بالواجهات التي سماها "العمارة الورقية" وهنا أيضاً لم يظهر للعلاقات الإنسانية بين فئات المجتمع أي أثر في فكر المخططين واستمر الاهتمام بالشكل ممثلا في مجموعات المباني أو في الفراغات التي تتكون بينها.

وفي مكان آخر من الغرب ظهر (سوريا ماتا) في أسبانيا وكان مهندساً مدنياً ومن رجال الأعمال، وأخذ يعالج المدينة من جانبها الهندسي ووضع تصوره لتخطيط المدينة في الاتجاه الطولي باعتبار أن الخطوط المستقيمة هي الأنسب لمد شبكات الطرق والمرافق العامة. وقد طبق ذلك في الضواحي الجديدة لمدينة مدريد، وهكذا أثرت افرازات الثورة الصناعية على النسيج العمراني للمدينة.

وفي نفس الاتجاه ظهر (أنطونيو سانت اليا) في إيطاليا مؤكداً عامل الحركة في تشكيل المدينة سواء الحركة الأفقية للسيارات أو الحركة الرأسية للمصاعد.

وهي أيضاً من منجزات الثورة الصناعية فكانت الأولوية لحركة الآلة عن حركة الإنسان، وغاب العامل الاجتماعي والثقافي عن المدن الجديدة. وكان هدف تخطيط المدينة الصناعية في هذه الفترة هو العناية بالصحة العامة واستقرار العمالة وهو أيضاً من متطلبات الثورة الصناعية بأبعادها المادية، ولم تجد المدينة الغربية من خلال هذا الاتجاه التوازن الذي يوفر الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان . ومع نهاية القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٩٨م ظهر أحد الكتاب في انجلترا وهو (ابنزر هاوارد) ليضع تصوره لمدينة المستقبل وذلك من خلال تأثره بالحالة التي وصلت اليها المدن في انجلترا في تلك الفترة،

مخطط باريس كما تصوره هاوسمان

المدينة الدودية كما تصورها سوريا ماتا

فأصدر كتابه الأول بعنوان "الغد الطريق السلمى للاصلاح الاجتماعى ...) ثم كتابه الآخر عام ١٩٠٢ عن "المدن الحدائقية المستقبلية" شرح فيه أسلوب قيام المدن خلال الاطارات السياسية والوسائل الاقتصادية لذلك العصر .. وهو عصر التطور الاقتصادى والتكنولوجى للغرب وعصر الاستعمار السياسى للشرق.

لقد وجد (هاوارد) أن وجود الكهرباء يساعد على بناء المدن بحرية فى أى مكان دون التقيد بمواقع الموارد الطبيعية التى التفت حولها مدن فى أعقاب الثورة الصناعية. وبدأ (هاوارد) بعد ذلك يترجم تصوراته بالرسم والأرقام فحدد حجم المدينة الصغيرة بحوالى ٣٢ ألف نسمة، وحجم المدينة المركزية بحوالى ٥٨ ألف نسمة يفصل بينهما مساحات خضراء من الحقول التى تمد هذه المدن بالغذاء، مع اعتبار الصناعة بمثابة القاعدة الاقتصادية والابقاء على ملكية الأرض للمجتمع. ووزع "هاوارد" الخدمات الاجتماعية لمنطقة وسط المدينة على ساحة خضراء تحيطها المناطق السكنية والمحلات التجارية والمدارس والكنائس وذلك على محور طولى بالمنطقة السكنية بينما وضع المصانع على أطراف المدينة قريبة من محطات السكك الحديدية. وفى كل ذلك لم تكن للكنيسة أو للدين بصفة عامة فى هذا التصور أى مكانة أو أهمية. لقد كان الهدف من بناء المدن الحدائقية هو حل مشكلة التكدس السكانى العمرانى حول مصادر الثروة الطبيعية. واستمرت آراء "هاوارد" تؤثر بقوة على تخطيط التجمعات السكنية فى الغرب .. وانتقلت آثارها بعد ذلك إلى الشرق.

فى عام ١٩٠٠م عندما ظهر "باتريك جيدس" فى إنجلترا كأول من وضع الإنسان فى إطاره الاجتماعى والبيئى .. وربط السكن بالمجاورة السكنية ثم بالحى والمدينة. وظهر ثلاثى "جيديس" المتمثل فى الناس والعمل والمكان. وكان أول من وضع مفاهيم المسح الإقليمى ثم التنمية الريفية ثم تخطيط المدن ثم التصميم الحضرى كعمليات متتالية ومستمرة ومتجددة. وفي عام ١٩٠٥م صدر كتابه "المدن فى حركة التطور" ولم يكن "جيديس" معمارياً بل كان عالم اجتماع صاغ المدينة فى إطارها الاجتماعى والجغرافى والاقتصادى، وذلك من واقع المتطلبات المحلية وفى ضوء المقومات والخصائص البيئية السائدة فى إنجلترا، وتطويراً لفكرة المدينة الحدائقية .. وهكذا تتأكد استمرارية الفكر التخطيطى النابع من واقع البيئة المحلية التى يتعامل معها المخطط ويبرز فكره بعد ذلك تأليفاً ونشراً وتطبيقاً. إذا سمحت له الظروف.

وفى هذا الإطار الفكرى اجتمع المعماريون بالمخططون والمفكرون لبلورة هذه الأفكار المتقدمة التى استطاع أن يجسدها المعماريون بصورة واضحة بالتخطيط والتصميم حتى كانت لهم الغلبة، فكونوا فيما بينهم جماعة المؤتمر الدولى للعمارة المعاصرة عام ١٩٢٨م مؤكدة لمنهج التخطيط العمرانى كتنظيم

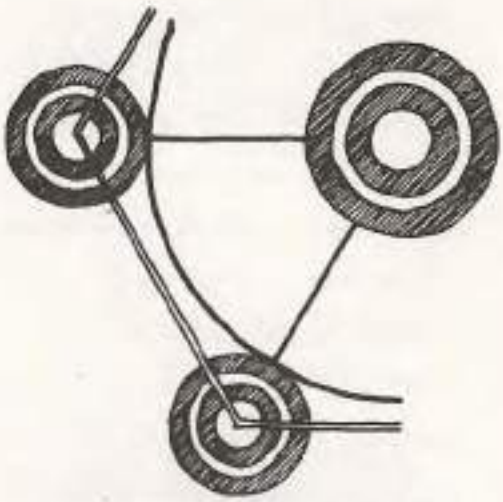

نظرية ابنزرهاوارد للمدن الحدائقية

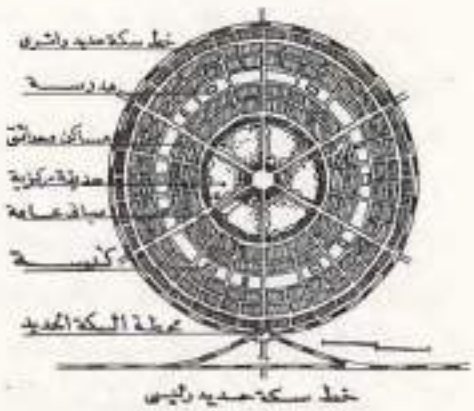

تركيب مدينة ابنزرهاوارد

لوظائف الحياه الجماعية فى الريف والحضر على حد سواء. وانخرط فى هذه الجماعة رواد المعماريين فى الغرب أمثال "لوكوربوزييه" من فرنسا و"جروبيوس" من ألمانيا و"فان ايستر" من النمسا و"جوزيه سيرت" من أسبانيا و"جيديون" من سويسرا و"ماكسويل فراى" من انجلترا .. وهذه هى الصفة الدولية التى أخذتها هذه الجماعة أو بالأحرى الصفة الغربية .. المترابطة الحضارة والمتقاربة الثقافة.

وفى عام ١٩٣٨م ظهر كتاب "ثقافة المدن" للمفكر الأمريكى "لويس ممفورد" الذى أثر به على الفكر التخطيطى خاصة فى نظريته عن "المجاورة السكنية" حيث وضع قواعدها على أساس حركة المشى للطفل بين المسكن والمدرسة. مع فصل المسكن والمدرسة عن حركة المرور الآلى بضوضائها وأخطارها. وبناء على ذلك وضع نظرية وحدة الجوار والمنطقة السكنية. وهنا ركز "ممفورد" اهتمامه على المدرسة كمركز للمجاورة السكنية، ليس بمفهومها التقليدى كروضة أطفال أو مدرسة أولية أو ثانوية ولكن بمفهومها البيئى والعضوى فى التنمية الاجتماعية. وانطلق ينظم العلاقات الوظيفية بين عناصر المجاورة السكنية ورسم شبكة الطرق الرئيسية والفرعية التى تخدم هذا الفكر. لقد وضع "ممفورد" المدرسة بأنشطتها الثقافية فى مركز المجاورة السكنية فى المكان الذى كانت تحتله الكنيسة فى العصور الوسطى. وهكذا خرجت الكنيسة من مركز الحياة الاجتماعية لتأخذ مكاناً جانبياً فى حياة المجتمع ..وهكذا انفصل الدين عن الدنيا فى الفكر الغربى لتشكيل البيئة العمرانية للمجاورة السكنية. هذه هى النظرية التى سيطرت على فكر التخطيط العمرانى فى الغرب من قبل وامتدت لتصيب المدينة العربية الإسلامية فيما بعد. وهكذا ظهرت النظرية الغربية على أساس المقومات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لدول الغرب التى دعمت بعلوم السكان والإسكان والإحصاء والبيئة والمناخ والتقسيمات الإدارية ونظم الحكم المحلى واقتصاديات التنمية العمرانية والخدمات والمرافق العامة والنقل والمواصلات وماترتب على ذلك من قوانين ولوائح منظمة للعمران فى الدول الغربية. وهى نفس القوانين واللوائح التى امتدت بعد ذلك لتصيب المدينة العربية الإسلامية وتغير من ملامحها الحضارية، كما امتدت النظرية الغربية مع مكملاتها العلمية لتكون الهياكل العلمية فى المعاهد والكليات. كما تعرضت بعد ذلك للدراسة والبحث والتطوير والتغيير حتى تساير المجتمعات الغربية فى حركتها السريعة. هذا فى الوقت الذى وقفت فيه المدينة العربية الإسلامية تتطلع لكل مايرد إليها من نظريات وعلوم وتجارب الغرب.

انتقل الفكر التخطيطى من مفكر .. إلى كاتب .. ثم إلى معمارى مرة أخرى مثل "توني جارنيه" فى فرنسا ليضع تصوره المعمارى "للمدينة الصناعية" عام ١٩٠١م وتخيلها على ربوة عالية عند منحنى نهر حيث قسم المدينة بين مناطق

سكنية ومنطقة صناعية ومحطة لتوليد الكهرباء .. وظهرت حُرفة المعمارى فى التخطيط بوفرة التشكيلات المعمارية لكل مكونات المدينة. وبعد فترة من الزمن انتقل الفكر التخطيطى الى أحد علماء إنجلترا "باتريك جيديس" حيث أوجد التحليل المنظم للجوانب المعمارية والاجتماعية فى المدينة وصدر عنه كتاب بعنوان "المدن فى حالة التطور" عام ١٩١٥م. وكالسابقين من المفكرين وجد فى الطاقة الكهربائية وسيلة لبناء مدن جديدة لتفادى التكدس السكانى فى المدن الصناعية التى ظهرت فى هذه الفترة. وحاول "جيديس" فى كتابه شرح الاتجاهات المؤثرة على نمو المدينة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج وذلك باعتبار المدينة كائناً عضوياً ينمو فى إطار من الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا ظهرت الاتجاهات التخطيطية المختلفة من خلال التخصصات الفكرية والثقافية المختلفة .. الأمر الذى بدأ يعطى الفكر التخطيطى صورته المتكاملة. ولم تستطع معظم هذه التخصصات من نقل الأفكار إلى مجسمات، الأمر الذى أمكن تحقيقه بعد ذلك بواسطة الخيال المعمارى لرواد العمارة الذين ظهروا فى الغرب فى بداية القرن العشرين. فرسم "لوكوربوزييه" مدينة المستقبل بإيحاء من كتاب "أوجين هنارد" -مدن المستقبل- وجاء الرسم فى شكل سجادة من الخطوط الهندسية المتعامدة تضم فى وسطها مركز المدينة بعماراته المرتفعة تحيطه مناطق للإسكان المتوسط ثم شبكة من الطرق المتعامدة مكونة المناطق السكنية الخارجية. وإذا كان "لوكوربوزييه" قد وضع فلسفته التخطيطية فى تحديد شكل المدينة وأعداد السكان بها وتوزيع الخدمات فيها إلا أنها فى النهاية صورة معمارية كاملة الأبعاد والحدود تنقصها الطبيعة العضوية للمدينة .. كما ينقصها المقياس الإنسانى فى الفراغات والساحات .. كما ينقصها أيضاً الواقعية فى التنفيذ .. ومهما كانت الأهداف التخطيطية لهذا التصور وهو تخفيف الضغط على قلب المدينة وتحسين الحركة فيها وتوفير الضوء والهواء، إلا أن النتيجة كانت ضرباً من خيال الفنان. وهنا يظهر تساؤل هام فى هذا المجال وهو: هل المدينة يرسمها فنان مفرد أو يرسمها مجتمع متحرك له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يشارك فى رسمها الخصائص الطبيعية والطبوغرافية للمكان؟ لقد استمر "لوكوربوزييه" فى رسم مخططاته أوتخيلاته على الورق لشكل مدينة المستقبل.

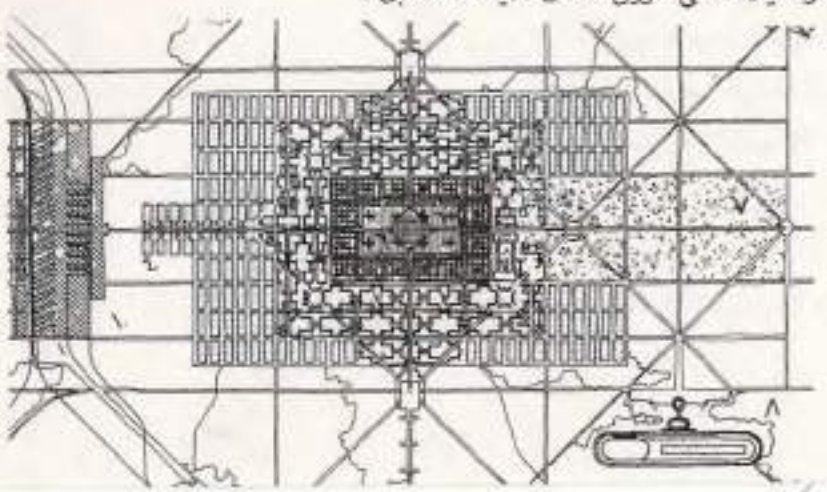

مدينة لوكوربوزييه الإشعاعية ◄

تصور توني جارنييه للمدينة الصناعية

وعلى النقيض من "لوكوربوزييه" دعى "فرانك لويدرايت" لإزالة مفهوم المدينة وسار على خطى "جيديس" و"لويس سوليفان" للإصلاح الاجتماعى والتكامل البيئى وعدم التقيد بمفهوم المدن الكبيرة. واقترح فى كتابه عن "المدينة المختفية" بناء المدينة بحيث تخص كل عائلة بمساحة فدان من الأرض. وبعد اكتشافه لندرة الأراضى وصعوبة اللوائح .. اقترح بناء مدينة على شكل برج عالى بارتفاع ميل لإسكان حى بأكمله مع ترك الأرض كمساحة خضراء .. الأمر الذى يصعب تحقيقه انشائياً أو اجتماعياً واقتصادياً .. وهكذا لعب خيال المعمارى دوراً فى تشكيل المدينة سواء فى المستوى الأفقى أو فى المستوى الرأسى. ولم يكن لمثل هذه النظريات الخيالية قيم إنسانية أو حضارية، بل كانت تعبر عن التطلعات لمدينة المستقبل من خلال التطلعات التكنولوجية دون مراعاة للتوازن بين المتطلبات المعنوية والاحتياجات المادية للإنسان، كما لم يكن للجانب الثقافى أو الاجتماعى أو الدينى أثر فى تشكيل هذه المدن الخيالية.

لقد بدأ أول قانون للإسكان والتخطيط العمرانى فى انجلترا عام ١٩٠٩م عندما كانت السيارة فى طفولتها وكانت الطائرة مجرد حلم. ولم يتوقع أحد القوى أو المتغيرات التى تتطلبها عمليات التنمية، هذا فى الوقت الذى ظهر فيه أول قانون للتخطيط العمرانى فى مصر مثلا عام ١٩٨٢م بفارق زمنى قدره حوالى سبعين عاماً من الزمان. وفى عام ١٩١٩م صدر قانون الإسكان والتخطيط العمرانى الجديد، وبدأت المقاطعات والمراكز الريفية والحضرية تكون لها أجهزتها ولجانها التخطيطية فى ضوء التطبيق العملى للوائح والقوانين التى كان يتم تعديلها وتطويرها لملاحقة المتطلبات والاحتياجات المتجددة للمجتمع الغربى فصدر فى انجلترا قانون التخطيط العمرانى عام ١٩٢٣م ثم قانون الحكم المحلى لعام ١٩٢٩م ثم صدر قانون عام ١٩٣٢م الهام ليضيف أبعاداً أخرى عديدة للتخطيط العمرانى . واستمر العمل بهذا القانون وعدل عامى ١٩٣٥م ،١٩٣٦م حتى عام ١٩٣٩م عندما بدأت الحرب العالمية الثانية التى انتهت عام ١٩٤٥م. وحتى فى أثناء الحرب استمر الاهتمام بتطوير لوائح وقوانين التخطيط العمرانى ليواجه متطلبات المجتمع المتطورة والمتغيرة. ونظراً لأهمية التنمية العمرانية تم تخصيص وزارة لها عام ١٩٤٣م وعين لها وزيراً لتخطيط المدن والقرى فى فبراير من نفس العام، بعد أن تحددت سياسة وزير الأشغال والمبانى عام ١٩٤١ فى النقاط الثلاثة التالية:-

١- أن مبدأ التخطيط أصبح مقبولا كسياسة قومية ، وأن جهازاً مركزياً للتخطيط أصبح أمرا ضرورياً.

٢- إن الجهاز المركزى سوف يتولى السياسات الخاصة بالتنمية الزراعية والصناعية والنقل.

٣- أن توفير الخدمات العامة على المستويين القومى والإقليمى والمحلى أصبح

أساسيا.

وتبع ذلك قانون التخطيط العمرانى لأعوام ١٩٤٣م ، ١٩٤٤م ، ١٩٤٦م وتجمعت كل هذه القوانين وتم مراجعتها وتضميتها فى قانون موحد عام ١٩٤٧م وبدأ تنفيذه عام ١٩٤٨م. وكان ذلك بداية لعهد جديد فى التخطيط العمرانى فى انجلترا تبعته خطوات أخرى فى الخمسينيات والستينيات لتطوير اللوائح والقوانين مع تطور الاحتياجات والمتطلبات وتطور الفكر والنظريات وذلك فى حركة مستمدة من تفاعل النظرية بالواقع والبحث عن الأفضل للتطوير والتحسين بالدراسة والتأليف والنشر والتعليم والتطبيق. ومن خلال العملية التعليمية ظهرت الحاجة لدراسة تاريخ المدينة القديمة على مر العصور بداية من العصر اليونانى ثم الرومانى ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة ثم عصر الثورة الصناعية حتى العصر النووى ، وهو الخط التاريخى للحضارة الغربية التى استمدت المدينة الغربية منه جذورها الحضارية والثقافية ، كما استمدت جذورها الفنية والمعمارية. هذا فى الوقت الذى استمرت فيه المدينة العربية الإسلامية واقفة تتطلع إلى حضارة الغرب وثقافته كما كانت تتطلع إلى فنونه وعمارته ، وتدعو مخططى الغرب لرسم مستقبلها كما دعت معماريه لبناء عمارتها المعاصرة.

وظهرت النظرية الغربية فى تخطيط المدن فى انجلترا مرتبطة بالواقع. حيث بدأ المخططون فى بناء المدن الجديدة على الأسس النظرية التى وضعها "ابنزر هاوارد" للمدينة الحدائقية. وعلى النقيض من ذلك وضعت جماعة العمارة الحديثة عام ١٩٣٨م تصوراً لمدينة لندن على شكل قصبة وسطى تتفرع منها ثمانية أحياء على كل جانب بهدف استيعاب عشرة ملايين نسمة .. وإذا كان هذا التصور يعتبر من الناحية النظرية منطقياً من حيث التوزيع السكانى على أنحاء المدينة ومن حيث مرونة تطورها ونموها ورسم شبكة الطرق والمواصلات التى تربط أجزائها إلا أن النظرية بهذه الصورة الفكرية يصعب تنفيذها على مدينة قائمة مثل لندن لها مقوماتها الإنسانية وجذورها الحضارية الثابته والتى يصعب تغييرها تغييراً جذرياً فى فترة محدودة من الزمن .. فالمدينة كالكائن الحى يتشكل أثناء نموه فى إطار المقومات البيئية والاجتماعية التى يعيش فيها. فقد وجد أن ما نفذ من كل المخططات التى أعدت للندن لم تتعد أن تكون مشروعات تطوير مسارات الطرق فى وسط المدينة أو خارجها. ولم يستطع المخططون إيجاد حلول جوهرية لإعادة بناء المدن، الأمر الذى أفقد النظرية بعدها التطبيقى ومن ثم منطقها النظرى. و وضع "باتريك ابركرومبى" عام ١٩٤٤م تصوراً عملياً لتطور مدينة لندن أكثر منه تخطيطاً نظرياً، وذلك من خلال تحديد المشروعات الخاصة بالنقل والمواصلات وتوجيه نمو المدينة على مراحل تفصلها أحزمة

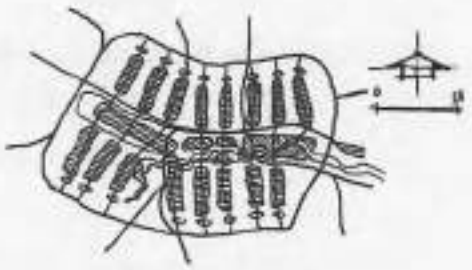

مخطط لندن كما وضعته مجموعة M arss عام ١٩٣٨م .

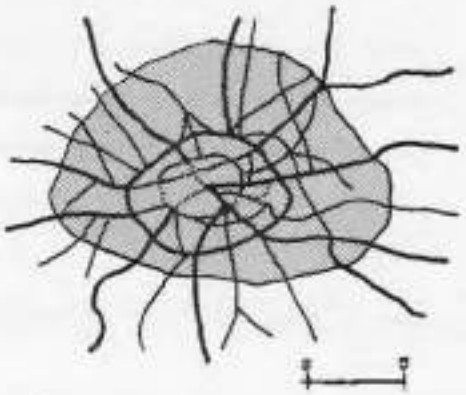

مخطط لندن كما وضعه Abercrombie

خضراء. ومع ذلك اقترح وضع حد لنمو المدينة وتوجيه الفائض السكانى إلى سبعة من التجمعات السكنية حول المدينة. وهو المنهج الذى وضعه الخبراء الفرنسيون لمدينة القاهرة عام ١٩٨٨م أى بعد ما يقرب من نصف قرن من الزمان. ومن إنجلترا انطلقت فكرة التجمعات الجديدة حول المدن فى أوروبا، وأخذ المعماريون المخططون قيادة العمل التخطيطى بهذه المدن. وفى أثناء التنفيذ ظهر العديد من المشاكل المعمارية ذلك فيما يختص بحجم المشروع وإمكانية الوصول إلى اختلافات فى التصميم، ثم كيفية التحكم فى التنمية العمرانية ثم التحكم فى التصميم نفسه، ومن ناحية أخرى ظهرت مشكلة كيفية تجميع الأنشطة المختلفة فى عمليات التنمية العمرانية ثم كيفية توزيع الأنشطة غير السكنية فى المناطق السكنية. ولم يمكن الإجابة كلية عن هذه التساؤلات ولكن كان التغلب عليها من خلال الممارسة والمتابعة بقدر الإمكان. ويعنى ذلك أن إدارة وتنظيم عمليات التنمية الحضرية لم تكن واردة فى ذلك الوقت.

وإذا كان الفكر التخطيطى قد وجد اهتماماً كبيراً فى انجلترا فإن هذا الاهتمام قد امتد بالتبعية لبعض الدول الأوروبية والأمريكية فيما بعد. وتعددت المدارس والنظريات وتصارعت الأفكار واختلفت الآراء مع انتمائها التاريخى والحضارى الواحد. فكما ظهر "روبرت اوين" عام ١٨١٤م فى انجلترا كمصلح اجتماعى عالج المدينة بفكره الاجتماعى، وكما ظهر "جون راسكن" يدعو لإحياء العمارة القوطية والحرف التقليدية ظهر "هاوسمان" عام ١٨٥٣م فى فرنسا ليضع تخطيط باريس مستعملاً فنون تنسيق المواقع مع إحكام الإدارة والتخطيط. وكما ظهر "كاميلو سيتى" فى فيينا بالنمسا عام ١٨٨٩م يدعو إلى تكامل الفراغات

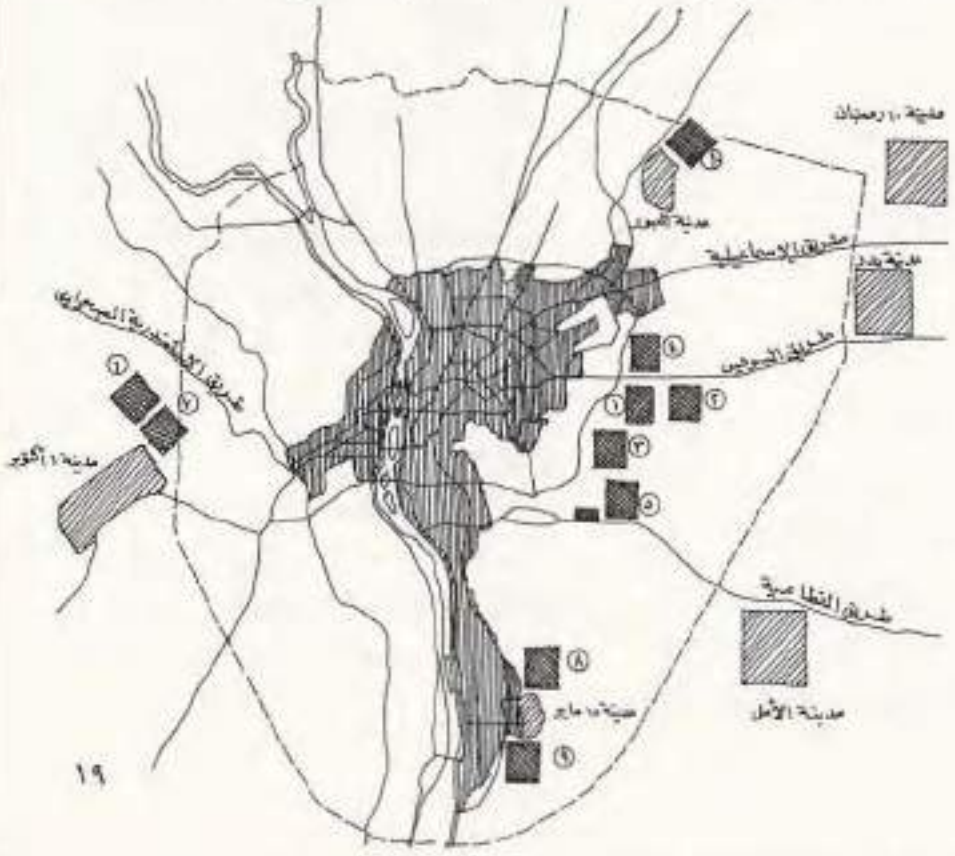

مخطط القاهرة الكبرى والتجمعات العشرة حول الطريق الدائرى

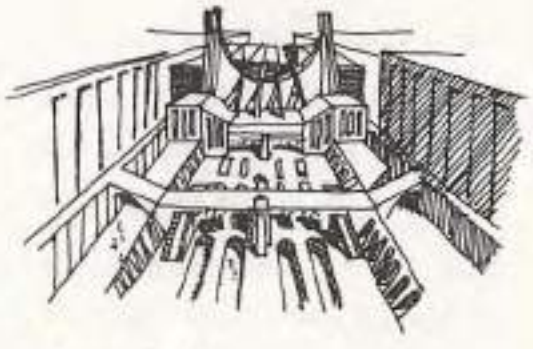

تصور سانت اليا للمدينة

فى المدينة معارضاً العمارة الورقية أى عمارة الواجهات، ظهر "دون سوريامانا" فى مدريد بأسبانيا يعد الطرق والمرافق فى المدينة الطويلة. كما ظهر "انطونيو سانت اليا" فى ايطاليا يصور المدينة الجديدة بأبعاد الحركة الأفقية والرأسية فيها إلي أن ظهر "أبنزر هاوارد" فى انجلترا بعد ذلك عام ١٨٩٨م يدعو إلي بناء المدينة الحدائقية حيث تتكامل التنمية الصناعية بالتنمية الزراعية ويمتزج الريف بالحضر، ووضع حساباته المالية لذلك بكل الدقة والتفصيل .. وعلى الجانب الآخر ظهر "تونى جارنيه" فى فرنسا عام ١٩٠١م صاحب فكرة المدينة الصناعية المكتملة ذاتياً والتى تنمو على محاور حركة بطريقة عضوية، يفصل فيها بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية وحدد مواقع الخدمات والمرافق العامة.

ومع بداية القرن العشرين أخذ المعماريون القيادة الفكرية للتنمية العمرانية. وانعكس ذلك على المناهج التعليمية للتخطيط العمرانى كامتداد للتعليم المعمارى، وإن كانت قد انفصلت عنه فى بعض الجامعات الغربية. ففى فرنسا وضع أحد رواد العمارة المعاصرة "لوكوربوزييه" عام ١٩٢٢م تصوره المعمارى للمدينة المعاصرة. فصل فيها حركة السيارة على طرق علوية وترك الأرض للمشاة. واستعمل التشكيلات المعمارية المنتظمة فى أبراج سكنية عالية تحيط بها مجموعات من العمارات المتوسطة الارتفاع .. تربطها شبكات منتظمة من الطرق وكأنه يخطط مدينته على لوحة الرسم يحاول أن يعرض عليها تصوراته الفراغية والتشكيلية. وفى عام ١٩٣٥م وضع تصوره الآخر للمدينة الإشعاعية طور فيها من فكره السابق. وعلى النقيض من هذا الفكر ظهر "فرانك لويد رايت" فى أمريكا كأحد رواد العمارة الذى وضع تصوراً آخر يهدف الى انتشار المدينة حتى تتمتع كل عائلة بفدان من الأرض ثم ظهر بتصور معمارى آخر لناطحات سحاب ارتفاعها ميل يمكن أن تحتل مكان ناطحات مانهاتن فى نيويورك، وتترك باقى الأرض فضاء حولها .. وفى هولندا ظهر المعمارى "برلاج" فى بداية القرن العشرين ليضع أسلوباً يعطى فيه حرية لكل معمارى فى تطوير منطقة تخطيط خاصة. كما ظهر المعمارى "ماركيليوس" فى السويد بنظرية مرادفة لإظهار الشخصية المعمارية لكل حى سكنى. . وفى فنلندا ظهر المعمارى "الفار آلتو" ليدلى بدلوه فى إنشاء المدن، كما صمم المعمارى " أوسكار نيمايز " فى البرازيل عدة تصميمات للعاصمة الجديدة برازيليا كعمل معمارى مقتدياً بفكر "لوكوربوزييه". كما ظهر "كنزو تانج" فى اليابان يتبع نفس الخط المعمارى فى تصور مدينة المستقبل الممتدة على مياه المحيط .. واستمر المعمارى المخطط بعد ذلك يتصور المدينة فى أبعادها التشكيلية والفنية أكثر مما يراها فى أبعادها

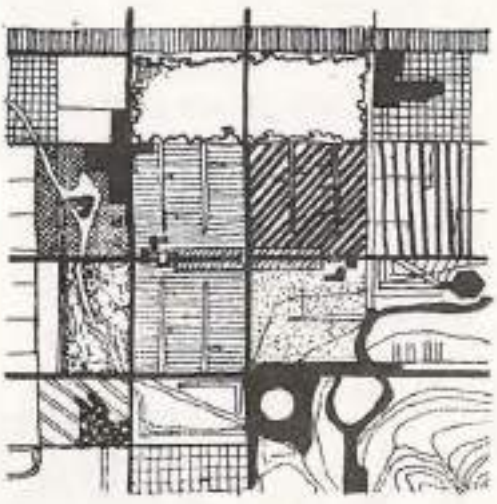

مدينة Broadacre كما تصورها فرانك لويدرايت

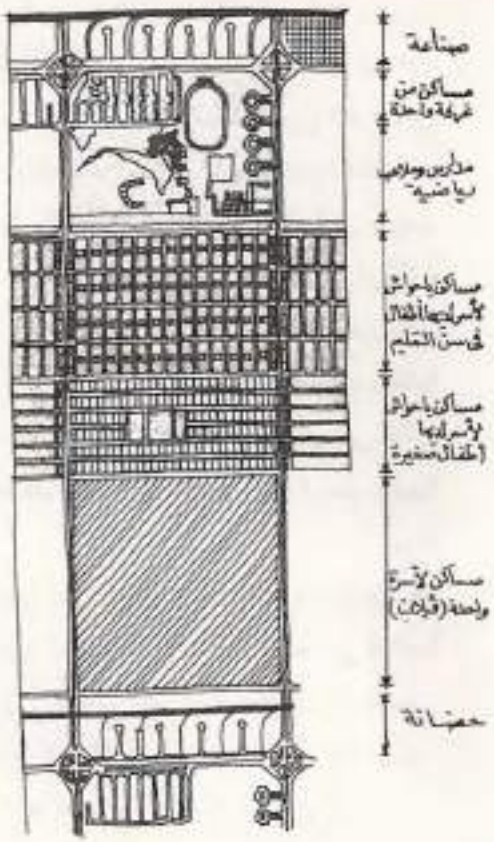

نمـــوذج مدينـــة لنيوتـرا

الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى أن ظهرت فى الستينيات المجموعات التخطيطية التى تتعامل مع المدينة بكل أبعادها الفنية والتشكيلية والهندسية بالتكامل مع مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأصبحت العملية التخطيطية هى مسئولية المجموع أكثر منها مسئولية الفرد .. كما أنها تعتبر عملية متحركة ومستمرة أكثر منها مخططات عامة تصور المدينة بعد مدة طويلة من الزمن .. وتكاملت بذلك الأبعاد المكانية القومية والإقليمية والمحلية مع الأبعاد الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة تتولاها أجهزة مركبة للتنظيم والإدارة. وأصبحت التنمية العمرانية هى عملية التكامل والتنسيق بين مكونات المدينة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بكلياتها وجزئياتها.

فى بداية القرن العشرين قام بعض المخططين والمعماريين فى الدنمارك بقيادة "بيـرلاج" بوضع أسلوب جـديد للتـخطيط العـمـرانى يضيـف من زيادة الحـرية للمعـماريين فى تنفيذ أجزاء كبيرة فى إطار المناطق التخطيطية وكذلك زيادة التنوع فى الأنشطة المختلفة فى مراكز المدن الجديدة وهذا مايسمى باختلاط استعمالات المبانى كما هو واضح فى طبيعة المدن الغربية. وفى السويد ظهر أسلوب آخر فى التنمية العمرانية يسمح لمجموعة من المخططين المعماريين بالتصميم الحضرى لمناطق مختلفة من المدن ثم يقوم المعماريون بعد ذلك بتصميم المبانى المفرده. وهنا حذر المعماريون فى الدنمارك من مغبة توحيد التصميم المعمارى لمناطق كبيرة من المدن تحاشياً للرتابة أو الملل، ومع ذلك دعى البعض لإيجاد نوع من التجانس المعمارى فى المناطق المختلفة. وفى كل هذه المحاولات الحديثة لم يتطرق المعماريون الى اظهار الرابطة الاجتماعية كمؤثر أساسى فى العملية التخطيطية. ولم يكن لموضوع الجوار أهمية فى أسلوب التنمية العمرانية، وانحصر التخطيط العمرانى فى معظم الحالات فى رسم صورة المدينة الجديدة أو القديمة بعد فترة طويلة من الزمن دون تقدير للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤثر على المدينة الجديدة من وقت لآخر. فلم يكن هناك ثوابت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تحدد منهج الحياة فى المجتمع الغربى، فمنها مايتبنى الفكر الاشتراكى، ومنها مايتبنى الفكر الاقتصادى الحر، ومنها مايتهجن مابين الاثنين. إن ثبات المنهج الاقتصادى والاجتماعى يساعد على الحد من المتغيرات التى تطرأ بتغير نظام الحكم ومن ثم تغير في منهج التنمية العمرانية. وفي كل هذه النظريات والاتجاهات لم يظهر للبعد الدينى أى أثر فى تحديد المنهج الاقتصادى أو الاجتماعى للتنمية العمرانية. كما كانت الحالة عليه فى العصور الوسطى عندما كانت الكنيسة هى المتحكمة في إدارة المدن.

ولم يكن الحال أسعد فى أمريكا عنه فى أوروبا، فقد ظهرت معظم المدن الجديدة

امتداد مدينة طوكيو على الخليج كما تصوره كنزوتانج

فى أمريكا بنظام التقسيم الشطرنجى لسرعة التنفيذ والتنظيم والإدارة وهى السمة التى سارت عليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذه القارة الجديدة. ولم تظهر الاتجاهات الحديثة إلا فى أوائل القرن العشرين بسبب التأثير الوارد من أوروبا، سواء بالنسبة لأسلوب التعامل مع المخططات ذات التقسيمات المتساوية بخلق الميادين وشق الطرق الإشعاعية كما فى باريس "هاوسمان"، أو فى خلخلة المناطق السكنية بمناطق خضراء على غرار فكرة المدن الحدائقية التى ظهرت فى إنجلترا. ومع زيادة أعداد السيارات فى المدن ظهرت بعض الحلول التى تسعى إلى إيقاف حركة المرور على أطراف منطقة وسط المدينة وفصل السيارات عن المشاه، كما اقترح ذلك "لوى كان" فى كتابه "عمارة الحركة" وهو الفكر الذى انتقل بعد ذلك إلى إنجلترا لرسم مدينة السعادة "يوتوبيا"، حيث توجه حركة المرور أعلى العمارات الموزعة على شبكة شطرنجية الشكل وتترك الأرض بما فيها من مناطق خضراء للمشاه بعيداً عن ضوضاء السيارات التى ترتفع الى أعلى. وهكذا ينبع الفكر التخطيطى لمعالجة المشاكل المترتبة عن التقدم التكنولوجى .. وهكذا استمر بناء الفكر التخطيطى فى أوروبا وأمريكا. وبنفس الفكر وضع "كنزو تانج" تصوره لامتداد طوكيو على مياه الخليج. وأثبت أن تكاليف إنشاء هذه المدينة الخيالية لايزيد عن تكاليف تنمية المدينة بشكلها الحالى.

ومن أهم إنجازات الفكر التخطيطى فى أمريكا ظهور نظرية المجاورة السكنية التى تضم عدداً معيناً من السكان تجمعهم الرابطة الاجتماعية التى قد تتولد عن المشاركة فى الحركة إلى الأسواق ، أو إلى المدارس أو إلى غيرها من مراكز الخدمات المحلية، بحيث تتجمع مسارات الحركة عند قلب المجاورة السكنية بينما يتحرك مرور السيارات على طول طريق دائرى حولها يتفرع منه شوارع خاصة مغلقة النهاية أو رادة فى اتجاهات أخرى لتخدم المناطق المختلفة من المجاورة السكنية. وقد انتشرت هذه النظرية وقابلها البعض بالتحفظ على مدى ملاءمتها لطبيعة السكان والمناخ والمكان .. وحاول المخططون فى انجلترا وضع النظرية فى قوالب تتلاءم مع طبيعة المدينة الإنجليزية .. بينما طبقها المخططون فى أمريكا بنفس الفكر الذى بنيت عليه. وانتقل هذا الاتجاه بعد ذلك إلى تجميع المجاورات السكنية فيما يسمى بالأحياء السكنية التى تتكون منها المدينة، وذلك على أساس التدرج الهرمى للمستويات المختلفة من الخدمات، وتبع ذلك ظهور العناية بالتصميم الحضرى لمراكز هذه الأحياء وكذلك بالتصميم الحضرى لمراكز المجاورات السكنية باعتباره المنظم للعلاقات الحسية بين الأحجام المختلفة للمبانى المكونة لهذه المراكز وكذلك العلاقات الحسية للفراغات التى تشكلها هذه المبانى فيما بينها تبعاً لطبيعة الحركة أو الاستعمال. وظهرت

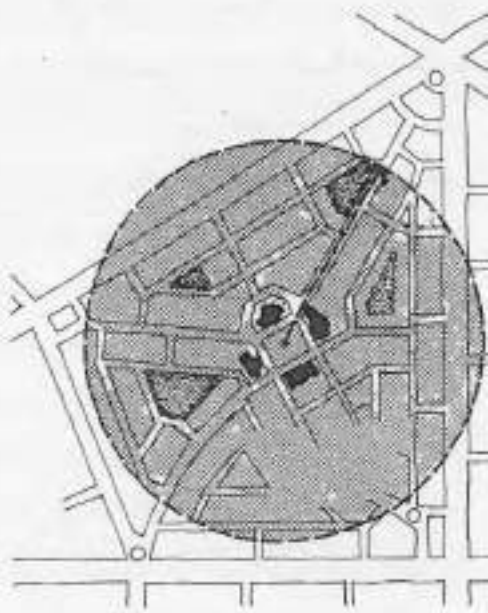

اسكتش توضيحى لنظرية المجاورة السكنية

فى هذا الاتجاه العديد من النظريات أو المعالجات التى قد تستمد جذورها من التشكيلات العمرانية لمراكز مدن العصور الوسطى كما جاء فى مؤلفات (كاميللو سيتا) أو ماجاء من التحليلات النظرية للفراغات العمرانية كما جاء فى مؤلفات (كيفن لنش) فى أمريكا .. ،المهم فى كل ذلك هو ظهور بدايات لتنظيم العلاقات الإنسانية بين السكان فى فراغات المدينة وكذلك ظهور المقياس الإنسانى الذى يحدد أحجام وأشكال هذه الفراغات، وقد أفاض المخططون المعماريون فى هذا الاتجاه بحثاً وتحليلاً وتصميماً خاصة عند التعامل مع مناطق التجمع السكانى في وسط المدينة حيث تتجمع مختلف الأنشطة التجارية والمالية والإدارية والترفيهية والثقافية. وتضمنت هذه البحوث والتحليلات والدراسات البحث عن مراكز الجذب النظرى أو العلامات المميزة للفراغات .. وهل هي فى مبانى البلديات أو دور العبادة أو فى مبانى الخدمات أو فى المتاجر الكبيرة أو فى غيرها من المبانى. الأمر الذى حدد أهمية وضع دور العبادة كغيرها من الدور أو المبانى العامة. وذلك تعبيراً عن فصل العبادة عن الحياة العامة فى هذه المجتمعات الغربية. فقد بنيت النظرية الغربية للتصميم الحضرى أساساً على التنظيم البصرى للعلاقات الحسية أوالبصرية للمبانى المختلفة وبما تخلقه بينها من فراغات. وربط ذلك بالمقياس الإنسانى أثناء حركته فيها.

وتبارى المعماريون المخططون فى البحث والتحليل والتصميم والتشكيل دون أي انتماء عقائدى اقتصادى أو اجتماعى أو دينى. وانتقل هذا النشاط بعد ذلك الى مجال آخر هو تنسيق المواقع بالتشجير وبمسطحات المياه أو بغير ذلك من العناصر .. ودخل الزراعيون فى البحث والدراسة والتصميم حتى أصبح تنسيق المواقع تخصصاً قائماً بذاته فى المناهج الدراسية.

وإذا كانت الحركة هى الموجه الأساسى لتشكيل التخطيط العمرانى للمدينة وتحديد العلاقات الوظيفية بين عناصرها فى بداية الأمر، إلا أن التصميم الحضرى ظهر ليضيف إلى التشكيل البصرى لعناصر المدينة بعداً اجتماعياً وإنسانياً وثقافياً وجمالياً. إلى أن جاء المحللون الاجتماعيون لقياس تأثير كل هذه النظريات على العلاقات الإنسانية بين السكان وعلى سلوكهم الاجتماعى وذلك من الواقع التطبيقى لهذه النظريات .. كما ظهر المحللون الاقتصاديون لقياس الجدوى الاقتصادية لما يقام فى المدينة من منشآت. وهكذا تعرضت النظرية الغربية للعديد من التحليل والنقد والمراجعة وذلك بسبب الخلل الذى تعرضت له المدن الغربية فى أثناء مراحل نموها المختلفة من جراء المتغيرات التى طرأت عليها خاصة فى المجالات التكنولوجية والتى لم تتوازن فيها الاحتياجات المادية بالاحتياجات المعنوية خلال فترات التحول العمرانى الذى شهدته هذه المدن .. هذا التوازن الذى لم تراعيه النظم السياسية أو

الاقتصادية التي سادت الدول الغربية خاصة في تاريخها الحديث.

وإذا كانت المدينة تعالج في إطاراتها الإقليمية والمحلية وبكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والبيئية فإن أقرب المستويات الى حياة الفرد ومعيشته تظهر في وحدة الجوار حيث تظهر العلاقة العضوية بين الإنسان والبيئة .. حيث يسكن ويلهو ويتعلم ويجد خدماته التجارية والإدارية والصحية والتعليمية. وهذا هو المستوي الأقرب إلى ثقافة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته. فالمدينة بالنسبةللإنسان هى المنطقة السكنية التى ولد فيها ونشأ حتى اكتمل عوده وهى الطرق والشوارع التى يتحرك فيها سيراً على الأقدام أو متنقلاً فى سيارة .هى الحدائق والساحات والممرات .. وهى الخدمات التى يؤديها أو تؤدي له فى المبنى الإدارى أو البنك أو المدرسة أو المستشفى أو فى المحكمة أو فى إدارة الأمن .و هى فى السوق والمحلات التجارية وهى فى المعاملات الإنسانية هى فى العلاقات الاجتماعية هى في البيئة المبنية، فى المباني والطرقات والميادين والجسور .. هى النظام والالتزام، هى فى الفنون والعمارة التى تشكل الحيز العمرانى .. وهى بعد كل ذلك فى التنظيم والإدارة .. هى كل هذه العوامل المشتركة التى تشكل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذا المخلوق المركب. وهى قبل ذلك مرآة تنعكس عليها حياة الشعوب وحضاراتها. والمدينة بهذا المفهوم -وفى نظر المعمارى المخطط- هى الفراغات والتقسيمات والعلاقات المكانية للاستعمالات، وهى فى نظر الجغرافى تضاريس ومناخ وسكان، وهى فى نظر الاجتماعى تجمعات للفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة بمقوماتهم الفكرية والثقافية، وهى فى نظر الاقتصادى تجمع لمصادر الإنتاج ومناطق الاستهلاك .. هي انفاق واستثمارات، وهى للمهندس طرق وشبكات للمرافق العامة، وهى للإدارى مراكز وفروع للخدمات العامة والخاصة وهى للفنان تشكيل وألوان. إذن هى حقل لكل التخصصات وهى معمل لكل التجارب .. وهى أسلوب حكم واتجاهات سياسية.

وهكذا تختلف طبيعة المدينة من عالم لآخر .. فهى في العالم المتقدم غيرها فى العالم الثالث .. هى في الشرق غيرها فى الغرب .. هى فى الشمال غيرها فى الجنوب. وعندما بدأت مشاكل المدينة تظهر بأمراضها الصحية والاجتماعية فى أعقاب الثورة الصناعية، بدأ المفكرون يبحثون عن الأساليب التى يمكن بها تطوير بيئة المدينة والتحكم فى مستقبلها فى الإطار الإقليمى الذى تتأثر به.

وهكذا ظهرت النظرية الغربية فى البداية بهدف الارتقاء بالبيئة المحلية، ثم بعد ذلك بهدف التحكم فى مستقبل المدينة لمدة طويلة من الزمن فيما يعرف بالمخطط العام الذى توزع فيه الأنشطة المختلفة فى توافق اقتصادى وبيئى تتصل فيما بينها بشبكات من الطرق الرئيسية والمحلية والفرعية. والمخطط العام بذلك

يصبح صيغة ملزمة لكل من له دور فى التنمية العمرانية للمسئولين عن شبكات الطرق والمرافق العامة والمسئولين عن مشروعات الإسكان والخدمات العامة. والالتزام هنا باللوائح – التى تحدد نوعية الاستعمال وكثافة السكان ونظم البناء وشروط الإنشاء – تحكمه الإدارة وتقوم عليه الأجهزة المعنية. ويقدر الارتقاء الحضارى والثقافى بقدر القدرة على إحكام هذا الالتزام. واستمر العمل بهذا المنهج التخطيطى حتى نهاية الستينات عندما ظهرت المتغيرات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كما ظهرت المعوقات التنفيذية، ليس بسبب ضعف البيانات وحساب الاحتمالات المستقبلية ولكن بسبب التطورات التكنولوجية السريعة التى حدثت معها التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فبدأ الغرب يسعى إلى أسلوب اخر للتعامل مع المدينة. فظهرت فكرة إعداد المخططات الهيكلية كبديل للمخططات العامة تساعد على مرونة الحركة وتقبل المتغيرات والتطورات التى تلازم حركة التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وإذا كان من الصعب رسم الصورة التفصيلية لمولود صغير بعد عشرين سنة، فإنه من الصعب أيضاً رسم الصورة التفصيلية المحددة لشكل المدينة بعد عشرين سنة. ومع أسلوب المخطط الهيكلى ظهرت الحاجة إلى إحكام الجوانب التنظيمية والإدارية التى يمكنها التعامل بكفاءة عالية مع كل المتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة فى السلوكيات الحضرية للمدينة أو القرية. وعلى هذا الأساس وضعت الأساليب المختلفة لتجميع البيانات وتحليلها وتخزينها واسترجاعها واستعمالها فى تحريك عجلة التنمية العمرانية فى حلقات متتالية وبصورة مستمرة.

ويتميز الفكر التخطيطى فى الغرب بتركيز الخدمات الإدارية والتجارية فى مراكز محددة على مستوى المجاورات السكنية أو على مستوى المدينة ككل. وتختلط المدارس بالمناطق الخضراء استمراراً للبيئة السائدة. ولم تعد الكنيسة هى المركز العمرانى والمعنوى للمدينة كما كانت فى العصور الوسطى، ولم تأخذ مكانتها الرسمية أو المحورية كما كانت فى عصر النهضة، بل أصبحت عنصراً مكملاً لمكونات المدينة. وتحكمت القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية اللادينية فى تحديد العلاقات الوظيفية بين الإنسان والبيئة العمرانية. وفرضت التكنولوجيا المعاصرة نفسها على المدينة، حيث أصبحت شبكة طرق المواصلات الآلية هى التى تحدد الشكل العام للمدينة وذلك بتحديدها للمناطق المختلفة بتقسيماتها المختلفة، بحيث تقل السرعات من الطرق الرئيسية إلى الطرق الفرعية حتى الطرق المحلية التى يمكن أن تختلط فيها حركة السيارة بحركة المشاه. .هكذا أصبحت لشبكات الطرق مستوياتها المختلفة وتصميماتها المختلفة التى تتناسب مع وظائفها المختلفة وتتلاءم مع طبوغرافية المكان. وفى وصف

"فريديك جيرد" لوسط المدينة فى كتابه "تصميم المدينة" قال إن المركز هو الذى يضم المبانى الحكومية والإدارية والبلدية وهو مركز المال والأعمال والتجارة وهو المركز الترفيهى والثقافى الذى يشاهد فيه المواطن آخر الأفلام أو يسمع الموسيقى أو يزور المعارض والمتاحف أو يطلع فى المكتبات أو يدخل الملاهى والمراقص أو يأكل أحسن الأطعمة، ، هو مركز الصناعات الصغيرة .. هو مركز الاجتماعات الجماهيرية أثناء الانتخابات أو الاحتفالات الرسمية وهو فى النهاية مركز العبادة وشكر الله فى أهم كنيسة تجاور دار المدينة.

وعندما سيطرت السيارة أو الآلة علي المدينة الغربية فقدت مقياسها الإنسانى، ثم ظهرت الدعوة إلى إعادة الوجه الحضارى للمدينة واحترام حركة سير الإنسان حتي أصبحت حركة الجماهير هى من الموجهات الأساسية فى الارتقاء ببيئة المدينة. فأغلقت بعض الطرق فى وجه السيارة وأعيد تنسيقها لتفتح للمشاة. وامتدت هذه النظرية إلى معظم أرجاء المدينة الغربية خاصة بالنسبة لمراكزها التجارية والثقافية والحضارية. وظهرت بذلك مادة أخرى فى تخطيط المدن تعنى بالحيز العمرانى وحركة الإنسان فيه، تتكامل فيها الحركة بالمقياس كما يتكامل الإنسان بالفراغ الذى يسير فيه لا يخنقه أو يفقده. وأصبح للتصميم الحضرى فى المدينة الغربية مناهجه الخاصة ومدارسه الفكرية.

لقد انتقلت كل هذه النظريات برمتها .. بأسسها وتفاصيلها وبكل مابنيت عليه من مفاهيم ومعايير كما هى إلى المدينة الإسلامية، العربية منها وغير العربية، لتغير من الملامح العمرانية للمدينة، تماماً كما انتقلت إلى مجتمعاتها العادات والأزياء والسلوكيات الغربية لتغير من الملامح الاجتماعية لمجتمعاتها .. من هنا كان لابد من البحث عن النظرية المحلية التي تلتزم بالمنهج الإسلامى الذى لايتغير بتغير المكان أو الزمان .. حيث الالتزام بالأصول الثابتة والاجتهاد فى الفروع تبعاً لمقتضيات الحاجة. ولما ضاع الإنسان العربى أو المسلم فى المجتمع الدولى وفقد خصائصه ومقوماته ضاعت المدينة العربية أو الإسلامية بين مدن العالم وفقدت خصائصها ومقوماتها الحضارية. والبحث عن الهوية الحضارية للمدينة العربية الاسلامية ليس هدفاً فى حد ذاته منفصلاً عن غيره من الخصائص الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بل هو جزء من عملية البحث عن الذات .. عن الشخصية العربية الإسلامية .. وهى ليست عودة إلى الخلف .. وهذا يتنافى مع منهج الإسلام، ولكنه الموازنة بين الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان العربى المسلم فى إطار التوسطية التى تحكم حركته وتقدمه.

البعد التاريخى للنظرية الغربية

للنظرية التخطيطية فى الغرب أبعادها التاريخية وجذورها الحضارية التى استمدت منها مقوماتها النظرية والمنهجية. وتمتد الجذور التاريخية للنظرية التخطيطية إلى العصر اليونانى. حيث ظهرت أنماط المدن اليونانية بمراكزها التى توسطتها الأجورا وحولها المبانى العامة والتجارية حيث تمارس الحقوق السياسية للمجتمع بانتخاب ثلاثة من القادة تعبيراً عن ديمقراطية الحكم، وحول مركز المدينة توزعت الأحياء المختلفة كمناطق سكنية تتجه طرقاتها إلى المركز. كما ظهرت أنماط أخرى من المدن فى آسيا الصغرى غلب فيها التقسيم المتساوى المتعامد على تضاريس الموقع وتتوسطها الأجورا وحولها المبانى العامة والرسمية – حيث تمارس الحقوق السياسية. وتعبر التقسيمات المتساوية عن المساواة بين السكان حيث كانوا من المهاجرين الذين تركوا أرض اليونان إلى آسيا الصغرى. والمدينة هنا تعكس صورة العلاقات الاجتماعية بين السكان كما تعكس حياتهم السياسية والاقتصادية. وعندما انحسرت الحضارة اليونانية وانتقلت غرباً إلى روما وظهرت الحضارة الرومانية، ظهرت معها أنماط جديدة من المدن التزمت بوحدات قياسية فى تخطيط قطع الأرض وإن اختلفت مساحاتها تعبيراً عن احترام المجتمع الرومانى للقانون كأول من ساهم فى وضع القانون الوضعى فى التاريخ .. كما أقيمت المدن الرومانية حول مراكز تتوسطها ساحة كبرى "الفورم" تحيط بها المبانى العامة والرسمية ومارس فيها المجتمع نشاطه التجارى والسياسى. وهكذا تعبر المدينة الرومانية عن المقومات السياسية والاجتماعية للسكان مع الخصائص البيئية للمكان. واستمر ارتباط المجتمع بالمدينة حتى ظهر واضحاً فى مدينة العصور الوسطى حيث تلتف مبانى طوائف الحرفيين والتجار حول الساحة الرئيسية للمدينة، وحيث أخذت الكنيسة موقعها المتميز متوافقة مع فراغ الساحة بطريقة غير رسمية يتحرك فيها المنظور المعمارى ويتغير من زاوية لأخرى أثناء الحركة، وتتماشى على طول جوانبها ألوان المبانى وارتفاعاتها. وبرزت عمارة الكنيسةلتعبر عن مساهمة المجتمع فى بنائها والإسراف فى زخرفتها. فمدينة العصور الوسطى كانت ملجأ للفارين من جبر الاقطاع خارج المدينة، وكانت تضم فئات متكاتفة ومتآلفة من السكان يتضافرون فى رحلاتهم ويحمون أنفسهم من هجمات قطاع الطرق فى عهد الاقطاع. وهكذا تعبر مدينة العصور الوسطى عنقوة انتماء السكان للمدينة، يحافظون عليها ويدافعون عنها دون تنافر بين الفئات أو تباين بين الطبقات، حتى أصبحت مثلاً للمدن المتكاملة والمتجانسة فى نسيجها العمرانى والسكانى معاً.

مدينة بيرين اليونانية

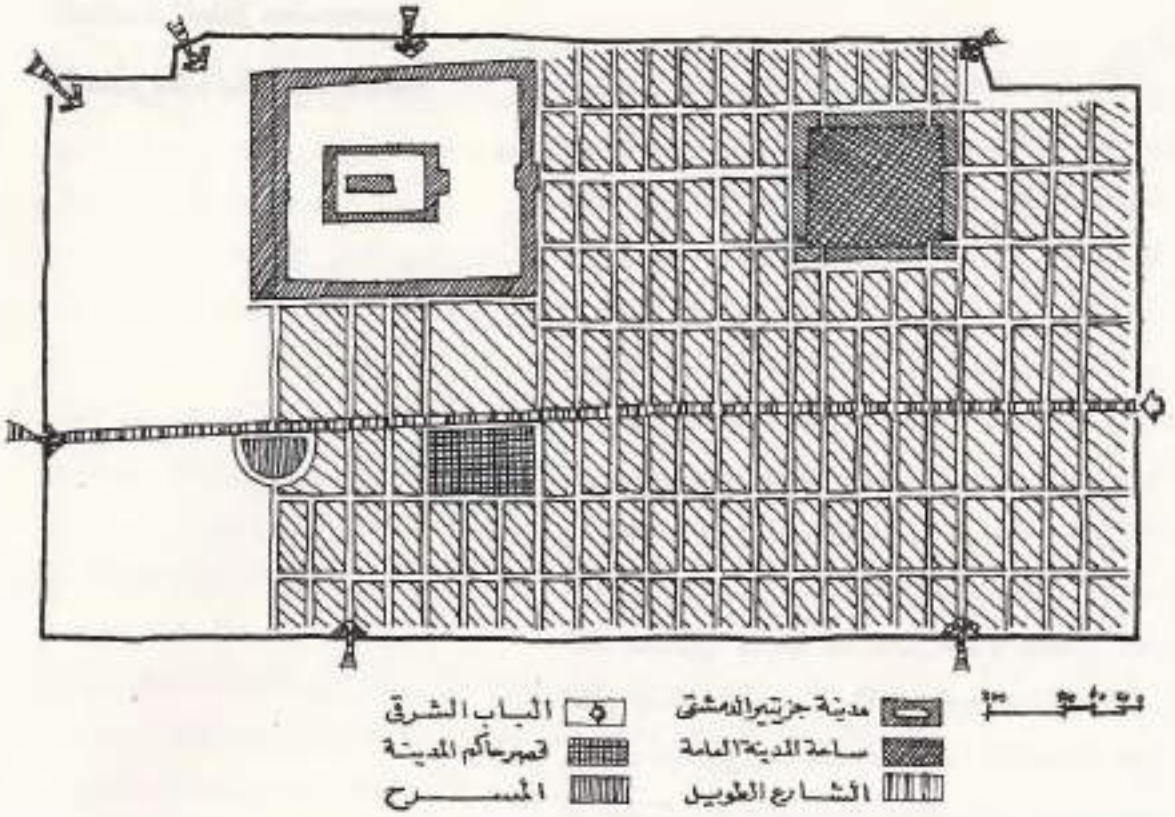

مخطط مدينة دمشق فى العهد الرومانى.

وعندما تلاشت مظاهر الإقطاع فى العصور الوسطى واستتب الأمن بين ربوع البلاد، وأخذت الدول فى عصر النهضة تتحدد معالمها الجغرافية والسكانية كما تتحدد عواصمها الإدارية والتجارية، وظهرت قوة الملوك والأمراء كما ظهرت بوادر العظمة والثراء. وانعكس ذلك على تخطيط المدينة بشوارعها الفسيحة ومحاورها الهندسية المترابطة وبقصورها الكبيرة الكلاسيكية. وتطورت نظم البناء والعمارة من العصر اليونانى ثم العصر الرومانى ثم العصور الوسطى إلى عصر النهضة حيث ظهرت أنماط جديدة من الأعمدة والمداخل والساحات الرسمية، وزادت نسبة الزخارف على الواجهات وامتدت حتى شملت الأجزاء الداخلية للقصور حيث آثار الأبهة والثراء فى الأثاث والأرضيات والأسقف. بدأ يظهر فى هذا العصر العديد من المفكرين فى الشئون العمرانية مثل "بلاديو" و"البرتى" اللذين كتبا عن النظرية المعمارية. كما ظهر العديد من الفلاسفة والعلماء الذين مهدوا لظهور الثورة الصناعية بعد ذلك فى القرن الثامن عشر. ومدينة عصر النهضة تعكس المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان، كما تعكس سلطة الملوك والأمراء التى ظهرت فى عظمة الطرق والساحات الرئيسية كمرحلة متطورة من المدن التى سبقتها. وهنا تظهر الاستمرارية الحضارية على تطور المدينة الغربية حتى وصلت إلى مرحلة الثورة الصناعية، حيث تدافعت طوائف المجتمع على المدن الصناعية تعمل في

مجالات الصناعة بعد ترك النشاط الريفى إلا فيما ندر. فتزاحمت المدن وتفشت فيها الأمراض الصحية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذى دعى عديداً من الكتاب والمفكرين إلى وضع الحد لهذه الظاهرة بالكتابة أو العمل على تنظيم المدينة والارتقاء بمستواها الفنى والاجتماعى، فكانت بدايات للنظريات التخطيطية التى تسعى إلى الارتقاء بالواقع المحلى، وبناء التجمعات السكنية الجديدة أولاً بالأساليب التقليدية ثم بالأساليب الحديثة لنظم البناء. وساعد على ذلك التطور السريع فى تكنولوجيا العصر ومنها تكنولوجيا البناء التى ساعدت على البناء السريع لمواجهة متطلبات الإسكان بعد الحرب، ثم أيضاً الارتفاع الكبير فى المبانى خاصة فى المناطق التى لاتخضع للقوانين واللوائح. وتطورت بعد ذلك نظريات التخطيط العمرانى سواء بالنسبة لنظرية المجاورة السكنية أو نظرية الحى السكنى أو إعداد المخططات العامة كوسيلة لضبط حركة النمو العمرانى، ثم بالمتابعة والتقويم بدأت تضاف إلى هذه النظريات أو تظهر نظريات أخرى تم تطبيقها فى الدول الغربية وامتدت إلى غيرها من دول العالم حيث سيطر الغرب على معظم مقومات الحضارة فى هذه الدول، وبدأت تتبلور صفات الدول المتقدمة عن الدول النامية التى تعرضت إلى الغزوات المتتالية من الغرب حتى فقدت هويتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وبقدر زيادة الوعى الحضارى عند المجتمع الغربى انحسر الوعى الحضارى فى المجتمعات النامية التى أصبحت توابع استعمارية أو اقتصادية أو ثقافية للغرب. ومع زيادة الوعى الحضارى عند المجتمع الغربى أيضاً زاد الاهتمام بالتنمية العمرانية فى المدينة واستحدثت النظريات الجديدة فى التخطيط والتعمير تساندها دفعات قوية من الإنجازات التكنولوجية والعلمية. فكان من الطبيعي أن تنشأ النظرية التخطيطية فى الغرب من خلال التطور التاريخى للمدينة الغربية عبر العصور المتتالية والمتلاحقة. وتحاول كل النظريات التخطيطية المعاصرة الارتقاء بالبيئة العمرانية وتحسينها مدعمة بكل المقومات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية فى الغرب. فالنظرية هنا كانت ولا تزال ولبدة الاحتياجات المادية والمعنوية للمدينة الغربية على مر العصور. ويساند ذلك فيضاً من البحوث والمؤلفات العلمية فى مختلف جوانب التنمية العمرانية وخصصت لها المدارس والكليات الجامعية. حتى أصبحت مصدراً مشعاً امتد إلى الدول النامية لمحاولة تغيير واقعها المتجمد دون اعتبار لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبذلك لم تستطع النظرية الغربية أن ترق بالمستوى الحضارى للمدن فى الدول النامية بل ساعدت على تغريبها عمرانياً كنتيجة حتمية لتغريبها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. الأمر الذى أدى إلى تيقظ بعض المفكرين فى الدول النامية للبحث عن الذات من خلال الأصالة الحضارية والتراثية .. وصحب ذلك البحث عن النظرية المحلية للتنمية العمرانية.

البعد الاجتماعي الاقتصادى فى النظريـــة الغربيـــــة

إذا كان المخططون المعماريون قد استأثروا بالنظريات المعاصرة فى تخطيط المدن، وذلك بحكم تعاملهم مع الأشكال فى الفراغ وإدراكهم بالبعد المكانى فى المستويات الأفقية والرأسية، واحساسهم بالمقياس الإنسانى فى الحركة والسكون وبحكم تمرسهم الخيالى فى معالجة الحيز المعمارى، فإن كل ذلك أدى إلى تعاملهم مع المدينة بنفس المنطق والأسلوب المعمارى، الأمر الذى أبعد الكثيرين منهم عن الكون الاجتماعى والاقتصادى للمدينة. وهو واقع مركب ومعقد حيث تختلط فيه المستويات الاقتصادية المختلفة من السكان، كما تختلط فيه نوعيات العمل والعمالة لفئات السن المختلفة من البشر كما تتباين فيه الاتجاهات السياسية والثقافية مما أدى إلى اعتبار المدينة كائناً عضوياً يتطور عمرانه كنتيجة لتطور سكانه. من هذا المنطلق بدأت النظرية الغربية تتعرض إلى معالجة المدينة من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية العمرانية. وهنا دخل الجغرافيون فى حلقة البحث والدراسة باعتبارهم أقرب المتخصصين الذين يتعاملون مع الأرض اجتماعيا واقتصاديا وظهر منهم العديد من قادة الفكر التخطيطى مثل "بيتر هول" فى إنجلترا، حيث تعدى مجالهم الفكرى حدود المدينة إلى حدود الإقليم التخطيطى أو الحدود القومية. وهنا نشأ الاهتمام بالتخطيط الإقليمى كمستوى يتوسط التخطيط القومى إلى أعلى وتخطيط المدينة إلى أسفل. وانتشر الفكر التخطيطى على المستوى الاقليمى فى الخمسينيات واستمرت محاولة تطبيقه فى العديد من الدول وخاصة الدول الاشتراكية مثل بولندا .. وامتد إلى غيره من دول أوروبا وأمريكا .. من هنا كان لابد من إخضاع النظرية الغربية للتنمية العمرانية إلى الأسس الاجتماعية والاقتصادية كموجه أساسى فى عملية التنمية المحلية من ناحية والإقليمية والقومية من ناحية أخرى. الأمر الذي أدى إلى الانحسار الجزئي لدور المخطط المعمارى وإن كان فى معظم الحالات هو الأقدر على تكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمنسق بين معطيات الدراسات المتخصصة الأخرى فى رسم الصورة العمرانية للمدينة. من هنا ظهرت الحاجة إلى تنظيم العمل بين التخصصات المختلفة التى تساهم فى عملية التنمية العمرانية بحيث يتم التنسيق بينها على فترات زمنية محددة باعتبارهم فريق عمل واحد. وأصبح لتنظيم العملية التخطيطية بذلك أهمية واضحة فى انجاز الدراسات التخطيطية ووضع المخططات العمرانية.

وفى بداية الستينات اكتشف أصحاب النظرية الغربية فى التنمية العمرانية بعد الممارسة والتطبيق أنه لم تعد الدراسات المستفيضة التى تؤدى إلى رسم

الصورة المستقبلية للمدينة بعد فترة طويلة من الزمن أى قيمة مباشرة فى التنمية العمرانية، وذلك باعتبار التنمية العمرانية عملية مستمرة تخضع للعديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى يتنافى مع وضع صورة محددة وجامدة للمدينة بعد فترة طويلة من الزمن. من هنا بدأت النظرية الغربية تنحو نحو استبدال مفهوم المخطط العام بالمخطط الهيكلى الذى يحدد الاتجاهات الرئيسية للتنمية العمرانية مع توفير قدر كبير من المرونة فى التعامل مع التفاصيل، على أن يتم التعامل مع العناصر المختلفة المكونة للمدينة فى إطار هذا المخطط الهيكلى مرحلياً وفى ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى قد تتعرض لها مشروعات التنمية العمرانية للمدينة وخاصة فيما يرتبط بعملية اتخاذ القرار وهى أيضاً عملية متغيرة بتغير متخذ القرار نفسه. هكذا وجدت النظرية الغربية نفسها في غياهب المجهول .. وأصبح التعامل مع التنمية العمرانية منحصراً فى أغلب الأحيان بالتنمية العمرانية لبعض المشروعات المحددة الأبعاد والقيمة والحجم والجدوى الاقتصادية سواء كانت بالنسبة للمشروع فى حد ذاته أو بالنسبة للاقتصاد القومى ككل. الأمر الذي أدى إلى الحد من أقسام التخطيط العمرانى في بعض دول أوروبا مثل إنجلترا حيث تم تخفيض عدد هذه الأقسام من ٢١ قسماً إلى ١٤ قسماً، وكذلك إلغاء مجالس المقاطعات التى كانت تتعامل مع التخطيط الإقليمى. وهكذا بدأ التحول فى مفهوم التخطيط العمرانى من الجانب الهندسى أو المعمارى إلى الجانب الاستثمارى. ويعنى ذلك تكامل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية العمرانية للمواقع في إطار المخططات الهيكلية للمدن. وتتغير نتائج هذه الدراسات بتغير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، كما تتغير أيضاً بتغير المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة، وهذا يتوقف على استقرار الأوضاع وصحة وكفاية البيانات والمعلومات، الأمر الذى يختلف فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية.

ومع تطور الفكر التخطيطى فى الغرب بتطور احتياجات ومتطلبات مجتمعاته وقدرته على الإنتاج والعطاء، إلا أن صلاحية تطبيقه فى الدول النامية كانت مثار تساؤلات كثيرة خاصة من أصحاب الفكر الغربى أنفسهم والذين سعوا من ناحية أخرى لوضع تصوراتهم الخاصة بالنظرية التخطيطية التى تتناسب مع مقومات وخصائص الدول النامية حتى أن بعض جامعات الغرب قد أفردت أقساماً خاصة في جامعاتها لهذا الغرض. ومع ذلك لم تتحرك الدول النامية للبحث عن النظرية التخطيطية التى تلائم مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية وتتناسب مع خصائصها البيئية أو الطبيعية. هذا فى الوقت الذى تزداد فيه الدول المتقدمة أو الغنية تقدماً وغنى، وتزداد بذلك الفجوة الحضارية بينها وبين

الدول النامية التي سوف تستمر تابعة لها اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً وتفقد بذلك كيانها وذاتها الحضارية.

إن تطور النظرية الغربية في التنمية العمرانية يرجع إلى مواكبتها للتقدم العلمي ومن ثم المتطلبات المتطورة لمجتمعاتها. فالنظرية الغربية قد أثرتها التجارب وصقلتها الممارسة والمتابعة والتقويم وساندتها التوعية الثقافية والإعلامية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. فالنظرية الغربية مع تطورها تنتهي إلى القرار الذى يتخذه صاحب القرار سواء الفرد أو المؤسسة التشريعية أو التنفيذية، وهذا يرتبط بنظام الحكم في الدول المختلفة شرقاً أو غرباً. ويعنى ذلك أن النظرية التخطيطية يرتبط مصيرها بالنظرية السياسية الأمر الذى حدا ببعض المفكرين إلى وضع النظرية التخطيطية بحيث تبدأ من حيث تنتهى عملية اتخاذ القرار وهذا أمر يختلف فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية. وهكذا أصبح البعد السياسي هو المحرك للنظرية التخطيطية سواء شاء المخططون أو لم يشاؤا. وهنا يدور البحث عن واقعية التخطيط أو التخطيط بين النظرية والتطبيق. إن الفكر التخطيطى الذى نشأ فى الغرب ومر بالعديد من التجارب يمثل حصيلة علمية وافرة أمام الدول النامية ليس للنقل أو الإبداع ولكن للتعرف على منهجية الفكر وتطوره وتفاعله مع متطلبات الحياة المتطورة أو المتغيرة.

التحكم في التنمية العمرانية فى المدينة الغربية:

يختلف أسلوب التحكم في التنمية العمرانية في المدينة الغربية من دولة إلى أخرى تبعاً لنظمها السياسية والإدارية، وإن كانت تشترك فى الأهداف العامة التى تسعى إلى تنظيم النسيج العمرانى واخضاعه إلى القوانين واللوائح التى تحدد القواعد والأسس الفنية التى تساعد علي التحكم في التنمية العمرانية. وتختلف أساليب هذا التحكم باختلاف النظام السياسي للدولة. فإما إحكام مطلق ومقيد لكل جانب من جوانب التنمية العمرانية كما فى الدول الاشتراكية، أو إحكام موجه تشارك فيه المجالس المحلية تساندها مجموعات من اللوائح والقوانين التخطيطية كما فى دول الاقتصاد الحر الموجه، أو إحكام حر يخضع لتوجيه المجالس المحلية أو لمؤسسات التنمية العمرانية عامة كانت أو خاصة كما فى الدول الرأسمالية. وهنا يقتصر التحكم على الأسس والقواعد الفنية أو على الأسس والمعايير التخطيطية. وترتبط عملية التحكم في التنمية العمرانية في أي من النظم السياسية بكفاءة أجهزة الحكم المحلى وقدرتها على الأداء وإحكام تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة لعملية التنمية العمرانية. وتختلف قدرة أداء هذه الأجهزة أيضاً باختلاف النظم السياسية فتزيد فعاليتها فى النظم الاشتراكية وتقل قدرتها فى نظم الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الحر، حيث يدخل

المستثمر طرفاً في عملية التنمية العمرانية بناء على نتائج دراسات الجدوى لبعض المناطق التى تخصص للاستثمار فى مجالات التعمير الإسكانى أو التجارى أو الإدارى. وبذلك تشارك فى التحكم في التنمية العمرانية ثلاث جهات أولها المجلس المحلى ثم الجهاز المحلى للتنمية العمرانية ثم المستثمر الذى غالباً مايكون له دور هام باعتباره المساهم بالمال إذا كانت إدارة المدينة مساهمة بالأرض أو البائعة أو المؤجرة لها.

والتحكم في التنمية العمرانية في أحيان أخرى ينقسم بين جهاز التنمية من ناحية و الذى يوفر المرافق والخدمات العامة فى أوقات محددة ، وأصحاب الأراضى من ناحية أخرى والذين لايحدهم زمن فى التعمير أو يلزمهم قانون لمرحلية البناء. وهنا تضعف القدرة على التحكم فى التنمية العمرانية ويختل التوازن فى التعمير خاصة إذا سادت التباينات الاقتصادية والثقافية فى المجتمع. وهكذا يعبر اختلاف النسيج العمرانى فى المدينة عن اختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية للتجمعات السكنية بداخلها. وتبقى لوائح ونظم البناء بعد ذلك رهناً لإقبال أصحاب الأراضى فى البناء. وتنحصر فعالية هذه النظم في مواقع البناء المحددة ولاتتعداها إلى مناطق أو أحياء متكاملة لتظهر فيها آثار التحكم فى التنمية العمرانية.

إذا كان التحكم فى التنمية العمرانية فى إنجلترا قد اعتمد على قوانين التخطيط العمرانى بداية من قانون عام ١٩٣٢ حتي قانون عام ١٩٤٧ ثم القوانين التالية، فإن هذه القوانين تصدر بإسهاب وشرح مستفيض تساندها مجموعات من الكتب التى تبحث فى أسلوب التطبيق سواء من ناحية القواعد التخطيطية أو القواعد القانونية أو الخطوات الإدارية مع شرح للحالات المختلفة. ويقابل ذلك أجهزة للتخطيط والتنمية العمرانية فى كل مدينة من المدن الرئيسية وعلي مستوى كل مقاطعة أو اقليم تخطيطى ووظيفة مخطط المدينة-City Plan ning Office أصبحت وظيفة رئيسية فى الإدارة المحلية حيث يخطط ويشرف على التنمية العمرانية فى المدينة، كما أن وظيفة معمارى المدينة City Architect أصبحت وظيفة رئيسية أخرى تصمم وتشرف على مايقام فى المدينة من مبانى. وتشرف المجالس المحلية على نشاط هذه الإدارات سواء بالنسبة لمشروعات التنمية العمرانية أو الإنشاءات المعمارية. والمجالس المحلية تختار بالانتخاب المباشر ويمثل أعضاؤها التيارات السياسية السائدة التى تختلف باختلاف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ومع تغير المجالس المحلية بين حين وآخر تتغير الأهداف مع ثبات الأسس التنظيمية والإدارية وإن تغيرت التشريعات. الأمر الذى يعطى عمليات التنمية العمرانية استقرارها وثباتها. هذا بالإضافة إلي البعد الاجتماعى حيث يساهم المواطنون فى مراجعة أى مشروعات تخطيطية أو عمرانية تقترح فى موطنهم الانتخابى. وهنا تتضح

المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار وهى إحدى مبادئ الشورى بين الناس.
ويتم بعد ذلك الاقتراع على المشروعات الخاصة سواء مايمس منها البيئة المحلية أو القيم المعمارية أو المعالم الأثرية. ويساعد علي ذلك إدراك وسائل الإعلام المحلية المكتوبة أو المرئية.

وفى أمريكا كان التحكم فى التنمية العمرانية مرفوضاً من المجتمع قبل القرن التاسع عشر حيث غلبت الفردية والملكية الخاصة على كل القيم الجماعية أو الاجتماعية. وفى منتصف القرن التاسع عشر بدأت المتطلبات الأمنية والصحية والتعليمية تأخذ أهميتها الاجتماعية وتدخل فى نطاق مسئولية الحكومة. وأصبحت المتطلبات الاجتماعية هى الموجهة للتنمية العمرانية خاصة فى صورة لوائح الأمن والحريق والمياه والصرف الصحى والنقل والمواصلات. ومع ازدحام المدن بعد ذلك ظهرت اللوائح المنظمة لمشروعات الإسكان وتخصيص المناطق.

ثم سلمت إدارة المدينة الأرض التى تمتلكها للمجتمع ثم فرضت الضرائب على المالكين للأرض. فحلت الضرائب محل الإيجار بالنسبة للأرض. ومن حصيلة الضرائب بدأت تنتظم الخدمات البلدية مع موافقة المواطنين. وفى عام ١٩١٦ ظهر أول قانون لتنظيم المواقع فى مدينة نيويورك وذلك نتيجة لأسلوب البناء غير المنتظم والذى ظهرت بسببه أعداد من المبانى المرتفعة التى حجبت الشمس والهواء عن الأراضى المجاورة لها فافقدتها قيمتها العقارية. وهذه هى نتيجة التطاول في البنيان وعدم احترام حقوق الجار أو الجوار. وقد تضمن قانون تنظيم المواقع استعمالات الأراضى ومساحة أو أبعاد قطع الأراضى وطول الردود والضرائب العقارية، ذلك بخلاف الشروط الصحية ومتطلبات الأمان والخدمات العامة. الأمر الذى أفاد الشركات العقارية بصفة خاصة. ولقد ظهر في أمريكا أيضاً تنظيمات تحدد شكل المدينة بشبكة للطرق المتعامدة يتم فى اطارها التنمية العمرانية باستعمالات الأراضى بالرغم من كل العيوب والمشاكل التى تترتب على هذا الشكل الذى صبغ معظم المدن الأمريكية بصبغة واحدة أزالت منها الصبغة الجمالية والإنسانية. وصحبت هذه الظاهرة تضارباً كبيراً فى أسعار الأراضى حيث زادت زيادة كبيرة في مراكز المدن بسبب شدة الطلب الاستثمارى عليها، الأمر الذى ساعد بعد ذلك على خروج أنشطة المراكز بعيداً خارج المدن، وتكوين مراكز جديدة ينمو حولها عمران جديد. وهكذا كان للوائح التنمية العمرانية أثرها فى تغير أسعار الأراضى، الأمر الذى دعى إلى البحث عن وسائل لتعويض من قلت قيمة أرضه أو أخذ قيماً معينة ممن زادت قيمة أرضه بسبب وجود المشروعات و المرافق العامة التى توفرها الدولة فى مكان دون آخر. وهذا مايسمى ببدل تحسين. علاوة علي ذلك ظهرت طرق مختلفة لحساب الضريبة العقارية على الأراضى.

وفى المدن الأمريكية ظهرت أيضاً آثار تقسيم المدينة إلى بلديات مستقلة أخلت

بأسلوب التكامل والتنسيق بين عناصرها الكلية. الأمر الذى أدى إلى وضع برنامج يهدف إلى تنسيق اللوائح والنظم والتخطيط العمرانى وتحليل المجاورة السكنية وتنظيم الإدارة والتمويل ومشاركة المواطنين بالتحكم في التنمية العمرانية، وتبع ذلك وضع النظم الخاصة بتقسيم الأراضى التى تحدد مسافات الردود الأمامية والخلفية فى كل منطقة أرض وكذلك حجم البناء والمواد المستعملة في بنائه، وتبع ذلك لوائح وشروط البناء والإسكان والتركيبات الصحية. ومن ثم أصبح الارتقاء بالمدينة رهناً بالانتماء الحضرى الموجه لأى مشروعات لتحسين البنية العمرانية. كما أن نظام شبكات النقل والمواصلات كان عاملا موجهاً ومؤثراً على أسعار الأراضى، هذا بالإضافة إلى لجان الفنون الجميلة ولجان التاريخ والآثار التي تسعى إلى المحافظة على القيم الجمالية للمدينة. وغاب عن كل ذلك أسس التصميم الحضرى التى تحفظ الوجه الحضارى للمدينة، ولم يكن خلف كل هذه اللوائح والنظم قواعد اجتماعية أو أسس انسانية كما لم يكن خلفها رؤيا اقتصادية شاملة تتغير من مكان لآخر وتتعامل مع مجتمعات مختلفة في بيئات مختلفة. ويعنى ذلك غياب القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى اللوائح المتحكمة فى التنمية العمرانية.

البعد التشريعى والإدارى فى النظرية الغربية:

المتتبع للقوانين والتشريعات العمرانية التى صدرت فى الغرب يرى مدى التغيرات التى طرأت عليها. فالتشريعات هى المحرك الحقيقى للعملية التخطيطية والمنظمة لعملية التنمية العمرانية. فهى التى تحدد أحكامها وأسس تناولها وإعدادها كما تحدد حقوق وواجبات المجتمع قبلها سواء بالنسبة للأفراد أو للأجهزة القائمة عليها .. وكلما تعمقت التشريعات لتصل إلى أدق تفاصيل العملية التخطيطية زاد إحكام تنفيذها. والتشريعات العمرانية ليست نهاية فى حد ذاتها ولكنها الوسيلة لتطبيق أسس ومبادئ ومعايير التخطيط العمرانى وهى لذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأجهزة القادرة على تطبيق هذه التشريعات وتنفيذها. وإذا كانت التشريعات العمرانية تشير إلى مسميات هذه الأجهزة واختصاصاتها إلا أن إدارة عملية التنمية العمرانية لم تلق نفس الاهتمام من البحث والدراسة. فهى من ناحية تدخل فى الإطار التنظيمى للإدارة المحلية، ومن ناحية تختلف باختلاف المكان والزمان أو باختلاف حجم التجمع السكني ووظائفه ثم بطبيعة وكفاءة البشر القائمين على التنمية العمرانية. كما أن الأجهزة التى تقوم بتنفيذ التشريعات العمرانية لا ترتكن على الأسلوب الروتينى الذى يطبق في مجالات أخرى مثل مجال الخدمات ولكنها تتأثر بما يصدر إليها من قرارات وهى متغيرة بتغير المؤسسات أو الأفراد القادرة على اتخاذ القرارات، خاصة وأنه لم تعد للمخططات العامة الصفة التشريعية الملزمة التطبيق كما كانْ قبل الستينات فى

الغرب. واذا كانت المخططات الهيكلية هى التى تتحكم فى الخطوط الرئيسية للتنمية العمرانية، فإن القرارات تتجه أساساً إلى مشروعات التعمير فى إطار هذه المخططات الهيكلية، ويصبح لها صفة القرارات الاجتماعية والاقتصادية أكثر منها تغيير استعمالات الأراضى أو كثافة البناء أو شروط التصميم فهذه تحددها المخططات الهيكلية كإطار عام للعمل مع ترك مساحة كبيرة من المرونة فى التعامل مع كل موقع على حدة دون الخروج عن المبادئ والمعايير التخطيطية المناسبة للمكان والزمان. ويعنى ذلك أنه بالتغيرات التى تُطرأ على متطلبات المجتمع تتغير المخططات الهيكلية، ومن ثم تتغير التشريعات المناسبة لتنفيذها فى فترة معينة من الزمن لاتكاد تنقضى لتظهر متطلبات أخرى بأفكار تخطيطية أخرى ثم تشريعات عمرانية أخرى لمواجهة هذا الموقف المتحرك يتحرك الزمان.

والتشريعات العمرانية من ناحية أخرى ترتبط بالوعى العام عند الجماهير التى تشارك بالإنابة فى وضعها أو تقوم في الأصل بتطبيقها .. الأمر الذى يرتبط ارتباطاً مباشراً بالوعى التشريعى بصفة عامة وهو يزداد فى الدول المتقدمة ويقل فى الدول المتخلفة اقتصادياً وثقافياً. .وهنا يتحدد مصير مايخرج من مخططات عامة أو هيكلية. فذلك مرتبط بقوة التشريعات المرتبطة هى نفسها بقدرة الأجهزة التى تتأثر بالتبعية بمستوى الوعى التشريعى والعمرانى عند السكان. هذه حلقات مترابطة يصعب فكها أو إهدار جانب منها علي حساب الجانب الآخر. لذلك فإن العديد من الدول قد لجأت إلى تكثيف الإعلام العمرانى خاصة في المسائل التى ترتبط مباشرة بالجماهير بدءاً باقتصاديات البناء ثم شروط البناء وتشريعات العمران إلى الخدمات البلدية والقروية حتي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات العمرانية. ويعتمد نشر الوعى التشريعي والعمرانى على إبراز العائد المادى والحضارى الذى يعود على المواطنين فى الدول الغنية، أما فى الدول الفقيرة فيتجه التركيز الإعلامى إلى العائد المادى أكثر منه إلى الجانب الحضارى الذى يمكن تغطيته بالتعاليم الدينية التى ترعى مصالح الفرد والمجتمع معاً فى المدينة أو القرية.

لقد انتقلت التشريعات العمرانية من الغرب إلى العديد من الدول النامية كغيرها من المنقولات الحضارية، الأمر الذى كان عاملاً قوياً فى رسم الصورة العمرانية لمدن هذه الدول النامية بدءاً بقوانين ولوائح البناء إلى التشريعات العمرانية. واستمرت هذه القوانين والتشريعات بعد ذلك دون تغيير جذرى يطرأ عليها بالرغم من ثبوت عدم ملاءمتها للظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية للدول النامية. ولم تستطع أجهزة البحث العلمى فى هذه الدول أن تصل إلى البدائل التشريعية المناسبة. حيث لايزال الفكر الغربى مسيطراً على مناهج وأساليب التخطيط العمرانى فيها ولا أقل من الاعتراف بأن معظم بنود قوانين البناء والعمران فى هذه الدول مستمدة من التشريعات الفرنسية أو الانجليزية

أو كلاهما معاً. وذلك كغيرها من القوانين الوضعية التى تسود معظم الدول العربية والإسلامية والمستمدة من التشريعات الفرنسية. وبالرغم من بعض المحاولات البحثية المتناثرة التى تسعى إلى إيجاد صيغة إسلامية للتشريعات العمرانية إلا أن نتائج هذه البحوث لاتزال تجرى فى النطاق الأكاديمى ولم تصل بعد إلى الرأى العام الذى يستطيع أن يتخذ القرارات بشأنها. هذه إحدى ملامح هذا العصر الذى تتسع فيه الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تشمل التشريعات العمرانية فى الغرب كل من التجمعات العمرانية القديمة والتجمعات العمرانية الجديدة، وذلك فيما يختص بإعداد المخططات أو تنفيذها واختصاصات الأجهزة القائمة عليها ودور المجالس المحلية فى اعتمادها ومتابعة تنفيذها وتحديد العلاقات الوظيفية بين الجهات المعنية التى ترتبط أنشطتها بالتنمية العمرانية للتجمعات العمرانية القديمة أو الجديدة. ومع وضوح دور كل من الأجهزة المعنية فى عملية التنمية العمرانية إلا أن الانتماء السياسى أو الوظيفى له تأثيره الواضح فى دفع حلقة العمل بالمخططات العمرانية سواء بالسلب أو الإيجاب، وكثيراً ماشهدت التشريعات العمرانية العديد من التعديلات لمواجهة المتغيرات فى النظم الإدارية أو الفنية. والتشريعات بذلك تعتبر الوقود المتجدد والمحرك لعمليات التنمية العمرانية، وإذا كانت المشاكل الروتينية فى الإدارة هى إحدى سمات الدول النامية إلا أنها موجودة فى الدول المتقدمة، وإن كانت أقل تأثيراً. فهناك بعض التضارب الواضح بين مرئيات المخططين ومرئيات السياسيين فى المجالس المحلية فى معالجة مشاكل التنمية العمرانية، فالفجوة بين الفكر التخطيطى بعيد المدى والفكر السياسى قريب المدى لاتزال واضحة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة مع اختلاف الأنظمة ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار ومستوى الوعى التشريعي عند المواطنين.

الحركة والنمو فى النظرية الغربية:

إذا كانت المخططات العامة أو الهيكلية التى تضمنتها النظرية الغربية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني للمدن واستعمالات الأراضى فى أجزائها المختلفة ونظم البناء فى كل من هذه الأجزاء، فإن شرايين الطرق والمرافق المخططة هى التى تتحكم فعلا فى حركةالمدينة ونموها أكثر من غيرها من عناصر التخطيط المختلفة. فمن الملاحظ من تطبيق المخططات أن نسبة المتغيرات فى شبكات الطرق والمرافق تقل كثيراً عن المتغيرات فى استعمالات الأراضى ونظم البناء على مدى المراحل المتغيرة للتخطيط. حتى أن المخططات الهيكلية لاتعدو أن

تكون صورة لشرايين الطرق والمواصلات التي تتبلور حولها الأجزاء المختلفة من المدينة. وإذا كان معدل التغير في شبكات الطرق والمرافق أقل من معدل التغير في مكونات المدينة المختلفة، ولما كانت شبكات الطرق والمرافق محسوبة على أساس التصور المستقبلي لمكونات المدينة، فإنها بالتبعية سوف تتأثر بنتائج المتغيرات في مكونات المدينة دون أن يكون لديها القدرة على التغير ومن ثم تقل كفاءتها الاقتصادية أو التخطيطية، الأمر الذي لم تعالجه النظرية الغربية بعد في التخطيط العمراني. فحركة السيارة هي في الواقع المحرك الرئيسي للنظرية الغربية سواء جاءت هذه الحركة في نظام إشعاعي أو شطرنجي أو طولي أو دائري .. وهي النظم التي تفرضها طبيعة الأرض أكثر مما تفرضها الرؤيا الخاصة للمخطط المعماري على المخططات القائمة أو في المخططات الجديدة.

ومحاور الحركة في النظرية الغربية هي التي تفصل بين الأحياء كما تفصل بين المجاورات السكنية أو تحيط بها كطرق دائرية. وذلك على أساس ترك مراكز الأحياء أو المجاورات السكنية خالية من المرور بقدر الإمكان تاركة الفرصة لحركة المشاه بين أجزائها المختلفة. ويأتي الفصل بين حركة مرور السيارات وحركة مرور المشاه فصلا تاماً مسبقاً، وتوجيه الاستعمالات المختلفة على الأرض بناء على ذلك. هذا في الوقت الذي تبقى فيه الطرق الرئيسية -خاصة ماهو قائم منها -محاوراً للحركة الداخلية للمدن تجذب إليها مختلف الأنشطة خاصة التجارية والإدارية منها. وتظل مراكز الأحياء أو المجاورات السكنية خاوية على عروشها أو تقل معدلات تنميتها. ويتضح بذلك مفهوم الفصل بين الحركة السريعة حول الأحياء أو المجاورات السكنية وتركيز النشاط في مراكزها ومنعه على أطرافها. الأمر الذي ظهرت نتائجه على المخططات الجديدة في العديد من مناطق مدن الدول النامية وفقدت هذه المناطق كل مقوماتها التخطيطية.

وترتبط الحركة في النظرية الغربية بسلوكيات المجتمع في وقت معين، أي عند إعداد المخططات مع أن هذه السلوكيات هي في حد ذاتها من العوامل التي تتغير بتغير وسائل الانتقال والاتصال، وزيادة النمو في معدلات الملكية للسيارات المرتبطة بزيادة الدخل للأسرة وزيادة متطلباتها المعيشية. وتنعكس هذه الظاهرة على عمليات التنمية العمرانية للمدن الجديدة في انجلترا مثلا والتي بدأت في الخمسينيات على أساس المخططات التي وضعت لهذه المدن قبل البدء في عمليات التنمية العمرانية، وعلى أساس معدلات محددة لمعايير تخطيطية محسوبة لمدى طويل من الزمن في المستقبل. حتي إذا ماتم بناء هذه المدن بعد مايقرب من ثلاثين عاماً تغيرت هذه المعايير وظهرت العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، الأمر الذي أدى في بعض المدن إلى انهيار

النظرية الغربية للمجاورات السكنية انهياراً كاملاً. وفى منتصف الطريق وعندما بدأت تتضح هذه الظاهرة لجأ المخططون إلى أسلوب جديد لتطوير الفكر التخطيطى بحيث يوفر قدراً أكبر من المرونة فى استعمالات الأراضى. وذلك بتثبيت شبكات الطرق ومحاور الحركة فى شكل شطرنجى تاركاً مربعات من الأرض يمكن تطويرها بحرية تباعاً تبعاً لمتطلبات التنمية في حينها. مثل مانتم في مدينة (ميلتون كينز) شمال لندن. ومع ذلك فإن محاور الحركة الرئيسية لاتزال محدداً أساسياً للتنمية العمرانية ومقيداً لحرية نموها فى المستقبل مع المتغيرات فى طرق استعمال المراكز التجارية، أو في الانتقال إلى المدارس بأنواعها المختلفة، أو فى التطور الصناعى والمصانع، أو عند الرغبة فى نوعيات خاصة من السكن. إذ تتغير من السكن الخاص إلى السكن الجماعى إلى المجمعات السكنية الإدارية التجارية ثم الرجوع إلى السكن الخاص مرة أخرى بمنطق مختلف وبمتطلبات متجددة. وهكذا فلم تعد المصانع الحديثة خطراً على الصحة العامة أو على البيئة الطبيعية إذ بدأت تتجمع فيما يسمى بحدائق الصناعات. ويعنى ذلك أن النظرية الغربية لم تصل بعد إلى إيجاد الصيغة العمرانية التى تتقبل كل المتغيرات المنظورة أو غير المنظورة. وهذا هو الهدف من هذه الدراسة. والعودة إلى طبيعة الأشياء التى أثرت على بناء المدن فى مراحلها المختلفة، وذلك دون تصور مسبق لشكل محدد كما دأب على ذلك رواد التخطيط العمرانى فى الغرب.

لقد قسم (لوكوربوزيه) الطرق إلي سبعة مستويات بدءًا من الطريق الإقليمى السريع إلى المستوي الثانى وهو الطريق المحلى الأبطأ الذى يتفرع منه المستوى الثالث وهى الطرق المحددة للأحياء السكنية والتى تتصل بالمستوى الرابع الذى يربط بين مراكز هذه الأحياء ثم المستوى الخامس الذى يتفرع من الرابع لخدمة داخل المناطق السكنية ويتفرع منها المستوي السادس الأقل فى المستوى ثم الأقل فى المستوى السابع. ويرتبط هذا التدريج بتدرج السرعات المختلفة للسيارة حيث تزداد السرعة على المستوى الأعلى ثم تقل تدريجياً حتي المستوى الأدنى. وهكذا يتحدد شكل المدينة بشكل شبكة الطرق المخصصة للسيارة التى أصبحت عاملاً هاماً فى تشكيل المدينة في النظرية الغربية. وترتبط النظرية التخطيطية لشبكة الطرق بالاتجاهات المتوقعة لنمو المدينة ومن هذا المنطلق وضع (دوكسيادس) نظريته للنمو العمرانى للمدينة بحيث يمتد مركز المدينة المركزية فى شكل حلقات متصلة تنمو بالتتابع فى اتجاه واحد. وتبع ذلك تقسيم المدينة إلى قطاعات متدرجة الحجوم تتلاءم مع هذا الاتجاه في نمو المدينة. وقد استخلص من ذلك قاعدة عامة لتوجيه نمو المدينة. وقد حاول (دوكسيادس) تطبيق هذا الاتجاه في العديد من المدن، ولكن لم تحقق هذه النظرية أهدافها نظراً لاختلاف الخصائص الطبيعية والجغرافية لكل مدينة،

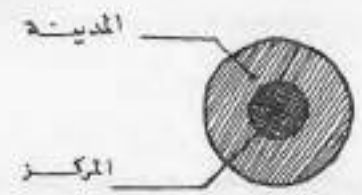

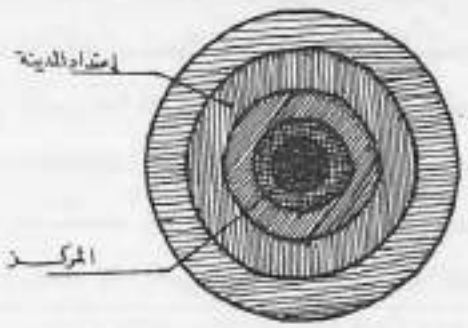

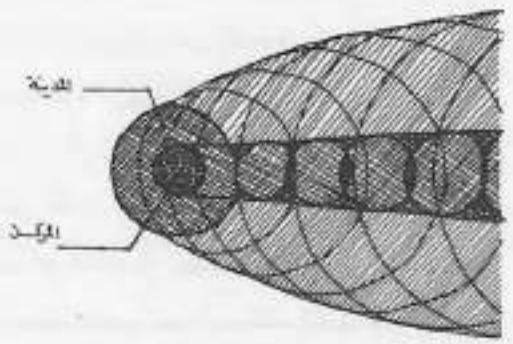

نظرية Doxiadis

الأمر الذى يصعب معه وضع نظرية ثابتة لمختلف الظروف.

وتناقش النظرية الغربية حركة نمو المدن من خلال التجارب التى مرت بها مدن الغرب سواء فى أمريكا أو أوروبا، وكذلك من خلال المعدلات والمعايير التخطيطية المطبقة في هذه المدن والمتفقة مع المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيها. وهكذا تستند النظرية التخطيطية فى الغرب على الواقع العمرانى لمدنه. وتتطور هذه النظرية مع تطور هذا الواقع حتي لا تفقد النظرية واقعيتها وتفقد بذلك مضمونها كما حدث عندما طبقت هذه النظرية على الواقع العمرانى المختلف لمدن الدول النامية والعربية، والإسلامية منها بصفة خاصة، ففقدت هذه المدن بذلك مقوماتها الحضارية وانفصلت عن تراثها التاريخى. كما ظهر التباين العمرانى الكبير بين أحيائها المختلفة، كما ظهر بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان هذه الأحياء. الأمر الذى يستدعى ضرورة البحث عن النظرية التى تستند إلى الواقع العمرانى والاجتماعى والاقتصادى للمدن العربية والإسلامية.

البعد المنهجى فى النظرية الغربية:

تستند النظرية الغربية فى منهجها العلمى على مجموعة من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية تتعرض تفصيلاً وتحليلاً إلى الأوضاع الماضية ثم إلى الواقع القائم وتنتقل منه إلى المستقبل المتوقع. والتوقع هنا يبنى على أساس من النظريات العلمية والأرقام الإحصائية فى محاولة للتبصر بشكل التجمع العمرانى علي فترات متتالية من الزمن مدة كل منها خمس سنوات. وتظهر نتائج هذه الدراسات فى أعداد من المجلدات التى تزدحم بأعداد من البيانات وكم من المخططات وجداول للمشروعات تتحدد عليها الاستثمارات التى تتطلبها عمليات التنمية المقترحة. ويتم إعداد هذه الدراسات فى إطار من التنظيم العلمى توضح فيه عناصر البحوث المطلوبة والخبراء المختصون لإجرائها فى أوقات محددة بحيث يمكن الأخذ بنتائج أحد البحوث لتغذى بحثاً آخر فى مجال آخر. كما تتم هذه الدراسات أيضاً بعد فترة من التحضير المكثف لإعداد الخرائط المساحية والبيانات الإحصائية والزيارات الميدانية وتحضير فرق العمل المختلفة من خبراء أو مساعدين. ثم تعرض نتائج كل مرحلة من مراحل الدراسات فى اجتماعات دورية على الفرق المقابلة التى يحددها أصحاب العمل سواء من الهيئات العامة أو المؤسسات الخاصة. وتضم الفرق المقابلة مجموعات أخرى من الخبراء والمتخصصين مهمتهم مراجعة مايقدم إليها من دراسات وبحوث كل فى مجال تخصصه. وتكون مرئياتها استشارية لصاحب العمل

حتى يتم الموافقة على المشروع أو الدراسة التى تقدم بعد ذلك في صورتها النهائية لتعرض مرة أخرى على المجالس المحلية -إن وجدت- لاعتمادها أو العمل بها. ويستغرق إعداد هذه الدراسات وقتاً طويلاً من الزمن يتراوح بين عام وثلاثة أعوام تبعاً لحجم التجمع العمرانى وخصائصه وقد يطول الوقت أو يقصر تبعاً للمتغيرات التى تطرأ على المشروع من حذف أو إضافة أو رؤيا جديدة تصدر من قيادة جديدة، إلي أن تحظى الدراسة بالموافقة الكاملة ويتسلم الفريق الاستشارى حقوقه المالية وينهى بذلك مسئولياته التخطيطية تاركاً مسئولية نقل هذه المخططات إلى برامج تنفيذية فى إطار الخطط الخمسية على عاتق الأجهزة المحلية .. وعلى قدرتها يتحدد مصير هذه الدراسات إما بالفشل ثم التوقف عن التنفيذ، أو بالنجاح والاستمرار فيه. وهذا يتوقف على كفاءة الأجهزة المحلية فى معالجة المشاكل التخطيطية.

وبتطبيق هذا المنهج على التجمعات العمرانية في الدول النامية وجد أن نسبة كبيرة من البيانات الأساسية المتاحة يعوزها الصحة والدقة، ومن ثم فإن تحليلها وحساب مستقبلها يصبح تكهناً أو ضرباً من الخيال العلمى. هذا فى الوقت الذى ينعدم فيه وجود الأجهزة التخطيطية المحلية التى تستطيع أن تستمر بالعملية التخطيطية وتنقلها من إطار البحث والدراسة الى إطار المشروعات القابلة للتنفيذ خلال الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. فيضيع بذلك الجهد الذى بذل فى إعداد الدراسات كما تستنزف الأموال التى أنفقت عليه وعادة ما تؤول إلى الدول المتقدمة مرة أخرى من خلال الخبراء والمتخصصين من أبنائها الذين استعانت بهم الدول النامية فى شكل قرض أو إعانة. وتبقى الدول النامية بمشاكلها العمرانية لاتحل أو حتى تتحرك في اتجاه الحل. وتبقى الدول المتقدمة هى مقدمة القروض والنظريات، فتزداد بذلك الدول النامية تخلفاً وتزداد الدول المتقدمة تقدماً، وتزيد الفجوة الحضارية بينهما. لقد انتقل المنهج العلمى لإعداد المخططات العمرانية بكل عناصره من الدول المتقدمة إلى الدول النامية دون تعديل أو تبديل حتى ثبت فشل تطبيقه فيها. فبادرت الدول المتقدمة بالإشارة إلى هذا الخلل العلمى، وأخذت المبادرة لإيجاد صيغة جديدة لمنهج جديد يتناسب مع أحوال الدول النامية. وفتحت لذلك المعاهد العلمية ورصدت لها المنح الدراسية لتجذب إليها الفنيين والإداريين من الدول النامية تعرف منهم تفاصيل مشاكلهم وتحاول مناقشتها على موائدها الغربية. وتستمر الدول النامية تبحث عن مناهج تتناسب مع إمكانياتها العلمية والعملية فلاتصل إلى نتيجة ويستمر زمام العلم فى أيدى أصحاب المبادرة فى الغرب صاحب القدرة على العطاء، قروضاً مالية أو مناهجاً علمية.

البعد الإنسانى فى النظرية الغربية:

يقتصر البعد الإنسانى فى النظرية الغربية على بعض الجوانب الاجتماعية التى تؤخذ في الاعتبار عند توزيع مبانى الخدمات العامة أو الأسواق التجارية، خاصة فى مراكز المجاورات السكنية، أو عند تحديد الحجم السكانى للمجموعات السكنية التى تتكون منها المجاورات السكنية. ويؤخذ البعد الإنسانى أيضاً فى الاعتبار عند تنظيم حركة السكان بين مناطق السكن ومناطق الخدمات والعمل والترفيه بما يتناسب مع سلوكيات المجتمع الغربى وعاداته. هذا بالإضافة إلى البعد الإنسانى الذى يظهر فى المقياس الإنسانى الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم الفراغات الخارجية بين المبانى فى مشروعات التصميم الحضرى خاصة بالنسبة للساحات العامة أو طرق المشاه. فالمجاورة السكنية فى النظرية الغربية ماهي إلا تحديد لحجم معين من السكان حدد على أساس استعمالهم لحجم معين من الخدمات اليومية (التعليمية أو التجارية أو الترفيهية أو الثقافية) دون الحاجة إلى التحرك للحصول عليها في وسط المدينة. فالحجم السكانى للمجاورة السكنية يرتبط أساساً بالخدمات التعليمية، تارة بالحجم الأمثل للمدرسة الابتدائية أو بالحجم الأمثل للمدرسة الإعدادية وبنوعية الخدمات التجارية اليومية التى يتطلبها هذا الحجم من السكان. وقد تنقسم المجاورة السكنية إلى جزئين أو ثلاثة تبعاً لعدد المدارس الابتدائية اللازمة، وهذه الأجزاء قد تنقسم بدورها إلي عدد من المجموعات السكنية التى تلتف حول مدارس الحضانة أو رياض الأطفال. ويسعى البعد الإنسانى فى نظرية المجاورة السكنية إلى توفير الجهد والوقت فى العلاقة بين مواقع السكن ومواقع الخدمات اليومية، والعمل على إيجاد مناخ من الترابط الاجتماعى بين السكان ينتظم فى الأنشطة المسائية فى المدرسة الابتدائية أو الإعدادية أو ينبع من اللقاءات الأسرية فى المراكز التجارية أو فى العلاقات الاجتماعية التي قد تطرأ بين أسر أطفال الحضانة. ويهدف التخطيط العمرانى للمجاورة السكنية إلى إبعاد حركة المرور السريعة إلى الأطراف المحيطة بها، بينما تخصص الطرق المحلية بها لحركة المرور البطيئة التى ترتبط مباشرة بخدمة المجموعات السكنية أو الخدمات المختلفة فى مركز المجاورة السكنية، وتوفر فى نفس الوقت مسارات للمشاه تنطلق من ساحات المركز إلى الأنحاء المختلفة من المجاورة. وهنا تحسب النظرية الغربية مسافات السير وحركة المشاه بين المسكن والمدرسة أو بين المسكن والمركز التجارى تبعاً لقدرة الأعمار المختلفة من فئات السن، وبما يتناسب مع طبيعة المكان ومناخها وتفضل النظرية الغربية أن توجه هـــذه

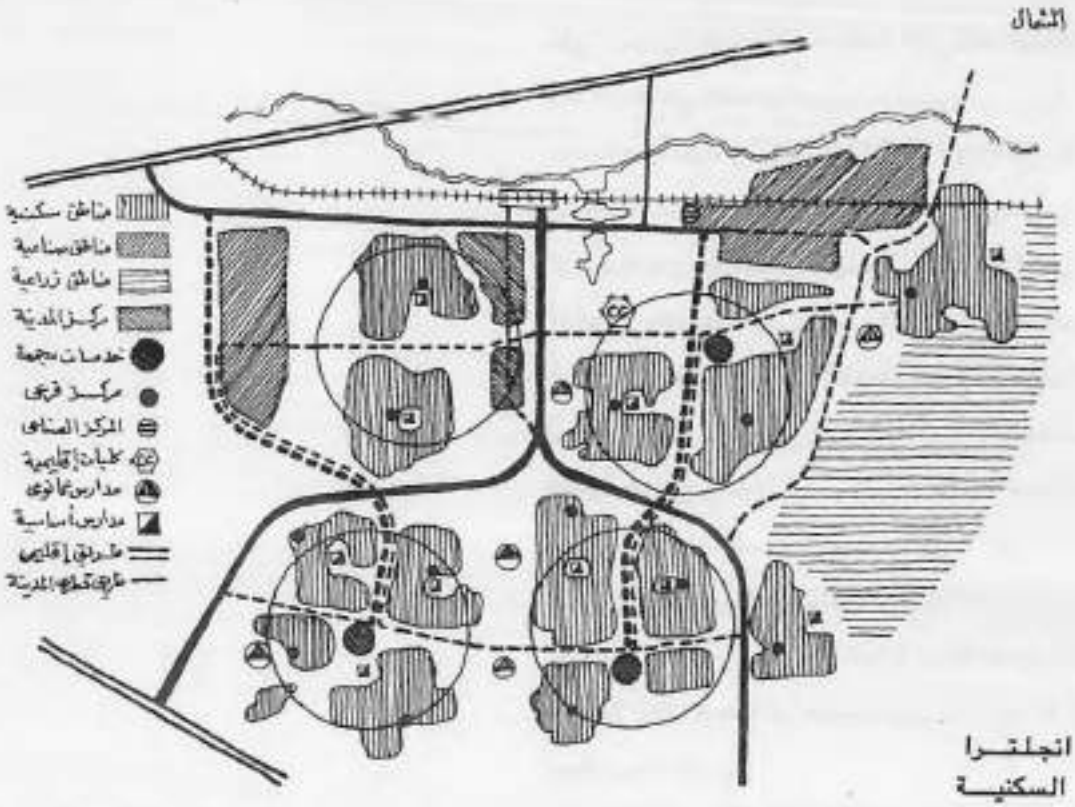

المدن الجديدة فى انجلترا
نموذج لنظرية المجاورات السكنية
بمدينة هارلو عام ١٩٤٧ م

الحركة فى المناطق الخضراء حيث يمكن الاستمتاع بمناظرها الجميلة وخصائصها الصحية. كما تستند النظرية الغربية فى بناء المجاورات السكنية إلى بناء العلاقات الاجتماعية بين السكان بتوفير الخدمات والامكانيات التى تساعد على ذلك في النوادى المحلية أو الملاعب الرياضية، أو المبانى الدينية فى المناسبات الأسبوعية، حيث تتوفر الرابطة بين الإنسان ودور العبادة. وهي الرابطة التى ضعفت منذ انحسار نفوذ الكنيسة فى العصور الوسطى وأخذت الكنيسة بعد ذلك موقفاً ثانوياً فى النشاط اليومى للسكان، ومن ثم موقفاً ثانوياً فى التخطيط العمرانى للمجاورة السكنية. فلم يعد الدين هو المحرك للشئون الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية كما كان خلال العصور الوسطى، بل أخذ أهمية ثانوية عندما طغت عليه المادية المحركة لغالبية المجتمع الغربى الذى تفككت فيه الروابط الاجتماعية والإنسانية.

إذا كانت النظرية الغربية للمجاورة السكنية قد بنيت على أساس تلبية المتطلبات المادية للمجتمع، فإنه عندما تتغير هذه المتطلبات تصبح النظرية غير صالحة للتطبيق. والدليل على ذلك ماحدث فى المدن الجديدة بانجلترا حيث تم تصميم المجاورات السكنية فيها بالأسلوب الذى كان سائداً فى الخمسينات والستينات، حيث يضم مركز المجاورة مجموعة من مبانى الخدمات التجارية والإدارية والترفيهية والدينية والتعليمية، وتصب فيه طرق المشاه التى تتصل بالمجموعات السكنية التى تتكون منها المجاورة. كما وضع تخطيط هذه المجاورات السكنية

على أساس المعايير التخطيطية التى كانت سائدة فى هذه الفترة من الزمان.
وقد لوحظ فى الثمانينات زيادة كبيرة فى نسبة تملك السيارات وظهور أنماط جديدة من المراكز التجارية المكيفة الهواء على الأطراف الخارجية للمجاورات السكنية. كما أنشئت أعداد من المدارس متطورة المناهج، الأمر الذى أدى إلى توجيه حركة سكان المجاورات السكنية إلى الخارج بدلا من الاتجاه إلى الداخل. وكادت بعض المراكز التجارية لهذه المجاورات تفقد عملاها وتقفل أبوابها. وانقلبت النظرية التخطيطية للمجاورات السكنية، الأمر الذى أدى إلى إيجاد مدخل تخطيطى جديد فى المدن الأحدث مثل (ميلتون كينز) حيث بنى التخطيط على أساس توفير المرونة الكاملة لحركة السيارة بين أجزاء المدينة أو تقسيماتها. فالتخطيط لاستيعاب حركة المشاه لم يصبح هدفاً فى بناء المجاورة السكنية للوصول إلى مواقع النشاط التجارى والإدارى فى مركز المجاورة، فالنشاط التجارى والإدارى تجذبه حركة السيارة أكثر مما تجذبه حركة المشاه.
من هنا كان البحث عن صيغة جديدة متجددة للتنمية العمرانية تتناسب مع سيكولوجية التعمير.
مما سبق يتضح أن النظرية الغربية قد اعتراها كثير من المتغيرات التى تكاد تفقدها مصداقيتها وهى طبيعة الحياة وليس في النظرية الغربية ثوابت تؤكد ثبات النظرية في كل زمان ومكان. وهذا مايوصلنا إلى العقيدة الإسلامية حيث توجد الثوابت التى لاتتغير بتغير الزمان أو المكان، وهناك الفروع التى تتغير بتغير الزمان والمكان، ففيها التوازن بين الثابت والمتغير .. فالدوام لله وتعاليمه والتغير للإنسان ومتطلباته .. هذه قاعدة يمكن الرجوع إليها فى البحث عن التطور الإسلامى للنظرية التخطيطية.

المجاورة السكنية فى الفكر الغربى:

الهدف من النظرية الغربية للمجاورة السكنية هو توفير الوسائل والخدمات الاجتماعية التى تساعد على الالتقاء الاجتماعى بين السكان فى مجموعاتهم السكنية. وأهم هذه الخدمات الاجتماعية هى المركز التجارى للاحتياجات اليومية، والمدارس حتى سن اثنى عشر عاماً. يضاف إلى ذلك قاعة للاجتماعات العامة ومساحات ترفيه مفتوحة. وقد تظهر القاعة فى صورة مركز اجتماعى تجاوره - كما يقول (فريدريك جيرد) فى كتابه "تصميم المدينة" - قاعة الكنيسة، وتعرف غرفة الاجتماعات بالحانة فى المدينة الانجليزية أو بالقهوة فى المدينة الفرنسية. وإذا وصل حجم المجاورة السكنية إلي حوالى خمس عشرة ألف نسمة يمكنها استيعاب مركز صحى ومكتبة فرعية ودار للسينما. وتعتبر النظرية الغربية للمجاورة السكنية المدرسة كأساس لوحدة الجوار وذلك لاعتبار

أن التعليم يرتكز على العائلة والمدرسة معاً. ولذلك كان من المهم -في النظرية- ارتباط أولياء أمور الطلبة بالمدرسين. كما يستطيع الطفل في المجاورة أن يتحرك في أرجائها بسلام بعيداً عن حركة المرور السريع. وهكذا يبني الفكر الغربي نظرية المجاورة السكنية لإنماء روح الجوار على أساس اللقاءات الاجتماعية في المحلات التجارية أو بالمدرسة .. هكذا دون أي قيم سلوكية أو أسس عقائدية أو التزام بعادات أو تقاليد. ومن ثم بدأت نظرية المجاورة السكنية تأخذ أبعادها العلمية سواء من ناحية عدد السكان والكثافة السكانية ثم أبعاد الحركة سيراً على الأقدام بين الوحدات السكنية ومراكز الخدمات أو بين الوحدات السكنية ومدارس الحضانة أو المدرسة الابتدائية. وهذه عوامل تتحكم فيها الظروف المناخية والبيئية من جانب ومستوى المعيشة من جانب آخر وكلاهما يساعد على خفض الكثافات السكنية الى مابين ٣٠ و٥٠ فرداً للفدان الواحد، أو تزيد، حتى تصل إلى مابين ١٥٠ و١٧٠ فرد للفدان الواحد. أما حجم السكان في المجاورة السكنية فيبنى على أساس أسلوب التعليم والحجم المتغير للمدرسة لخدمة أعداد مختلفة من السكان. وهنا يبدأ الجدل حول حجم المجاورة السكنية المتردد بين ١٠٠٠٠، ٥٠٠٠ نسمة بدخول النشاط التجاري كعامل آخر يؤثر على النظرية، وذلك باعتبار أن المركز التجاري الذي يخدم مجموعة من السكان عددهم خمسة آلاف يعتبر حجماً مناسباً باعتبار تخصيص محل تجاري لكل ٧٥ الى ١٣٠ شخص. ومن المستحب وضع المركز التجاري على الطريق الرئيسي للسيارات حتى يمكن جذب السكان إليه أثناء حركتهم من وإلى المجاورة السكنية. وهنا يبدأ الجدل مرة أخرى حول علاقة المركز التجاري بالشارع الرئيسي من جهة وعلاقة المدرسة بالمركز التجاري وبعيداً عن الشارع الرئيسي من ناحية أخرى. ومن ذلك يتضح أن نظرية الجوار تبنى على عاملين أساسيين، الأول هو العامل المادي للمركز التجاري وموقع المدرسة بالنسبة للرحلة من المنزل إليها، والثاني هو العامل الاجتماعي باعتبار أن المركز التجاري والمدرسة يعملان على زيادة فرص العلاقات الاجتماعية أو الجيرة بين السكان. وفي كلتي الحالتين يصبح العامل المادي هو العامل الأساسي المحرك للنظرية التخطيطية دون قياس لحجم السكان المناسب لتوفير علاقة الجيرة أو الجوار بمعناه الاجتماعي والإنساني المترابط، ودون مرجع سلوكي أوعقائدي.

وتتضمن النظرية الغربية للمجاورة السكنية توفير مراكز تجارية فرعية كظاهرة مستمدة من واقع المدينة الغربية، حيث وجد أن هناك مجموعات من المحلات التجارية الصغيرة تتجمع كل حوالي ستة محلات أو سبعة على مسافات كل منها على حوالي نصف ميل (٨٨٠م) تقريباً، وأنه إذا لم تتوفر هذه الظاهرة في المخططات الجديدة فإن بعض الأفراد سوف يحاولون بعض الأجزاء الأمامية من

المساكن إلى محلات تجارية تخدم نفس الغرض. وهكذا تضع النظرية الغربية مواقع المراكز التجارية الفرعية أيضاً عند مفارق الطرق لتجذب إليها السكان. وهنا يظهر تأثير السيارة على انتقاء الموقع خاصة وأن هناك المساحات الكافية لتوفير المواقع اللازمة كمواقف للسيارات. فالسير على الأقدام لمراكز الخدمة قليلاً مايتم إلا فى الأيام المشمسة وهى قليلة فى المدينة الغربيّة.

يقول "فريدريك جيرد" فى كتابه "تصميم المدينة" أن السكان الذين يبلغ عددهم خمسة أو ستة آلاف لن يتمكنوا من معرفة بعضهم البعض ولن تنمو بينهم روح الجوار بالمعني الصحيح للكلمة. وصحيح أن الإحساس بروح الجيرة يظهر في العديد من الشوارع خاصة بين أولاد الطبقات العاملة. من هنا كان البحث عن صيغة مكانية أخرى أصغر تساعد على إيجاد روح الجوار بالمعنى الحقيقى، حيث قدرت النظرية الغربية هذه الصيغة كمجموعة سكنية تتكون من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ وحدة سكنية حول ساحة كبيرة كصورة مجاورة صغيرة لاتقدم أية خدمات تجارية أو اجتماعية. وهنا تحاول النظرية الغربية البحث عن تقدير المجاورة الصغيرة من واقع المدينة الغربية، وبعد ذلك حاولت أن تجد الحجم الأصغر الذى يستطيع أن يقدم الحد الأدنى من الخدمات. فوصلت بذلك إلي حجم للمجاورة يبلغ ٢٠٠٠ نسمة يمكنها أن تقدم مدرسة للحضانة، وفي نفس الوقت يمكن أن تقدم أيضاً مركزاً تجارياً فرعياً مكون من ١٥ إلى٢٠محلاً تجارياً. وهكذا يستمر البحث عن صيغة للتدرج الهرمى لاعداد السكان الذى يتناسب مع التدرج الهرمى للخدمات التعليمية والتجارية. حتى وصلت النظرية إلى إمكانية تحديد المجاورة السكنية بخمسة آلاف نسمة تتجمع ثلاثة منها حول مركز يخدم ١٥٠٠٠ نسمة. وهكذا تبلورت النظرية الغربية من واقع القيم المحلية والظروف المناخية والبيئية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذى يصعب تطبيقه على مجتمعات أخرى تختلف قيمها المحلية وظروفها المناخية والبيئية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية. من هنا كان لابد من البحث عن النظرية المحلية وذلك من واقع الظروف والخصائص المتغيرة للمدينة والقيم والتعاليم الثابتة للمجتمع الإسلامى الذى يقيم فيها.

ومـــن خلال النظرية الغربية للمجاورة السكنية تحددت شبكة الطرق الداخلية فيها سواء للسيارات أو المشاه، بحيث تقتصر حركة السيارة داخل المجاورة السكنية علي المترددين عليها أو القاطنين فيها دون السماح بالمرور العابر. وبهذه الصورة أخذت الشبكة الداخلية صوراً متعددة منها الشوارع المغلقة النهاية أو الشوارع الرادة أو الشوارع الداخلية المتشعبة إلى طرق مغلقة أو الطرق الداخلية المتصلة بمنافذ واحدة على الطرق المحيطة بالمجاورة السكنية. وفى صورة أخرى تتحرك شبكة الطرق الداخلية بشكل متعرج حتى لاتساعد على سرعة حركة السيارة داخل المجاورة السكنية وبحيث تقع مراكز الخدمات

التجارية والاجتماعية والتعليمية عند تقاطعات هذه الطرق الداخلية. وهكذا عنيت النظرية الغربية بحركة السيارة داخل المجاورة السكنية أكثر من عنايتها بحركة المشاه باعتبارها حركة يمكن توجيهها على طول الممرات التى تتكامل مع تصميم المناطق المفتوحة التى تعتبر عنصراً أساسياً فى تصميم المجاورة السكنية، والتى تفرضها الظروف البيئية في المدينة الغربية وتساعد على اعتبارها مناطق خضراء يلعب فيها التشجير والساحات الخضراء والبحيرات والنافورات دوراً هاماً فى تشكيل المناطق المفتوحة، الأمر الذى يصعب تطبيقه على مختلف المناطق المناخية في العالم سواء صحراوية أو جبلية أو ساحلية.

ومن هنا فإن النظرية الغربية للمجاورة السكنية تعجز عن تلبية المتطلبات المناخية والبيئية المتغيرة في مناطق العالم. وتنطبق هذه النتيجة أيضاً على طرق تجميع الوحدات السكنية في مساكن منفصلة أو عمارات مركبة بارتفاعات مختلفة.

وهنا تؤكد النظرية الغربية على اعتبار المبانى السكنية أو غيرها بمثابة مجموعة من المكعبات أو المجسمات موزعة بأسلوب معين علي أرضية خضراء تمثل المساحات الفضاء بين هذه المكعبات أو هذه المجسمات. فالفراغ هنا لا تحده المباني المتلاحمة بقدر ماتسيطر عليه المساحات الخضراء. الأمر الذي يصعب تطبيقه أيضاً على مختلف المناطق المناخية في العالم سواء الصحراوية أو الجبلية أو الساحلية. هذا بخلاف العوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على التكوينات الفراغية بين المبانى وبذلك تفقد النظرية الغربية في تخطيط المجاورة السكنية مصداقيتها التطبيقية كنظرية عالمية، الأمر الذى يستدعى البحث عن النظرية المحلية لكل منطقة مناخية واجتماعية واقتصادية متجانسة. فقد ثبت فشل التطبيق الحرفى للنظرية الغربية فى العديد من المخططات العمرانية للتجمعات السكنية في مدن العالم الثالث، ومنها المدن العربية والإسلامية التي حاولت تطبيق النظريات الغربية دون اعتبار للخصائص الاجتماعية أو السلوكية للسكان أو الخصائص المناخية أو البيئية للمكان. فظهرت نماذج غريبة عن البيئة الثقافية والحضارية للمدينة العربية والإسلامية التى لها طبيعتها الخاصة.

فعندما طبقت النظرية الغربية للمجاورة السكنية على المدينة العربية بتجميع النشاط التجارى والتعليمى والاجتماعى في منطقة مركزية مالبثت أن تقلصت هذه الأنشطة وانتشرت على طول الأطراف الخارجية المطلة على شوارع الحركة الرئيسية المحيطة بالمجاورة السكنية. وبهذا تعود المجاورة السكنية بطبيعتها إلي جذورها الاجتماعية والاقتصادية. وتفقد منطقة المركز التجارى التعليمى الاجتماعى وظيفتها الغربية .. وتتجه أنشطتها إلى الخارج وتفقد المجاورة السكنية مقوماتها الاجتماعية فى إنماء روح الجوار بين السكان. وبعد فترة زمنية أخرى تصبح الشوارع الرئيسية المحيطة بالمجاورة السكنية هي فى

النظرية التخطيطية في المنظور الإسلامي

المد الإسلامي على المدن عبر العصور

بدأ ظهور الاسلام فى مكة المكرمة، وكانت مدينة قائمة تتوسطها الكعبة المشرفة .. ولم يصحب الدعوة الاسلامية تغيير فى الملامح العمرانية للمدينة بخلاف إزالة كل آثار الوثنية. فكان الهدف من الدعوة هو بناء الإنسان قبل بناء العمران. ولذلك فإن انتشار الإسلام فى ربوع الأرض لم يكن مرتبطاً بنمط عمراني خاص فى بناء المدن الجديدة أو فى تطوير المدن القائمة بخلاف إزالة كل ما يتعارض مع التعاليم والقيم الاسلامية من عناصر زخرفية أو أشكال وثنية. وبدأ الاهتمام بالبيئة الحضارية للمدينة بإماطة الأذى عن الطريق وعدم الجلوس فى الطرقات وعدم التطاول فى البنيان وتطبيق المبدأ الإسلامى "لاضرر ولاضرار" على كل مايرتبط بنظم البناء، وتوفير الخصوصية الاجتماعية والملكية الخاصة والعامة وحق الطريق. هذا بالإضافة إلي التعاليم الإسلامية التى تحث على احترام الجار والجوار وتحديد العلاقات الإنسانية والمعاملات التجارية بين الناس. كما تحدد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وغير ذلك من أمور الدنيا بجانب أمور الأخرة. كل ذلك مع اتباع منهج الوسطية أو التوسطية في جميع الأمور الحياتية، ومع التوازن المستمر بين الماديات والمعنويات حتى تستوى حياة المجتمع.

واذا كانت الدعوة الإسلامية قد نبعت من مكة المكرمة إلا أنها استقرت في الدولة الأولي في المدينة المنورة منذ السنة الأولي للهجرة حتى العام الحادى عشر (٦٢٢م-٦٣٢م) وفيها قامت أمة المدينة في حياة النبي صلي الله عليه وسلم بتوحيد جزيرة العرب تحت راية الإسلام. فامتد الإسلام شمالاً حتى حدود دولة الروم وجنوباً حتى اليمن شرقاً حتى مياه المحيط الهندى والخليج العربى و استقر الإسلام بالمدن القائمة التى شهدت تحولات اجتماعية وإنسانية أكثر مما شهدت من تحولات عمرانية، فلم يظهر إلا المسجد كمركز للإشعاع العقائدى في المدينة القائمة وليس للإشعاع المعمارى وأساسه المضمون وليس الشكل فى حد ذاته. فى هذه الفترة استمرت المدينة -بعد دخول الاسلام فيها- محتفظة بكل مكوناتها العمرانية بطرقها وأزقتها .. بساحاتها وأسواقها. فعندما وصل النبي صلى الله عليه وسلم يثرب (المدينة المنورة) حطت رحاله عند قباء على مشارف المدينة وأقام فيها أول مسجد بعيداً عن قلب المدينة التى خرجت لاستقباله .. إلى أن استقرت الدولة الإسلامية الأولى، وأقام النبى صلى الله عليه وسلم منزله ومسجده في قلب المدينة عند منازل مالك بنى

النجار وإذا كانت مكة المكرمة تمثل تجمعاً سكنياً واحداً كمدينة صغيرة، كانت المدينة المنورة تتكون من مجموعات سكنية صغيرة (منازل) متناثرة تختص كل منها بقبيلة واحدة. ففى قباء فى أقصى الجنوب كانت تسكن قبيلة بنى عوف بن مالك وشمالها سكنت بنو عوف بن الخزرج ثم غيرها من القبائل. ونلاحظ هنا أن مسجد قباء شيد فى الشرق من قرية قباء وليس في وسطها حتى لاتزال منها المساكن لافساح الموقع للمسجد الجديد. وكذلك بني مسجد الرسول صلي الله عليه وسلم في مساحة فضاء غرب قرية بنى النُجار .. كما شيد مسجد السبق في أرض فضاء شمالها، وشيد مسجد الفتح بعيداً عن المدينة على الطريق الذى يصل بين أطراف المدينة المنورة (يثرب). هكذا كانت عاصمة الدولة فى الإسلام مكونة من حوالى عشرين مجاورة سكنية متباعدة يفصل بينها مساحات كبيرة من الأراضى الفضاء، وأقيمت جميعها على جانبى وادى بطحان ووادى مذينب.

خريطة مكة المكرمة ايام الرسول صلى الله عليه وسلم

ومن المدينة المنورة انطلقت جيوش الدعوة الإسلامية شمالاً وشرقاً وجنوباً داعية لافارضة .. هادية لاهادمة .. فاتحة لاغازية. واستمرت الفتوحات الإسلامية فى

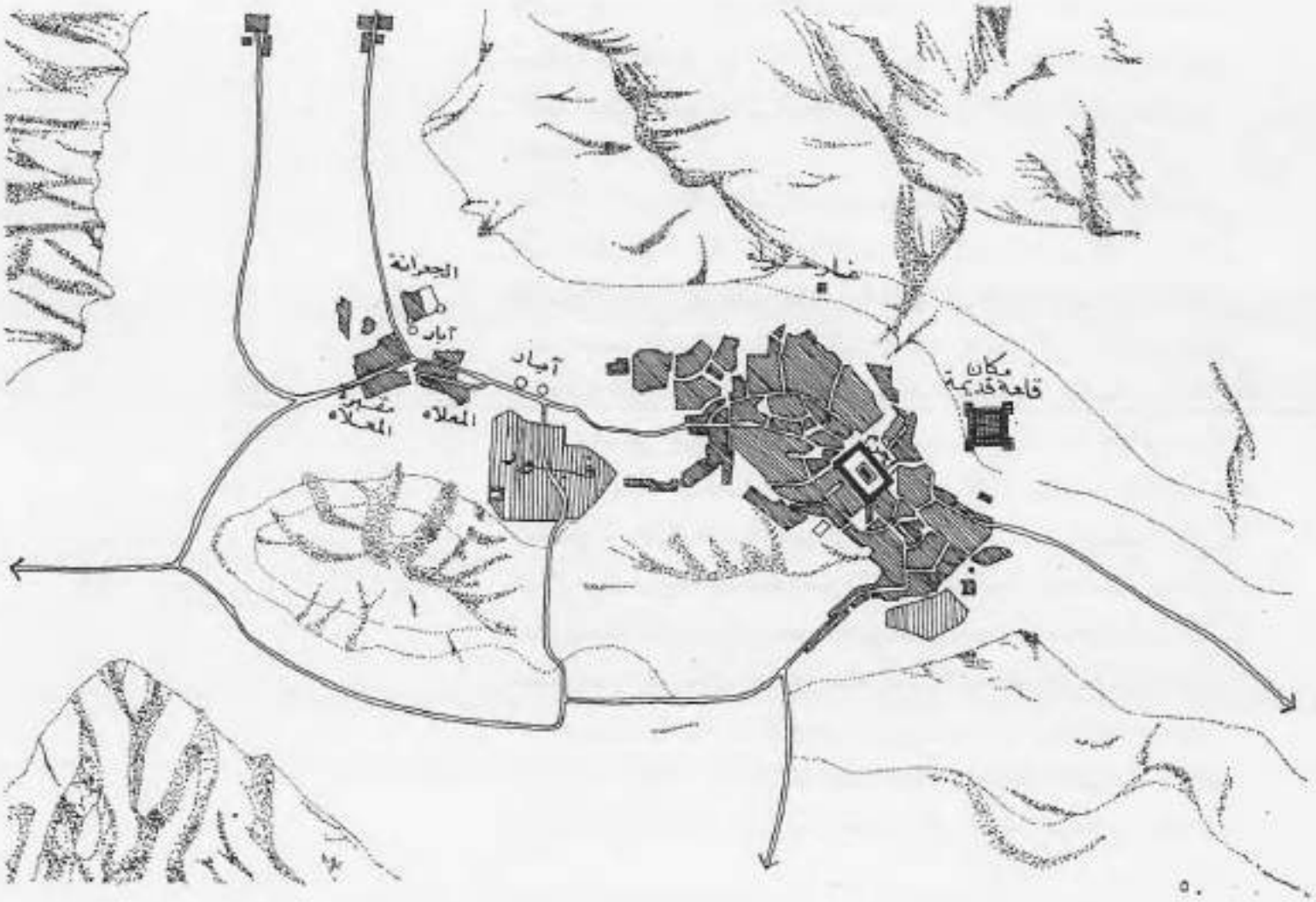

اتجاه الشمال في عصر الخلفاء الراشدين. فدخل العرب الشام وكانت جزءاً من دولة الروم البيزنطية، فاتجهت جيوش يزيد بن أبي سفيان إلى دمشق وجيوش أبي عبيدة بن الجراح إلي شرقها وجيوش عمرو بن العاص إلي غربها (١٥هـ-٦٣٦م)، حتى خضعت بلاد الشام جميعها للمسلمين وأسلم أهلها وأقيمت المساجد في مدنها .. في القدس ودمشق وحلب غيرها من المدن القائمة.

ثم اتجه خالد بن الوليد وجنده في اتجاه الشمال الشرقي نحو الكوفة والنجف (١٢هـ-٦٣٣م) وتبعه سعد بن أبي وقاص وجنده في نفس الاتجاه وتعداها شرقاً إلي بلاد الفرس. ثم امتدت حركة الجيوش الإسلامية شرقاً عبر بلاد الفرس الساسانيين ثم بلاد الترك الهياطلة (الباكستان وأفغانستان الآن). وامتدت جيوش عمرو بن العاص غرباً عبر سيناء إلى مصر. كانت هذه المنطقة ترزح تحت يد الدولة الرومانية. وفي مصر مرت جيوش عمرو بن العاص علي العريش ثم الفرما ثم بلبيس ثم إلى رأس الدلتا عند قرية تسمى تنتونياس أو كما يسميها العرب أم دنين .. فقد كانت العاصمة السياسية لمصر في ذلك الوقت مدينة الأسكندرية وعند رأس الدلتا بني الروم حصن بابليون. وكانت هذه المنطقة تسمى مدينة مصر. وهي منطقة مزارع بها العديد من القرى

خريطة المدينة المنورة وقبائلها ومواقعها موضحا موضع قبائل بني النجار ومسجد الرسول صلي الله عليه وسلم

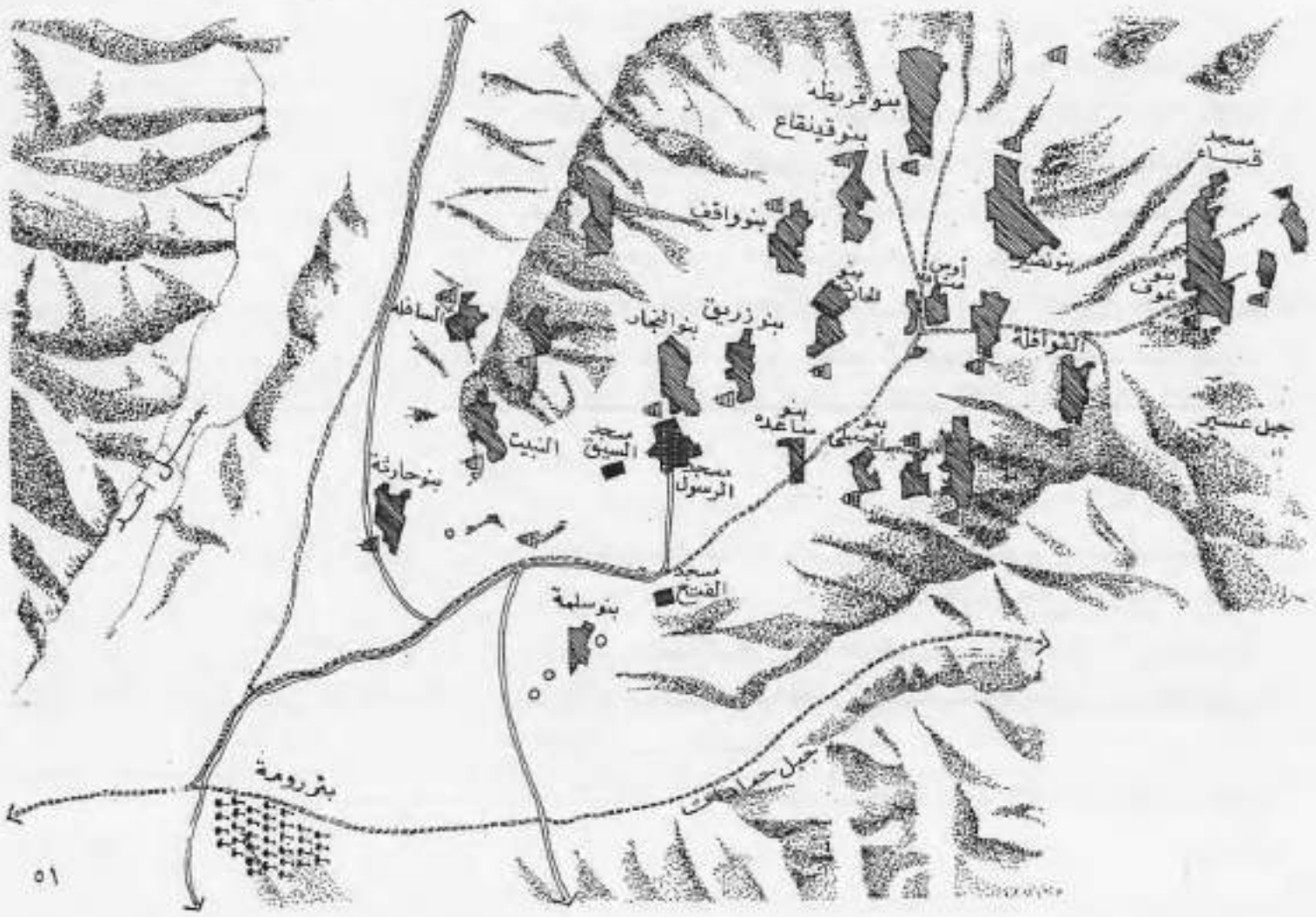

والحدائق تصل جنوباً حتى منف أو منفيس على الضفة الغربية من النيل عند الجيزة. وكان يسكنها القبط من أهل مصر. واستمرت جيوش عمرو بن العاص في تقدمها حتى مدينة الإسكندرية حتى استولى عليها وهي مدينة قائمة ولم يحاول هدم مبانيها أو يغير من ملامحها العمرانية. ثم عاد بعد ذلك إلى حصن بابليون ونقل عاصمة البلاد من الإسكندرية إلى هذا الموقع الجديد شرق رأس الدلتا. وبنى معسكراً لجنده كمدينة أسماها الفسطاط (المُعسكر) على أرض فضاء اختار موقعها بحكمة دفاعية وسياسية وأقام فيها جنده من عرب الجزيرة، وكانت أول عاصمة لمصر الإسلامية، كما كانت نواة للبناء العمراني المتتابع لمدن الولاه المسلمين من بعده.

واستمرت مسيرة عمرو بن العاص غرباً على طول الساحل الشمالي وفتح برقة ثم طرابلس و دخل فرسان العرب بقيادة عبدالله بن سعد المغرب عام (٢٨هـ-٦٤٩م) وشارك في هذا الفتح بعض من أبناء الصحابة - وكانت قرطاجنة هي مقر حكم ولاة الدولة البيزنطية في ذلك الوقت. هذا بجانب المراكز الرئيسية مثل صفاقس والقيروان التي أصبحت مركزاً لانتشار الإسلام في هذه المنطقة بعد انتصار العرب علي الروم جنوب غرب المدينة. وتوقف الفتح الاسلامي بعد ذلك في أعقاب فتنة عثمان بن عفان وحتى خلصت الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان وقيام الخلافة الأموية في دمشق بعدها أرسل معاوية بن أبي سفيان عقبه بن نافع لاستكمال الفتوحات الإسلامية (٥٠-٥٥هـ - ٦٧٠-٦٧٥م) فأقام له قاعدة سميت بالقيروان -أي المعسكر- وبنى فيها مسجداً جامعاً .. مثل مافعل عمرو بن العاص باقامته الفسطاط في مصر وإنشائه مسجداً ، فكانت القيروان رابع الأمصار الإسلامية بعد الكوفة والبصرة والفسطاط.

امتدت ولاية عقبة بن نافع من ٦٢ إلى ٦٤هـ (٦٨١ - ٦٨٣م). و اقتحم فيها جبال الأوراس غرباً حتى وصل فاتحاً إلى طنجة. وبعد استشهاد عقبة بن نافع تولى القيادة بعده زهير بن قيس البلوى (٦٩ - ٧١هـ /٦٨٨ - ٦٩٠م) ثم حسان بن النعمان (٧١-٨٥هـ/٦٩٠ - ٧٠٤م) الذى قضى علي بقايا الروم فخرب قرطاجنة وأنشأ ميناء تونس حوالى عام ٨٤هـ (٧٠٤م). وكانت ثانى مدينة كبرى ينشئها العرب فى المغرب. واستمرت حروب المغرب حوالى ٧٠ عاماً، وكان المغرب الأقصى خالياً من المراكز الحضرية في الداخل وكانت معظم مدنه على ساحل البحر المتوسط مثل وهران (في الجزائر الآن)، وتطوان ثم طنجة عند المضيق ثم آنفا (الدار البيضاء حالياً)، وأبغى على سواحل بحر الظلمات (المحيط الأطلسى).

ومع كثرة الثورات على الأمويين فى المشرق، حيث توالت ثورات الخوارج وحيث

استشهد الحسين وظهر التشيع لعلى بن أبي طالب. وفى المغرب حيث قامت الفتنة المغربية الكبرى (١٢٢هـ - ٧٤٠م) التى انتهت بفصل المغربين الأقصى والأوسط عن الدولة الأموية، ضعفت الدولة الأموية، وظهرت الدولة العباسية في بغداد بداية من خلافة أبى العباس السفاح ونهاية بموت أبى جعفر الواثق هارون. وبانتهاء عصر العباس انتهت الدولة الإسلامية العامة وبدأ عصر الأقاليم المستقلة.

لم يكن العصر العباسى الأول عصر فتوحات ولكن كان دافعه التعالى عن مذهب السنة سواء فى دولة الفرس شرقاً أو الأتراك شمالاً .. وكذلك فى المغرب الأوسط والأقصى حيث تولى فقهاء السنة المالكيون تأييد مركز السنة، وأصبحت مدينة فاس مركزاً هاماً من مراكز السنة فى ١٧٢هـ (٧٨٨م) رغم قيام الدولة الفاطمية فى المغرب ابتداء من ٢٩٦هـ (٩٠٩م) وانتقلت إلى مصر بعد ذلك سنة ٣٥١هـ (٩٦٨م) واستقرت فيها. أما في بلاد الشام شرقاً فقد اهتم العباسيون بالتنمية الزراعية وكان الخلفاء والأمراء ينشئون قصورهم الصحراوية التى تعرف بالبوادى ليفرغوا فيها للهو بعيداً عن العاصمة وعيون أهلها.

بانتهاء الدولة العباسية بدأت الأقاليم المستقلة، ففى المغرب قامت دولة الأدارسة فى منطقة فاس (١٧٢هـ - ٧٨٨م). حيث بنيت مدينة فاس عاصمة الدولة عام ١٩٢هـ (٨٠٧م) على يد أميرها إدريس بن إدريس ثم بني بها جامع القرويين (٢٤٣هـ - ٨٥٧م) فى عصر يحيى بن محمد بن إدريس. كما قامت الدولة الفاطمية فى المغرب عام ٢٩٦هـ (٩٠٩م) عندما دخل أبو عبدالله الشيعي داعية الفاطميين القيروان واتخذها حصناً يعد عساكره فيه للقضاء على الدولة الأغلبية، وأقام الدولة الفاطمية مكانها. والدولة الفاطمية دولة شيعية اسماعيلية ينتسب خلفاؤها إلى الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه. وهم من أبناء اسماعيل بن جعفر الصادق. ولم يطق السنية المالكية هذه الدولة فحاربوها وانتهت بذلك الدولة الفاطمية من المغرب ونزحت إلي مصر على يد جوهر الصقلى وشجعهم على ذلك ضعف الدولة الأخشيدية في مصر فى ذلك الوقت. واستمر المغرب فى سلسلة من الاضطرابات والحوادث. كما قامت فى أقصى المغرب دولة المرابطين وكان منهم أبو بكر بن عمر الذى أنشأ مدينة مراكش كقاعدة سياسية وعسكرية للدولة الجديدة عام ٤٦١هـ (١٠٦٩م).

وقامت دولة بنى زيان فى تلمسان بالجزائر حيث اتخذ أبو يحيى بن زيان مدينة تلمسان مقراً لحكمه، وكان قد عمرها يوسف بن تاشفين وأنشأ مسجدها الجامع وأحاطها بسور وجعلها من مراكز العلم والحضارة فى المغرب الأوسط. وأصبحت تلمسان مركزاً تجارياً هاماً بين المغرب وأفريقيا الاستوائية. وبين عام (٦٨١-٧٠٣هـ) ، (١٢٨٣ - ١٣٠٦م) هاجم يعقوب يوسف الناصر تلمسان

ثلاث مرات ثم أقام بجوارها مدينة سميت "المحلة المنصورة" كاملة بمبانيها وأسواقها ومساجدها وحماماتها حتى يتمكن من الاستيلاء على تلمسان. وتوالى دخول الولاة مدينة تلمسان وأضافوا إلى عمارتها حتى أصبحت من أهم المراكز الحضارية في الجزائر زاهية بمساجدها ومدارسها. واستمرت الساحة المغربية تتعرض لصراعات القائمين والطامعين في أجزائها التي تبادلتها الولاة والحكام، الأمر الذي كان سبباً في ضعف الدولة الإسلامية في المغرب العربي ودخلها الأسبان حتى أتى الأتراك لفتحها وطرد الأسبان منها. فبدأ الفتح التركي لتونس عام ٩٤١هـ (١٥٣٤م) على يد سنان باشا، ثم بدأ الغرب بعد ذلك يستعد لاحتلال المغرب في نهاية القرن السادس عشر.

وفي قلب العالم الإسلامي تعرضت الجزيرة العربية من منتصف القرن الثالث حتى منتصف القرن السادس الهجري إلى نفوذ الفاطميين في تهامة والحجاز، كما تعرضت منطقة عمان إلى حكم الأباضية، وتعرضت البحرين والإحساء لحكم القرامطة،ثم دخلت أجزاء من شمال الحجاز وشمال اليمن تحت الحكم الأيوبي وظهرت دولة الشرفاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة من ٥٩٧ إلى ١٢٢٠هـ (١١٦٥-١٨٠٥م) ثم تعرضت الأطراف الجنوبية والشرقية والغربية إلى الغزو البرتغالي الذي مالبث أن زال ثم بدأت الجزيرة -بعد مصر- تدخل في إطار الدولة العثمانية التي مهدت في أواخر أيامها إلى التدخل المصري على يد محمد علي باشا لاستعادة الحجاز في حملتين عام (١٢٢٦-١٢٢٨هـ)، (١٨١١ - ١٨١٣م). وكانت الدولة السعودية قد بدأت تظهر ملامحها عام ١١٥٧هـ (١٧٤٤م) عندما هاجر محمد بن عبد الوهاب إلي الدرعية لنشر الدعوة حتى التدخل المصري بقيادة ابراهيم باشا عام ١٢٣٣هـ (١٨١٧م). وفي عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م) استولى الإمام تركي بن عبدالله على الرياض وخلص بلاد نجد من السيطرة المصرية ثم دخلت الدولة السعودية مرحلتها الأخيرة عندما استولى الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود على الرياض ووحد أطراف الجزيرة العربية ومناطقها حتى تم بناء المملكة العربية السعودية وتعرض الجناح الشرقي للدولة الإسلامية إلى عدة مراحل من العصر النبوي ثم العصر الراشدي ثم العصر الأموي ثم العصر العباسي إلى أن انقسم هذا الجناح الشرقي بين دول مختلفة تبادلت المواقع والأمصار فيما بين شرق الجزيرة حتي مشارف الهند فظهرت الدولة المحلية الإيرانية - ثم الدولة المحلية التركية (٤٦٥ - ٤٨٥هـ) (١٠٧٢ - ١٠٩٢م). ثم دولة السلاجقة في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي). ثم الدولة الإيرانية (٥١١هـ - ١١١٧م) التي تعرضت بعد ذلك لحملات المغول، ثم ظهرت دولة ايلخانية الإيرانية الشاملة التي انقسمت بعد ذلك بعد غزوات تيمور لنك وصراعه مع العثمانيين. ثم انضمت بعد ذلك في دولة التيموريين (٨٠٧ - ٨٥٢هـ) (١٤٠٤ - ١٤٤٩م). وظهرت بعدها دولة

الصفويين (٨٩٨ - ١١٤٨هـ) (١٤٩٢ - ١٧٢٥م) شاملة مناطق الباكستان وايران والعراق (الآن).

تظهر حركة المد الإسلامى علي المدن من خلال المتابعة التاريخية لانتشار الاسلام علي خريطة العالم شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً، بداية من ظهور الدعوة الإسلامية فى مكة المكرمة وانتشارها من المدينة المنورة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ثم فى عهد الخلفاء الراشدين، إلى أن انتقلت الخلافة إلى دمشق فى العصر الأموى حيث بدأت ملامح الحضارة الإسلامية تتأثر بالتقائها مع الحضارة البيزنطية للروم شرقاً، ثم انتقال الخلافة بعد ذلك شرقاً إلى بغداد في العصر العباسى حتى انتهاء الدولة الإسلامية العامة وبدء مرحلة من مراحل المد والجزر وظهور الولايات المستقلة تارة أو المتحدة تارة أخرى مع تداخل أو تغير مناطق النفوذ وما صحب ذلك من صراعات وغزوات انتقلت معها التقاليد والعادات كما انتقلت معها اللغات والثقافات وصحبتها العلوم والفنون التى تركت بصماتها فى مناطق وانتقلت لمناطق أخرى. كما تميزت هذه الفترات التاريخية المتلاحقة بوضوح الأدوار القيادية للولاة والحكام فى توجيه دفة الأمور على مر التاريخ بين الصعود والهبوط تارة وبين التوسع والانكماش تارة أخرى .. وبين هذا وذاك اختلفت المذاهب وتباينت المناهج .. ومع كل ذلك احتفظ الإسلام بأصوله الثابتة فى القرآن الكريم والسنة المحمدية .. منهلاً لاينضب يجمع بين الناس في كل بقاع العالم الإسلامى وهم يشاهدون حركة التاريخ تجرى من حولهم علي يد الولاة والحكام ولايشاركون فيها إلا بقدر. وفى غبار الصراعات والغزوات ظهر من المسلمين أعلام الحضارة الإسلامية من علماء الفقه والحديث وعلماء الفلك والحساب ورواد الجغرافيا والتاريخ ورواد الطب والتشريح. ظهروا ليؤكدوا قوة الإسلام ووحدة الفكر وإن اختلفت الامارات والولايات. وانعكس كل ذلك على المدن الإسلامية بسكانها، ماكان قائماً منها قبل الإسلام وماظهر منها شرقاً وغرباً.

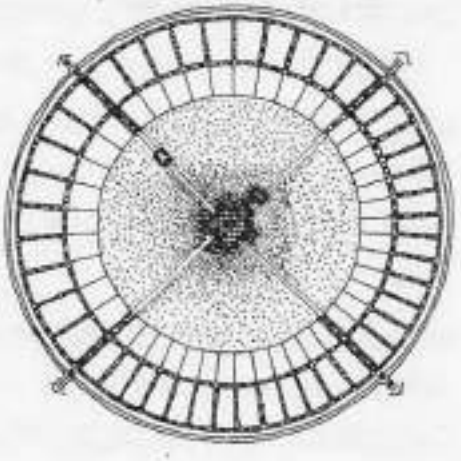

مدينة بغداد الدائرية

واذا كانت المدينة شاهدة على التاريخ فهى فى جذورها البيئية لم تتغير ولكن تغيرت ملامحها العمرانية مع حركة التاريخ الذى تأثرت به، فخصائصها البيئية ثابتة فى المكان وإن تغيرت واجهتها المعمارية من عصر لآخر. فاسلامية المدينة هنا بمساجدها ومدارسها أكثر منها بقلاعها وقصورها أو بطرقاتها وساحاتها .. كما هى إسلامية بسكانها أكثر منها بحكامها. وهنا وجب التمييز بين عمارة المجتمع وعمارة الصفوة كما وجب التمييز بين عمران السكان وعمران الحكام.

فقد أخذت المدينة الإسلامية على مر العصور صيغتين مختلفتين - الصيغة الأولى، وهي كثيرة هى صيغة التطور الطبيعى لمدن قائمة تحولت ملامحها المعمارية بإنشاء المساجد والمدارس ودور الحكم واختفت منها مظاهر الوثنية، وازدادت أهميتها أو قلت بحكم موقعها فى حركة التاريخ. أما الصيغة الثانية

وهي قليلة فهي صيغة البناء الجديد. المدن جديدة أقامها الولاة والحكام في وقت محدد مقاراً لحكمهم أو إيواءاً لعسكرهم حتى اتخذت معنى المعسكر، مثل الفسطاط والعسكر أو القطائع في مصر أو القيروان (٤٨هـ ٦٦٨م) في تونس، والكوفة والبصرة في العراق (١٥، ١٧هـ - ٦٣٦ - ٦٣٨م)، أو مثل مدينة بغداد التي بناها الخليفة المنصور (١٤٥هـ - ٧٦٢م) ومدينة فاس في المغرب (١٩٠هـ - ٨٠٧م). وهناك صيغة أخرى لمدن قائمة شهدت العديد من التجديدات التي صبغتها بالصفة الإسلامية .. مثل دمشق بخارى وسمرقند في الشرق وقرطبة وأشبيلية في الأندلس بالمغرب.

لقد أشار الدكتور محمد عبدالستار عثمان في كتابه "المدينة الإسلامية" إلى كتب تاريخ الاجتماع السياسي التي تطرقت بعض أبوابها إلى العمران في المدينة الإسلامية ومنها علي سبيل المثال كتاب "شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع" وعنوانه "سلوك المالك في تدبير الممالك على التمام والكمال" الذي كتبه للخليفة المعتصم العباسي (٢٢٧هـ - ٨٤٢م) وكتاب "الأحكام السياسية النافعة" لابن رضوان و"مقدمة ابن خلدون" وكتاب "بدائع الملك في طبائع المالك" لابن الأزرق وغيرها. ويعني ذلك أن المدينة كانت على مر العصور الإسلامية إفرازاً طبيعياً للقرار السياسي، وكما يقول المؤلف كانت العمارة مظهراً من مظاهر عظمة الملك وواجباته وهذا أمر وارد حتى في العصور الحديثة. ويؤكد ذلك ابن خلدون الذي قال "الملك بالجند والجند بالمال والمال بالعمارة،" وقال ابن الأزرق "لاجباية إلا بعمارة ولاعمارة إلا بعدل. وفي السياسة بالعدل عمرت الأرض وقامت الممالك" وقال أيضاً "إن الظلم يؤدي إلى خراب العمارة فإذا كان الظلم بتوجيه الأموال إلي غير مستحقيها أدى ذلك إلي ترك العمارة".

إدارة المدينة الإسلامية:

يخضع مجتمع المدينة الإسلامية للقواعد الشرعية التي وردت في القرآن الكريم أو في السنة المحمدية ويقوم بتنفيذها القاضي بعد الرجوع للمفتي فيما يعن له من أحكام. ويرجع المفتي في ذلك إلي تفاسير الأئمة الأربعة مالك والشافعي والحنفي وابن حنبل والمجتهدين من أهل العلم الذين بنوا أحكامهم على أساس القياس على ماكان يتم أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، أو على أساس إجماع الأئمة والعلماء على رأي من الآراء في حدود الشريعة والعقيدة بوصفهم أهل الحل والعقد ومبدأهم في كل الأمور القاعدة الإسلامية "لاضرر ولا ضرار".

لقد كان المسجد في صدر الإسلام هو مركز الإشعاع الحضاري للتعاليم الإسلامية فهو مركز العلم والثقافة .. الحكم والقضاء و تصريف أمور الدين والدنيا .. فيه تناقش مشاكل المجتمع التي هي مشاكل المدينة. فقد كان واجب الفرد في المجتمع هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باستحضار كل القيم

الإسلامية التى يجمعها الفرد فى تربيته الدينية ليكون مثلا لغيره من أفراد المجتمع. أما الإصلاح فهو مسئولية الجماعه المتمثلة فى القاضى ومن يعينهم من قبله لتنفيذ تعليماته وعلى رأسهم "المحتسب" الذى تميزت به المدينة الإسلامية فى عصورها الأولى. فقد كانت مهام المحتسب الحفاظ على القيم الإسلامية (الحسبة) والسلوك الاجتماعى والأمن العام. كما كان المحتسب يلاحظ تطبيق التعاليم الإسلامية والواجبات الدينية مثل توجيه الناس لصلاة الجمعة أو الالتزام بآداب الصيام فى شهر رمضان أو إصلاح سلوك الرجال أو النساء فى الشوارع والطرقات وكان من مهامه أيضاً الحفاظ على سلامة المبانى ونظافة الطرق كما كان له أن يتدخل فى المدارس ضد المدرسين الذين يعاقبون التلاميذ بالضرب، وأن يتلقى شكاوى السجناء من سوء الغذاء أو المعاملة أو منع أصحاب الدواب من سوء معاملتهم أو إثقال أحمالهم . كما كان للمحتسب مهام أخرى يمارسها فى الأسواق خاصة فيما يختص بالالتزام بالتعاليم الإسلامية فى عمليات البيع والشراء والالتزام بالأمانة فى التجارة والصناعة التى يؤديها الحرفيون مع عدم المغالاة فى الأسعار. ويساعد المحتسب فى مهامه نقباء أو أمناء (جمع أمين) أو عرفاء (جمع عريف) أو شيوخ اتحادات الفئات المختلفة فهم أقدر على معرفة السعر الأنسب للشارى والبائع

كان من مهام المحتسب أيضاً الحفاظ على نظافة المساجد ومدها بالمياه وإضاءتها ليلاً. فكان المحتسب فى مدينة فاس مسئولاً عن نظافة المياه وتوزيعها بالعدل بين الأحياء المختلفة من المدينة وسكانها. وامتدت مهام المحتسب فى العصر العثمانى إلى مسئولية جباية الخراج والضرائب. وإذا كانت مسئولية المحتسب تشمل مستوى المدينة فإن مساعديه من العرفاء أو الأمناء كانت مسئولية كل منهم على مستوى الحارة. ومع كل هذه المسئوليات التى كان يضطلع بها المحتسب فإنه بالطبع لابد وأن يكون مؤهلاً بالعلوم الشرعية وحسن الخلق بالإضافة إلى معرفته بعادات الناس وتقاليدهم فى الريف والحضر.

يقول ابن خلدون في مقدمته عن الحسبة "أما الحسبة فهى وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى هو فرض علي القائم بأمور المسلمين، يعين لذلك من يراه أهلاً له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان علي ذلك ويبحث عن المنكرات ويعزر ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة فى المدينة. مثل المنع عن المضايقة فى الطرقات، ومنع الحمالين وأهل السفر من الإكثار فى الحمل، والحكم علي أهل المبانى المتداعية للسقوط بهدمها، وازالة مايتوقع من ضررها على السابلة، والضرب على أيدى المعلمين فى المكاتب وغيرها فى الإبلاغ فى ضربهم للصبيان المتعلمين، ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداء، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع له وليس له امضاء الحكم فى الدعاوى مطلقاً، بل فيما يتعلق بالغش والتدليس فى المعايش

وغيرها، وفي المكاييل والموازين، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف، وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينة ولا إنفاذ حكم -وكأنها أحكام ينزه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها، فوضعها علي ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء. وقد كانت في كثير من الدول الاسلامية مثل العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره. ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظره عاماً في أمور السياسة اندرجت في وظائف الملك وافردت بالولاية".

وهكذا كانت إدارة المدينة وانضباط الشارع يتم بتطبيق التعاليم الإسلامية وتحت رقابة القاضي ورعايته، الأمر الذي يمكن أن يطبق على المدينة المعاصرة بكل مافيها من مشاكل في المرور والمرافق وأعمال البناء والتشييد والتشجير والنظافة .. بحيث يمتد نظام الحسبة ليجيب هذه الجوانب. مع إحكام التنظيم والإدارة في إطار التعاليم والقيم الإسلامية. فالإسلام لا يتعارض مع التقدم التكنولوجي، بل يسعى إلى كل ماينفع الإنسان ولكن بأسلوب متوازن يستمر فيه خط التطور والتقدم المتغير ويستقر فيه منهج الإسلام وقواعده الثابتة.

لقد استمرت مهمة المحتسب فترة طويلة من الزمن كمهمة دينية إلي أن بدأت النظم الدخيلة تتغلغل إلى مجتمع المدينة الإسلامية، فتقلصت مهام المحتسب وانتقلت إلي موظفي البلديات والشرطة والقضاء. ومع ذلك استمرت وظيفة المحتسب معمول بها في بعض مدن المغرب مثل فاس ومراكش وطنجة. ولكن لم تجدد في الوظيفة بعد وفاة المحتسب.

لقد كانت المدن الإسلامية الجديدة -دور الهجرة- مثل الكوفة والبصرة في العراق والفسطاط في مصر والقيروان في تونس تقسم إلى أقسام تضم عشائر جند الوالي يتوسطها الجامع الكبير، وكانت كل عشيرة تحتل درباً من الدروب يختلف حجمه باختلاف حجم العشيرة. فقد قسمت مدينة الكوفة مثلاً في بداية انشائها إلى عشرة أقسام -عشائر- ثم عدلت إلي سبعة ثم إلى أربعة كما اجتذبت دور الهجرة إليها السكان من الخارج فدخلها الحرفيون والعمال والصناع كما وجد فيها التجار أسواقاً لتجارتهم حتى تحولت بعد ذلك إلى مراكز تجارية وثقافية واجتماعية. أما العشائر فكان على رأس كل منها شيخ يعينه الوالي، أما العريف فكان يعين من قبل الوالي أو ينتخب من قبل أفراد عشيرته.

لقد كان لمجالس العشائر دوراً هاماً في تسيير الأمور الداخلية للمدينة وكانت تؤكد العلاقة بين قطاعات العشائر في المدينة والبادية. واستمر هذا البناء القبلي إلى بداية العصر العباسي حيث ظهرت طائفة الملاك والطبقة الوسطى لتكون الهيكل الاجتماعي للمدينة الإسلامية.

التشريع الإسلامي في بناء المدينـــة الإسلاميـــة:

الشريعة الإسلامية أساسها العدل وقاعدتها الحكمة والعمل لما فيه صالح المسلمين في الحياة الدنيا والآخرة، ومقوماتها الصلاح والإصلاح، ومصدرها القرآن الكريم والسنة المحمدية وأقوال السلف الصالح وعلماء المسلمين. والشريعة الإسلامية بذلك تصبح الموجه لحركة الإنسان وسلوكياته في جميع المجالات الحياتية ومنها تنمية المدن الإسلامية وتخطيطها وتصميمها .. حيث تمثل الغلاف البيئي الذي يعيش فيه الإنسان ويحيا .. وهي الثوب الذي يكسو المجتمع، وبذلك تصبح لوائح التخطيط والبناء وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان وراحته في ظل السلوك الاجتماعي . والقيم الإسلامية ليست لصالح فرد علي حساب المجتمع أو لصالح مجتمع على آخر أو طبقة علي أخرى أو جيل على آخر. هذا هو منهج التوحيد وإذا كان الإسلام يهدف إلى بناء الإنسان المتوازن مادياً ومعنوياً فإن النظم واللوائح التخطيطية يجب أن توازن بين الصالح او الضرر الطبيعي المباشر مع الصالح، والضرر المعنوي.

فالملكية الخاصة والعامة هي في نظر الإسلام هي في ملك مالك السموات والأرض. فالملكية هي وديعة الله عند عباده يتصرفون فيها في الحدود التي رسمتها الشريعة الإسلامية. وإذا كانت الملكية الخاصة تحميها الشريعة الإسلامية إلا أن هناك بنوداً هامة لاستعمالها أخذاً بالمبدأ الإسلامي "لاضرر ولاضرار". فالإسلام ضمن للإنسان حرية استعمال حقه في الملكية الخاصة دون أن يكون فيها ضرراً أو ضراراً لغيره أو للمجتمع. هذا في الوقت الذي ضمن فيه الإسلام الملكية الجماعية أو العامة للمياه والمراعي والغابات والمعادن في باطن الأرض. لذلك فإن استعمال هذه المصادر يصبح من اختصاص المجتمع المتمثل في الدولة. ولكل فرد الحق في الاستغلال لأي من هذه المصادر ولكن دون ضرر أو ضرار لغيره أو للمجتمع. وأراضي الملكية العامة تشمل الأرض الموات وأرض الدولة (الأميرية) والمحميات مجاري المياه والينابيع والآبار والطرق والأرض الوقف وأراضي الأشغال العامة. ويحض الإسلام من ناحية أخرى على الإصلاح في الأرض وعدم الإفساد فيها كما يحض بقوة علي عدم الإسراف في كل شئ بما في ذلك استعمال الموارد المتاحة. ولقد أتاح الخليفة علي بن أبي طالب لكل من يزرع أرضاً أن يمتلكها.

إن تقويم التشريع البنائي في الإسلام يتم على أساس النتائج من ناحية العائد الاجتماعي للمصالح والمفاسد أكثر منه من ناحية العائد المادي أو الفائدة المادية. وإذا كان من الصعب إرضاء كل الطوائف أو المجتمعات أو المستويات أو الناس أو الأفراد، فيتم اللجوء إلى مبدأ الأولوية أو الترجيح كما يقول الإمام أحمد بن تيمية. والترجيح هنا لحماية الصالح الأكبر والاستغناء عن الأقل، أو إزالة

الضرر الأكثر مع تحمل الأقل. كما أن التشريع الإسلامى يقسم تدريجياً مصالح المجتمع تبعاً لأهميتها وضرورتها، فهناك الضروريات التى لايمكن الاستغناء عنها وهى التى تحفظ العقيدة والحياة والعقل والملكية وهناك الحاجيات التى لابد من مواجهتها لتفادى المصاعب والمشاكل، ثم هناك التحسينات التى تعمل علي الارتقاء بالمستوى المعيشى أو الحياتى. ومن مبادئ الشرع الإسلامى أن تفادى الضرر له الأفضلية عن الحصول علي الفائدة. كما أن المنافع تختلف فى درجة اليقين أو الواقعية فالاحتياجات اليقينية أو الواقعية لها الأفضلية على الاحتياجات المتوقعة أو المحتملة. ومن هذه المبادئ أيضاً أن الأولوية تعطى للحفاظ على المنفعة العامة علي حساب المنفعة الخاصة. فالصالح العام أكثر أهمية من الصالح الخاص، وأن الضرر الفردى يمكن تحمله على أن يحول إلى ضرر عام. كما أن تحويل الضرر عن الفقراء له الأولوية عن تحويل الضرر عن الأغنياء. وأن صالح الفقراء يأتى فى الأهمية عن صالح الأغنياء. وهكذا يظهر أثر تدخل الدولة لحماية الصالح العام وتقليص الضرر وذلك طبقاً للسياسة الشرعية.

واذا كان الإسلام ينظم استغلال الموارد الطبيعية كملكية عامة فهو يخضع هذا التنظيم للمبادئ والقيم الشرعية. فقد اختص الله الماء بالإشارة فى أكثر من موضع فى القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، قال تعالى:".... وجعلنا من الماء كل شئ حى..." (سورة الأنبياء – آية ٣٠). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لاتمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلأ". وقال صلى الله عليه وسلم:"المسلمون شركاء فى ثلاثة فى الماء والكلأ والنار". كما وضح الإسلام قيمة الهواء قال تعالى :"والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه الي بلد ميت..." (سورة فاطر – آية ٩) ومن ناحية أخرى اهتم الإسلام بالحيوان والنبات : قال تعالى : "والأنعام خلقها لكم فيها دف ء ومنافع ومنها تأكلون "(سورة النحل آية ٥) وقال تعالى "والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه..." (سورة الأعراف آية ٥٨) وقال صلى الله عليه وسلم :"من أحيا أرضاً ميتة فهى له وليس لعرق ظالم حق" وقال : "من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شئ ولو نفقته"

وهنا يدخل موضوع المحافظة على البيئة في اهتمامات الإسلام الذى يعنى ببناء الإنسان بناءً سليماً متوازناً، وكذلك بناء البيئة التى يعيش فيها بناءً سليماً متوازناً سواء بالإشارة إلى ضرر الأصوات العالية أو المقلقة، أو نظافة البيئة مما يخلفه الإنسان أو الحيوان أو المصانع أو مصادر أخرى، أو الإشارة إلى خطر الإشعاع على الإنسان والحيوان معاً، أو مقاومة الحشرات الضارة أو تجنب المخاطر الطبيعية أو تحريم المواد المخدرة بكافة أنواعها ومستويات تأثيرها. فإن ما كثيره يسكر قليله حرام. فالإسلام رسالة إنسانية شاملة لكل جوانب

الحياة فى الدنيا والآخرة. فهو يسعى إلى بناء الإنسان المتأسق مع البيئة التى يعيش فيها. ويعنى ذلك أن تشريعات التخطيط العمرانى والبناء فى المدينة الإسلامية لابد وأن تنطلق من المفاهيم والقيم الإسلامية، ولما فيه صالح المجتمع أولاً والفرد ثانياً. وقد لاتختلف هذه التشريعات كثيراً عن التشريعات التخطيطية التى تصدرها الدول المتقدمة وتعمل بها وإن اختلف التطبيق. فالإسلام لايحض على التفرقة بين الأغنياء أو الفقراء أو العربى أو الأعجمى أو الأبيض والأسود إلا بالتقوى. وبهذا المنظور يمكن توزيع الفئات المختلفة من المجتمع علي مناطق الإسكان المختلفة بحيث لاتتميز فئة عن أخرى فى الخدمات العامة أو الخاصة، وبحيث يأخذ كل فرد حقوقه في ماتملكه الدولة من مرافق وخدمات وموارد طبيعية دون إسراف من ناحية أو تقصير من ناحية أخرى، وذلك بما يتناسب مع القيم الإسلامية التي تحدد أنماط الاستهلاك سواء فى مياه الشرب أو الغسيل أو الرى ولكل منها معاييرها الخاصة التى لابد أن تحدد وتؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المخططات العمرانية. وإذا كان هناك ثلاثة استعمالات للمياه وهى عصب الحياة وقد خلق الله منها كل شئ حي،فلابد وأن يكون لها ثلاث شبكات، لكل منها أسسها التخطيطية والتصميمية. وهكذا يصبح المنظور الإسلامى هو الموجه لهذا الجانب من مكونات العملية التخطيطية. الأمر الذى ينطبق أيضاً على مختلف المكونات الأخرى للعملية التخطيطية كأساس للبحث عن النظرية المحلية للتخطيط العمرانى.

ومن كتب التراث التى تطرقت للجوانب التشريعية في بناء المدن الإسلامية "كتاب الإعلان بأحكام العمران" كتبه محمد بن ابراهيم الرامى، وهو معلم بناء مارس مهنته في تونس وتوفى عام ٧٣٤هـ-١٣٣٨م بعد عام من مولد المؤرخ التونسى الكبير بن خلدون - والكتاب يعتبر من الوثائق الأساسية لدراسة تاريخ العمران فى المدن الإسلامية خاصة فيما يتعلق بنظم البناء وأحكام الفقهاء وقد ارتكن إليها المعمارى بسيم سليم حكيم فى كتابه "المدن العربية الإسلامية - وأسس البناء والتخطيط" والذى صدر عام ١٩٨٦م وأظهر فيه المؤلف عمق البحث متخذاً لذلك مدينة تونس نموذجاً لدراسته. وقد تعرض المعلم محمد بن ابراهيم الرامى في كتابه إلى حوالى ١٤٥ حالة من الحالات التى تطرق إليها ومنها "الكلام فى الجوار بين دارى رجلين" وضرب لذلك عدة أمثلة ومنها "الكلام فيمن أعار أرضه لرجل يبنى فيها" ومنها كتاب "معنى الضرر والكلام فيما يجره على جاره من ضرر غيره" ومنها "الكلام فيمن أراد أن يفتح باباً فى زقاق غيره ..." ومنها "كتاب العيوب فى الدور" ..إلخ وغير ذلك من الموضوعات. والكتاب بذلك يعتبر من الوثائق التاريخية التى تحتاج إلى الدراسة والبحث. فقد استخلص بسيم حكيم من هذا الكتاب مجموعة من المبادئ التخطيطية والتصميمية التى حكمت التنمية العمرانية للمدينة الإسلامية القديمة. ومنها مايختص بالشوارع

والطرقات ومنها ما يختص بمواقع المناطق الضارة ومنها مايخص الأبواب والنوافذ أو مايخص الحوائط والجيران أو مايرتبط بوسائل الصرف الصحي. وهي مبادئ كانت قائمة وتجدر الإشارة إليها هنا بشئ من التفصيل.

فيما يختص بالشوارع ذكر ابن الرامي أن منها نوعين الأول هو الطريق النافذ وهو طريق عام لكل الناس، أما الثاني فهو طريق مقفول أو غير نافذ وهو طريق خاص بمجموعة خاصة من القاطنين على جانبيه ويخدم ملكيات مشتركة. كما ذكر أن عرض الطريق حوالي سبعة أذرع أي مايتراوح بين ٣٫٢٥م، ٣٫٥٠م وهو مايتناسب مع الحديث النبوي الشريف "اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع" رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنهما. أما ارتفاع الفراغ أسفل المباني التي تغطي هذه الطرق فلم يأتي ذكر عنها ولكن أجمع الفقهاء على الارتفاع الذي يسمح بمرور جمل محمل دون اعتراض وهو حوالي ٣٫٥٠م. وهذا يحرم الخروج بالبناء في بحر الطريق فقد روى أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أمر أبو سفيان بإزالة أساس مسكن كان يقيمه لأنه كان يبرز قليلاً في بحر الطريق العام وذلك حفاظاً على حرم الطريق. هذا ويحذر زرع شجرة في الطريق العام. كما يحذر إقامة أي نوع من الأعمدة فيه، كما يحذر ذبح الذبائح في الأسواق. هذا مع رفع الأذى عن الطريق سواء في صورة مخلفات المنازل أو غيرها. كما يحذر إطلاق مياه الصرف الصحي مباشرة إلى بحر الطريق لما يسببه ذلك من ضرر لأفراد المجتمع السائرين في الطريق. أما نظافة الطريق فهي مسئولية السكان المتجاورين. والتعامل مع الشجر له أسلوبه الإسلامي أيضاً، فإذا برزت أفرع الشجر لتعترض حركة الناس جاز إزالة الأفرع المسببة في ذلك أخذاً بمبدأ "لاضرر ولاضرار".

أما الطرقات المقفلة نهاياتها فقد اصطلح على أن يكون عرضها في حدود أربعة أذرع أي حوالي (٨٠ر١م إلى ٠ر٢م) وبنفس ارتفاع أسفل المباني التي تغطي هذه الطرق فهي في الحدود السابقة أي حوالي ٥٠ر٣م. هذا ولما كان استعمال الطريق المقفل نهايته هو حق للشركاء على جانبيه، فإن استعماله يخضع لاتفاق هؤلاء الشركاء كملك مشترك. وفي المذهب الشافعي يسمح لكل صاحب مسكن استعمال هذا الطريق من أوله أي من عند مدخله حتى يدخل المسكن الذي يسكنه المالك. وعنى ذلك أن الساكن في نهاية الطريق له حق استعمال كل الطريق. وهناك من الحالات ما لها فتاوى خاصة في المذهب المالكي، مثل حالة الشخص الذي يريد فتح باب على الطريق المقفل ويمنعه جاره. أو حالة غالبية الشركاء في استعمال الطريق المقفل الذي يريدون إصلاحه ويعترض واحد منهم على ذلك. ثم حالة أسلوب تمويل عملية الإصلاح. فقد كانت تعرض هذه الحالات على القاضي الشرعي ليبدي رأي الفقه في كل حالة. وفي حالة وجود فناء خارجي مشترك بين مجموعة من

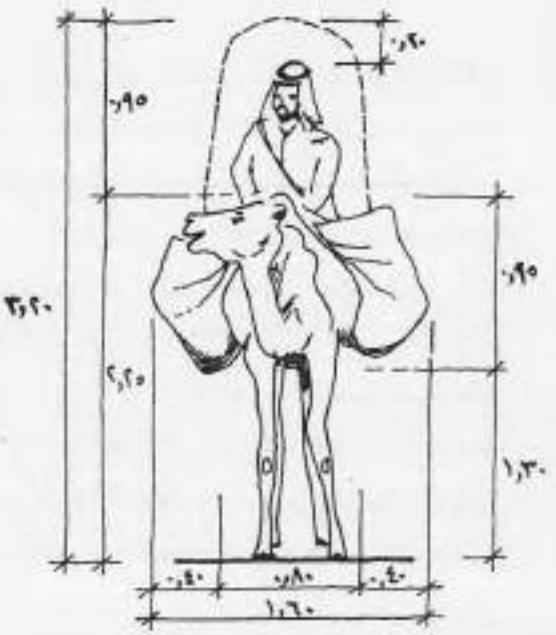

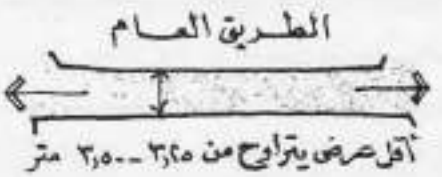

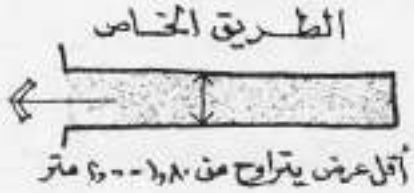

رسومات توضيحية لأحكام الطرق في الإسلام

المساكن فإن لسكانها الحق في استعماله دون غيرهم كما حكم بذلك عمر بن الخطاب أخذاً بالمبدأ الاسلامي العام لتقدير الأمر وهو "لاضرر ولاضرار" والحكم هنا يكون بالجواز أو الكراهة أو التحريم فيمنع. والمرجع في كل ذلك إلى هذا المبدأ التشريعي الذي يسعى إلى الحفاظ على أمن وسلامة وقيمة المجتمع الاسلامي وحقوق أفراده .. فكل شئ مرده إلى الله سبحانه وتعالى وتعاليم النبي الكريم صلى الله عليه وسلم واجتهاد الفقهاء والشورى بين الناس في البصرة -عندما مصرها الصحابة في عهد عمر بن الخطاب وجعلوها خططاً لقبائل أهلها- جعلوا عرض شارعها الأعظم ستون ذراعاً (حوالى ١٨ر٠م) وعرض ماسواه من الشوارع عشرون ذراعاً (٦م) وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع (٢ر٤م) بهذا التدرج الهرمي. كما جعلوا في كل خطة رحبة فسيحة لمرابط خيلهم ومقابر موتاهم، وتلاصقوا في المنازل، وكان عرض الشارع الرئيسي في سامراء حوالى مائة ذراع مع استقامة وتعامد شوارعها. وأمر المنصور أن يكون عرض الشوارع خمسون ذراعاً (١٥م) وعرض الدروب ستة عشر ذراعاً (٣ر٤م) وقد اهتم الولاة والحكام باتساع الشارع الرئيسي المؤدى إلى المسجد الجامع حتى يتحمل مواكبهم في المناسبات المختلفة.

وتطرق كتاب "الإعلان بأحكام العمران" لابن الرامي أيضاً إلى موضوع الفتحات وأماكنها وعروضها وارتفاعاتها خاصة في الأدوار الأرضية من المباني المطلة على الطرقات. والأحكام هنا تسعى إلى تأكيد مبدأ الخصوصية وحرمة المسكن. فارتفاع جلسة الشباك لا أقل من أن تكون أعلي من مستوى نظر السائر في الخارج أو أعلى من مستوى الواقف على سرير في الداخل. ويختلف الأمر باختلاف مناسيب الأرض في الداخل أو الخارج. كما تدخل الأحكام أيضاً فيما إذا كانت الفتحة مقبولة من ناحية النظر وغير مقبولة من ناحية الضوضاء. هنا يخضع الحكم إلى نسبة الضرر الواقع في كلتى الحالتين. وفي احدى الفتاوى في هذا الشأن يقول ابن الرامي في كتابه أن جميع الحالات التي تسبب ضرراً يجب إزالتها ماعدا منع حركة الهواء أو أشعة الشمس بسبب زيادة ارتفاع حائط أو مبنى مجاور. ومع ذلك إذا كان هذا المنع يقع ليسبب ضرراً فلابد من إزالته. ويقول في مكان آخر -كما جاء في كتاب المدن العربية الإسلامية لبسيم حكيم- أن المؤذن الذي يصعد إلى أعلى المأذنة علي سطح المسجد خمس مرات يومياً يمنع من ذلك إذا كان يطل على فناء داخلي لمسكن قريب، الأمر الذي يستوجب بناء حاجز مرتفع لمنع هذا الإطلال.

بالنسبة لوضع الأبواب الخارجية للمساكن ذكر ابن الرامي -كما يقول بسيم حكيم في كتابه المدن العربية الإسلامية- أنه لامانع من فتح أبواب متقابلة على الطرقات العامة التي يزيد عرضها عن سبعة أذرع (٥ر٣م) وذلك لأن حركة المرور فيها سوف تعوق جرح خصوصية المساكن المتقابلة وذلك بعكس الطرقات

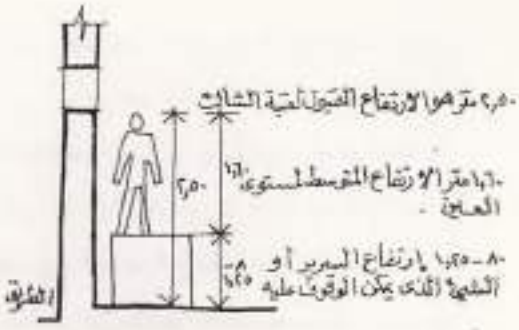

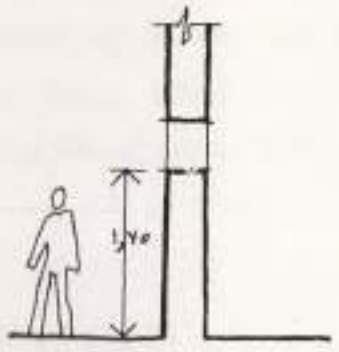

الارتفاع ١ر٧٠ عند تساوى مستوى الشارع ورد داخل المبنى .

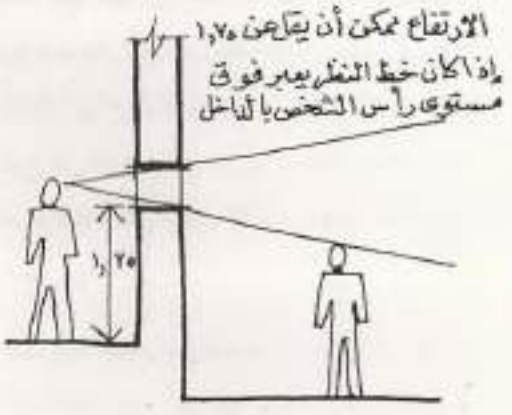

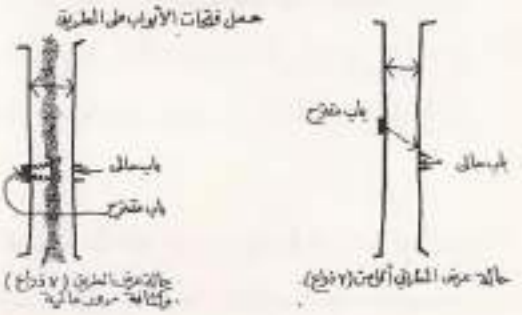

اسكتشات توضح احكام ارتفاعات فتحات النوافذ في الإسلام

الضيقة حيث يستحب أن تكون الأبواب الخارجية غير متقابلة حفاظاً على خصوصية كل من بالمسكنين المتقابلين. كما أن هناك أسساً أخرى لفتح أبواب جديدة على طريق مقفل النهاية، تتم بموافقة الجيران ولتوفير الخصوصية للمساكن المحيطة. هكذا تتحكم القيم الإسلامية فى توجيه لوائح التنظيم العمرانى. وهكذا يصبح إصدار الفتاوى الخاصة بالبناء صادراً من المنظور الإسلامى الذى يرعى خصوصية الإنسان من ناحية وأمنه وصحته وحقوق المجتمع من ناحية أخرى. والأمثلة التى وردت هنا من كتاب ابن الرامى كانت وليدة للظروف المحلية التى كانت عليها مدينة تونس فى ذلك الوقت. وهى ليست بالقطع أمثلة تؤخذ بنصوصها فى العمران المعاصر، ولكن تؤخذ بأسسها وأسلوبها وقيمها الإسلامية تأكيداً لاستمرارية المضمون مع تغير الشكل بتغير الزمان والمكان. فبنفس المنهج وبنفس المضمون يمكن إيجاد صيغة اللوائح المنظمة للعمران الإسلامى المعاصر.

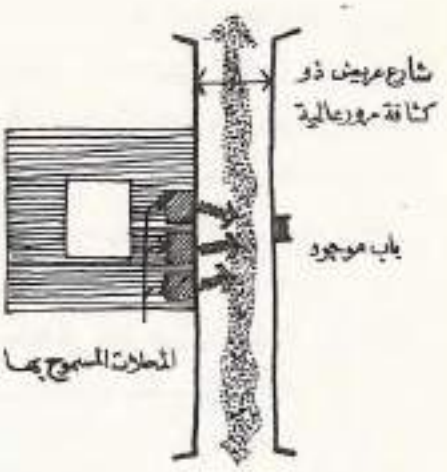

تعرض كتاب "الإعلان بأحكام العمران" وكتاب الجدار" لعيسى بن موسى كما يقول الدكتور/محمد عبد الستار عثمان فى كتابه "المدينة الاسلامية" – تعرض هذه الكتب تفصيلاً للتعريف بالبناء وأدلة مشروعيته وتحديد ماهيته من حيث هو عقار أو منقول ثم تعريف العقار. كما أنها تعرض لأحكام البناء فتعرض للبناء الواجب من مساجد وأربطة وحصون وأسوار وجسور وقناطر وسدود وغيرها، والبناء المندوب كالمآذن والأسواق، والبناء المباح كالمساكن والحوانيت للاستغلال مع بيان القواعد التى تحكم هذا النوع من البناء باعتبار أن للسلطة شأناً فيه، والبناء المحظور كبناء القبور والكنائس والبناء على أرض الآخرين وغير ذلك، كما تعرض لحكم التوسع فى البناء والتطاول فيه.

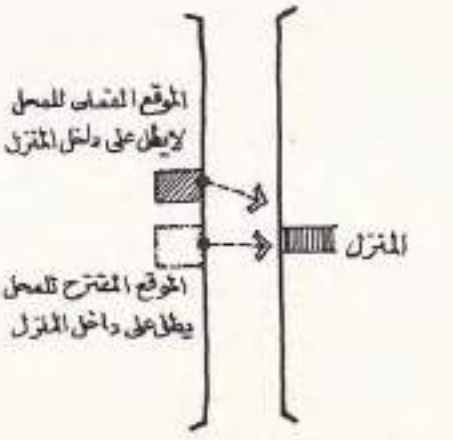

وجاء فى نفس الكتاب أن مصادر الشريعة تتعرض تفصيلاً لتخطيط وانشاء الوحدات المعمارية الدينية على وجه الخصوص. فمنها مايتعرض للشروط الحاكمة لبناء الميضات "وبيوت الخلاء" ومنها ما يتعلق بحكم بناء المساجد فى المدن والقرى والبناء عليها .. واتخاذ الحوانيت تحتها (المساجد المعلقة) وكذلك إلحاق "الأسبلة" و"مكاتب" تعليم الأطفال بها، وبناء بعضها على القبور أو إلحاق الأضرحة بها، بل أن من هذه الأحكام مايتعلق بأسلوب الزخارف الجارية فى المساجد.

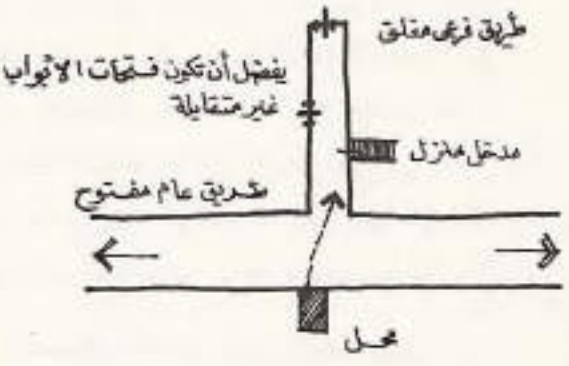

اسكتشات توضح احكام فتحات الأبواب فى الإسلام

وتعرضت المصادر الشرعية كذلك لصلاحية البناء من حيث طهارة مواد البناء وتناسبها مع النوع والمقدار لنوع المبنى – وقيام العمال بالبناء كل فيما تخصص به دون غيره – كما اشارت هذه المصادر إلى مواصفات البناء المطلوبة

ومواصفات مواد البناء المرغوب تنفيذها عند التعاقد على إنشاء بناء معين.
وأوضحت هذه المصادر المواصفات والمقاييس المعتبرة في المواد المختلفة المستخدمة في الإنشاء، بل أنها تمتد لتحدد كمية الماء المطلوبة أثناء خلط مواد البناء والمقادير المطلوب خلطها فلا تكون زائدة أو ناقصة فتؤثر في قوة البناء ومتانته. وأشارت المصادر الفقهية إلى أن الجنس والجودة والقدر شرط فيما يتفق عليه المتعاقدان. كما أنها أشارت إلى وجوب ذكر المواصفات التي يريدها صاحب البناء في منشآته وتحديد مقاييسها المختلفة طولاً وعرضاً وارتفاعاً. ونوعية مادة البناء التي تبنى بها سواء كانت طينية أو لبناً أو أجراً وكذلك صفة البناء من حيث كونه مستوياً أو مجوفاً أو مسنماً.
ولم تغفل المصادر الفقهية مباشرة السلطة وتوجيهها لعمال البناء وأشارت إلى أنه على الوالي أو نائبه أن يأمرهم بإتقان صنعتهم والنصيحة للمسلمين وعدم التغرير بهم، فإن منهم من يشجع الرجل على البناء ويقدر له تكاليف البناء تقديراً ضعيفاً فإذا بدأ في البناء وجد أن التكاليف أكثر مما قدره البناء فيلحقه ضرر عظيم .. وربما افتقر وركبه الدين أو باع الدار قبل إتمامها. كما أن على الوالي إلزام البناء استخدام الأدوات اللازمة لعملية البناء التي تساعد على إحكامه من زوايا وموازين وخيوط إلى غير ذلك. كما أنه يلزم البناء إعادة البناء إذا جرى فيما يعمل زيغ أو انحراف. كما يأخذ عليه المواثيق ألا يأخذ من الجباسين رشوة مقابل تواطئهم على قبول الجبس الردئ. كما يحث البناء على ألا يستعمل الجبس الرجع ولا من الأجباس إلا إذا كان مغلفاً فهو أصلح الجبس.

التنظيمات السكانية في المدن الإسلامية

بخلاف الموظفين في الأجهزة الرسمية أو الحكومية والضباط والجنود والعلماء، ينتظم سكان المدينة في العصور الإسلامية في طوائف مهنية حرفية أو تجارية أو خدمية تعمل في قلب المدينة. كما يضم نظام الطوائف أصحاب المصانع الصغيرة التي كانت تقع على الأطراف الخارجية للمدينة نظراً لما ينتج عنها من روائح كريهة. وكانت كل طائفة تضم بين أعضائها الأغنياء والفقراء أو المسلمين والمسيحيين من المواطنين أو الأجانب المقيمين دون تميز أو تمييز بين أعضاء الطائفة الواحدة طالما يقومون بمهامهم في الحدود الشرعية ويندمجون في النظام الاجتماعي السائد ويلتزمون بالنظم العرفية المنظمة لهذه الطوائف وهي النظم المتوارثة علي مدى الأجيال المتلاحقة. وليس لعضو علي آخر فضل إلا بالتقوى. وأقربهم إلى الله أقربهم إلى الناس. وهكذا كانت التقوى والالتزام بالقيم والشريعة الإسلامية هي المحرك الحقيقي لسلوكيات المجتمع .. كما كانت هذه الطوائف تمثل القاعدة العريضة للسكان. وهي الحافظة لتعاليم الإسلام العاملة بشرعه بعيداً عن الصراعات السياسية التي كانت تظهر بين الحكام

والولاة بين حين وآخر وهى الصراعات التى شوهت الصورة الخارجية للعصور الإسلامية والتى كانت تطفو على الوجه الخارجى للمجتمع ولاتؤثر على القاعدة العريضة من السكان التى ظهر فيها العلماء والفقهاء ومشايخ الطوائف المهنية والتجارية والحرفية التى أثرت على الحضارة الإسلامية.

وتتكون الطوائف المهنية والتجارية والحرفية من هياكل تنظيمية كسلسلة متدرجة، من الصبي ثم الصانع ثم المعلم ثم شيخ الطائفة .. وتنتظم الطوائف كلها فى اتحاد واحد تحت قيادة شيخ المشايخ أو النقيب تجمعهم جميعاً تعاليم الإسلام وتحكمهم شريعته. فقد كان الصبى المبتدىء إذا تقدم للعمل فى طائفة من الطوائف يقبل فى احتفال فى حضور أعضاء الطائفة يقرأون فيه فاتحة القرآن الكريم كبداية لدخول أول أبواب الطائفة. وينتظم الصبى المبتدئ فى التدريب على الحرفة أو التجارة أو الخدمة دون مقابل حتى يتقنها ويحصل على إجازة فيها. وكان الصبى ينتقل إلى مرتبة أعلى كصانع ثم معلم فى احتفالات دينية. يقسم فيها باتباعه شريعة الله وسنة رسوله وإتقان حرفته وعدم الغش فيها .. فقد كان من صلاحية شيخ الطائفة أن يصحح أى خطأ يقع من عضو من أعضائها إذا أهمل فى إنتاجه كما كان له صلاحية إغلاق محله أو دكانه.

وهكذا كان إتقان الحرفة نابعاً من القلب العامر بالإيمان والصدق، وكان العمل ابتغاء وجه الله أكثر منه ابتغاء العائد المادى. هذه هى صفات العامل المسلم والتى ترى مرادفاً لها فى العامل اليابانى فى القرن الواحد والعشرين الذى يعتبر العمل جزءاً من كيانه يحترمه ويقدسه.

لقد انعكس التنظيم الاجتماعى لسكان المدينة الإسلامية على هيكلها العمرانى، حيث اتخذ الحاكم أو الوالى مكان الصدارة بقصره ومسجده وجنده فى قلب المدينة تحيط بها الأسوار وتحميها القلاع كظاهرة تطفو على الوجه الحضارى للمدينة. بينما انخرطت الطوائف المهنية والتجارية والحرفية فى أحياء يتميز كل منها بحرفة أو تجارة. والحى هنا يتمثل فى القصبة المحلية التى ترتكز على جانبيها محلات ودكاكين ومساكن أصحاب الطائفة الواحدة. وبذلك نشأت وحدة الجوار من خلال الوحدة الاجتماعية لمجتمعات متجانسة المهن متباينة القدر والمقدرة. والحى هنا يتضمن عدداً من الحارات وفروعها المغلقة النهاية تمثل وحدة الجوار. ووحدة الجوار هنا تتردد حول ٨٠٠ نسمة يقيمون فى مساكن ملتحمة حوائطها، مشتركة خدماتها، مترابطة أرجائها تمثل بذلك الخلية السكنية التى يبنى منها الهيكل العمرانى للمدينة الإسلامية. وإذا كانت المدينة الإسلامية تتكون من مجموعة من الأحياء السكنية المتجانسة اقتصادياً فإن تقسيماتها من الحارات أو المحلات أو الخطط متجانسة اجتماعياً. فالتجانس المهنى أو الحرفى يظهر على مستوى الحى بينما التجانس العرقى أو الأسرى يظهر على مستوى الحارة أو المحلة حيث يظهر الارتباط الإنسانى والاجتماعى أكثر وضوحاً بما فيه

من كل قيم الجوار التى حض عليها الإسلام.

لقد تكرر هذا التدرج فى التكوين الحضرى السكانى فى المدن الإسلامية القديمة مثل القاهرة ودمشق وحلب والقدس وبغداد وغيرها. وإن كان من الملاحظ أن الطبقات الأعلى كانت تسكن الأحياء التى تتوسط المدينة، بينما الأقل منها كانت تقطن المناطق خارج الأسوار فى شكل تجمعات قروية التركيب العمرانى. ومع ذلك كانت الأحياء السكنية فى كل الحالات تضم الأغنياء والفقراء معاً دون تفرقة اقتصادية أو اجتماعية أو دينية بين السكان، وهذه إحدى القيم الإسلامية التى لا تفرق بين الناس إلا بالتقوى. وإن كان يلاحظ أنه فى بعض العهود التى ضعف فيها الحكام أو ابتعدوا عن التعاليم الإسلامية مثل عهد المماليك كانت تقوم بعض المشاجرات بين سكان الأحياء التى تنتمى إلى أعراق مختلفة.

ومن ناحية أخرى كانت التقسيمات الإدارية للمدينة المتمثلة فى أحيائها تعتبر مناطقاً محددة لجباية الضرائب من الحرفيين والتجار وأصحاب الأعمال الأخرى. وذلك من خلال مشايخ الحارات أو العرفاء أو من يعينهم الحاكم. وهنا تعتبر الحدود الطبيعية للحى حدوداً وهمية حيث يمثل نطاق الحى فى المبانى الواقعة على طول الشوارع المعينة والحارات والأزقة المتفرعة منها. كما اعتبرت هذه التقسيمات الإدارية أيضاً كنطاق لسلطة الشرطة والخفر، ليس فقط بالنسبة

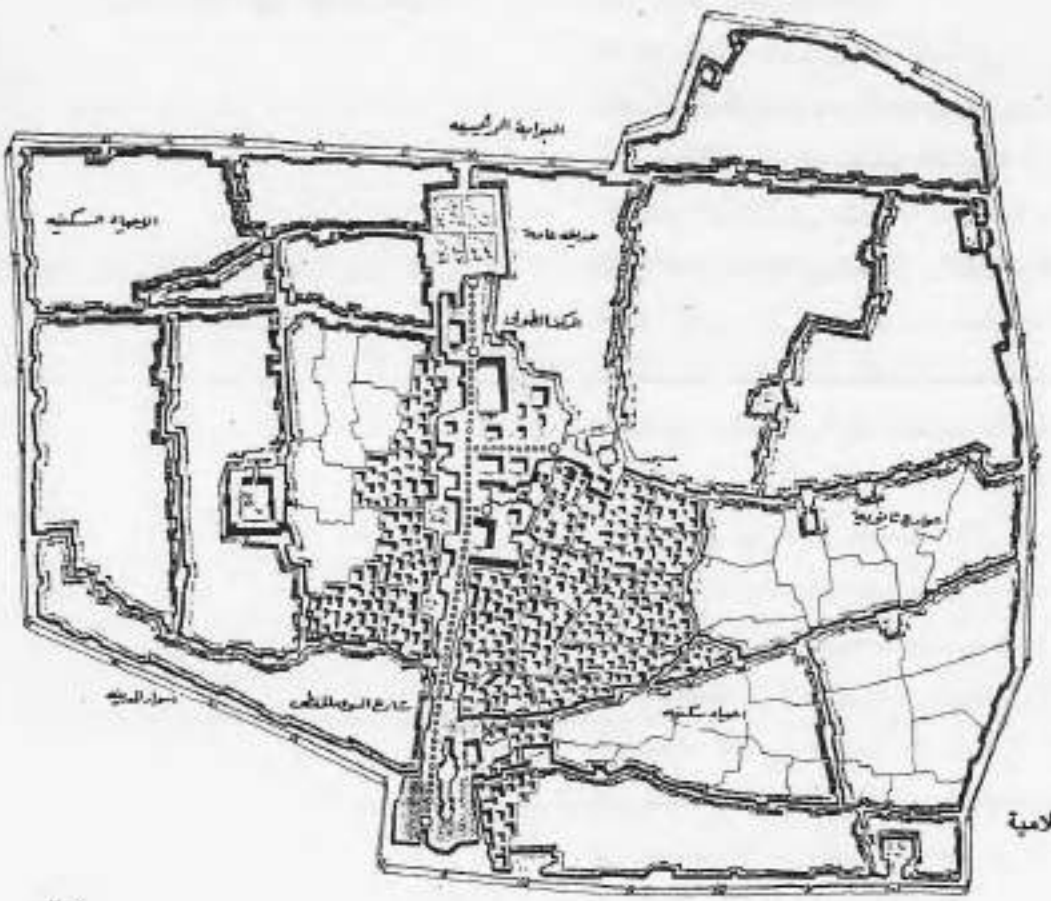

النسيج العمرانى للمدينة الإسلامية

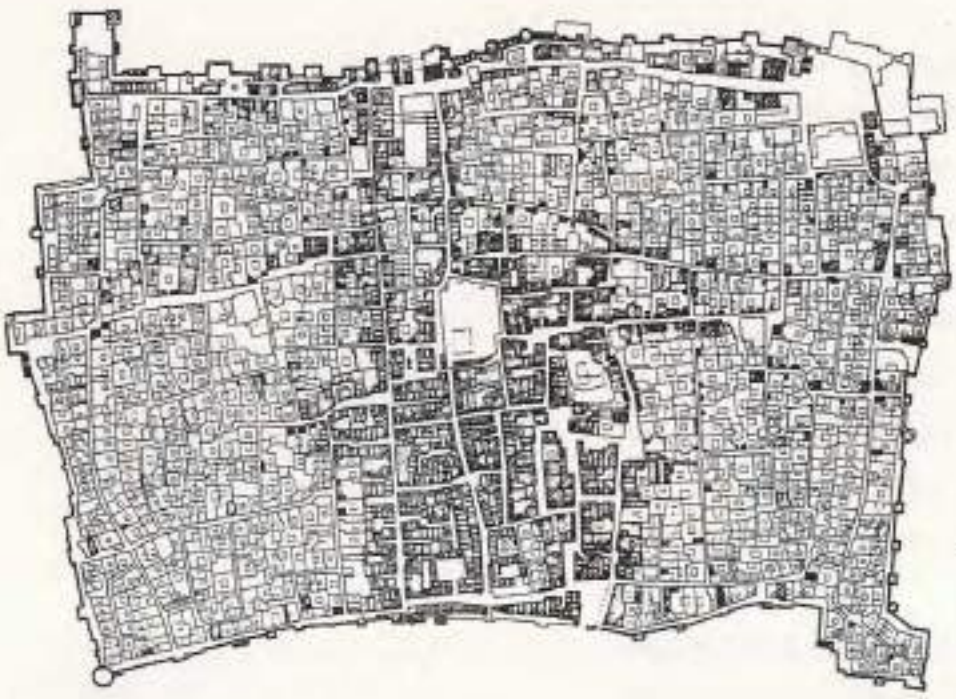

النسيج العمرانى لمدينـــة صفاقس ◄
فى تونـس

مدينة حلب فى القـــــرن ١٦

لحفظ الأمن ولكن أيضا للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتنظيم مواعيد المحلات التجارية والعناية بالنواحى الصحية. لقد اعتبرت الحارات وحدات دفاعية يساهم سكانها فى الدفاع بجانب السلطات الرسمية. ويعنى ذلك أن الحكم المحلى أو الإدارة المحلية لم تكن تابعة كلية من الشعب ولكن كانت تعين من قبل الحاكم مع الشورى في بعض الحالات.

لقد كان للعلماء المسلمين دوراً هاماً فى بناء مجتمع المدينة الإسلامية فكان منهم القضاة وأئمة المساجد والمعلمين وقارئى القرآن الكريم ودعاة المساجد. وكان واجبهم الأساسى هو تطبيق الشريعة الإسلامية وإرشاد المجتمع بالتعاليم الإسلامية حفاظاً على مقوماته الحضارية مع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. الأمر الذى ساعد على استمرار المجتمع فى الالتزام بالقيم الإسلامية ومن ثم تطبيق تعاليمه على جميع مرافق الحياه مما أعطى المدينة فى ذلك الوقت صفتها الإسلامية. فالمدينة إسلامية بمجتمعها قبل أن تكون إسلامية بعمرانها وعمارتها. لقد كان العلماء يمثلون الصفوة فى التجارة والإدارة والاجتماع وعلوم الدين. ولما كان الإسلام هو الموجه للحياة الأسرية والتجارية والتعليمية والإدارية فى المدينة الإسلامية، فكان على العلماء المسلمين أن يحافظوا على التوسطية الإسلامية وموازنة الجوانب المادية بالجوانب المعنوية لمجتمع المدينة. الأمر الذى انعكس بالتبعية على عمرانها وعمارتها. ولم يكن العلماء يمثلون طائفة خاصة بل كانوا جزءاً من المجتمع منتشرين فى مختلف الأعمال والحرف والوظائف. لقد وردت بعض الإحصائيات التى تقول أنه فى بين كل ٦٠٠ تاجر كان هناك ٢٥٠ من العلماء ليسوا فقط من المتفقهين فى الدين ولكن منهم ٤٨ من المعلمين و٢٧ من الشيوخ والوعاظ وأئمة المساجد، ومنهم أيضاً ١٥ من

القضاة و٦ من مفتشي الأسواق و٢١ من مراقبي المهن و٦ من إداريي الأوقاف وكما كان هناك ازدواجية بين مهنة التجارة ومهنة التدريس. كان هناك من العلماء من يعمل في الأعمال الحرفية. إذ يقول بعض المؤرخين أن كثيراً من البنائين والحجارة والنجارين والنحاسين والصيادلة كان منهم العلماء. كما كان من السروجية والنساجين والحدادين والخياطين والخبازين والجزارين وصغار التجار من تعلموا السنة المحمدية والشريعة الإسلامية .. وهكذا كان العلماء هم الذين يربطون بين مختلف نواحي الحياة في مجتمع المدينة الإسلامية في وحدة عقائدية واحدة. فكانوا جزءاً من البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما كانوا ينتمون إلى مختلف الطبقات والمهن. وهكذا كانت القيم الإسلامية هي الموجهة لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية وهي المكون الأساسي لبناء المدينة الإسلامية. فلم يكن هناك بلديات بالمعنى المعروف ولم تكن هناك بيروقراطية منتظمة تسير أمور المدينة الإسلامية. من هنا كان البناء العمراني للمدينة الإسلامية فطرياً أو تلقائياً ومرناً ومتعرجاً. وكان بناء المساجد والمتاجر والمدارس والمكاتب يتم بأسلوب متداخل ومتكامل ليوفر سهولة الحركة والانتقال المستمر بين الأنشطة المختلفة من التجارة إلى الصلاة إلى المدرسة.. .وهكذا كظاهرة من الحياة اليومية للمجتمع الإسلامي. وبعد كل ذلك تبقى أمور الدفاع والأمن في أيدي الحكام والولاة الذين كانوا يطفون على سطح المجتمع ولا ينزلون إلى قاعه أو أعماقه يشاورونه في الأمر إلا فيما ندر. وهكذا كانت العلاقة بين الولاة وسكان المدن علاقة متحركة متغيرة على مر العصور والعهود ولكن يبقى سكان المدينة الإسلامية في تكاملهم وتراحمهم وتوادهم ملتزمين بالقيم الإسلامية في تسيير أمورهم الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية حتى دخول الاستعمار الغربي الذي حاول استبدال هذه القيم بنظمه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تغلغلت في المجتمع الإسلامي، وبدأت بالتبعية في تغيير الملامح الحضارية للمدينة الإسلامية إمعاناً في السيطرة والتسلط عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، حتى أصبح من الصعب التغيير.

والعودة إلى تأصيل القيم الإسلامية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة مرهون بالعوامل أو القوى الخارجية ولكن لابد من التغيير من الداخل .. من داخل النفس البشرية التي فقدت كثيراً من مقوماتها الإسلامية. وهكذا يبدأ بناء المدينة من بناء الفرد "....إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم...."صدق الله العظيم سورة الرعد آيه (١١)

إذا كانت المدينة الإسلامية كما يقول البعض قد نشأت من "يثرب" بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها، والتي حولها إلى مدينة بمفهوم حضاري واضح انسحب على تسميتها، فإن ماتم فيها من تنظيم عمرانى اجتماعي إداري سياسي كان ينبعث من القيم الإسلامية التي كان يدعو إليها. وذلك بهدف بناء

مجتمع إسلامي مترابط يلتف حول المسجد الجامع. والمتتبع لحركة التعمير التى ظهرت فى بداية صدر الإسلام يلاحظ أن الأساس فيها هو البناء الاجتماعى للمجتمع الذى انعكس بالتبعية على البناء العمرانى للمدينة. فلم يهتم الرسول صلى الله عليه وسلم كغيره من الحكام بالعمارة والعمران كاهتمامه ببناء الإنسان الذى هو أساس لبناء المجتمع، ومن ثم بناء العمران. الأمر الذى لم يستمر انتهاجه فى العصور الإسلامية اللاحقة، حيث كان الحاكم يبدأ حكمه ببناء المسجد الذى يخلد اسمه مع الضريح الذى سيضم جثمانه والقصر الذى يقضى فيه حياته. ويعنى ذلك أن المنهج الإسلامى في التنمية العمرانية يبدأ بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وينتهى بالتنمية العمرانية وليس العكس. وإذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد أقطع المهاجرين الدور والرباع، فهذه حالة خاصة ارتبط فيها الأنصار بالمهاجرين وفتحوا لهم أبوابهم ليكونوا المجتمع الإسلامى المتكامل. ويختلف هذا المنهج عما حدث بعد ذلك من اقطاع الحكام للخطط والمنازل فى المدن الإسلامية الناشئة مثل البصرة والفسطاط والقيروان والعسكر والقطائع. فقد كان إقطاع الخطط فى الحالة الثانية لتوطين الجند والتابعة، وقد حرص كل حاكم أن يبدأ ببناء مسجده الكبير فى المدينة الجديدة ويهجر المدينة القديمة. وبذلك يتأثر البناء العضوى للمدينة الإسلامية حتى تنمو وتلتف حول المسجد الكبير فى أثناء مراحل نموها المتتالية.

شروط بناء المدينة الإسلامية:

لقد حدد ابن الربيع شروطاً ستة يجب مراعاتها فى اختيار موقع المدينة «هى "سعة المياه المستعذبة وإمكان الميرة المستمدة، واعتدال المكان وجودة الهواء والقرب من المرعى والأحطاب وتحصين منازلها من الأعداء والذعار وأن يحيط بها سور يعين أهلها". ثم حدد شروطاً ثمانية أخرى يجب أن يراعيها الحاكم عند تخطيط المدينة وهي "أن يسوق اليها الماء العذب ليشرب أهلها ويسهل تناوله من غير عسف وأن يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق وأن يبنى جامعاً للصلاة فى وسطها ليتعرف على جميع أهلها وأن يقدر أسواقها بحسب كفايتها لينال سكانها حوائجهم من قرب وأن يميز بين قبائل ساكنيها بألا يجمع أضداداً مختلفة وإن أراد سكناها للسكن أفسح أطرافها ويجعل خواصه محيطين به من سائر جهاته وأن يحيطها بسور مخافة اغتيال الأعداء لأنها بجملتها دار واحدة، وأن ينقل اليها من أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة لسكانها حتى يكتفوا ويستغنوا بهم عن الخروج إلى غيرها". وهكذا كما يقول الدكتور محمد عبد الستار عثمان - تكشف هذه الشروط عن رؤية تخطيطية للمدينة الاسلامية اهتمت بالجوانب الوظيفية والاجتماعية والسياسية لمجتمع المدينة الإسلامية. ولكن يتضح من سياق ماأورده المؤلف عن هذه الشروط أنها

موجهة إلى الحاكم والذى أشار عليه بالسكن فى أطرافها، ولم يتطرق إلى نظام الحكم ومقتضيات الشورى فى الإسلام الأمر الذى يمكن أن يتبلور فى وظيفة مركز المدينة ومقر الحكم. فهو ينصح الحاكم أن يبنى جامعاً للصلاة فى وسطها ليتعرف على جميع أهلها .. وليس أن يشاورهم في الحكم .. وهنا تبرز حقيقة واضحة وهى أن العمارة والعمران فى المدينة الإسلامية كانت توجيها من الحاكم وتثبيتاً لسلطانه وتأميناً لملكه وتخليداً لاسمه حتى أن الحاكم كان يبدأ فى بناء عمارته فور توليه الحكم مباشرة. والله يقول فى منزل آياته: "أتبنون بكل ريع آية تعبثون / وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون / وإذا بطشتم بطشتم جبارين / فاتقوا الله وأطيعون" سورة الشعراء (٢٦) آية (١٢٨-١٣١).

التحولات العمرانية فى المدينة الإسلامية:

من الصعب دراسة التحولات العمرانية فى المدينة الإسلامية دون النظر إلى ماضيها قبل الإسلام وحاضرها القريب بعد الغزوة السياسية والثقافية التى تعرضت لها المنطقة من المغرب غرباً إلى العراق شرقاً. كما أنه من الصعب النظر إلى التحولات العمرانية للمدينة الإسلامية بشكل عام دون التعمق فى الظروف المحلية التى تأثرت بها كل مدينة علي حدة، سواء مانشأ منها كامتدادات للمدن التى كانت قائمة قبل الإسلام، أو ما نشأ منها كلية بعد الإسلام كتجمعات بشرية أقامها الولاة والحكام كعواصم إدارية لهم أو مستوطنات عسكرية مثل البصرة (١٤هـ- ٦٣٥م) أو الكوفة (١٧هـ - ٦٣٩م) أو الفسطاط (٢١هـ - ٦٤١م) والقيروان (٤٨هـ - ٦٧٠م) وغيرها. ومع ذلك فهناك ملامح عمرانية مشتركة تتميز بها المدينة الإسلامية، أهمها وجود المسجد الجامع كمركز للنشاط الدينى والسياسى وتنتهى اليه الأنشطة التجارية والإدارية، ومنها التركيب العمرانى الذى يعكس التركيب الاجتماعى للسكان والذى يظهر فى تقسيمات المدينة إلى أحياء وخطط أو حارات. كما أن هناك مسميات عامة للعناصر التخطيطية والمعمارية للمدينة الإسلامية التى استمدت وصفها من إسلامية المجتمع الذى يسكنها.

لقد قسم "هيورويرت" فى كتابه النمط العمرانى فى الشرق الأوسط تطور مدن المنطقة إلى المراحل التالية:

١- مرحلة ماقبل الإسلام (أي ماقبل عام ٦٥٠م).
٢- مرحلة العصور الإسلامية (من ٦٥٠م - ١٨٠٠م).
٣- مرحلة التدخل الغربى (من ١٨٠٠م - إلى ١٩٥٠م).
٤- المرحلة المعاصرة (بعد عام ١٩٥٠م).

بهذا المنظور التاريخى يمكن متابعة التحولات العمرانية التى مرت بها المدينة الإسلامية. إنه من الصعب تحديد الملامح العمرانية للمدينة فى المنطقة العربية

قبل الإسلام نظراً لاندثار بعضها أو تطوير البعض الآخر بعد الإسلام. فمن المعروف أن معظم المدن التى أقيمت قبل الإسلام كانت فى أودية الأنهار مثل النيل أو دجلة أو الفرات. وكان الطابع الغالب على المستوطنات البشرية الرئيسية قبل الإسلام هو الطابع اليونانى الرومانى الذى يعتمد على التخطيط الشطرنجى المتساوى التقسيمات مع وجود الأجورا أو "الفورم" كمركز إدارى وتجارى للمدينة. أما غير ذلك من المستوطنات فلم تتعد أن تكون تجمعات سكنية أشبه بالقرى عنها بالمدن مع وجود فراغات من الأراضى الفضاء بين بعضها البعض. وتظهر الدلائل الأثرية أن معظم مساكن هذه التجمعات السكنية كان لها أفنية داخلية بسبب الظروف المناخية والبيئية. كما كانت توجد أنظمة هندسية راقية لمد المدن بالمياه والرى. فقد ظهرت المستعمرات اليونانية فى آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ثم فى أجزاء من مصر وشمال أفريقيا، وتبع ذلك امتداد الامبراطورية الرومانية إلى مناطق شرق البحر المتوسط حيث شيدوا مدنهم فى المواقع الدفاعية كمراكز دفاعية تحولت بعد ذلك إلى مراكز تجارية تزخر بالأسواق والمصانع. وتختلف المدن الرومانية عن المدن الأخرى جنوب البحر المتوسط وشرقه، إن التدرج الهرمى للمجتمع فى المدينة الرومانية كان واضحاً بالنسبة للقرب من المركز الإدارى للمدينة فالفئات الأعلى تسكن بالقرب من المركز ثم تأتى الفئات الأقل وهكذا. أما فى المدن الأخرى فكان التقسيم الاجتماعى مطبقاً فى كل حى على حدة وهذا ماتميزت به المدينة الإسلامية فيما بعد. لقد بدأت مدن منطقة شرق البحر المتوسط فى التدهور حوالى عام ٣٠٠م. واستمر هذا التدهور بعد ذلك مع ظهور الدولة القومية فى العراق وإيران وتقهقر الإمبراطورية الرومانية من المنطقة. واستمر هذا الركود العمرانى حتى عام ٦٥٠م وانتشار الدولة الإسلامية غرباً عبر شمال أفريقيا وتركيا، وشرقاً عبر بلاد الفرس. وفى هذه المرحلة شهدت المنطقة أكبر نمو عمرانى عبر تاريخها الطويل. الأمر الذى أعطى عمران الدولة الإسلامية خصائصه البيئية المتميزة. كما اتبعت التعاليم الإسلامية لإدارة المدن ببعدها الإجتماعى والحضارى وهذبت من كيان المدن التى فتحها الإسلام و اتجه معظم التحضر فى العصور الإسلامية ناحية الداخل بعيداً عن المدن الساحلية فانتقل مقر الحكم فى مصر من الإسكندرية على الساحل إلى الفسطاط فى الداخل كما انتقل مقر الحكم من تونس على الساحل إلى القيروان فى الداخل.

ان التكوين العمرانى الاجتماعى للمدينة الإسلامية يصعب تحديده على أساس جغرافى كما هو الحال فى المدينة الغربية. فالترابط الاجتماعى والعرقى هو المكون لأحياء المدينة الإسلامية. لذلك فإن وحدة الفكر والعقيدة فى المجتمع الإسلامى والتي شكلت البناء العمرانى للمدينة الإسلامية يربط مابين الرباط فى المغرب غرباً وبين مشهد فى إيران شرقاً. كما يتميز النمط العمرانى للمدينة

الإسلامية كذلك بوجود سور يحيطها كخط دفاع عن المدينة بالإضافة إلى حمايتها من تلوث الهواء من غبار الصحراء. وتمتد الحركة في المدينة الإسلامية -عند الدخول إليها من أبوابها الكبيرة- على طول القصبة الرئيسية للمدن حيث تتركز الأنشطة التجارية. الأمر الذى يميزها بالاتجاه الطولى للاستعمالات التجارية. كما تمتد بنفس الصورة الأنشطة الحرفية في شكل محلات وورش صغيرة متجاورة متعاونة مع بعضها في إنتاج السلع المختلفة.

ويحتل المسجد مركز المدينة في منتصف القصبة وتتبعه المدارس الإسلامية، كما تتركز حوله الحرف المرتبطة بالنشاط المركزى مثل تجليد الكتب والخطاطين وصناعة السجاد أو الأنشطة الحرفية التى تسد حاجة الريفيين فتتجمع حول البوابات الرئيسية للمدينة. ومن القصبة التجارية الرئيسية للمدينة تتفرع الشوارع والطرقات التى تتجمع حولها الأحياء السكنية حيث الهدوء والسكينة والظلال والراحة النفسية والارتباطات الأسرية. وإذا كانت القصبة التجارية قد تغطى بعض أجزائها فإن الشوارع المحلية للأحياء أيضاً قد تغطى بعض أجزائها كما هو موجود في مدن شمال أفريقيا.

وتتميز حوائط الطرقات في المدينة الإسلامية بالبساطة وقلة الفتحات والارتفاع القليل الذى يتناسب مع عروض الشوارع. ومع بساطة التعبير المعمارى للواجهات الخارجية فإن داخل المساكن يزخر بالثراء في التفاصيل المعمارية والزخارف الداخلية وهذه ظاهرة تعلو وتهبط من منزل إلى آخر تبعاً لقدرة صاحب المسكن. وهكذا تتأكد روح المساواة والبساطة والتجانس في الخارج كظاهرة اجتماعية مع ثراء الداخل تعبيراً عن الحرية الفردية. الأمر الذى يعكس القيم والتعاليم الإسلامية الموجهة لحركة الفرد والمجتمع. ويعتبر الفناء الداخلى للمسكن ظاهرة اجتماعية تتواءم مع الحاجة المناخية.

ويمتاز التشكيل العمرانى للمدينة في فترة العصور الإسلامية بوجود عناصر معمارية متميزة تعبر عن محاولة الفكر المعمارى لإيجاد الحلول المعمارية المناسبة لمناخ المناطق الجغرافية المختلفة في العالم الإسلامى. ويعتبر الملقف من أهم هذه العناصر. والملقف يختلف في تصميمه من منطقة إلى أخرى. ففى المناطق الحارة الجافة يوجه إلى ناحية الشمال حيث تهب الرياح معظم أوقات السنة بحيث يتم توجيه هذا الهواء من أعلى إلى أسفل ليمر على عناصر رطبة وذلك لزيادة نسبة الرطوبة في الهواء وبالتبعية لزيادة الإحساس بالبرودة في أيام الصيف الحارة. وفى المناطق الأخرى الرطبة الهواء يوجه الملقف إلى أربع جهات حتى تزيد فرصة هبوب الرياح بحيث يتم توجيه هذا الهواء من أعلى إلى أسفل ليمر على مواد تمتص فيه الرطوبة في أيام الصيف وبالتبعية يزيد الإحساس بالبرودة. وفى أحيان أخرى يمكن توجيه الهواء الجاف ليمر على خزانات مياه أسفل المبانى لتزيد من رطوبته وفى نفس الوقت ليخفض من درجة

حرارة المياه المخزنة. ويعنى ذلك أن العناصر المعمارية فى المدينة الإسلامية هى نتيجة طبيعية لتفاعل الانسان مع البيئة من ناحية ولتجاوبه مع التعاليم الإسلامية والخصوصية من ناحية أخرى.

وإذا كانت القصبة التجارية تعتبر أهم الملامح العمرانية فى المدينة الإسلامية فإن الميادين العامة بها لم تظهر بنفس أهميتها فى المدن الغربية. وذلك باستثناء بعض الأمثلة مثل ميدان شاه فى أصفهان بإيران بطول ٥١٠م وعرض ١٦٥م تحيطه العقود والمحلات التجارية ويطل عليه مسجد شاه عند مدخل السوق الرئيسي للمدينة والمغطي بالأقبية فى كثير من أجزائه.

في القرن السادس الميلادى بدأت المدينة الإسلامية تعانى من ظاهرة التوقف العمرانى، وذلك بسبب الظروف التاريخية التى تعرض لها العالم الإسلامى بعد ذلك، مع بداية عصر المماليك ثم العصر التركى وماأصاب المدن فيها من تخلف اقتصادى أدى إلى التخلف العمرانى هذا بالإضافة إلى تحول التجارة بين الشرق والغرب إلى الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح. فى هذه الفترة بدأت المدينة الإسلامية تعانى من نقص فى السكان بسبب الهجرة من الحضر إلى الريف، إذ كان أعداد سكان مدن مثل القاهرة وفاس وبغداد تقدر بمئات الآلاف قبل القرن السادس عشر هبطت إلى حوالى المائة ألف فى مائتى أو ثلاثمائة سنة. كما تعرضت بعض المدن الإسلامية مثل حلب وبغداد بعد ذلك إلى انتشار الطاعون الذى أدى إلى فقدان عدد كبير من سكانها. ومع انهيار الإمبراطورية التركية فى القرنين السابع والثامن عشر تعرضت المدن الإسلامية إلى حالات من الفوضى العمرانية. وهكذا كان العصر الذهبى للمدينة الإسلامية فى الفترة بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر حيث شهد العالم الإسلامى طفرة كبيرة من النمو الاقتصادى صحبه طفرة من التقدم العلمى والفنى والحضارى. واستمرت المدينة الإسلامية بعد ذلك فترة تتراوح بين أربعمائة وخمسمائة سنة من الركود الحضارى والعمرانى لم يضاف فيها أي معالم عمرانية على المدينة الإسلامية. واستمر هذا الحال حتي القرن التاسع عشر عندما بدأت تظهر آثار الثورة الصناعية فى أوروبا والتى تبعتها مرحلة النمو الاقتصادى والتوسع الاستعمارى، الأمر الذى أحدث تحولات جذرية فى المدن الإسلامية بعد ذلك. ولم تظهر هذه التحولات فى النواحى العمرانية فقط بل امتدت أيضاً إلى الجوانب الاجتماعية والنظم الاقتصادية وتقهقرت بذلك القيم التى كانت تسود المدينة الإسلامية من قبل. ففقدت المدينة الإسلامية بذلك شخصيتها الحضارية ومقوماتها العمرانية.

فى عام ١٧٩٨م دخل نابليون مصر وكان ذلك التاريخ بداية للتغريب الحضارى والعمرانى للمدن الإسلامية، وتبع ذلك بفترة دخول الإنجليز إلى المنطقة. وانتهت بذلك الصورة التقليدية للمدينة الإسلامية خاصة فى الامتدادات الجديدة

التى ظهرت خارج نطاق المدن القديمة وإن كان هذا التأثير قد امتد إلى داخل بعضها أثناء فترة الاستعمار الغربى بين عامى ١٨٠٠، ١٩٥٠م. حيث ظهر التأثير الغربى على المدن الإسلامية واضحاً فى المدن المصرية حيث تركزت معظم الأنشطة الاقتصادية والصناعية. الأمر الذى ساعد على النمو السكانى والعمرانى الكبير خاصة في القاهرة التى زاد تعدادها من ٢٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٨٠٠م الى أكثر من ٢ مليون نسمة عام ١٩٥٠م. وفى نفس الفترة شهدت العديد من المدن فى سوريا وتركيا والجزائر نفس الظاهرة ولكن بمعدلات مختلفة من التطور.

بدأت مدينة القاهرة تتعرض للتغريب العمرانى -كما يقول دكتور خالد زيادة في مقاله فى مجلة الفكر العربى (٢٩)- مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) عندما شهدت محاولة لإخضاعها للنموذج العمرانى الأوروبى. فقد عمد الفرنسيون إلى القيام بعمليات واسعة النطاق تشمل هدم المبانى وتوسيع الطرقات وبناء المبانى والجسور وإدخال نماذج من الإنشاءات لم تكن معروفة فى القاهرة من قبل. وتجاوزت الإجراءات الفرنسية النطاق العمرانى لتصل إلى مجالات الإدارة المدنية والحياة الاجتماعية. وكما يقول المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه "تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" لقد شرع الفرنسيون فى تكسير أبواب الدروب والعطف والحارات كما صعدوا إلى القلعة وغيروا بعض أجزائها وهدموا قصر يوسف صلاح الدين. ومع تواجد الفرنسيين بدأت بعض الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر من قبل فى فتح عدة محلات لبيع الأشربة والأطعمة والخمور. أما فى مجال الإدارة فقد اتخذوا بعض التدابير التى تحكم تواجد الأغراب بالمدينة أو دفن الموتى قرب المساكن أو تثبيت الملكية أو إصدار وثائق لإثبات الشخصية مع استخراج شهادات الميلاد للمواليد الجدد. كما نادوا فى الأسواق بنشر الثياب والأمتعة لذهاب العفونة الموجبة للطاعون. وأنشئوا ديواناً سموه محكمة القضايا. وفى نفس الوقت "شرعوا -كما يقول الجبرتى- فى هدم اخطاط الحسينية وخارج باب الفتوح وباب النصر من الحارات والبيوت والمساكن والمساجد والحمامات والحوانيت والأضرحة .. وردموا مكانها بالأتربة الممهدة على خط معتدل من الجانبين.." وهكذا بدأوا فى شق الطرق وإنشاء الجسور وزرع الأشجار على جوانبها. وفى نفس الوقت استخدم الفرنسيون الأجانب المقيمين فى مصر ومن فى ملتهم لتثبيت حكمهم وأفاضوا عليهم من الخيرات والثروات.

لقد استدعت النظم الحديثة فى مد المدن بالمرافق والخدمات العامة إيجاد نمط جديد فى التخطيط العمرانى يتعارض مع النمط التخطيطي للمدينة التقليدية القديمة. وهكذا ظهرت أنماط جديدة من التخطيط العمرانى فى المناطق الجديدة وبذلك دخلت المدينة الإسلامية عصراً جديداً من التحول العمرانى نتيجة

للإنجازات التكنولوجية التى انتقلت من الغرب لتوفير شبكات الطرق للسيارات ومد شبكات المرافق العامة. وصحب ذلك بالتبعية أنماط من العمارة الغربية ظهرت فى العديد من المبانى العامة مثل البنوك والمحاكم والجامعات والمدارس والإدارات بل والقصور والمساكن الخاصة. الأمر الذى أثار حفيظة المفكرين والمعماريين فى العالم الإسلامى وسعيهم للبحث عن صيغة يعود بها الوجه الحضارى للمدينة الإسلامية المعاصرة ملتزماً بالقيم والتعاليم والمناهج الإسلامية. وهو الأمر الذى أصبح مرتبطاً فى الأساس بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء الحضارة الإسلامية المعاصرة.

الاسلام والمدينـــــة:

للمدينة دلالاتها الجغرافية كما لها دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية. والمدينة بذلك تصبح جسماً واحداً تتكامل فيه الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية بالجوانب العمرانية ومن الصعب فصل جانب منها عن الآخر حيث أن الجوانب الثلاثة هى المكونات الأساسية للمدينة. وكثيراً ماتسهب البحوث والدراسات فى شرح جانب دون التعرض إلى الجانب الآخر. وإذا كانت النظرية التخطيطية فى هذه الحالة تتعرض للنواحى العمرانية فليس ذلك إلا نتيجة طبيعية لتفاعل الجوانب الاجتماعية بالجوانب الاقتصادية وإفرازها للصورة العمرانية للمدينة بمبانيها وطرقاتها وساحاتها ومرافقها العامة، فإنه من الصعب فصل الإنسان عن العمران عند التعرض للمفهوم الحقيقى للمدينة. وإذا كان الإسلام فى حالتنا هذه هو الموجه لحياة السكان فى المدينة بما فيها من نظم اقتصادية وعلاقات اجتماعية فإن ذلك سوف ينعكس بالتبعية على الوجه العمرانى للمدينة. لذلك فإن التعرض للمقومات الإسلامية للمدينة لابد وأن ينطلق من ينابيع الدين الإسلامى فى القرآن الكريم والسنة المحمدية. لذلك فإن مفهوم المدينة الإسلامية ينبع أساساً من التزام مجتمعها بالقيم والتعاليم الإسلامية التى تنعكس بالتبعية على هيكلها العمرانى.لقد جاء ذكر المدينة فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع. وقد وردت كلمة المدينة فى الكتاب الكريم بمدلولها الجغرافى أى البلد التى تجمع المنازل والأسواق والطرقات وجمعها مدن أو مدائن .. لقد جاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم الذى أصدره المجمع اللغوى بالقاهرة "...وتكرر ذكر المدينة فى القرآن الكريم مراداً بها فى جملتها مدينة معينة وقد نصل إلى العلم بها، وقلما نصل إلى ذلك، وإنما فيها بعض الروايات التى لاتبلغ القطع واليقين". والكلمة كما جاء فى لسان العرب مشتقة من مدن بالمكان أي أقام به. وهو الاسم الذى سمى به رسول الله صلى الله عليه وسلم يثرب التى هاجر إليها ووصفت بعد ذلك بالمدينة المنورة. ويعرف البعض من المسلمين المدينة بأنها البلد التى يكون فيها مبنى والمقصود بالمبنى هنا هو المسجد الجامع

الذى تقام فيه صلاة الجمعة. كما أن بعض الفقهاء ولا سيما الأحناف منهم - كما يقول الشيخ طه الولى فى مقاله عن المدينة فى الإسلام (مجلة الفكر العربى ٢٩)- يشترطون أن لاتقام الجمعة إلا فى المدن التى تقام فيها الحدود. وعلى هذا يمكن أن تعرف المدينة فى الإسلام بأنها المكان الذى تستوفى فيه أسباب العدل والأمن أكثر من أي مكان آخر لكونها المقر المركزى للسلطة الحاكمة سواء الخليفة فى الدولة أو الوالى فى الأقاليم. ويقول ابن خلدون فى مقدمته "أن الحضارة فى الامصار -يعنى المدن- من قبل الدول وأنها -أي الأمصار- ترسخ باتصال الدولة وسوقها".

فى كتابه - المدينة الاسلامية- يشير الدكتور محمد عبدالستار عثمان إلى تعريف المدينة كقول ابن منظور أن المدينة هي "الحصن يبنى فى أصطمه من الأرض وكل أرض يبني عليها حصن في أصطمتها فهي مدينة "ويقول أنه بهذا التعريف يشير صراحة إلى أن المدن لاتقام إلا فى حالة تواجد الهيئة الاجتماعية، ويقول المؤلف أيضاً "وقد اعتبر الإسلام الهيئة الاجتماعية المستوطنة وساعد على إبرازها. ويعكس ذلك -كما يقول- آراء الفقهاء بعدم جواز الصلوات الجامعة إلا في الأمصار. فقد جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله "لاجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى إلا فى مصر جامع"، وفى حديث آخر "الا فى مصر جامع أو مدينة عظيمة". وهنا يجدر البحث عن مفهوم المصر الجامع أو المدينة العظيمة بالمقياس الذى كان سائداً أيام الرسول صلي الله عليه وسلم وإمكانية تطبيقه فى الوقت الحاضر. وإذا كان حجم المدينة فى ذلك الوقت لايتعدى عدداً قليلاً من السكان قد يصلوا إلى حجم الحى أو المجاورة السكنية بالمفهوم المعاصر. فإن ذلك يستدعى تحديد حجم الحى أو وحدة الجوار من هذا المنطلق.

للمدن طبقات من الناحية الإدارية وفقاً لما كان عليه وضعها فى العصور الإسلامية المتقدمة وكانت بالترتيب التنازلى كالآتى: الأمصار - القصبات - المدن - أو المدائن - النواحى - القرى. فالأمصار جمع مصر بالمفهوم الإدارى الإسلامى القديم هي البلاد التى يقيم فيها السلطان أى رئيس الدولة - وتجتمع فيها الدواوين وتفد فيها الأعمال وتضاف إليها مدن الأقاليم أى تتبعها بقية الوحدات الإقليمية الأخرى التى يتألف منها القطر. أما القصبات وهى جمع قصبة فقد استعملها المسلمون فى الاصطلاح الإدارى الإسلامى بمعنى عواصم الأقاليم العمرانية هذا فى الوقت الذى كان يطلق فيه اسم القصبة على القسم الرئيسى للمدينة أو وسط القرية. ومن هنا جاءت تسمية المحور الرئيسى للمدينة بالقصبة حيث المركز الإدارى والنشاط التجارى والتعليمى والحرفى والدينى. وتأتي بعد ذلك المدن أو المدائن وهى فى الاصطلاح الإدارى الإسلامى تطلق على مايلى القصبة فى الأقاليم ومقامها مقام الجند عند الملوك

أى الضواحى. أما النواحى فهى فى الاصطلاح الإسلامى كانت تطلق على الجهة أو المنطقة التابعة لغيرها من الوحدات الإقليمية الأكبر منها. وتأتى بعد ذلك القرى جمع قرية وقد جاء ذكرها كثيراً فى القرآن الكريم بمعنى يختلف من حين لآخر وفقاً للمناسبة التى أنزلت فيها الآية الكريمة التى تتضمنها ومنها القرية بمعني البلدة الكبيرة الأقل من المدينة ومنها مايراد بها مجازاً الناس الذين يقيمون فيها.

أما المدن العسكرية فى الإسلام فتندرج تحت أربعة أسماء هى : الثغور – الرباطات – العواصم – العسكر. فالثغور هى المدن الحصينة التى أنشئت على حدود الدولة الإسلامية ومنها مافو علي السواحل. وكانت تسمي فى مصر "المواخير". أما الرباط فهى فى الأصل الإقامة على جهاد العدو بالحرب ومنها رباط الخيل، والرباطات هى المدن التى يرابط فيها المسلمون للجهاد فى سبيل الدفاع عن الوطن وحماية الدعوة الإسلامية دون أى مطمع مادى فى الأجر أو المرتبات كما هو شأن الجنود المحترفين. ولهذا فان الرباطات يكون فيها عادة مواطنون يكسبون رزقهم من الأعمال العادية التى يمتهنونها، وإذا دعى داعى الجهاد نفروا للحرب، والرباطات عادة ماتكون على السواحل البحرية. أما العواصم فمفردها عاصمة وهى فى اللغة تعنى المانع والحامى من عصمة وعاصم، وهى مدينة ذات عدد كبير من السكان ولها محاكم قضائية وحاكم مقيم فيها وهى مركز السلطة. وكانت في البداية لها صفة الدفاع والحماية. أما العسكر فهى من كلمة عسكرة أى الشدة والعسكر هو مجتمع الجيش أو المكان المخصص لإقامة القوات المسلحة.

والمدينة الاسلامية مع كل ذلك ليست فى قالبها العمرانى أو في اصطلاحها الإدارى ولكنها إسلامية بالمجتمع الذى يعيش فيها. فالمجتمع بقيمه وسلوكياته وممارساته وبحياته الإسلامية يمثل المضمون الثابت، بينما القصبات أو الحارات أو البنايات فتمثل الشكل المتغير بتغير الزمان والمكان. من هنا كان لابد من البحث عن المضامين الأساسية فيما يسمى بالمدن الإسلامية التاريخية حتى يمكن تقويم الملامح العمرانية المتمثلة فى العناصر المميزة لتلك المدن قبل وجود القلعة أو القصر أو السوق أو المسجد أو الأسوار أو الأحياء السكنية أو الحارات أو الأحياء الخارجية التى يقيم فيها الوافدون، وهذه معالم قد تظهر فى ملامح مدن العصور الوسطى فى أى مكان بخلاف المسجد والمدارس الدينية التى كانت تتمتع بمكانة عالية بحيث لم يكن بإمكان الحكام ولا الأعيان تجاهلها. ومن هنا كانت تقدم الهيكل العام للحياة الحضرية بحيث نجد أن كل ما كان يتخذه الحكام والولاة من قرارات كانت تكتسب شرعيتها من المسجد والمدرسة –كما تقول د سارة ميمنة (التكوين الوظيفى للمدينة الإسلامية – مجلة الفكر العربى ٢٩). كما أنه عن طريقها كان الرجل العادي يشارك فى الحياة الجماعية ككل. وتقول فى نفس المقال بأن المدن الإسلامية كانت تنقسم إلى

نوعين، الأول هو المدن الرسمية أى الحكومية من تخطيط الأمراء، والثانى هو مدن الجماعة التى يقوم بتخطيطها أهل الحل والعقد من جماعة المسلمين. والنوع الأخير هو الذى يعبر عن الصورة الكلية للجماعة بمعنى أن مدينة الجماعة تبين من حيث الشكل كيف يذوب الفرد فى المجموع، وتظهر روح الجماعة الإسلامية على المستوى المدنى فى إدارة الأوقاف التى يقع على عاتقها فى كثير من الأحيان تنظيم المساجد والمدارس والمستشفيات والفنادق والحمامات، وكذلك تعهد بالمرافق العامة وصيانة المنشآت الخيرية التى كانت فى خدمة المجتمع. أما المدينة الكلية مثل بغداد المنصورة وقاهرة المعز وزهراء الناصر فهي تعتبر الجانب الرسمى أو الشكلى الذى يفرضه الحاكم أو الوالى تلبية لمتطلباته الشخصية فى التحصن أو التحكم فى السلطة والسلطان وهذه قيم بعيدة عن المضمون الإسلامى لدور الحاكم أو لنظام الحكم. ومع ذلك كان المسجد هو أحد المكونات الرئيسية للشكل أكثر منه للمضمون. أما كرخ الضفة الغربية لدجلة مثل رصافة الضفة الشرقية وفسطاط عمرو مع الجيزة وكذلك قرطبة مع ربطها الجنوبى فى شقندة -كما تقول د سارة ميمنه- فكانت تعبر عن الجانب الشعبى الرحب للإسلام. الأمر الذى ينطبق بالتبعية علي الفرق بين العمارة الرسمية التى تعرف بالعمارة الإسلامية من ناحية الشكل وعمارة المجتمع التى هى أكثر تعبيراً عن التوصيف الإسلامى للعمارة.

على مر العصور كانت الملامح العمرانية للمدينة تعبر تعبيراً صادقاً عن مضمون الحياة اليومية للمجتمع الذى يعيش فيها. فالمدينة اليونانية القديمة كانت تعبر عن ديمقراطية الحكم ومشاركة المجتمع فى تسيير أمور الحياة الأمر الذى انعكس على شكل الأجورا كمركز إدارى وتجارى للمدينة يتوسط المناطق السكنية. كما كانت المدينة الرومانية تعبر عن ارتباط المجتمع بالقانون الوضعى الذى حددوه لأنفسهم، وانعكس ذلك على القانون الموجه لعمليات البناء والتعمير فى حرية مقيدة بنظام قياسى موحد يحدد قطاعات المدينة التى تلتف حول المركز الإدارى الرسمى -الفورم- فى وسط المدينة. والمدينة الإسلامية بمفهومها العقائدى تعبر عن الحياة اليومية للمجتمع الذى تغلغل فى الإسلام كدين وعقيدة فى كل عناصر حياته المادية والمعنوية. فنظام الحياة الإسلامية هو فى حقيقة الأمر نظام كلى من حيث أنه ينبغي أن يشمل كل أسباب الحياة اليومية على المستوى العام والخاص لكل جماعة المسلمين. وفى ذلك يقول الموردى فى باب "أدب الدنيا" من كتابه "أدب الدنيا والدين" أن إصلاح الدنيا يعتبر من وجهين أولهما : ماينظم به أمور جملتها والثانى مايصلح به حال كل واحد من أهلها. فهما شيئان لاصلاح لأحدهما إلا بصاحبه. وهكذا تتبلور نظرية الحياة المعتدلة فيما يكون من التوازن بين الدين والدنيا. من هنا تتأكد نظرية التأثير الجماعى أو الاجتماعى على شكل العمران من الخارج مع التأثير الفردى أو الشخصى على شكل المعمار من الداخل.

وإذا كان الدين الإسلامى ينظم الحياة اليومية للمجتمع سواء فيما يتعلق بأسباب الحياة فى عمله أو حرفته أو فى بيعه أو شرائه أو فى مشيه أو فى حريته أو في مأكله أو ملبسه، فإن هناك عاملين أساسيين يؤثران على شكل المدينة: الأول التجانس فى الملابس وينعكس على التجانس فى العمارة الخارجية، والثانى فى وجود المسجد ليس فقط لأداء الصلاة ولكن لتنظيم حركة الناس وحياة المدينة ويتصل بالصلوات الخمس فالأذان يحدد الوقت لأهل المدينة حيث كانت الأعمال تبدأ وتنتهى. والاجتماعات تتم والحاجات تقضى تبعاً لمواعيد الصلاة خاصة بعد أداء الفريضة.

لقد شهدت المدينة الإسلامية على مر العصور العديد من التناقضات والمخالفات لتعاليم الإسلام منذ بداية العصر الأموى عندما أخذت الحياة فى المدينة الإسلامية تتأثر بالطابع الرومانى من ناحية ، وبالطابع الفارسى فى العصر العباسى من ناحية أخرى ، وبدأ الترف والبذخ يعلو حياة الحكام وظهرت القصور الفاخرة التى ازدانت جدرانها بالفسيفساء وأعمدتها بالرخام والذهب. كما يقول الطبرى فى كتابه "تاريخ الأمم والملوك". وامتدت حياة البذخ والترف إلى مماليك مصر وحكام الأندلس ومن حولهم من الأمراء وكبار الموظفين الذين يمثلون الطبقة الطافية على سطح المجتمع. أما قاع المدينة فقد حفل بعدد من رجال العلم والدين معلمين ومتعلمين. وإن كان بعضهم قد استرضاهم الحكام لمساندتهم فى الحكم والسلطان كما أن قاع المدينة شهد طبقة أخرى من صغار التجار والباعة الذين يتصلون مباشرة بأفراد الشعب وتنتظم أعمالهم فى النقابات التى كانت تراقب مدى التزامهم بالتعاليم الإسلامية فى البيع والشراء وإن خرج عن هؤلاء كبار التجار الذين مثلوا أرستقراطية رأس المال واختصوا ببعض ماحرم الله من تجارة مثل الرقيق والمجوهرات. وقد ارتبط هذا الفريق ارتباطاً مباشراً بقصور الخلافة والسلاطين والأمراء. كما شهد قاع المدينة أيضاً نوعية أخرى من الجماعات التى انحرفت عن السلوك القويم مثل جماعة العيارين والشطار فى العراق أو جماعة البلاصية والحرافيش فى مصر. من هنا يمكن تقويم مدينة العصور الإسلامية من ناحية المضمون الاجتماعى أو الإسلامى وانعكاس ذلك على ملامحها العمرانية والمعمارية، كأساس للبحث عن المضامين الإسلامية التى يمكن اعتبارها أساساً لنظرية تخطيط المدينة الإسلامية. والمضامين الإسلامية هنا تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تحددها العقيدة الإسلامية ، ومن ثم يمكن تحديد الملامح العمرانية التى تتناسب مع هذه المضامين على الأقل من الناحية النظرية خاصة بالنسبة للمدينة المعاصرة التى انحرفت مضامينها الحضارية كثيراً نحو الغرب.

البحث عن النظرية التخطيطية

النظرية التخطيطية في فكر ابن خلدون:

إذا ذكرت النظرية التخطيطية للمدينة العربية الإسلامية فلابد من ذكر فكر ابن خلدون في العمران البشرى، وبداية من قول الحكماء أن الإنسان مدنى بالطبع فهو يوضح فى مقدمته "أن الاجتماع الإنسانى ضرورى ويشرح ذلك بحاجة الإنسان إلى الغذاء ومايترتب على هذه الحاجة من أنشطة تحتاج إلى مواعين وآلات لاتتم إلا بصناعات متعددة. وهكذا تتشعب الأنشطة وتتكامل فى بناء المجتمعات. ويستحيل أن توفى بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد فلابد من اجتماع القدر الكثيرة -كما يقول بن خلدون- من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم. فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف. كذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً للدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه. وحتى لايصل أحد غيره بعدوان لابد من وجود واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان وهذا هو معنى الملك أو الحكم". وبعد ذلك أخذ بن خلدون يقسم العالم من حوله إلى أقاليم جغرافية ومناخية شرح فيها أحوال البشر المعيشية من مأكل وملبس وعادات وتقاليد ارتبطت ببيئة العمران الذى يحتويهم.

ويقول ابن خلدون فى أهم فصول مقدمته تحت عنوان "فى ان العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره" "اعلم أنه قد تقدم لنا فى غير موضع أن الاجتماع للبشر ضرورى وهو معنى العمران الذى نتكلم فيه، وأنه لابد لهم فى الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه. وحكمه فيهم: تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذى جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها مايتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم. فالأولى يحصل نفعها فى الدنيا والآخرة، والثانية انما يحصل نفعها فى الدنيا فقط". ويقول "وماتسمعه من السياسة المدنية فليس من هذا الباب وإنما معناه عند الحكماء مايجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع فى نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأساً. ويسمون المجتمع الذى يحصل فيه مايسمى من ذلك "بالمدينة الفاضلة" والقوانين المراعاة فى ذلك "بالسياسة المدنية" وليس مرادهم السياسة التى يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصالح العامة فإن هذه غير تلك. وهذه المدينة الفاضلة عندهم نادرة أو بعيدة الوقوع. وإنما يتكلمون عليها على جهة الفرض

والتقدير".

ويعد ذلك يقدم ابن خلدون للسياسة العقلية التى يراها من وجهين .. "الأول تراعى فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص". وهنا يقول "ان الأحكام الشرعية مغنية عنها فى المصالح العامة والخاصة والآداب وأحكام الملك متدرجة فيها أيضاً .. أما الوجه الثانى فيراعى فيه مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة وتكون المصالح العامة فى هذه تبعاً .. وإذا كان أهل الاجتماع يرون أن ذلك الوجه ينطبق علي سائر ملوك العالم من مسلم وكافر .. إلا أن ملوك المسلمين يجرون منه علي ماتقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهدهم. فقوانينها إذاً مجمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين فى الاجتماع طبيعية". وهكذا يبدأ ابن خلدون مناقشته للسياسة التى ينتظم بها أمر العمران البشرى من حيث اتخاذ القرار .. من السياسة العامة التى توجه المجتمع .. ومن ثم يوجه كل نشاط يؤثر على العمران البشرى بعد ذلك.

وفى مكان آخر من مقدمته يذكر ابن خلدون بعض المبادئ العامة التى يجب أن تتوفر فى المدن مثل دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق مع طيب الهواء- فيقول "والبلد إذا كان كثير السكان وكثرت حركات أهله فتموج الهواء ضرورة، وتحدث الريح المتخللة للهواء الراكد. ويكون ذلك معيناً له علي الحركة والتموج. وإذا خف الساكن ولم يجد الهواء معيناً على حركته وتموجه وبقى ساكناً راكداً عظم عفنه وكثر ضرره". وأخذ بن خلدون يعدد المنافع والمرافق من وجود الماء والمراعى والمزارع وكل ماتدعو إليه ضرورة الساكن. وفى هذا المقام يقول "وقد يكون الواضع غافلاً عن حسن الاختيار الطبيعى (للمدينة) أو انما يراعى ماهو أهم علي نفسه وقومه ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب لأول الإسلام فى المدن التى اختطوها بالعراق وأفريقيا. فإنهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم، من مراعى الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء الملح. ولم يراعوا الماء ولا المزارع ولا الحطب ولا مراعى السائمة من ذوات الظلف ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها، ولهذا كانت أقرب إلى الخراب لما لم تراع فيها الأمور الطبيعية". ثم يصف بعد ذلك مايجب مراعاته فى المدينة على ساحل البحر.

ويحلل ابن خلدون فى مقدمته التكامل بين فئات العمل والتوازن فى الإعداد المناسب من كل فئة. فهو يقول "والسبب فى ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه. وأنهم متعاونون جميعاً فى عمرانهم على ذلك. والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً. فالقوت من الحنطة مثلاً لايستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد وتجار وآلات

وقائم على البقر وإنارة الأرض وحصاد السنبل وسائس فدن الفلح. وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا أو حصلوا بعملهم ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لاضعافهم مرات. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروریاتهم. وبعد أن يشرح ذلك ضارباً الأمثلة بحال اقتصاد المدن في الشرق والغرب يقول "وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار. ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس. ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر". وبعد ذلك يشرح عرض ابن خلدون لما يمكن أن يمثل اقتصاديات العمران في فصلين الأول بعنوان "في تأثل العقار والضيع في الأمصار وحال فوائدها ومستغلاتها" .. والثاني بعنوان "في حاجات المتحولين من أهل الأمصار إلى الجاه والمرافعة". وهنا يظهر استيعاب ابن خلدون للفكر المتكامل في تنمية المدينة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

ويخص ابن خلدون باباً خاصاً في مقدمته عن اقتصاديات المدن تحت عنوان "في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع". وحلل هذا الباب في ثلاثة وثلاثين فصلا تعرض فيها إلى وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه وفسر ذلك بالنسبة للمعاش من الخدمات أو الإنتاج أو الادخار. وإذا كان ابن خلدون لم يتعرض مباشرة للجوانب الطبيعية أو التخطيطية في العمران البشرى كما يفهمه المخططون إلا أنه عرض باسهاب إلى مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتاريخية والجغرافية كمضمون يؤثر على العمراني البشرى وهذا هو المدخل الأمثل لبناء النظرية التخطيطية .. أن ينبع الشكل من خلال المضمون. وذلك بخلاف النظرية الغربية في التخطيط العمراني التي تهتم بالشكل أكثر منها بالمضمون. وفي حالتنا هذه فالمضمون في بناء النظرية التخطيطية هو المنظور الإسلامي الذي يحدد الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بحيث تنبع منها بعد ذلك الملامح المعمارية أو العمرانية للمدينة.

النظريـــة التخطيطيـــة مـــن خـــلال التـــــراث:

تتضارب المداخل لدراسة التراث المعماري والتخطيطي للمدينة الإسلامية. فالبعض يرى في دراسة عناصرها قاعدة للتطوير والتحديث وإن كانت هذه العناصر قد نشأت في زمن معين وتحت ظروف اجتماعية واقتصادية وإدارية وثقافية معينة، والبعض يرى في دراسة الأسلوب الذي أدى إلى ظهور هذه العناصر أساساً للتعامل مع الظروف المعاصرة. لقد أشار الدكتور جمال أكبر في كتابه "مأساة في البيئة المبنية (بالإنجليزية)" إلى المؤثرات التي أدت إلى تشكيل المدينة الإسلامية بداية من التحوصل القبلي في المواقع المختارة أو في التكاثر البيولوجي للنسيج العمراني الذي يعبر عن التكاثر البيولوجي للمجتمع. مع مايرتبط بذلك من أعراف ولوائح وتشريعات تؤثر على اقتطاع الأرض واستملاكها بهدف البناء عليها أو لإحياء الأرض الموات والانتفاع بها في الزرع

أو فى البناء سواء آلت ملكية الأرض عن طريق وضع اليد أو الأرث أو المنح أو الإقطاع، تبعاً لقدرة الفرد واحتياجاته من المسطح ، الأمر الذى انعكس على اختلاف المساحة واختلاف الشكل، وهو ماأدى إلى النمط العمرانى للمدينة القديمة بما فى ذلك الفراغات أو الممرات التى تصل قطع الأراضى ، وهو ماتنظمه الأعراف كما تنظمه الشريعة الإسلامية كما نظمته العلاقات الإنسانية والأسرية فى تشكيل الحارات المقفلة التى أصبحت ملكاً للقاطنين على جانبيها .. ثم انتقلت بعد ذلك إلى الملكية العامة. فشكل الملكية وطريقة التصرف فيها وصاحب هذا التصرف كلها عوامل أثرت على تشكيل وإدارة المدينة الإسلامية القديمة. ومع تطور هذه العوامل تطور شكل المدينة حتى دخلتها عناصر جديدة ممثلة فى نظام الحكم وإدارة المدن وماطرأ عليها من نظم غربية أدت إلى فرض الشكل العام للنسيج العمرانى الجديد سواء فى صورة قوانين التخطيط العمرانى أو لوائح ونظم البناء .. التى تم الأخذ بالوارد منها مع الحملات الأجنبية التى غزت الدولة الاسلامية ولاتزال آثارها واضحة فيما يقام من مدن أو مناطق سكنية جديدة. هذا بخلاف ماطرأ على متطلبات الإنسان المسلم من متغيرات انعكست على أسلوب حياته الخاصة ومن ثم على متطلباته المعيشية والمعنوية والثقافية التى انعكست على سكنه.لقد خضعت التنمية العمرانية للمدينة الإسلامية فى بداية عهدها إلى القاعدة الإسلامية المنظمة للجوانب الحياتية وهى "لاضرر ولا ضرار" وهى القاعدة التى كانت تحكم العلاقات المعمارية بين الأبنية العامة والخاصة والتى كانت مرجعاً للقاضى فى حكمه على مايعرض عليه من شئون العمران. فكان للإنسان أن يقاضى جاره إذا ماأضر بخصوصية سكنه سواء بالإطلال المباشر أو بالارتفاع أو بفتحات الأبواب الرئيسية أو النوافذ أو بتحريك حائط قائم أو إقامة حائط جديد. فالضرر هنا قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً، وهنا يظهر حق الجار عند جاره قوياً واضحاً في تعاليم الإسلام. وكان تاثير هذا المبدأ واضحاً فى عمليات البناء وارتفاعاتها وتوجيهاتها والوصول إليها. حتى جاءت الحضارة الغربية بعوامل غريبة على البيئة الإسلامية وما صحب ذلك من تجهيزات وطرق إنشاء وأنماط جديدة من القيم الثقافية أو الجمالية اختلطت مع الموروث المعمارى الأمر الذى أدى إلى هذه الصورة المتناقضة للمدن الإسلامية المعاصرة. وانفصل الإنسان عن عمارته وأصبح يعامل كمخلوق فاقد الحس يمكن إسكانه حيثما يشاء غيره وتحركه كيفما تشاء سبل النقل العام. ودخلت قاموس العمارة مسميات جديدة واختفت مسميات قديمة وتغيرت لغة العمارة وفقدت منطوقها العربى وأصبحت كلمات متناثرة بلغات مختلطة.

ويعود التساؤل بفرض نفسه عن الغرض من دراسة التراث التخطيطى للمدينة الإسلامية. هل هو لاستلهام التشكيلات الفراغية والمعمارية لمجتمعات سابقة

كانت لها معاييرها الخاصة ومتطلباتها الخاصة وطرق البناء الخاصة في زمن تغيرت فيه هذه المعايير والمتطلبات وطرق البناء؟ أو هل هي لاستلهام الأسس التي قامت عليها المدينة الإسلامية التي أوجدت أحسن الحلول لحياة مجتمعاتها .. اعتماداً علي التراث واستثماراً لكل الامكانيات والتزاماً بكل القواعد الشرعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية ، ومن ثم تنظم العلاقات الفراغية والعمرانية بين الناس؟ هل هي عودة إلى الماضي بتقاليده الاجتماعية ومفرداته المعمارية والتخطيطية أم هي عودة إلى العقيدة الإسلامية لتنظيم مجتمع اليوم في عمرانه المعاصر. هذا ماتسعى إليه النظرية الإسلامية لتخطيط المدينة من خلال المشاركة الشعبية في بناء المجتمعات المحلية ونقل مسئولية التنمية العمرانية المحلية إلى مستوى الجوار بعيداً عن المركزية التنفيذية .. وإذا كانت البيئة العمرانية عملية مستمرة وليست منتجاً نهائياً، فإن الأمر يتطلب البحث عن أسلوب تصميم العملية نفسها بهدف إنماء التقاليد الجديدة المحركة للمجتمع على غرار الأهداف التي كانت عليها في الماضي وليس نقلاً مباشراً عنها – وذلك حتى تعمل التقاليد الجديدة على بناء العمران الجديد بطريقة عصرية وإنسانية تسيرها وتنظمها أسس العقيدة الإسلامية.

لقد نشأت المدينة الإسلامية إما كامتداد لمدينة قديمة نشأت قبل الإسلام وإما كمدينة جديدة تطورت بطريقة تلقائية أو عفوية في إطار محددات خاصة باستملاك الأرض والبناء عليها وبالروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع الأمر الذي انعكس في نسيج عمراني نرى فيه كثيراً من القيم الفراغية التي أغفلتها النظرية التخطيطية المعاصرة. كما نشأت المدينة الإسلامية أيضاً كمدينة جديدة اختطها الحاكم بتصوره الخاص وفي ضوء الظروف والمحددات التي أثرت على منهجه سواء لطبيعة الموقع أو للحماية والدفاع أو لإقطاع أتباعه من القبائل أو الجند. وهنا تظهر النظرية التخطيطية لأصحاب القرار في بناء مثل هذه المدن، وهي في تنوعها لم تعد تصلح للمجتمعات المعاصرة، كما أنها لم تحمل القيم الفراغية التي تميزت بها المدن التلقائية بل أن في تخطيط بعضها –كما في تخطيط بغداد المنصورة– ما هو بعيد عن الروح الإسلامية كعلاقة الحاكم بالمحكوم حيث جاء تخطيط المدينة يفصل مابين السلطان والرعية فصلاً تاماً وكان مايهمه في المقام الأول هو حماية نفسه وجنده قبل أي شئ آخر، الأمر الذي ظهر جليا في هذه الأسوار العديدة حول قصر الحاكم في مركز المدينة. الأمر الذي يستوجب إعادة تقويم المدينة التراثية لامن حيث الشكل ولكن من حيث المضامين الإسلامية التي شكلت مجتمعاتها ومن ثم شكلت طبيعتها العمرانية.

النظريـــة التخطيطيـــة فى فكر حسـن فتحـى:

عـالج حسن فـتـحى النظرية التـخطيطيـة من واقع زياراته المتـعـددة وقـراءاته الواسعة فى بداية الستينيات عندما رأس مجموعة بحثية تبحث عن مفهوم مدينة المستقبل من الناحية الفلسفية والمنهجية أكثر منها من ناحية الأساليب التطبيقية لإدارة عملية التنمية -فيقول حسن فتحى "إن موضوعنا الأساسى هو المستقبل الذى يمتد إلى آخر مايصل إليه الخيال - فاذا ماتناولناه على أساس فكرة ضـرورة الإنسان إذن يتحتم علينا ألا نأخذ بأى مبدأ فى التخطيط مالم يكن مقرباً للإنسانية من هذا الهدف". ويقول فى مكان آخر إن أول مايواجه الباحث فى موضوع "مدينة المستقبل" هو تحديد مدلول المستقبل نفسه الأمر الذى يقحم علينا فوراً مفهوم الزمن، ومن دواعى الحيطة أن نبدأ باختيار مفهومنا لهذا الاصطلاح وقد أصبح أساساً فى الموضوع. إن الزمن كمفهوم أو كمصطلح أوجده الإنسان فى أثناء تطوره على مر الأجيال ليعنى إدراك التغير الذى يحدث فى المكان الواحد، وهو يتوقف على الذكريات المتصدرة عقلياً أو المرصودة موضوعياً. وأبرز هذه التغيرات بالنسبة لمفهوم الزمن لدى الإنسان اثنان: الأول هو التغير الفسيولوجى الذى يحسه ويلاحظه الفرد حادثاً فى جسمه نفسه، والثانى التغير الدورى الذى يلاحظه الإنسان في حركة الشمس والقمر والكواكب. ولهذين النوعين من التغيير أهمية خاصة، فإن للنوع الأول (الفسيولوجى) اتجاهاً واضحاً من الصغر إلى الكبر والشيخوخة يسير باطراد فى اتجاه واحد لايرتد إلى الخلف ، فى حين أن النوع الثانى دورى لايتبين له اتجاه. إذن فإن اطراد سير عملية الحياة واطراد سير ذاكرة الإنسان هما اللذان أوجدا لدى البشر فكرة الزمن".

ويقول حسن فتحى مستطرداً "إن هذا التلخيص السريع لتعريف الزمن، ليوضح لنا أن مفهومه ليس بالبساطة التى يبدو عليها. وأنه يتطلب اعمال الفكر قليلاً، لكى يأخذ مكانه فى الصورة المتكاملة لحركة تطور الكون. وسيعيننا ذلك على إلقاء الضوء على ناحيتين أساسيتين فى موضوع مدينة المستقبل .. الأول: ضرورة تصحيح فكرة الزمن وتقسيمات أجزائه وتعيين اتجاهاته عند دراسة التغير الحادث فى محيط المدينة. والناحية الثانية هى ايضاح المفهوم على المستوى الأعم بقراءة التغير الحادث فى المدينة كوحدة ضمن باقى الوحدات التى يتكون منها عالمنا لكى تأخذ حركة التحضر بأكملها مكانها فى سياق الصورة المتكاملة للكون .. إن علينا عندما نطبق مفهوم الزمن على مدينة المستقبل فى ضوء ماذكر أن نستخدم وحدات القياس التى تتلاءم مع طبيعة التغير الحادث فى المدينة ليس فى الإنسان أو الذرة .. فهناك مثلاً دورات زمنية

طويلة المدى كدورات بعض الأفلاك أو دورات جيولوجية تتعلق بالتغير الحادث في حياة كل المخلوقات .. إننا إذا ما أوجدنا مقياس زمن خاص لقياس معدل تطور المدينة. وبقسمة "الزمن الاستيطاني" سنستفيد منه في مقارنة حال مدينة مع أخرى ..

ومع هذا التحليل الفلسفي لمفهوم الزمن ومعدلات التطور، يرى حسن فتحي أن نظرية دوكسيادس التي وضعها لتطور المدينة في شكل ديناپوليس تحقق نمو المدينة بطريقة عضوية تضمن توازن الأجزاء في المكان والزمان طالما كانت وسائل الانتقال لم تتغير كثيراً عما هي عليه. وهكذا ارتبط فكر حسن فتحي في تصور مدينة المستقبل بفكر دوكسيادس الذي عمل معه فترة طويلة من الزمن للبحث في موضوع مدينة المستقبل. ويقول في نهاية بحثه "واليوم وللقيام بالمهمة المقدسة لتخطيط مدينة المستقبل نحتاج إلى حكماء من نوع المصريين القدامى. ويتطلب ذلك من الحكيم المعاصر أن يجمع بين العمارة وعلوم البيولوجيا والفسيولوجيا والفلك والرياضة والفيزيقا وغيرها من العلوم الطبيعية إلى جانب مجموعة أخرى من العلوم الإنسانية كالاجتماع والاقتصاد وغير ذلك، إلا أنه سيحتاج فوق كل هذا إلى حساسية الفنان الذي يتسع خياله لإدراك الجمال والقبح ليس في مظهر المدينة الخارجي بل في طرائق حياة الناس كلها".

وهكذا استمر حسن فتحي في شرح نظريته التخطيطية بأسلوبه الفلسفي ومن واقع دراساته وقراءاته المتشعبة ، ولم يتعرض حسن فتحي إلى الجوانب التطبيقية والواقعية للعملية التخطيطية . كما لم يتطرق إلى المقومات الإسلامية لبناء المجتمع الفاضل ومن ثم المدينة الفاضلة .فلم يعالج حسن فتحي النظرية التخطيطية من منظورها الإسلامي .

النظرية من خلال تجربة الإسكان العشوائي:

إذا كانت النظرية الغربية قد نبعت من خلال متطلبات الواقع المحلي فيها وتطورت من خلال نتائج المتابعة والتقويم المستمر لتطبيق هذه النظرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تشهدها أرض الواقع .. فإن البحث عن النظرية التخطيطية للمدينة الإسلامية لابد له أيضاً أن ينطلق من متطلبات واقع المجتمع الإسلامي في المدينة الإسلامية ، وبعد تقويم التجارب التخطيطية التي تعرضت لها هذه المدينة في مراحلها الأخيرة سواء كانت هذه التجارب قد تمت بفعل فاعل من الخارج أو من الداخل أو تمت متأثرة بالنظريات التي وردت من الشرق أو من الغرب ، مع البحث في مدى تقبل المجتمعات المحلية لهذه النظريات ومدى تفاعلها معها وتأثرها بها. ونحن هنا لا نتابع النتائج ونقومها لقياس ماتم تنفيذه في ضوء ماتم التخطيط له كأرقام إحصائية أو مشروعات إنشائية ولكننا نُقَوِّمْ أسس النظرية التخطيطية لهذه التجارب.

والتجارب كثيرة ومتعددة في مدن العالم العربى والإسلامى منها ماهو قديم ومنها ماهو حديث ولكن معظمها تمت فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وهى التجارب التى شكلت المدينة العربية المعاصرة والتى تعاملت مع أحيائها القديمة والحديثة بدرجات متفاوتة. فقد انطبعت النظرية الغربية بجانبها التخطيطى والمعمارى فى الأحياء الجديدة، أما فى المناطق القديمة فقد انطبعت النظرية بجانبها المعمارى الذى ظهر فيما أقيم فى هذه المناطق من مبانى حديثة كادت تفقد التراث العمرانى خصائصه الحضارية.

يتضح تأثير النظرية الغربية جلياً ومرحلياً على الامتدادات العمرانية للقاهرة القديمة. فقد ظهر التخطيط الغربى المستمد من باريس فى منطقة وسط المدينة فى القرن التاسع عشر فى صورة شوارع رئيسية تلتقى فى ميادين عامة تحد جوانبها عمارة كلاسيكية غربية. وتختلط فيها الاستعمالات التجارية فى الأدوار الأرضية والمكاتب ثم الإسكان فى الأدوار العليا، كما اختلطت فيها الأنماط المعمارية الفرنسية أو الإيطالية واليونانية أو الإنجليزية تبعاً لجنسية المعمارى الذى صممها .. مضيفة بذلك نسيجاً عمرانياً غريباً على بيئة المدينة الإسلامية القديمة. ثم ظهر التخطيط الغربى بعد ذلك فى المناطق السكنية الجديدة غرب القاهرة متأثراً بالتشكيلات الهندسية لشبكات الطرق الإشعاعية والدائرية التى كانت سائدة فى أوروبا فى ذلك الوقت بالرغم من الاختلاف الواضح بين البيئتين، وكان ذلك من خلال المعمارى العربى الذى تأثر تأثراً شديداً بالنظرية الغربية فى ذلك الوقت. واستمر ظهور التخطيط الغربى بعد ذلك فى المناطق السكنية الجديدة شرق القاهرة متأثراً بأسلوب تخطيط الأحياء السكنية ونظام تقسيم الأراضى الذى كان سائداً فى أوروبا فى ذلك الوقت بالرغم من اختلاف المكونات الاجتماعية والاقتصادية بين البيئتين. وتم ذلك أيضاً من خلال المعمارى العربى الذى نهل من الغرب فكره ونظرياته دون تطويع للواقع المحلى. وانتشر هذا الفكر واستشرى فى معظم المناطق السكنية والمدن الجديدة دون أدنى محاولة للبحث عن النظرية المحلية. ففقدت المناطق السكنية

مجموعة اللوفر

مسجد السلطان حسن ومسجد الرفاعى والمحمودية

ميدان سليمان باشا

الجديدة الترابط الاجتماعى للمدينة الإسلامية وفقدت العمارة الجديدة بالتالى أصالتها التراثية. إن القطاع العرضى لمدينة مثل القاهرة يظهر بوضوح خصائص الفترات التاريخية التى مرت بها المدينة من شرقها القديم إلى غربها الحديث. ليس فقط فى أنماط التخطيط العمرانى أو فى نماذج الطابع المعمارى ولكن أيضاً فى الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان المناطق التى ظهرت فى الفترات التاريخية المتتالية.

وعندما أخذ المجتمع على عاتقه بناء مستوطناته البشرية دون تدخل من السلطة التى تعتمد على المخططين والمعماريين المعاصرين ظهرت الأحياء العشوائية مغايرة تماماً فى نمطها العمرانى والمعمارى والاجتماعى عن الأنماط العمرانية التى وردت من الغرب وظهرت فى شرق المدينة الإسلامية القديمة أو غربها. ظهرت هذه الأحياء العشوائية أوغير الرسمية وامتدت تدريجياً لتعبر عن تفاعل

تطور النمو فى الأحياء العشوائية

المرحلة الأولى للنمو

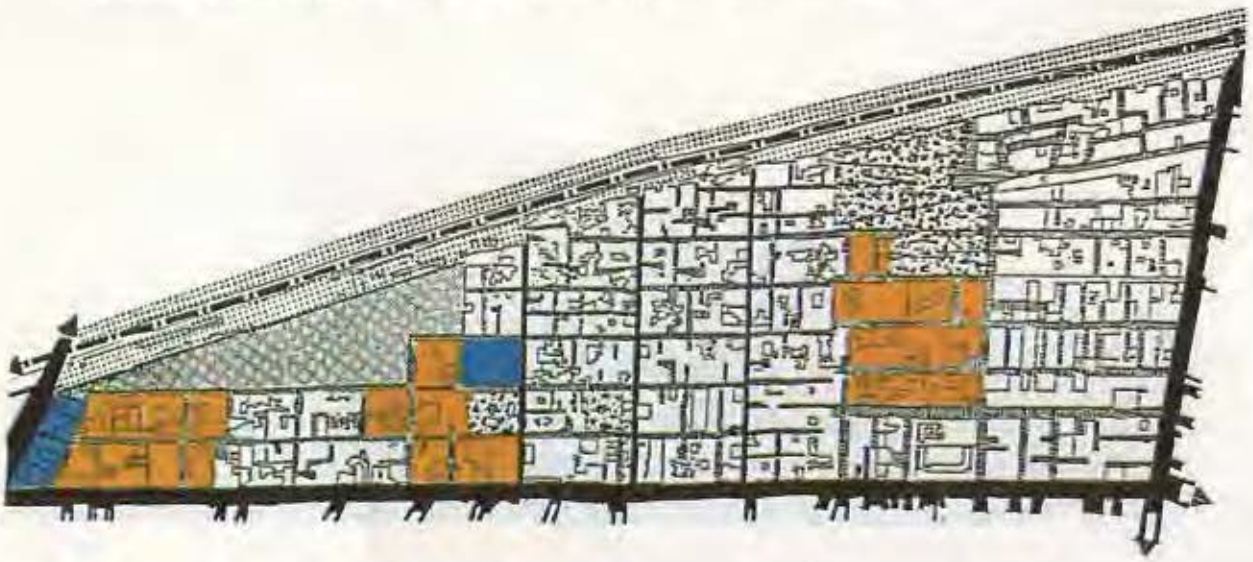

المرحلة الثانية للنمو

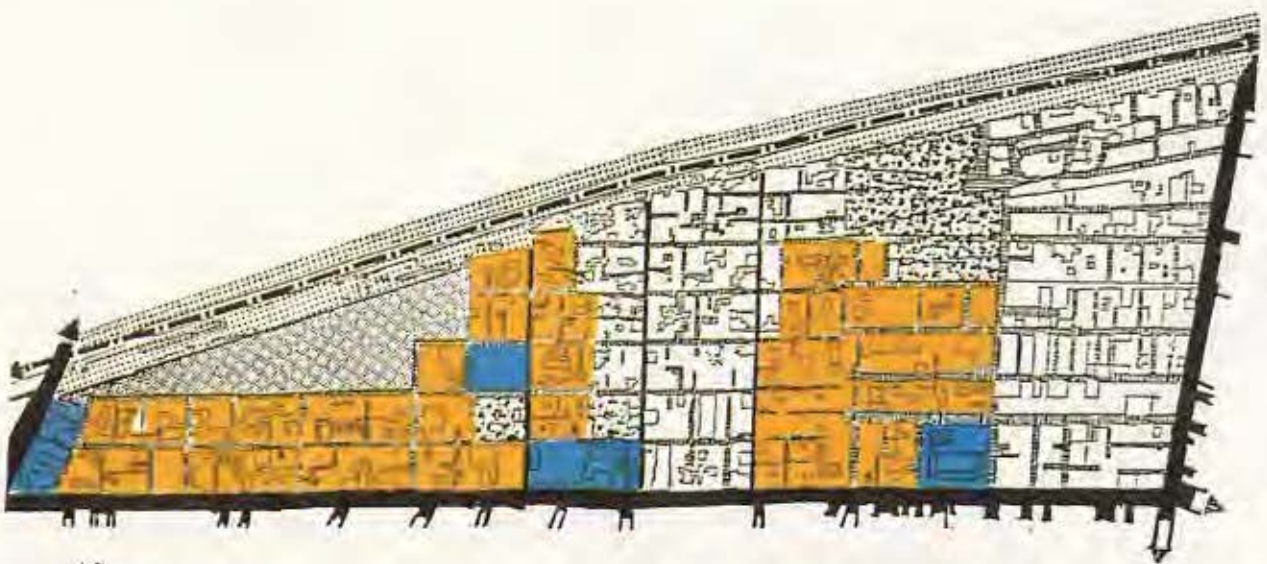

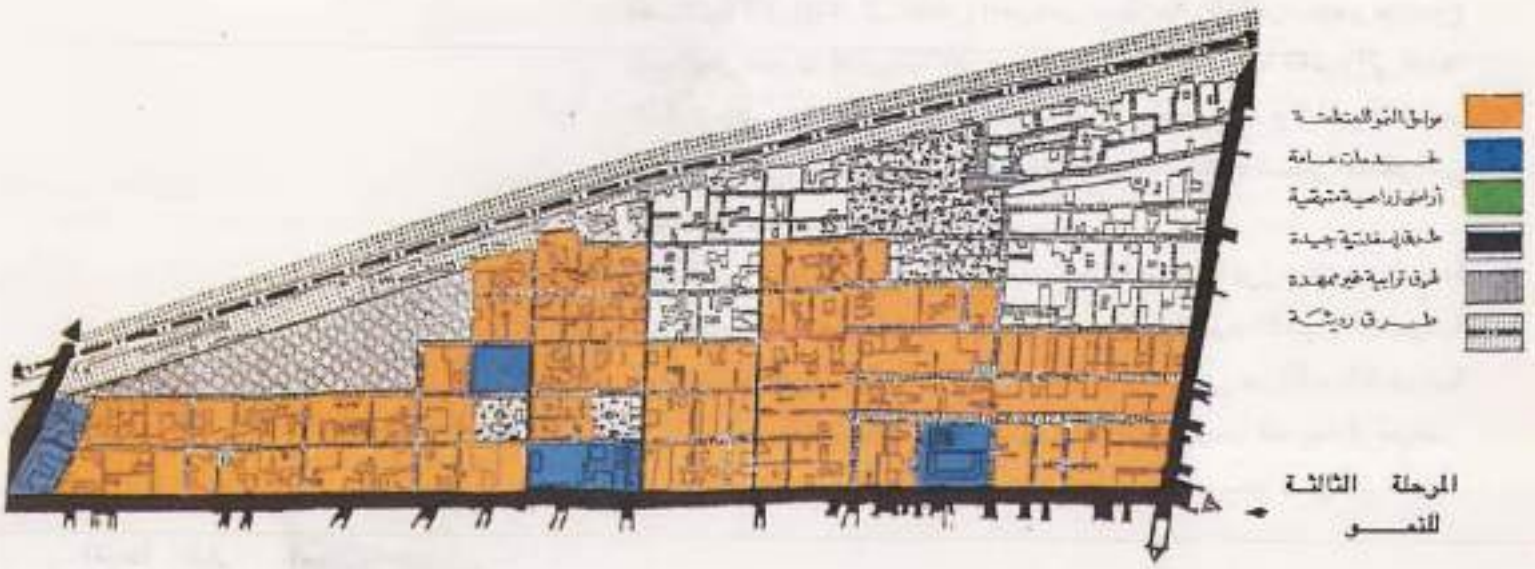

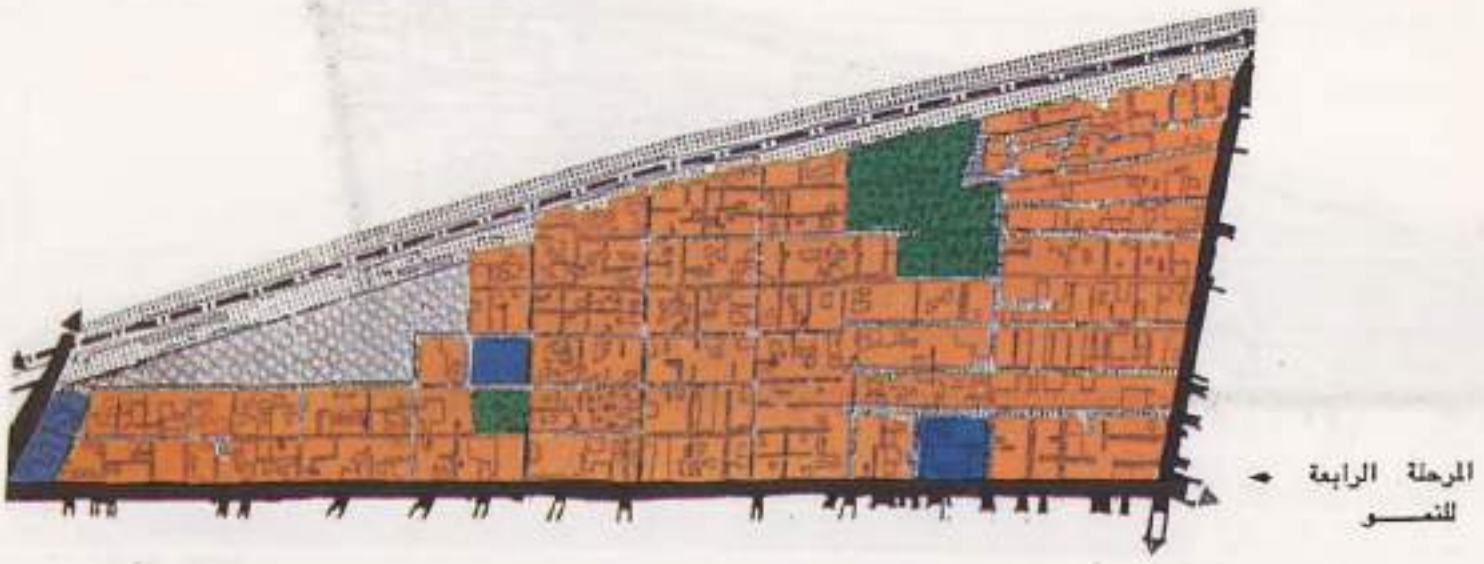

الإنسان مباشرة مع البيئة وبناء مسكنه بنفسه دون تدخل المخطط أو المعمارى ويشمل ذلك توفير المياه والكهرباء والصرف الصحى .. إنه تخطيط بلا مخطط وعمارة بلا معمارى .. وتعيد هذه الظاهرة إلى الأذهان طبيعة النمو العمرانى للمدينة الإسلامية القديمة أو مدينة العصور الوسطى وإن اختلفت عنها فى قيمها الثقافية والمعمارية فقد اضمحلت عمارة التجمعات العشوائية الحديثة باضمحلال حرف البناء. وهبطت بهبوط المستوى الحضارى للمجتمع الذى قام ببنائها .. وإن كان قد أنجز من الوحدات السكنية مايوائم قدراته المالية ويتناسب مع متطلباته المعيشية، الأمر الذى لم يوفره له الإسكان العام. وهنا تظهر القدرة الكافية فى المجتمع على البناء والتشييد بجهوده الذاتية وهذه ظاهرة أساسية فى بناء الفكر التخطيطى، فليس المهم أن يُخطط للمجتمع ولكن الأهم

أن يخطط المجتمع لنفسه فى حدود اللوائح والقيم والنظم التى يرتضيها، لقد استطاع أفراد المجتمع من محدودى الدخل أن يقيموا هذه التجمعات السكنية بنفس الأسلوب الذى أقيمت به المجتمعات الإسلامية القديمة ، خاصة بالنسبة لما أقيم منها على أراضى صحراوية وليس على أراضى زراعية. فالحالة الأولى تعتبر تعميراً للأرض أما الحالة الثانية فتعتبر تخريباً للزرع، وتعمير الأرض واجب وتخريب الزرع منهى عنه. كما يلتقى التكوين الاجتماعى لسكان المناطق العشوائية بالتركيب الاجتماعى للمدينة الإسلامية القديمة من حيث الترابط الاجتماعى واحترام الجيرة وحرمة الجوار فالمناطق العشوائية تضم مجموعات من البشر تجمعهم روابط أسرية أو عرقية أو مهنية يمكن أن تمثل ظاهرة أخرى فى بناء الفكر التخطيطى. والتجمعات العشوائية بصورها الحديثة – وإن كان ينقصها الكثير من الخدمات– إلا أنها توفر على الدولة قدراً كبيراً من الاستثمارات التى تنفق فى مد شبكات الطرق والمرافق العامة التى لا تلبث أن تنهار وتتقادم مع الزمن دون استغلال أو استعمال .. الأمر الذى يمكن تداركه بعد إتمام البناء لمجموعات سكنية ذات أحجام مناسبة بمدها بالبنية الأساسية. وهذا ما أسفرت عنه التجربة العملية فعلاً. إذ تقوم الدولة بمد المرافق وتوفير الخدمات العامة لمناطق الإسكان العشوائى بعد أن تبلغ حجماً معيناً من السكان. وهذه ظاهرة أخرى من الظواهر التى يمكن أن تضيف أساساً آخر فى بناء الفكر التخطيطى يتمثل فى إدارة وتنظيم عمليات التنمية الحضرية للمناطق الجديدة فى مراحلها المختلفة وفى ضوء المتغيرات المتجددة التى تطرأ عليها. ويبقى أن نستقى من هذه التجربة العملية أسلوباً جديداً للبناء يحظى برغبات المجتمع ويتلاءم مع قدراته فى المشاركة في عمليات التشييد. ويمكن أن يكون فى ذلك أيضاً مدخلاً جديداً لتنظيم عمليات البناء فى المجتمعات الجديدة ومحاولة للبحث عن أسلوب للبناء يتناسب مع قدرات المجتمع ويتعامل مع المراحل المختلفة لعملية البناء، وبمشاركة المجتمع فى قيام صناعة للبناء متوافقة تكنولوجيا مع إمكانياته البشرية والإدارية والتمويلية. وهذه ظاهرة أخرى يمكن أن تضاف إلى أسس بناء الفكر التخطيطى أو التنفيذى.

وإذا كانت الملكية العقارية فى المدينة الإسلامية القديمة نتيجة للمنح أو الإقطاع أو الهبة أو وضع اليد فهى فى المناطق العشوائية الحديثة تتمثل فى وضع اليد فقط، وفى ذلك اعتداء على الملكية العامة للأرض وإن كان وضع اليد بهدف إحياء الأرض بالبناء أو الاستزراع هو عمل مشروع. تبقى بعد ذلك الإجراءات القانونية لتحديد الملكية أو تسجيلها، وهنا تتدخل الدولة فى هذا التعامل باللوائح والنظم التى تضمن للفرد حقوقه وللمجتمع متطلباته التى تعود على الفرد بالنفع

في نفس الوقت، فالفرد حر في ماله دون إضرار بالمجتمع والمجتمع حقوقه محفوظة عند الفرد. هذا التعادل أو التوازن من القيم الاسلامية الذى يرتكز على مبدأ لا ضرر ولا ضرار. واذا كانت المدينة الإسلامية القديمة قد نظمت هذه العلاقة بين أفراد المجتمع وراقب المحتسب أمور الشارع الإسلامى، فإن المجتمع الحديث فى المناطق العشوائية لم يول هذا الأمر أهمية تذكر .. وإن كانت مثل هذه المجتمعات الهامشية تفرز فى كثير من الأحيان قيادات من بين أفرادها من منطلق القوة أو القدرة على التأثير قد تؤدى إلى مايشبه وظيفة شيخ الحارة سابقاً. وتبقى المجتمعات العشوائية أو الهامشية بهذه الصورة مجتمعات مغلقة من الصعب إدماجها فى الحياة الرسمية للمدينة إدارياً أو تنظيمياً إلا فى الشئون الأمنية إذا تطلب الأمر ذلك. وتبقى هذه المجتمعات فى صورتها البدائية إلى أن تظهر حاجتها إلى المرافق والخدمات العامة وتقوم الدولة بتوفيرها. هنا يبدأ الدمج المرحلى لهذه المجتمعات في الحياة الرسمية للمدينة. ومن هذا المدخل يمكن وضع اللوائح والنظم التى تسمح فى المقابل لمثل هذه المجتمعات بالمشاركة فى توفير هذه المرافق والخدمات العامة وإدارتها وصيانتها. وهنا تتطور إدارة هذه المناطق لتأخذ صورتها المدنية عندما تصل إلى مرحلة النضج الاجتماعى أو الاستقرار السكانى .. هذه قيمة أخرى من القيم التى تساعد على بناء الفكر التخطيطى فيما يختص بمرحلية الاستيطان فى المجتمعات الجديدة وتطوير الإدارة فيها لمواكبة هذه المرحليات حتى تصل إلى مرحلة الاستيطان الكامل وتستقر بذلك أساليب الإدارة فى هذه المجتمعات.

النظرية من خلال التجربة التخطيطية للمناطق العمرانية الجديدة:

للتخطيط العمرانى جانبان أساسيان الأول يتمثل فى النظرية والثانى يتمثل فى الحرفية، فحرفة التخطيط العمرانى تتمثل فى إجراء الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ووضع المخططات الإرشادية أو الهيكلية ثم المخططات التنفيذية ومايرتبط بذلك من أساليب ومناهج علمية توفرها المراجع الأجنبية أو المحلية. أما النظرية فلابد أن تستمد جذورها من الواقع ومن التجربة بالمتابعة والتحليل والقياس. فقد جاءت النظرية الغربية ببعض النظريات التى ثبت من التجربة عدم أهليتها للمجتمعات العربية أو الإسلامية، ومنها ماطبق على بعض النماذج من المناطق العمرانية الجديدة. والأهلية هنا لا تعرف بالمنجزات الفنية فى الطرق والمرافق والخدمات العامة وغيرها من المتطلبات الحضارية للمدينة المعاصرة، ولكنها تعرف بالتعبير عن الترابط والعلاقات الإنسانية والقيم الاقتصادية والاجتماعية التى يتميز بها المجتمع الإسلامى وتنعكس آثارها على عمران المدينة شكلاً ومضموناً .. فلم يعد عمران المدينة العربية أو الإسلامية المعاصرة يعبر عن هذه القيم فهو لايختلف عن غيره من عمران المدن إلا من

الخصائص المميزة للمجتمع فى الزى أو المظهر أو الجنس أو المهنة أو الدين.
وهنا يظهر الانفصام الحضارى بين طبيعة المجتمع وخصائصه وطبيعة العمران الذى يعيش فيه. وقد أثبتت التجارب أن الخصائص الاجتماعية والسلوكية للمجتمع العربى كثيراً ماتفرض نفسها على شكل وطبيعة العمران الذى يستمد جذوره وفكره من النظرية الغربية دون اعتبار للوائح والنظم التى تساند هذا الشكل من العمران. ومن أوائل هذه النظريات مايشكل الحى السكنى أو المجاورة السكنية على أساس حجم معين من السكان يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة، يخطط لها على مساحة معينة من الأرض وتحت كثافة سكانية معينة وتلتف اجتماعياً حول مركز الحى أو المجاورة الذى يتمثل فى المركز التجارى والمركز الإدارى والمالى والمركز الترفيهى والمركز التعليمى بمدارسه المختلفة المستويات، وذلك فى تخطيط عمرانى يوفر الحركة البطيئة للسيارات فى الداخل ويطرد الحركة السريعة إلى المحيط الخارجى للحى أو المجاورة السكنية. كما يسمح بالكثافات والارتفاعات المنخفضة فى الداخل والارتفاعات والكثافات المرتفعة على الأطراف الخارجية للموقع. ويظهر ذلك فى شكل تقسيمات متساوية للأرض أو أنماط معينة من المبانى السكنية. مع مايرتبط بذلك من لوائح ونظم للبناء تحدد الاستعمالات والارتفاعات ونسبة الاشغال والفراغات والمسافات التى تترك على المحيط الخارجى للأرض والمساحات التى تبنى، وغير ذلك من اللوائح كالتى تحدد التشكيل الحجمى للمبنى على نمط الشروط التى تطبق فى المدينة الغربية دون اعتبار لقيم وسلوكيات المجتمع .. واستقرت هذه النظريات المستوردة فى وجدان المخطط العربى وتشبع بها دون محاولة للبحث عن جذورها أو أهدافها أو ملاءمتها أو أسلوب إدارتها، ودون محاولة لتطويعها للمكان والزمان والإنسان فى المدينة العربية أو الإسلامية. كما استقرت هذه النظريات المستوردة فى قوانين وتشريعات التخطيط العمرانى ولوائح ونظم البناء التى تشكل عمران المدينة العربية المعاصرة وشكلت تناقضاً واضحاً مع متطلبات المجتمع، الأمر الذى انعكس بالتبعية على أسلوب ادارة التنمية العمرانية وأصابها بالخلل فى التنفيذ والضعف فى الأداء، سواء بالنسبة لتطبيق اللوائح أو أحكام الرقابة أو القدرة على المتابعة أو العمل على التقويم ، وضاعت مقومات النمو العمرانى المتكامل والمتناسق مع مرحلية الاستيطان وتوفير المرافق والخدمات العامة. وهذه ظاهرة توضحها هذه التجربة فى بناء الفكر التخطيطى.

لقد أوضحت التجربة أيضاً أن النشاط التجارى والإدارى والاجتماعى ينمو ويمتد على طول محاور الحركة. فكلما زادت الحركة على محاور معينة زادت على طولها النوعيات المختلفة من الأنشطة وجذبت إليها السكان. والنظرية الغربية المطبقة فى المدينة العربية المعاصرة تؤكد زيادة الحركة على المحاور

راحل تنمية المنطقة الأولى بمدينة عاشر من رمضان والتى لم تسير بعاً للمخطط الموضوع .

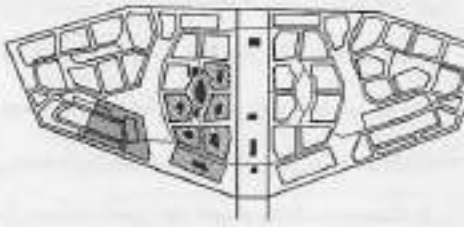

المرحلة الاولى

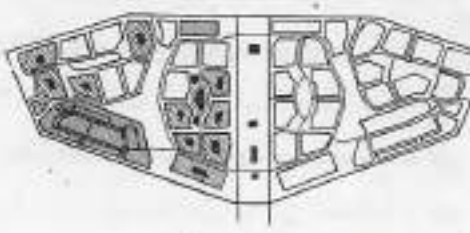

المرحلة الثانية

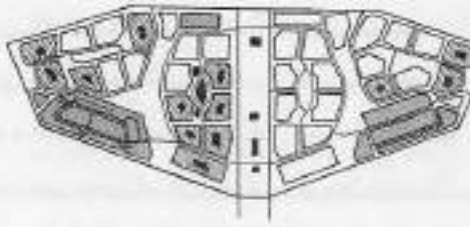

المرحلة الثالثة

مبانى سكنية

منطقة سكنية

الرئيسية التى تحيط بالأحياء أو المجاورات السكنية وقلتها فى الداخل. كما تؤكد فى أحيان كثيرة ارتفاع المبانى والكثافة السكانية على الأطراف الخارجية لهذه الأحياء والمجاورات السكنية. وهذه النظرية الغربية تساعد بالتالى على اجتذاب الأنشطة المختلفة على طول محاور الحركة المحيطة بهذه الأحياء أو المجاورات السكنية. وتجذب إليها بالتالى حركة السكان من مركز الحى فى الداخل إلى محاور النشاط الاجتماعى على المحيط الخارجى. فيفقد مركز الحى وظيفته لجذب السكان إلى الداخل كما تفقد محاور الحركة السريعة المحيطة بالمنطقة وظيفتها فى إسالة حركة المرور العابر حيث تتراكم على جوانبها مواقف السيارات المستعملة للأنشطة الجديدة التى ظهرت على جوانب هذه المحاور، وينتقل المركز الاجتماعى فى الواقع من مراكز الأحياء أو المجاورات السكنية إلى أطرافها مكوناً بذلك محاور للأنشطة الاجتماعية مشتركة بين الأحياء أو المجاورات السكنية المتجاورة. وتفقد النظرية التخطيطية المستوردة بذلك فحواها ومحتواها. وهذه ظاهرة أخرى أفرزتها التجربة العملية لتطبيق النظرية الغربية يمكن أن تكون مدخلاً أساسياً لبناء الفكر التخطيطى.

من ناحية أخرى فإذا كانت لوائح ونظم البناء المستوردة والمطبقة حالياً في المدينة العربية المعاصرة تعمل على تحديد التشكيل الحجمى للمبانى علي النمط الغربى الذى يتناسب مع البيئات الجغرافية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات الغربية، فهى بذلك تقضى على أية محاولة للتفاعل مع البيئات الجغرافية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات العربية أو الإسلامية، وإفراز عمارة تعبر عن هذه البيئات وتعكس المقومات العقائدية والقيم الحضارية للمجتمع الإسلامى بالتفاعل مع المتغيرات التكنولوجية المعاصرة، هذه القيم التى تحكمها الوسطية الإسلامية بلا ضرر ولا ضرار .. وسطية تحفظ حقوق الفرد ومتطلبات المجتمع. وإذا كانت هذه اللوائح والنظم تعمل على تحديد التشكيل الحجمى للمبانى على النمط الغربى فهى لا تضفى عليه أية مسحة تراثية أو قيمة حضارية، فتركت الأمر لحرية الفرد الكاملة ، يقيم مايناسبه من عناصر البناء فى الداخل كما تركت له الحرية الكاملة فى التعبير عن ثقافته الفنية على الملامح المعمارية فى الخارج. فنتج عن ذلك هذا الخليط من العمارة متباينة التعبير انعكاساً للتباين الثقافى بين الأفراد ففقدت المدينة العربية الإسلامية المعاصرة هويتها المعمارية كما فقد مجتمعها هويته الحضارية. وهنا يظهر التناقض الواضح بين متطلبات الفرد وقيم المجتمع، فالفرد حر فى داخل مسكنه يفعل مايشاء فى حدود تقاليده وثقافته ولكنه مقيد خارج مسكنه بقيم المجتمع الذى ينتمى إليه من هنا يظهر أساس جديد فى بناء الفكر التخطيطى أو المعمارى يتناسب مع وسطية الإسلام بلا ضرر ولاضرار، وهو أن العمارة من الداخل هى ملك لصاحبها ولكنها من الخارج هى ملك للمجتمع، وهذه الملكية تنبعث من حصيلة القيم التى تحكم المجتمع وترضى عنها الجماعة. الأمر الذى يفتح أبواباً فى الاجتهاد لتحديد هذه القيم وتطبيقها على الملامح الخارجية للعمارة يشارك فى تحديدها رجال العلم

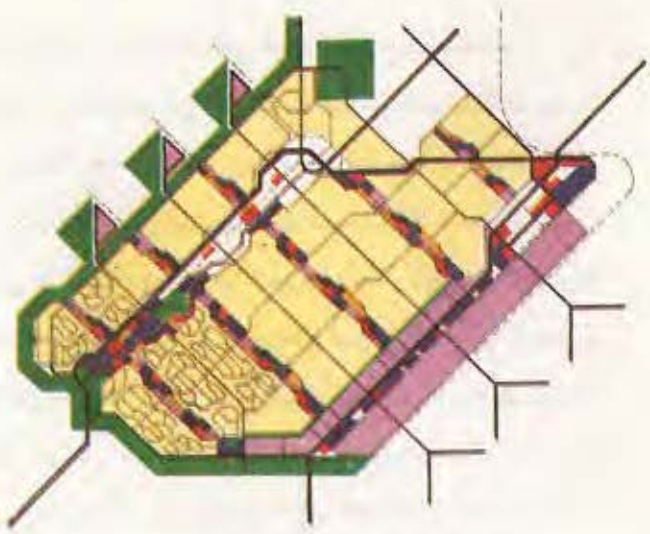

المخطط العام لمدينة السادات

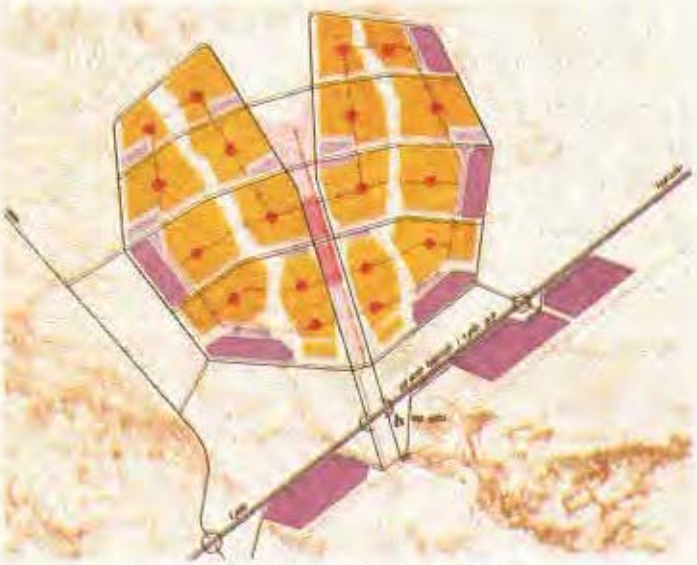

المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان

والمعرفة من العلماء والمتخصصين فى المجتمع العربى أو الإسلامي "وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون"" سورة النحل الآية (٤٣) " كما تحض على ذلك التعاليم الإسلامية وهذه ركيزة أخرى من الركائز التى يبنى عليها الفكر التخطيطى.

النظرية من مفهوم ملكية الأرض:

اعتمدت التجارب المعاصرة فى التخطيط العمرانى على التعامل مع ملكية الأرض إما كملكية عامة للخدمات والمرافق العامة، أو كملكية خاصة للمبانى الخاصة بصورها المختلفة، أو كملكية تعاونية لمشروعات الإسكان. وترتبط عملية التنمية العمرانية أساساً بنوعية الملكية العقارية لما لها من تأثير مباشر على اختيار المواقع وتوزيع استعمالات الأراضى، فهى تمثل الجانب الهام والواقعى للتنمية العمرانية كما أنها تعتبر أساساً هاماً فى اقتصاديات هذه التنمية. وإذا كانت الملكية فى المدينة الإسلامية القديمة قد آلت إلى أصحابها بصور مختلفة سواء بالمنح أو الإقطاع أو الاستملاك أو وضع اليد، إلا أنها فى النهاية تصبح ملكية مطلقة تنظم الشريعة الإسلامية أسلوب التصرف فيها خاصة بالنسبة لنزعها لصالح المجتمع إذا تأكد ذلك لدى أولى الأمر. والملكية فى المدينة الإسلامية لم تكن توزع بالتساوى المطلق اللهم إلا فى حالة إقطاع القبائل .. ولكنها كانت توزع تبعاً لظروف وإمكانيات المستملك وكذلك تبعاً لارتباطاته الأسرية أو القبلية أو الاجتماعية، فتظهر ملكية الأرض فى صورة قطع مختلفة الأشكال، مختلفة المساحات، مختلفة التوجيه، الأمر الذى أعطى النسيج العمرانى للمدينة الإسلامية القديمة خصائصه المميزة. خاصة تلك المدن التى نمت وتطورت مع النمو والتطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع على مدى

الأزمان المتعاقبة، وليست المدن الدفاعية أو التى قسمت كإقطاعيات للجند.

فالنسيج العمرانى للمدينة الإسلامية فى خصائصه هذه يختلف اختلافاً جذرياً عن النسيج العمرانى للمدينة المعاصرة التى يعد تخطيطها مسبقاً، معتمداً على تنظيم الشوارع أو استقامتها وعلى التقسيمات المتساوية لأراضى البناء وإن اختلفت مساحاتها فى المناطق المختلفة، وذلك دون اعتبار لاختلاف القدرات المالية للتعمير أو البناء عند الأفراد، الأمر الذى ينتج عنه اختلاف فى الحجم أو الارتفاع بين قطعة وأخرى، تبعاً لقدرات كل مالك على البناء. وهكذا يظهر التساوى فى أطوال الواجهات والتباين فى الارتفاعات وفى مواد البناء ومن ثم فى التعبير المعمارى العام للشارع فى المدينة الإسلامية المعاصرة بخلاف مايتميز به التعبير المعمارى فى المدينة الإسلامية القديمة، حيث التجانس فى الارتفاعات والاختلاف فى أطوال الواجهات. وينتقل هذا التجانس بالتبعية إلى مواد البناء ومن ثم إلى التعبير المعمارى العام للشارع. فقدرات الفرد هنا تظهر فى مساحة الأرض وليس فى الارتفاع وهذه وسيلة أخرى لإضفاء المساواة فى الارتفاع والاختلاف فى أطوال الواجهات لتعبر عن عدم التطاول في البنيان وكذلك احتراماً لمبدأ "لاضرر ولاضرار" الناتج عن هذا الأمر. أما خصوصية المبنى فتوفرها نظم البناء التى تتناسب مع متطلبات المجتمع الإسلامى، بحيث لايجرح الجار حرمة جاره. وهنا يتم البحث عن أسلوب مناسب لتوفير هذه الخاصية بحيث تعطى الأولوية لمن يبدأ بالبناء على أن يقوم التالى بالبناء، باحترام حرمة جاره فى نظام الفتحات التى يتبعها فى تصميمه، وهذا عرف اتخذته بعض الدول المتحضرة مثل اليابان. وهنا يصبح البناء على الصامت بين القطع المتجاورة عاملاً مساعداً على توجيه الفراغات اللازمة إلى الداخل بدلاً من الخارج، الأمر الذى يوفر للشارع استمراريته المعمارية، هذا بخلاف مايوضع لتوفير الطابع، من شروط ومحددات ومرادفات أو بدائل للتعبير المعمارى العام للشارع، الأمر الذى يختلف باختلاف عرض الشارع ومستوى الإسكان فيه، وهذا فى إطار دلائل الأعمال التى توضع لهذا الغرض.

من هذا المنطلق يمكن البحث عن أسلوب جديد لنظام تقسيم الأراضى، بحيث لاتظهر القطع متساوية الأبعاد والمساحات، بل متغيرة تبعاً لقدرات الأفراد في التعمير والبناء، وليس فى استملاك الأرض فقط حتى لاتترك الأراضى الأكبر دون بناء لفترة طويلة. ويحكم هذا النظام الدراسة التوسعية للأراضى، وألا يمكن توفير مساحات من الأرض بعرض واحد وطول كبير يمكن الاقتطاع والبيع منه تبعاً للطلب على أن ترحل مشكلة الفائض المساحى إلى القطعة

الأخيرة، أو اتباع غير ذلك من الوسائل التى توفر للفرد حرية الحصول على أرض تتوافق مساحاتها وإمكانية بنائها مع قدراته المالية التى يستطيع استثمارها فى التعمير فى أقصر وقت ممكن. فإن أكثر ماتعانيه المخططات العمرانية الحديثة أنها تبقى فترة طويلة من الزمن حتي يستكمل تعميرها كما تظهر فيها المبانى متناثرة متباعدة تفصلها فراغات لم يتم بناؤها وتستمر هذه الصورة العمرانية المشوهة فترات طويلة من الزمن تبنى فراغاتها تباعاً، مما يؤثر بالتبعية ليس فقط على الشكل العمرانى العام للمدينة الجديدة، ولكن على اقتصاديات التنمية العمرانية أيضاً حيث أن المرافق والخدمات العامة لايستكمل استغلالها أو استثمارها بكل طاقاتها إلا بعد فترات طويلة من الزمن الأمر الذى يؤثر على كفاءتها وحاجتها المستمرة للصيانة والإصلاح .. وهذا جانب هام من جوانب إهدار الموارد فى اقتصاديات التعمير، الأمر الذى يستوجب بالتبعية البحث عن أسلوب آخر يتناسب مع النمو العضوى للمناطق العمرانية الجديدة ويعمل على ترشيد اقتصاديات التعمير. وهكذا يظهر أساس آخر فى بناء الفكر التخطيطى من واقع التجربة المحلية فى البناء والتعمير.

النظرية من خلال الحركة العضوية لنمو المدينة:

تتعرض النظرية التخطيطية لثلاثة أوضاع للتنمية العمرانية، أولها فى المدينة القائمة، وثانيها فى امتداداتها المستقبلية، وثالثها فى المدينة الجديدة. ولكل من هذه الأوضاع معالجاته الخاصة. فالوضع الأول يرتبط ارتباطاً عضوياً بالوضع الثانى وكلاهما مكمل للآخر فى تحديد الصورة المستقبلية للمدينة. وإن كان مفهوم التخطيط العام قد ثبت قصوره فى النظرية الغربية، وقد استبدل بمفهوم التخطيط الهيكلى الذى يرسم الملامح الرئيسية لمستقبل المدينة دون الدخول فى التفاصيل التى تتحكم فيها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على حركة التنمية والتعمير. فإن مفهوم التخطيط العام لايزال مسيطراً على الفكر التخطيطى للتنمية العمرانية للمدينة الجديدة والذى يحاول أن يرسم صورة ثابتة لكائن حى لم يولد بعد دون اعتبار لطبيعة الحركة العضوية لنمو المدينة القديمة، وهي الحركة التى تتوازن فيها عناصر التنمية العمرانية على مدى المراحل المختلفة للنمو العمرانى. والمرحلية هنا يصعب تحديدها حيث أن حركة النمو العمرانى حركة مستمرة لا تخضع لمفهوم المرحلية الزمنية. وقد ثبت بالتجربة أن المراحل المحددة لنمو المدن الجديدة، والتى بنيت على أساس احتمالات الاستيطان على فترات زمنية محددة فى اطار المخطط العام للصورة المستقبلية للمدينة لم تحقق أهدافها كاملة وذلك بسبب ظهور العديد من المتغيرات التى تطرأ عادة فى أعقاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية للدولة. كما ثبت بالتجربة أيضاً أن اختيار مراحل النمو العمرانى للمدن الجديدة يتم على أساس الخيارات الضاغطة مثل إسكان ذوى الدخول المحدودة، أو توطين الصناعات بمختلف أنواعها، أو توفير بعض الخدمات العامة، أو إقامة بعض المنشآت الاستراتيجية .. الأمر الذى يحدد على خريطة المخطط العام كمناطق منفصلة لايجمعها وحدة النمو العضوى، ولذلك تظهر المدن الجديدة فى سنين عمرها الأولى متباعدة الأشلاء متسعة الفراغات ممتدة الشرايين ينقصها الاستثمار الأمثل للمرافق والخدمات العامة، كما ينقصها التكامل الاجتماعى الذى يجمع المستويات المختلفة من السكان بنسبهم المختلفة وعلاقاتهم الاجتماعية المختلفة، الأمر الذى يجعل هذه المجتمعات الجديدة لفترات طويلة من الزمن مثل مدن الأشباح لا حياة فيها ولا استقرار. مع أنها فى بداية نشأتها لابد وأن توفر كل عوامل الجذب والاستيطان للسكان الجدد وتحاول أن ترحب بهم وتقوم على راحتهم واشباع رغباتهم فى هذه المجتمعات الجديدة.

والبحث هنا يدور حول التعرف على طبيعة الحركة الديناميكية للنمو العمرانى فى المدينة الإسلامية القديمة كحركة عضوية تتكامل فى إطارها كل مقومات الحياة والاستقرار، وهى حركة لا تخضع لمراحل تخطيط عام أو توجيه قومي محدد بل تنبع من مجريات الحياة ومتطلبات المجتمع المتوازنة مع قدراته التنفيذية. ويمكن التعرف على ملامح وطبيعة هذه الحركة من خلال متابعة حركة التعمير فى المناطق العشوائية أو غير الرسمية، وهى حركة تلقائية تتواكب مع حركة المجتمع وقدراته .. والهدف من هذا البحث هو محاولة إيجاد الصيغة العمرانية التى يمكن أن تستوعب هذه الحركة العضوية المستمرة والمتوازنة دون عشوائية مطلقة أو تخطيط محدد المعالم، بل صيغة توسطية تلبى رغبات المجتمع المتغيرة والمتطورة ولكن من خلال أسلوب منظم لحركة النمو يجمع بين رغبات الفرد ومتطلبات المجتمع، أسلوب يقبل المرونة الكاملة دون خلل بأبجديات التنمية العمرانية فى توفير الطرق وشبكات المرافق ومبانى الخدمات العامة مع تكامل الاستعمالات، أسلوب يعامل المدينة الجديدة معاملة النبتة الصغيرة يرعى نموها يوماً بيوم ويوفر احتياجاتها اليومية من العناية حتى يشتد عودها إلى أن تتولى تغذية نفسها بنفسها، وهذه الرعاية تختلف فى معطياتها من مرحلة إلى مرحلة أخرى فتزداد هذه العناية بشدة فى البداية وتتطور بتطور احتياجات النمو العضوى حتى يستقيم ساقها وتنمو جذورها وتثبت تربتها وتؤتى ثمارها وتدخل مرحلة العناية الدورية، ويتم ذلك من خلال التحليل العضوى للمدينة فى بدايتها عندما تكون بذرة وما تحتاجه من مقومات اقتصادية وبيئية وتنظيمية وإدارية خاصة حتى تنبت، ثم ماتحتاجه بعد ذلك من معطيات فنية واقتصادية واجتماعية

وتنظيمية وإدارية حتى تتشكل ملامحها الأولى، ثم معطيات فنية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وإدارية أخرى حتى تبدأ في حركتها العضوية مع المراعاة المستمرة لما تحتاجه من خدمات وما تواجهه من متغيرات وماتتطلبه من تنظيمات.

وهنا تأخذ عملية التنمية العمرانية صورة جديدة تتحول فيها الأفكار التخطيطية الى عمليات مستمرة تتم علي أرض الواقع والتنظيم الادارى الملائم وهنا يظهر الجانب الإنسانى فى عملية التنمية العمرانية كعامل مؤثر متكامل مع الجوانب الفنية والمالية والإنشائية وبالتبعية يصبح للبعد التنظيمى والإدارى أهمية أكبر تتعادل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المكونة للتنمية العمرانية.

وبهذه الصورة قد يفقد التخطيط مفهومه الجامد ويتحول إلى تعبير التنمية الأصدق تعبيراً والأكثر تأثيراً.

من هذا المنطلق فإن البحث عن الصيغة العمرانية الجديدة لابد وأن يرتكز علي إيجاد نظام خاص بالنمو العضوى يشابه نظام النمو العضوى للحيوان أو النبات، نظام يعتمد على الخلايا التى تتكاثر مكونة فى مراحل تكاثرها عناصر أكبر و تكون تركيباتها أعضاء حية تعمل معاً فى تكامل وتناسق للجسد الواحد الذى ينمو جسمه كما تنمو رأسه وأطرافه بمعدلات ثابتة ومتناسقة بدءاً من مرحلة الطفولة حتى مرحلة النضج الكامل، ولكل مرحلة احتياجاتها ومتطلباتها ونظامها الخاص. وإذا كانت الخلية فى حالة التنمية العمرانية تعتبر خلية مكانية فهى لاتتحرك إلا إذا اندمجت مع الجانب الإنسانى حتى تصبح خلية حية. وهذا ماتبحث عنه النظرية كأساس آخر لبناء الفكر التخطيطى أو التنموى بمعنى أصح.

النظرية من خلال تنظيم وإدارة التنمية العمرانية

تمر العملية التخطيطية للتجمعات السكنية الجديدة من المرحلة الاستطلاعية إلى مرحلة تجميع البيانات ثم تحليلها ثم حساب التوقعات المستقبلية للسكان والخدمات والإنتاج، ثم وضع البدائل التخطيطية وتقويمها واختيار أنسبها موضحاً عليها مراحل التنفيذ للمكونات المختلفة للتخطيط، ثم وضع التخطيط التفصيلى والتنفيذى لمناطق العمل المختارة. ويتم ذلك فى جهاز متخصص ثم ينقل العمل بعد ذلك إلى الأجهزة التنفيذية التى تحاول نقل هذه الدراسات إلى حيز الواقع فى صورة مشروعات لها مقوماتها الهندسية تنفذها شركات المقاولات أو التصريح بالبناء أو بيع الأراضى والوحدات السكنية إذا توفرت. ويستمر هذا العمل فى موقع المدينة الجديدة بصفته موقع للعمليات الإنشائية أكثر منه للجذب والاستيطان. وهكذا تتم التنمية العمرانية فى التجمعات السكنية الجديدة من واقع التجربة والتطبيق وهكذا تنفصل أجهزة التخطيط عن

أجهزة التنفيذ، وتعامل المدن الجديدة معاملة مشروعات البناء أو الإسكان بمفهومها الإنشائى أو الهندسى، وليس بمفهومها الاستيطانى الذى يدخل فيه الجانب الإنسانى والاجتماعى. وقد تبدأ التنمية العمرانية بتوفير عوامل مؤقتة للجذب السكانى لزيادة التردد على المكان لقضاء بعض الاحتياجات الترفيهية أو التجارية إلى أن تبدأ الحياة تدب فى المكان بتوفير جانب من الإسكان وجانب من الخدمات والمرافق المتكاملة كأنوية للتنمية العمرانية، مع مايصحب ذلك من وسائل الإعلام والإعلان المختلفة بما فى ذلك خدمات الاستقبال والعرض والتوجيه والترويج واستطلاع الطلب على أوجه الاستثمار فى مجال الإنتاج والطلب على أوجه الاستيطان فى مجال الإسكان وهكذا ... الأمر الذى يتطلب مرونة كافية فى التخطيط يمكن لجهاز التنمية العمرانية التعامل معه فى ضوء المستجدات أو المتغيرات التى تواجهه. ويعنى ذلك ربط التخطيط بالتسويق والتمويل والتنفيذ والتوطين فى جهاز واحد يقوم بعملية التنمية العمرانية بشكل متكامل. وهنا تظهر أهمية التنظيم والإدارة التى تحرك مثل هذا الجهاز سواء بالنسبة لجمع وتخزين واسترجاع البيانات والمعلومات أو بتوحيد نظم التحليل والاستنتاج لإعطاء النتائج اللازمة لمتخذ القرار، أو بالنسبة لتبويب وتخزين واسترجاع الخرائط أو المخططات، أو بالنسبة لتنظيم وتخزين واسترجاع ملفات العملاء والمتعاملين، أو بالنسبة لمتابعة المشروعات وتقويمها ، أو بالنسبة للإعلام والاستقبال والترويج وغير ذلك من الجوانب الإدارية والتنظيمية أو المالية والقانونية. ويدخل فى ذلك أيضاً تنظيم المكان والارتقاء بمستوى الأداء للعاملين ويمثل الجانب التنظيمى والإدارى بذلك عنصراً هاماً من عناصر التنمية العمرانية. فأى تخطيط لابد وأن يبنى على أساس الإمكانيات المتاحة للتمويل والإمكانيات المتاحة للتنفيذ، ومن ثم الإمكانيات المتاحة للتنظيم والإدارة حتى يرتبط التخطيط بالواقع ولا ينفصل عنه.

تظهر أهمية التنظيم والإدارة فى التنمية العمرانية فى الواقع بالمقارنة بين الإدارة الحرة لشركات التنمية العمرانية الخاصة والادارة المقيدة لأجهزة التنمية العمرانية التابعة للقطاع العام والتى تتولى معظم أعمال التنمية العمرانية فى الوطن العربى، ومن أوضح الأمثلة للنوع الأول شركة مصر الجديدة لواحات عين شمس التى أسست عام ١٩١٥م وكانت من أوائل الشركات الخاصة التى منحت امتياز بناء ضاحية جديدة على الأراضى الصحراوية شمال شرق مدينة القاهرة، والتى قامت بأعمال التخطيط والتسويق والتمويل والتنفيذ والتوطين بجهازها المتكامل تنظيمياً وإدارياً وشكلياً حيث التأكيد علي تنظيم المكان وكذلك الارتقاء بمستوى الأداء والشكل للعاملين فيه. وحاولت أن تبدأ بعدد من عوامل

ضاحية مصر الجديدة

الجذب الترفيهى والتجارى لزيادة التردد على المكان حتى تجذب إليه السكان للاستيطان تدريجياً .. كما حاولت أيضاً أن تؤكد الشخصية المعمارية للمكان سواء فى المبانى الرئيسية التى أقامتها على جوانب محاور الحركة حيث الأسواق والمحلات التجارية والإدارية التي تعلوها الوحدات السكنية بطابعها المميز أو فى نماذج الإسكان الخاص بطابعها المتجانس وأحجامها ومساحاتها المختلفة، ثم بعد ذلك إحكام نظم البناء والتشييد ومراقبتها ومتابعتها حتى لاتخرج عن الطابع العام للضاحية الجديدة. وهكذا يتضح من الواقع العملى أن التزام جهاز التنمية العمرانية بحسن الأداء وبالمستوى العالى للتنظيم والإدارة يعتبر عاملاً هاماً فى تحقيق الأهداف الاستيطانية من ناحية وتحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاستثمارية من ناحية أخرى خاصة إذا تولى جهاز تنمية المجتمع تخطيط وتنظيم وإدارة المرافق والخدمات العامة بأسلوب الإدارة بالأهداف أو إسلوب الاستثمار الحر بعيداً عن القيود الروتينية . والبعد الإسلامى هنا يظهر فى إتقان العمل وكفاءة الأداء، كما يظهر فى العناية بالقيم الصحية والجمالية وتنسيق المواقع والتشجير والتى تعتبر فى مجموعها من القيم الإسلامية.

تختلف طبيعة التنظيم والإدارة باختلاف المراحل الثلاثة للعمل وطبيعتها فهى تنتقل من مرحلة الإعداد والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والتسويق ثم مرحلة التوطين والاستيطان إلى أن يصل التجمع الجديد إلى مرحلة النضج الحضرى وتتدرج تحت هذه المراحل نوعيات أخرى من الإدارة مثل إدارة المشروعات وإدارة المرافق والخدمات وغيرها .. وتنتقل الاختصاصات فى النهاية من إدارة التنمية العمرانية إلى إدارة المدينة، حيث يظهر فيها المشاركة الشعبية بصورة كاملة متمثلة فى المجالس المحلية. وإن كانت مرحلة التوطين والاستيطان تستدعى المشاركة الشعبية الجزئية فى البداية حتى تنموضع المجتمع عاطفة الانتماء ومن ثم روح الاهتمام، الأمر الذى يساعد مستقبلاً على قيام المجالس المحلية. وهنا تصبح الشورى هى الموجه لحياة المدينة وهنا يمكن البحث عن البديل المعاصر لدور المحتسب في المدينة الإسلامية القديمة. ويقدر المشاركة الشعبية فى مراحل البناء والتعمير بقدر نمو الإحساس بالانتماء للمكان، الأمر الذى يسهل مهمة بديل المحتسب فى التعامل مع كل مجاورة من بداية تكوينها، الذى لابد وأن ينعكس على الفكر التخطيطى للمجاورة بمايساعد على تطبيق هذا الاتجاه وتحديد حجمها الأمثل الذى يؤكد روح الجوار وحقوقه كما ورد فى الشريعة الإسلامية. من هنا يمكن تطبيق القيم الإسلامية في تخطيط المدينة المعاصرة. وهنا تصبح العقيدة هي الموجه للفكر التخطيطى والتنظيمى والإدارى والاقتصادى .. هذه ركيزة أخرى من ركائز بناء الفكر التخطيطى.

النظريـــة مـــن خـــلال الرؤيـــة الاقتصاديـــة

يمثل الجانب الاقتصادى ركناً هاماً بل وأساسيا فى التنمية العمرانية فهو يواكب عمليات التخطيط والتنفيذ والتسويق والاستيطان ، وهو العامل المحرك للتنمية العمرانية والدافع لها والذى يوصلها إلى الواقعية . وهنا يختلف المدخل التخطيطى فى الدول الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة عنه فى الدول الغنية ذات الإمكانيات الكبيرة . والإمكانيات هنا تغطى النواحى المالية والتقنية معا .. وتمثل القيمة الاستثمارية لتشييد شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامة النسبة العظمى فى اقتصاديات التنمية العمرانية باعتبار أن اقتصاديات البنية القومية تدخل في اقتصاديات البناء الذى يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات العامة أو الخاصة . وهنا تصبح قيمة الأرض المجهزة بالمرافق العامة عاملا هاما فى التنمية العمرانية .الأمر الذى دعى بعض الهيئات إلى الارتفاع بالبناء إلى اقصى حد ممكن حتي يمكن الاستفادة الكاملة من المرافق العامة . وإن استوى هذا على جانب من جوانب التنمية العمرانية فإنه لا يستوى فى حالة البناء على الأراضي الزراعية ذات المردود المالى والغذائى ، الذى يخالف القيم الإسلامية التى تسعى إلى تعمير الأرض الموات فى الصحراء أو فى غيرها . كما تمثل قيمة الاستثمارات فى تشييد البنية الأساسية حملاً اقتصادياً كبيراً على التنمية العمرانية خاصة فى بدايتها، الأمر الذى يتطلب مدخلاً جديداً لخفض هذه القيمة إلى أقل قدر ممكن مع عدم الإخلال بديناميكية وتوازن التنمية العمرانية واستمرارها ، حيث أن العامل الاقتصادى ينعكس على الجوانب التالية :

١- تحديد أحجام ومساحات الاستعمالات المختلفة للأرض.

٢- تخطيط وتصميم البنية الأساسية اللازمة لمراحل التنمية العمرانية.

٣- تخطيط وتصميم محاور الحركة وتحديد طاقاتها فى المراحل المختلفة للتنمية.

٤- تخطيط وتصميم مبانى الخدمات العامة التى تواكب نمو الحاجة الاجتماعية.

٥- تخطيط وتصميم مبانى الإسكان اللازمة لمراحل التنمية العمرانية.

٦- تنظيم وادارة أعمال البناء والتشييد.

٧- الإمكانيات المالية لمستويات الدخل المختلفة المقدرة للاستيطان.

٨- قدرة الدولة على المشاركة فى البناء بنسب مختلفة.

إن خفض التكلفة الاستثمارية للتنمية العمرانية خاصة فى مراحلها الأولى يتطلب اتجاهاً خاصاً فى التخطيط يعتمد على مرحلية النمو العمرانى بحيث يواكب مرحلية الاستيطان، ويعنى ذلك مواكبة المرافق والخدمات العامة للتدفقات

المتتالية للسكان. فالمرافق العامة تنمو مع نمو السكان ومبانى الخدمات العامة أيضاً تنمو بنمو السكان. الأمر الذى يحتاج إلى فكر جديد فى تصميم المرافق العامة، وفكر جديد فى تصميم المبانى العامة، فما فائدة طريق عريض ينشأ لاستيعاب عدد كبير من السيارات فى نهاية التنمية العمرانية وبعد فترة طويلة من الزمن قد تطول عما هو مقدر لها مع أنه فى بداية التنمية لايستقبل إلا أعداداً قليلة من السيارات. فكيف إذن يوجد التصميم الذى يواكب التزايد فى حركة المرور على مدى الأبعاد الزمنية المتتالية .. وما فائدة شبكة من المرافق العامة تنشأ لخدمة عدد معين من السكان يكتمل بعد فترات طويلة من الزمن وهي فى البداية لاتستغل إلا بكميات صغيرة من الصرف الصحى والمياه .. فكيف إذن يوجد التصميم الذي يواكب التزايد المستمر فى حركة الاستيطان وذلك علي فترات يحددها الخبراء المتخصصون، كما تحددها وحدة الجوار التى تمثل خلية من خلايا النمو العمرانى. هنا يتم التكامل بين المخطط العمرانى ومصمم المرافق لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة لاتجاهات التنمية العمرانية. وما فائدة بناء مدرسة كاملة دون وجود أعداد من الطلبة تملأ فصولها فيضطر جهاز التعمير إلى استثمار الأجزاء الزائدة منها فى أغراض أخرى حتى تزداد أعداد الطلبة أو التلاميذ بعد عشرات السنين. لماذا إذن لايكون تصميم المدرسة مرناً بحيث يتعاظم مع تعاظم عدد الأطفال فى شكل البناء الممتد .. وهكذا بالنسبة لكل المكونات الأخرى للمدينة أو المنطقة الجديدة بصفة خاصة. إن مرحلية التعمير تستدعى الوصول إلى صيغة تخطيطية تساعد على تحقيقها وهى الصورة العضوية التى تنمو مع نمو وتكاثر خلاياها أو عناصرها القياسية.

وإذا كان المجتمع فى تجربة الإسكان العشوائى أو غير الرسمى قد قام بتوفير حاجاته من المرافق والخدمات العامة، فلا أقل من استثمار هذه الظاهرة فى خفض تكاليف الشبكات والمرافق خاصة فى المراحل الأولى للتنمية إلى حين استكمال العدد الأوفق من السكان فى المجاورات السكنية وتوفير المرافق لهم فى إطار مراحل مد شبكات المدينة، الأمر الذى يتم من واقع التجربة.

وإذا كان المجتمع فى تجربة الإسكان العشوائى أو غير الرسمى قد قام بتوفير مواد البناء بنفسه وأشرف أو ساهم أو ساعد فى عمليات البناء، فلا أقل من استثمار هذه الطاقات فى إنشاء نظام يساعد المستوطنين على البناء بالجهود الذاتية وإقامة مراكز للبناء التعاونى تتوفر فيها مواد البناء والتجهيزات وإن أمكن وحدات إنشائية سابقة التجهيز مع توفير وسائل التدريب على التركيبات أو أعمال البناء تبعاً لمستويات المشاركة الشعبية التى توفرها الفئات المستفيدة ..

وهنا تصبح المشاركة الشعبية واجبة فى مراحل التخطيط التفصيلى والتصميم المعمارى كل تبعاً لقدرته فى البناء والتعمير وبقدر حاجته من مساحة الأرض والتزامه بالارتفاع المحدد .. فالمشاركة الشعبية فى المراحل الأولى للتنمية العمرانية تعتبر عاملاً مؤثراً في اقتصاديات التعمير، وهى قبل كل ذلك قيمة من القيم الإسلامية التى تدعو الإنسان للإفادة من عمل يده مهما كان مستواه الاقتصادى .. هنا تقل القيمة الاقتصادية للأرض وتوجه المدخرات للبناء والتعمير بوسائل مؤقتة للصرف الصحى وتوفير المياه والكهرباء حتى تستكمل وحدات الجوار أحجامها التى تسمح بمد الشبكات، وهنا يقوم المجتمع أيضاً بالمشاركة والتمويل عندما يشعر بضرورة ذلك، كما يشعر بالانتماء للمكان وحاجته لاستملاك الأرض .. هذه ركيزة أخرى من ركائز بناء الفكر التخطيطى سوف تؤثر بالتبعية على نمط التخطيط العمرانى للمناطق الجديدة. ومرة أخرى يستمر البحث عن جذور النظرية من واقع التجربة المحلية.

النظريـــة مـن خـــلال الرؤيـــة العقائديـــة

إذا كان التكوين العمرانى للمدينة فى النظرية الغربية يبنى على أساس المفهوم الغربى الذى يحدد المجاورة السكنية. فإن الأمر يستدعى بالمثل البحث عن النظرية الإسلامية التى تحدد مفهوم الجيرة أو الجوار وذلك من خلال القيم والتعاليم الإسلامية. فقد خص القرآن الكريم فى مجال الإحسان على الجار ذى القربى والجار الجنب وهو الجار فى السكن، وذلك عدا أوجه الإحسان الأخرى بدءاً بالوالدين ثم ذوى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى. قال تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب...) سورة النساء آية (٣٦). ثم جاء التأكيد على مفهوم الجوار والالتزام بقيمه وتقاليده فى الأحاديث النبوية الشريفة، إذ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره". إلى هذا الحدجاءت الوصية بالجار من الله سبحانه وتعالى وارتبط إكرام الجار بالإيمان. هذه هى الرابطة الإسلامية التى تجمع الناس فى المكان الذى حدده رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث آخر. قال صلى الله عليه وسلم: (ألا إن أربعين دارا جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه) و (حق الجوار إلى أربعين داراً . هكذا وهكذا وهكذا يميناً ويساراً وأماماً وخلفاً) وبهذا الحديث تتضح المعالم المكانية لوحدة الجوار التى يتأكد فيها الأمن والأمان. فالعلاقات الإنسانية هنا تبدأ بالإحسان إلى الجار وإكرامه ثم بالأمن والأمان فى الحيز المكانى الذى يستوعب أربعين داراً .. هى

في تقديره صلى الله عليه وسلم الأنسب لتوفير مفهوم الجيرة في الإسلام.

ويبقى بعد ذلك الاجتهاد في تحليل مفهوم الدار، وعما إذا كانت تعنى المسكن الذى يضم عائلة واحدة أو عائلة مركبة أو عدة عائلات، ولكنها فى النهاية كانت بناية واحدة تضم عادة عائلة واحدة أو عائلة مركبة. وهنا أيضاً يستمر الاجتهاد فى تحديد حجم الأسرة الواحدة أو المركبة. فمتوسط حجم الأسرة في ذلك الوقت قد يصل مابين خمسة إلى عشرة أفراد، بينما الأسرة المركبة قد تصل إلى أربعة عائلات صغيرة من عشرين فرداً بالإضافة إلى أسرة رب الأسرة. ويعنى ذلك أن الدار تضم مابين خمسة وخمسة وعشرين فرداً. وإذا أخذنا عدد الأربعين داراً فى الجهات الأربعة لبلغ ١٦٠ دار، ويعني ذلك أن الوحدة المكانية للجوار تضم مابين ٨٠٠ فرد إلى ٤٠٠٠ نسمة، وإذا رجعنا إلى واقع المدينة الإسلامية القديمة وتقسيماتها الاجتماعية نلاحظ أن عدد سكان الحارة التى كانت تمثل وحدة الجوار كان يتراوح مابين ٤٠٠ إلي ٦٠٠ نسمة، وهو الحجم الذى يدخل فى إطار الحد الأدنى لتعداد وحدة الجوار، لذلك فإنه من المنطق أن تتكون كل وحدة جوار من ٨٠٠ فرد يجمعها مجاورة سكنية تضم ٤٠٠٠ نسمة.

وبذلك يمكن تحقيق الهدف من تحديد البعد المكانى الذى يساعد على تنمية المفاهيم الإسلامية للجوار، كما جاء فى الحديث النبوى الشريف. ويبقى بعد ذلك تصنيف العلاقة الاجتماعية التى تجمع أفراد كل من وحدة الجوار والمجاورة السكنية .. هل هى علاقة القربى والنسب أو هى علاقة المهنة والعمل أو هى علاقة المنافع المشتركة ؟ وتأتى علاقة ذوى القربى فى المقام الأول ثم علاقة المنافع المشتركة أو علاقة المهنة والعمل .. وقد وضحت هذه العلاقات الاجتماعية فى سكان المناطق العشوائية الحديثة، وهى صيغة يمكن تطبيقها فى عمليات الاستيطان فى مناطق التعمير الجديدة، وخاصة بالنسبة لنقل المجتمعات الريفية من القرى القديمة إلى القرى الجديدة، كما يمكن تطبيقها أيضاً فى نقل مواقع الإنتاج من التجمعات الحضرية القديمة إلى التجمعات الجديدة حتى تتأكد مبادئ الجيرة أو الجوار من خلال العلاقات الاجتماعية بين المستوطنين الجدد، وتصبح لوحدة الجوار معناها الحقيقى وإلا فقدت كنهها وأهدافها. فليس الهدف هو التصميم الحضرى لوحدة الجوار بقدر ماهو العمل على تأكيد معانى الجيرة سواء من خلال العلاقات الاجتماعية المتوفرة عند المستوطنين الجدد، أو التى يمكن توفيرها أثناء عملية الاستيطان. ويتحقق ذلك من خلال مشاركتهم فى المراحل الأولى للتنمية العمرانية ومن خلال المؤسسات أو الأنشطة الدينية والاجتماعية والرياضية التى تجمعهم.

لقد ثبت من واقع تجارب التنمية العمرانية الجديدة فى المدينة العربية أن

مضمون الجوار لم يتحقق فيها على المستوى الاجتماعى بل ظهر الانفصام الاجتماعى واضحاً بين سكان العمارات، كما ظهر بين سكان المساكن المنفصلة، ولم يبق من النظرية الغربية للمجاورة السكنية التى طبقت في هذه المناطق الجديدة غير الشكل بعد أن فقدت المضمون. وقد يرجع ذلك إما إلى أسلوب التصميم الحضرى نفسه أو التصميم المعمارى للمبانى السكنية أو إلى عملية الاستيطان التى لم تراع هذا العامل الحيوى الهام الذى يؤكد مضمون الجوار.

فقد اقتصر دور الهيئات المسئولة عن التنمية العمرانية لهذه المناطق علي مد شبكات المرافق العامة وتقسيم الأراضى وبيعها وإعطاء تصاريح البناء، كما اقتصر دور الجهات المسئولة عن مشروعات الإسكان علي امتلاك الأرض وتصميم الوحدات السكنية وتجميعها والإشراف على تنفيذها وبيعها أوتأجيرها دون أى اعتبار لتنمية العلاقات الاجتماعية التى تساعد على بناء مضمون الجوار فى المجتمع الإسلامى باعتباره من أركان الإيمان. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله فليس ذلك بمؤمن. وليس بمؤمن من لم يأمن جاره بوائقه. أتدرى ماحق الجار؟ .. إذا استعانك أعنته وإذا استقرضك أقرضته وإذا افتقر عدت عليه وإذا مرض عدته، وإذا أصابه خير هنأته وإذا أصابته مصيبة عزيته، وإذا مات اتبعت جنازته، ولاتستطيل عليه بالبنيان فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذه بقتار ريح قدرك إلا أن تغرف له منها، وإذا اشتريت فاكهة فاهد له منها. فاذا لم تفعل فادخلها سراً، ولايخرج بها ولدك ليغيظ ولده".

وتتأكد كل هذه القيم وهذه السلوكيات من خلال الإرشاد الاجتماعى والدينى وكذلك من خلال المؤسسات المحلية التى تساعد علي ذلك، الأمر الذى يظهر فى المكونات العمرانية لوحدة الجوار سواء فى المسجد الذى يعتبر مركز الإشعاع الحضارى لوحدة الجوار الذى يتكون من بيت الصلاة والمكتبة وقاعة المحاضرات والمناسبات والوحدة الصحية ووحدة اجتماعية وإدارة الزكاة ثم المدرسة ودار المحتسب ومقر الشرطة ومكاتب البريد والبرق والهاتف وغير ذلك من المؤسسات التى تساعد على ممارسة السلوكيات الإسلامية التى جاءت فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. هذا مع الأخذ فى الاعتبار مستوى الخدمة والكفاءة الوظيفية لكل مرفق بالنسبة لعدد المترددين عليه من السكان بحيث يمكن توزيع بعض هذه المؤسسات على محور وحدة الجوار (٨٠٠ نسمة) والبعض الآخر على المحور الرئيسى للمجاورة السكنية (٤٠٠٠نسمة) بحيث تتحقق مرحلية التنمية العمرانية علي المحور الرئيسى ثم على طول محاور وحدات الجوار المتفرعة منه.

وهكذا تبدأ الملامح الطبيعية لمكونات التنمية العمرانية فى الظهور من واقع

استقراء القيم الإسلامية المحددة لها والموجهة لمكانها، وذلك من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وهكذا يتم تحديد المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية باعتبار العقيدة الإسلامية هي الموجه والمحرك والمنظم لحياة المجتمعات على الأرض، وهي المرجع لكل فكر. وهكذا تتضح ملامح النظرية التخطيطية من واقع التجربة المحلية وتتحدد من خلال المراجع العقائدية والقيم الإسلامية.

النظريـــة مـــن خـــلال الخصائـص البيئيـــــة:

لاشك في أن الخصائص البيئية لها تأثيرها المباشر على التنمية العمرانية كما لها تأثيرها على المعايير التخطيطية والتصميمية. وقد ثبت بالتجربة أن تطبيق النظرية الغربية التي بنيت على أساس الخصائص البيئية في الدول الغربية قد تعارض مع الخصائص البيئية المحلية للمدينة العربية ففقدت بذلك أهم مقوماتها العمرانية. والخصائص البيئية هنا لها شقين أساسيين، الشق الأول هو البيئة الطبيعية أو الجغرافية، والشق الثاني هو البيئة الثقافية للمجتمع بما فيها من قيم وسلوكيات .. فالنظرية الغربية تميز المناطق المفتوحة في دراستها باللون الأخضر تعبيراً عن الواقع وهو اللون الذي نستعمله في دراساتنا للمدينة العربية ولنفس الغرض وإن كان لايعبر عن الواقع الأصفر. إن قيم الفرد وسلوكياته في المناخ البارد المطر والبيئة الخضراء يختلف عن قيمه وسلوكياته في المناخ الحار الجاف والبيئة الصحراوية. وإذا كان الانفتاح على الخارج له مايبرره في البيئة الأولى فليس له مايبرره في البيئة الثانية التي تتطلب الاتجاه إلى الداخل. فالمساحات الخضراء في البيئة الأولى هي جزء من الطبيعة لاتحتاج إلا لقليل من الصيانة بينما في البيئة الثانية تحتاج إلى الجهد والمال. وإذا كانت الساحات الخضراء في البيئة الأولى تتناسب مع متطلبات المجتمع الذي يطل عليها من مبانيه فهي في البيئة الثانية تجدر أن توجه إلى داخل المباني حيث يمكن رعايتها واستثمارها. وهكذا يختلف النسيج العمراني النابع من النظرية الغربية عن النسيج العمراني النابع من متطلبات البيئة المحلية .. ففي البيئة الأولى تنفصل المباني وترتفع لتطل إلى الخارج، بينما في البيئة الثانية تتصل بل وتلتحم وتطل على الداخل. ويختلف بذلك السلوك الإنساني في كلا البيئتين – البيئة المفتوحة .. بقيمها الانفتاحية والإباحية .. والبيئة المغلقة بقيم الخصوصية والاحتشام. و البيئة الطبيعية في المدينة الإسلامية تحددها الاعتبارات العمرانية المتمثلة في استعمال المواد البيئية في البناء وتوفير العناصر المعمارية التي تحفظ حرمة المساكن وتوفر الراحة النفسية والحرارية وتتناسب مع متطلبات المجتمع الإسلامي الملتزم بمنهج الوسطية واحترام حقوق الفرد مع عدم التعارض مع حقوق المجتمع. وإن ما داخل المبنى هو حق لأصحابه وما

خارجه هو حق للمجتمع. أما البيئة الثقافية والاجتماعية فتحددها القيم الإسلامية التى تنظم سلوكيات المجتمع فى الطريق الذى يمثل شريان الحركة ومحور الأنشطة الاجتماعية والتجارية والإدارية. فالبيئة الطبيعية للمكان هى المحدد للملامح المعمارية والعمرانية للمدينة وهى تختلف مع اختلاف المكان والزمان. أما البيئة الثقافية والاجتماعية التى تحددها القيم الإسلامية فهى ثابتة لاتتغير بتغير المكان أو الزمان. وتؤكدها التعاليم الإسلامية الواردة فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

ورد الاهتمام بالبيئة الطبيعية فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول : (مامن مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) . وقال صلى الله عليه وسلم (الإيمان بضع وسبعون شعبة. أدناها إماطة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا اله إلا الله) وقال صلى الله عليه وسلم : (بينما رجل يمشى بطريق وجد غصن شوك فأخره فشكر الله فغفر له).

كما ورد الاهتمام بالبيئة الثقافية وسلوكيات المجتمع فى المدينة فى حديثه صلى الله عليه وسلم: (إياكم والجلوس فى الطرقات -فقالوا- يارسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها - فقال صلى الله عليه وسلم- فاذا أبيتم إلا المجلس فاعطوا الطريق حقه -فقالوا- وماحق الطريق يارسول الله؟ -فقال- غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر).

ويظهر تأثير البيئة الثقافية والسلوكية للمجتمع الإسلامى فى تحديد مواقع الخدمات والمدارس والأسواق والوصول إليها وربطها بمناطق الإسكان بحيث يتوفر عدم الاختلاط فى الأسواق بقدر الإمكان وإن استدعى الأمر تخصيص أسواق خاصة بالحريم بعيداً عن حركة الرجال، وكذلك فصل حركة الرجال عن حركة الحريم المستخدمين لمراكز الخدمات العامة. الأمر الذى يؤثر بالضرورة على التصميم الحضرى للمدينة الإسلامية حيث يمثل المسجد مركز التنمية العمرانية فيها سواء كان ذلك على مستوى وحدة الجوار أو المجاورة السكنية أو المدينة. فالمسجد يرتبط ارتباطاً فراغياً بالخدمات الأمنية والإدارية والبلدية .. وتنتهى عنده سلسلة الخدمات التجارية التى تمتد على محاور الحركة سواء على مستوى وحدة الجوار أو مستوى المجاورة السكنية.

عندما دخلت السيارة -كعامل هام فى التنمية العمرانية- دخلت ومعها بعض المؤثرات البيئية كما دخلت ومعها بعض القيم الثقافية والسلوكية. أما المؤثرات

البيئية فظهرت فى تلوث الهواء كحوادث الطريق بالإضافة إلى الإزعاج الصوتى. فإن مواجهة هذه الظاهرة من المنظور الإسلامى تتم من المبدأ الإسلامى لاضرر ولاضرار. من هنا فإن هذا المبدأ يمكن تطبيقه فى التنمية العمرانية من ناحية فصل حركةالمرور عن حركة المشاة ثم توفير عوامل الحماية الطبيعية من هذه المؤثرات أما الإزعاج الصوتى فإن الإسلام قد نهي عنه حتى فى أسلوب الحديث: قال تعالى:- "واقصد فى مشيك واغضض من صوتك ان أنكر الأصوات لصوت الحمير" سورة لقمان آية (١٩).

وهذا ينطبق بالقياس على كل مايضر السمع كما ينطبق على كل مايضر البصر من المعاملة السيئة للبيئة العمرانية. والتنمية العمرانية فى جميع الحالات ليست مقصورة على إعداد المخططات ولكن على وضع اللوائح والنظم التى تساعد على تنفيذ هذه المخططات على مراحل. من هنا يتضح أن التنمية العمرانية توجب تنمية المكان كما توجب تنمية السكان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهذا مدخل آخر من مداخل بناء الفكر التخطيطى.

تتضمن البيئة الثقافية للمجتمع قدراً من العادات والتقاليد المتوارثة أو التى تاثرت بما أدخلته عليها الثقافات الغربية أو مافرضته المتطلبات التكنولوجية التى وردت مع الحضارة الغربية مثل التجهيزات والمعدات ووسائل النقل أو الانتقال أو وسائل التهوية والتبريد، واختلطت مع العادات والتقاليد المتوارثة الأمر الذى يظهر بالتبعية على الأجيال المتعاقبة وفئات السن والجنس وقدراتها التعليمية والعلمية وكذلك قدراتها المادية أو المالية، الأمر الذى يتطلب قياسه من واقع الممارسات الواقعية داخل مجموعات المبانى أو خارجها فى الشارع أو الحديقة أو المراكز التجارية والإدارية والترفيهية، بحيث تكون التنمية العمرانية قادرة على مواجهة كل هذه المتغيرات وهذه المؤثرات فى العادات والتقاليد والسلوكيات. فقد أثر معدل اقتناء السيارة على سلوكيات الحركة بمراكز الخدمات التجارية والإدارية والتعليمية ومع زيادة هذا المعدل تقل حركة المشاه واذا قل المعدل زادت حركة المشاه. ومع الفوارق الكبيرة فى المستويات الاقتصادية والثقافية تختلف سلوكيات الحركة كما تختلف العادات المترتبة عليها كعادة الشراء والاستهلاك واستعمال الخدمات، ويختلف بالتبعية تأثير ذلك على البيئة الحضارية للشارع والفراغات سواء من ناحية النظافة أو نوعية المخلفات الجافة أوالسائلة. وللمستوى الثقافى للعمالة أثره الواضح على البيئة الطبيعية للمدينة خاصة فيما يرتبط بمستوى بناء المرافق العامة وصيانتها وبناء الطرق وتنظيمها وتوفير

المناطق الخضراء والعناية بها، واستعمال الساحات العامة والفراغات في الأغراض الرياضية أو الأغراض الدينية أو الاحتفالات الشعبية، أو غير ذلك من الاستعمالات العامة أو الخاصة، الأمر الذى لابد وأن يؤخذ في الحسبان عند إعداد التصميم الحضرى للتنمية العمرانية. فعادة الشراء اليومية باستعمال السيارة تحتاج إلى توفير مواقف انتظار مباشرة أمام المحلات التجارية الصغيرة حيث تستغرق عملية الشراء بضع دقائق لايجب أن يفقدها المشترى في البحث عن مكان لسيارته في ساحة الانتظار البعيدة نسبياً. أما عادة الشراء الأسبوعية التى تتطلب وقتاً أكبر في الشراء فيمكن استعمال ساحات الانتظار لذلك. والأمر ينطبق بصورة أخرى على انتظار التلاميذ بالسيارات الخاصة أمام المدارس وقد تتكرر هذه الظاهرة أمام المبانىٰ العامة التى عادة ماتختار مواقعها في أماكن رئيسية مثل تقاطع الطرق أو المطلة على الشوارع الهامة الأمر الذى يتنافى مع متطلباتها الخاصة بمواقف الانتظار ويزيد من المشكلة المرورية ويقلل من كفاءة الشارع نفسه. وهذا ماتواجهه المدينة العربية الإسلامية المعاصرة التي خططت بمعايير خاصة بالمجتمعات الغربية ولم تراع المعايير السلوكية للمجتمعات المحلية. الأمر الذى قلب النظرية الغربية رأساً على عقب. وأصبح الشارع المحيط بالمجاورة السكنية هو الشريان الذى يجتذب الأنشطة التجارية والإدارية على جانبيه ليصبح بمثابة القصبة في المدينة الإسلامية القديمة. وفقد الشارع الدائرى بذلك كفاءته التصميمية، وعاد إلى مايشبه صورته الوظيفية في المدينة الإسلامية القديمة. وهذا مايمكن أن يطلق عليه سيكولوجية المدينة إذ من الصعب فرض النظرية التى وضعت لبيئة المجتمع الغربى لتطبق على البيئة الطبيعية والثقافية للمجتمع العربى الإسلامى متضمنة القيم الإسلامية الخاصة بالتعامل مع البيئة الطبيعية أو الجغرافية وكذلك القيم الإسلامية الخاصة بالبيئة الثقافية والسلوكيات الاجتماعية في استعمال الطرق والمرافق والخدمات العامة كأساس لبناء الفكر التخطيطى.

النظرية من خلال نطاقات التنمية العمرانية

تنمو التجمعات السكنية بطبيعتها على مراحل عضوية تسيرها العوامل المتجددة التى تطرأ على كياناتها العمرانية ، ويتم هذا النمو مرتبطا بطبيعة المكان والزمان طولاً وعرضاً أو دائرياً أو إشعاعياً .. كما ينمو متأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للمجتمعات التى تضمها هذه التجمعات. فالتجمع السكنى هنا يمثل كائناً عضويا تحركه حياة المجتمع فى مراحل عدة وتنعكس هذه الحركة على نمو أعصابه وهياكله وشرايينه العمرانية.

كما تنعكس على نمو حركة البناء فيه. فالتجمع السكنى فى مراحل نموه القصوى يعتبر كائناً حياً يتفاعل مع البيئة التى يعيش فيها ويحيا وتختلف معدلات نمو أعضائه تبعاً لوظيفة كل عضو من هذه الأعضاء، والمتبصر فى خلائق الله من حيوان أو نبات يستطيع أن يتتبع طبيعة النمّو بينها فمعدل نمو الرأس فى الانسان يقل عن معدل نمو الأطراف -وهكذا الحال فى النبات الذى يزيد فيه معدل نمو الأفرع عن معدل نمو الساق .. وهكذا.

وفى كل الحالات فالحيوان أوالنبات يجد حوله الفراغ الذى يستطيع أن ينمو فيه دون عائق طبيعى أو صناعى، فالمجتمع السكنى كان على مر العصور مثل كائن حي معدل نمو مركزه يقل عن معدل نمو أطرافه، ونمو المركز يتم على حساب النمو البيولوجى للعمران الذى يحيط به، أما الأطراف فتنمو فى المحيط الخارجى بعيداً عن أى عائق طبيعى أو صناعى. وإذا كان من الصعب رسم الصورة المستقبلية للإنسان أو النبات فإنه من الصعب أيضاً رسم الصورة المستقبلية للتجمع السكنى سواء فى صورة مخططات عمرانية أو دراسات اقتصادية واجتماعية الأمر الذى ثبت صحته مع الأيام والسنين في ضوء التجارب العملية والتطبيقات الفعلية للمخططات العامة التى وضعت للمدن القديمة أو الجديدة، كما ثبت صحة انفصال النظرية عن الواقع. فالنظريات ثابتة المعالم جامدة الحركة، أما الواقع فتحركه الظروف والمتغيرات التى لايستطيع أن يتكهن بها أحد غير الله سبحانه وتعالى. ولا يعنى ذلك ترك الحبل على الغارب لتسير التنمية العمرانية كيفما تشاء وتنمو التجمعات السكنية دون رقيب أو حسيب ولكن كما يحتاج الإنسان إلى رعاية وعناية ترعى كيانه ونموه العضوى والنفسى والاجتماعى وكما يحتاج النبات إلى رعاية وعناية أثناء مراحل نموه المختلفة، فإن التجمعات السكنية هى أيضاً تحتاج إلى مثل هذه الرعاية وهذه العناية وهى ماتسمي بالتنمية العمرانية، فالتنمية العمرانية هنا عملية مستمرة ترعى التجمع السكنى وتعتنى به علي المدى الزمنى دون قيود مسبقة تحدد نموه فى إطار ثابت ورعاية التجمع السكنى والعناية به كرعاية الانسان والعناية به تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل نموه. فالرعاية فى مرحلة الطفولة العمرانية تختلف عنها فى مرحلة الشباب كما تختلف عنها فى مرحلة النضج والإثمار ثم مرحلة المشيب والاندثار. من هنا تبدأ النظرة الفلسفية فى البحث عن النظرية الجديدة من خلال نطاقات التنميةْ العمرانية واحتياجات كل مرحلة من رعاية وعناية سواء بالنسبة للجوانب الفنية والمعمارية أو بالنسبة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية أو بالنسبة للجوانب الإدارية والتنظيمية التى تنظم وتحرك أسلوب الرعاية والكفاية. فالنظرية هنا تتجه إلى الجوانب التنظيمية لعمليات التنمية العمرانية أكثر ماتنظر إليها الدراسات والمخططات

وبذلك تتجه النظرية في المقام الأول إلى تصميم العمليات أكثر منها وضع المخططات، والعبرة في ذلك اشتراك كافة الأطراف المعنية في القيام بأدوارهم المحددة في هذه العمليات سواء من ناحية الإعداد أو الدراسة أو المراجعة أو اتخاذ القرار أو التنفيذ أو المتابعة أو التقويم فجميعها حلقاتٌ متتالية ومترابطة تمثل الهيكل البنائي لعمليات التنمية التي تظهر آثارها في النهاية في تحريك الهيكل العمراني للتجمع السكني خلال مراحل نموه المتتاليه في شكل نطاقات عمرانية متتالية ومتداخلة ومتفاعلة تنمو على طول الحركة ويتناسب حجمها مع حجم الحركة في كل محور فالنطاقات هنا لاتحدها حدود ولكنها تعبير مكاني عن الوضع العمراني للتجمع السكني في وقت واحد ، فتتابع النطاقات بذلك يمثل صورة تقديرية لحركة التنمية العمرانية على المدى الزمني ولايمثل حقيقة الحركة نفسها متضمنة التفاعلات المستمرة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

يتحرك النطاق العمراني في المدينة العربية وينمو على طول محاور الحركة التي تمثل القصبة لكل جزء من أجزائها بدءاً بالقصبة الكبيرة التي تمثل عصب النشاط المركزي للتجمع السكني ثم في القصبات المحلية التي تمثل محاور الحارات أو وحدات الجوار. وقد نشأت هذه الشجرة العضوية من المحاور نتيجة تأثير حركة المشاه والدواب طولاً وعرضاً قبل دخول الحركة الآلية عليها وهي بذلك تمثل الجانب العضوي أو المقياس الإنساني في التجمع السكني، الأمر الذي أهدرته الحركة الآلية بعد ذلك ، ثم ظهرت الدعوة إلى فصل حركة المشاه عن حركة المرور في التجمعات السكنية المعاصرة وبدأت الحركة الآلية في تطورها تؤثر بالتبعية على حركة التنمية العمرانية ومن ثم على تطور النظرية التخطيطية. وهكذا تتعدد النظرية التخطيطية بتغير المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية التي تتعرض لها التجمعات السكنية على المدى الزمني وتفقد بذلك ثباتها واستقرارها إلا إذا بنيت على أساس جديد يعتمد على بناء الأسلوب الفني والتنظيمي لإدارة عمليات التنمية العمرانية في أبعادها الزمنية والمكانية ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مقومات النظرية الجديدة

مقدمة

تحددت مقومات النظرية الجديدة للتنمية العمرانية من خلال التجارب المحلية والمقومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فهى بذلك تختلف باختلاف الزمان والمكان بالنسبة للمحتوى وإن كانت ثابتة بالنسبة للمنهج والأسلوب. فقد نشأت نظريات التخطيط العمرانى فى البداية لمواجهة المشاكل البيئية والاجتماعية السائدة وذلك بوضع مخططات محددة المعالم والمراحل يصدر بها قانون ملزم إلى حين تقويمها وتطويرها بعد مدة محددة تقدر بخمس سنوات ليصدر لها تعديل فى القانون إلى حين تقويمها وتطويرها مرة أخرى .. وهكذا، وقد وضعت لذلك المخططات العامة التى عدلت بعد ذلك لتكون مخططات هيكلية ومع ذلك لم تتمكن هذه المخططات من مواجهة المتغيرات السريعة التى تعرضت وتتعرض لها المدن القائمة أو الجديدة. والنظرية الجديدة تقوم على أساس نفس المنطق التى وضعت على أساسه النظريات السابقة لمواجهة المشاكل البيئية والاجتماعية السائدة. ولكن ليس فى صورة مخططات جامدة تتحرك كل خمس سنوات ولكن فى صورة إجراءات وعمليات تتم بصفة مستمرة لتوجيه التنمية العمرانية وجهتها السليمة بقدر الإمكان، والإمكانية هنا توجهها الدراسات الفنية أو التخطيطية كوسيلة لتوضيح الأمور بقدر ماتوجهها المتغيرات السياسية التى تؤثر على اتخاذ القرار فى كل أمور التنمية العمرانية. من هنا فإن النظرية الجديدة تعتمد أساساً على مرونة التخطيط لمواجهة كل المتغيرات والتعامل مع الاحتمالات كما تعتمد أيضاً على مرونة الحركة العضوية للامتدادات العمرانية، ليس فقط بالنسبة لشبكات الطرق والمرافق العامة ولكن أيضاً للمكونات المعمارية للتجمع السكنى سواء تمثل ذلك فى صورة مبانى الخدمات العامة أو فى مبانى الاسكان أو غيرها من المشروعات العامة أو الخاصة. ويساعد على ذلك استخدام وحدات القياس التخطيطية سواء على مستوى المبانى العامة أو مستوى المجموعات السكنية أو وحدات الجوار، مع اختلاف التفاصيل الفنية والمعمارية، مع امكانية التحول الوظيفي لشبكات الطرق من السيارات إلى المشاه تبعاً لمجريات الأمور أثناء التحولات التى تظهر على التجمع السكنى والامتدادات التى تطرأ على أساس التوطين الإنسانى مع التوطين العمرانى، الأمر الذى يحتاج الى مجهودات كبيرة فى معرفة وتصنيف المنتفعين بهدف توطينهم فى الامتدادات أو المدن الجديدة.

ويختلف تداول النظرية فى الامتدادات العمرانية للمدن القائمة التى ترتبط بها

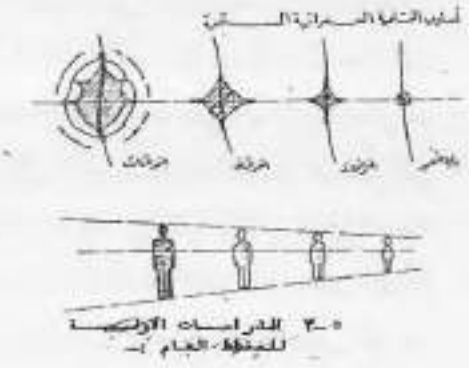

اسلوب التنمية العمرانية المستمرة

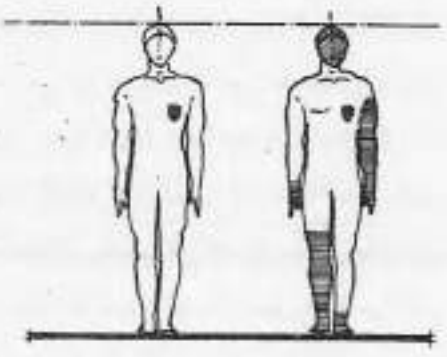

الاسلوب التقليدى فى التنمية العمرانية

عضوياً واجتماعياً عنها فى المدن الجديدة التى تبدأ من فراغ كبذرة لاتلبث -بعد الرى والعناية- أن تصبح نبتة ثم شجيرة ثم شجرة متكاملة التكوين حتى تثمر وتؤتى أكلها. والمدينة الجديدة فى كل هذه الأطوار المتعاقبة تحتاج إلى رعاية وعناية خاصة ليس فقط بالنسبة لمرافقها ومبانيها ولكن أساساً بالنسبة للقادمين إليها من المستوطنين الجدد منهم الأولى بالرعاية والعناية خاصة عند قبولهم للاستيطان فيها ثم قدومهم إليها عندما تكون فى بدايتها بذرة تحتاج إلى رعاية خاصة حتى تنبت. وهنا تختلف مهام القائمين على رعاية التجمع السكنى الجديد من لحظة بدء زراعته واعتماده على غيره من التجمعات القائمة حتى يستكمل مقوماته ويقوى عوده ويستطيع الاعتماد على نفسه اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً. وهكذا تتغير صلاحيات أجهزة التنمية العمرانية من فترة الإعداد على المستوى المركزى إلى فترة الإنشاء وإدارة المشروعات على المستوى المحلى ثم بداية الاستيطان وإدارة عملية التسكين إلى أن يصل حجم التجمع السكنى إلى الحد الذى يمكن أن يقوم فيه المستوطنين الجدد بالمشاركة فى إدارة المدينة الجديدة. وهكذا تتحدد الهياكل التنظيمية لإدارة التنمية العمرانية بتبنى الإدارة العليا وتطوير الهياكل التنظيمية تبعاً للاحتياجات المتغيرة للإدارة ويعنى ذلك أن تصميم عمليات التنمية العمرانية يرتبط أساساً بأسلوب التنظيم والإدارة والذى يعتبر جزءاً لايتجزأ من العملية التصميمية. وبهذا المفهوم تصبح النظرية الجديدة مستندة إلى أسلوب تنظيم وإدارة التنمية العمرانية التى تشمل الجوانب التخطيطية والمعمارية والإنشائية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية التى تتفاعل جميعها فى رسم التجمع السكنى الجديد أو الامتدادات الجديدة للمدن.

تعتبر النظرية الجديدة موجهه أساساً إلى تنمية المدن الجديدة التى تنمو فى إطار التنمية القومية أو الإقليمية. فأهداف التنمية العمرانية لهذه المدن الجديدة لاتنفصل فى قواعدها عن أهداف التنمية العمرانية للمدن القائمة بل ربما تغير الوعاء الذى يصب فيه الفائض السكانى فى المدن القائمة ويعنى ذلك أن التنمية العمرانية للمدن الجديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية العمرانية للمدن القائمة، الأولى تهدف إلى جذب الفائض السكانى من المدن والأقاليم القائمة والثانية تهدف إلى طرد هذا الفائض الذى يعتبر حملاً ثقيلاً عليها ويعوق أعمال الارتقاء بها وبمستواها الحضارى. من هذا المنطلق فإن إدارة التنمية العمرانية للتجمعات السكنية الجديدة كأجهزة استقبال واستيطان لابد وأن تعمل بالتوازى مع إدارة التنمية العمرانية للمدن المزدحمة كأجهزة إرسال وتفريغ، الأمر الذى يتطلب الربط الإدارى بين كل الأجهزة.

تهدف النظرية الجديدة من ناحية أخرى إلى المحافظة على التناسق والتوازن

العضوى بين أجزاء وعناصر التنمية العمرانية على مدى مراحل النمو العمرانى بنفس المنهج الإلهى الذى يحفظ التناسق والتوازن العضوى بين أجزاء جسم الإنسان أو الحيوان أو النبات على مدى مراحل نموه، الأمر الذي يتطلب البحث عن الصيغة العمرانية التى توفر للتجمع السكنى الجديد الربط والتكامل العضوى لكل عناصره على مراحل نموه بحيث تبدأ المدينة الجديدة كقرية صغيرة لاتلبث أن تنمو عضوياً كسابقاتها من القرى التى أصبحت مدناً كبيرة وبهذا المفهوم توفر النظرية الجديدة المقومات التخطيطية التى تساعد على هذا التخطيط وهذا التكامل بين المكونات العمرانية للتجمع السكنى الجديد على مدى المراحل المتتابعة للنمو العمرانى.

ومن مقومات النظرية الجديدة أيضاً توفير السكن بالتوازى مع توفير العمل والمرافق والخدمات العامة حيث يأخذ المأوى هنا الأولوية الأولى معتمداً على الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع فى البناء كما كان قادراً على بناء المناطق العشوائية أو غير الرسمية. فالأولوية عند المجتمع كانت لبناء المأوى ويأتى بعد ذلك مده بالمرافق والخدمات فى مراحل لاحقة. فقد ثبت أن المجتمع الجديد قادر على توفير مسكنه أولاً ثم توفير الخدمات والمرافق العامة التى تتناسب مع إمكانياته و بجهوده الذاتية إلى أن يصل إلى الحجم الذى يمكنه من بناء البنية الأساسية بالأسلوب الأفضل. وإذا كان توفير المأوى يأخذ الأولوية الأولى فى عمليات التنمية العمرانية تبعاً للإمكانيات المادية والبشرية الكامنة فى المجتمع والتى تختلف من أسرة إلى أخرى، فإن ذلك لابد وأن ينعكس على المساحة التى تتناسب مع إمكانيات كل أسرة وهنا لا يصبح نظام التقسيم المنتظم للأراضى قادراً على مواجهة اختلاف الإمكانيات المادية والبشرية لكل أسرة، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى هذا النظام بحيث يتوفر فيه المرونة لمواجهة الإمكانيات المختلفة بحيث تستطيع الأسرة الحصول على المساحة التى ترغبها تبعاً لإمكانياتها وفى إطار وحدة مساحية مناسبة وهنا يمكن حصر الاختلاف فى المساحة وتوفير التساوى أو التناسق فى الارتفاع بدلاً من التساوى في المساحة والاختلاف فى الارتفاع الذى يعبر عن التطاول فى البنيان.

وهنا تظهر الدعوة إلى التعبير عن عمارة المجتمع من خلال التناسق فى الواجهات ومن خلال المادة أو اللون وذلك باعتبار أن الصورة الخارجية للمبنى من حق المجتمع أما الصورة الداخلية فهى من حق الفرد مما يؤكد التوازن بين الجماعية والفردية كما يؤكد منهج الوسطية فى معالجة الأمور.

ترتكز النظرية الجديدة على المنهج القرآنى، قال تعالى : "وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربى قريب مجيب" (الآية ٦١ سورة

هود) وفي الآية توجيه إلى الاستيطان البشرى على الأرض ،وتعميرها واستغلال كل مواردها سواء فى البناء أوالتشييد. قال تعالى : "وهو الذى يجعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما اتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم" (الآية ١٦٥ سورة الأنعام) وفيها توجيه إلى العمل فى الأرض بما أمر الله مع التكامل والتعاون بين الناس فى تجانس اجتماعى بين كل الفئات والمستويات. وقال تعالي : "ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ماتشكرون" (الآية ١٠سورة الأعراف) وفيها حث على استثمار مافى الأرض من إمكانيات ومصادر للحياة والاستيطان. قال تعالى "وسخر لكم مافى السماوات ومافي الأرض جميعاً منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون" (الآية ١٣ سورة الجاثية)، فالإسلام يحض على تعمير الأرض الميتة وأحيائها وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من البشر وتوفير العيش والأرزاق لهم فيها. والانتشار هنا يتطلب التوازى البيئى بيْن الإنسان والأرض ومايقيمه عليها أو تحتها من منشآت فيظهر التحكم البيئى متوافقاً مع المنهج الإسلامى ويتبع ذلك التحكم فى الكثافة السكانية ومانتطلبه من إدراك للمتطلبات البيئية والمعيشية وهنا تصبح الوسطية فى المعالجة هى المنهج الموجه للعملية التخطيطية. فالموازنة هنا لاتتم بالمقياس المالى فقط ولكن أيضاً بالمقياس الاجتماعى، فارتفاع الكثافة أو انخفاضها تحكمه المتطلبات البيئية والإنسانية والمالية والاجتماعية معاً. الأمر الذى ينعكس بالتبعية على ارتفاعات المبانى.

وتتأثر النظرية الجديدة أيضاً بالمقومات الاجتماعية التى تحكم حياة الفرد والجماعة فى البيئة العمرانية حيث يخضع الفرد للقيم الاجتماعية التى تحكم الجماعة سواء كان ذلك فى حقوق الجوار أو فى حق الطريق أو كان ذلك في العناية بالشجر أو فى نظافة المظهر والمخبر أو فى الاجتماع واللقاء، أو فى السلوكيات والمعاملات أو غير ذلك من مأكل ومشرب وحركة جسد أو درجة الصوت.

وهكذا تنعكس كل هذه القيم الإسلامية فى تحديد الملامح المكانية للمجتمع الإسلامى وهى الملامح التى يؤكدها هنا المنظور الإسلامى للنظرية العمرانية، ويعنى ذلك أن النظرية العمرانية هنا تخضع فى كل مقوماتها ومنهجها وتفاصيلها ومراحلها إلى المنهج الإسلامى الذى يوجه التنمية العمرانية بكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. هنا يرتبط المنظور الإسلامى للنظرية الاجتماعية بالمنظور الإسلامى للنظرية الاقتصادية والمنظور الإسلامى للنظرية البيئية. وهكذا تتسع دائرة المنظور الإسلامى لتغطى العديد من المجالات العلمية والفكرية المكونة للنظرية العمرانية.

وحدة الجوار أو الخليـــة فى جسد التجمع السكنى:

يمكن الرجوع الى نص الحديث الشريف "ألا إن أربعين دارا جار" كأساس للتشكيل العمرانى لوحدة الجوار وهى الوحدة التى تمثل الخلية فى جسد المدينة. وبالإشارة إلى ماتبع الحديث الشريف من إيضاح لوضع هذه الدور بأنها فى الاتجاهات الأربعة الرئيسية أى أن عددها يصل إلى ١٦٠ داراً فيمكن تشكيلها بحيث تقع أربعون داراً فى الشمال ومثلها فى الشرق والغرب والجنوب. وكل مجموعة ربما تتجمع حول حارة مغلقة النهاية وتلتقى المجموعات الأربع حول مركز قد يمثل هنا بالمسجد أو الخدمات اليومية حوله. وهنا ينشأ الجدل فى مفهوم الدار هل هى سكن لأسرة واحدة أو لأسر مكونة من خمسة أفراد فيصبح حجم وحدة الجوار ٨٠٠ فرد وبافتراض أن الأسرة المركبة تتكون من عشرة أفراد فيصبح حجم وحدة الجوار ١٦٠٠ فرد وإذا كانت الدار تضم مجموعة من الأسر يفترض عددها خمس أسر يتكون حجم وحدة الجوار فى هذه الحالة من ٤٠٠٠ فرد. وهكذا يتراوح حجم وحدة الجوار من ٨٠٠ إلى ٤٠٠٠ فرد بمتوسط ٢٤٠٠ فرد للوحدة. ومن ناحية أخرى تتحدد مساحة وحدة الجوار تبعاً للمساحة المخصصة للدار الواحدة وبافتراض أن متوسط المساحة للدار هى ٤٠٠م٢ فتكون المساحة الخالصة لوحدة الجوار هى ٨٠٠٠٠م٢ سواء كانت تستوعب ٨٠٠ فرد (أو ٢٠٠ فرد للفدان) بكثافة قدرها ١٠٠م٢ للفرد (أى ٤٠ فرداً للفدان) أو ٢٠م٢ للفرد. وهنا يختلف عدد الأدوار من دور فى الحالة الأولى إلى خمسة أدوار فى الحالة الثانية. وبذلك لايتعدى ارتفاع المبانى السكنية إلى خمسة أدوار.

بهذا المفهوم ومع هذه الافتراضات الواقعية فإن حجم وحدة الجوار ومكوناتها يمكن إجماله فى عدد من المفردات العمرانية تختلف باختلاف عدد السكان وثبات المسطح كما تختلف بالتبعية باختلاف كثافة البناء. وعودة إلى حجم السكان الذى يساعد على تأكيد وحدة الجوار فهو يتراوح بين ٨٠٠ و٢٤٠٠ فرد. وهنا يمكن الوصول إلى تشكيلات عمرانية مختلفة أساسها أربعين داراً.

فى حالة اتخاذ الأربعين دار جار كوحدة الجوار فيصبح حجمها مابين ٢٠٠ فرد و ١٠٠٠ فرد بمتوسط ٦٠٠ فرد وفى هذه الحالة تنخفض مساحة وحدة الجوار الى ٢٠٠٠٠م٢ إذا ماثبتت المساحة وتغيرت الكثافة التى تتراوح مابين ٤٠ فرداً للفدان و٢٠٠ فرد للفدان. وهى الحدود المناسبة للكثافة الكلية فى المناطق السكنية. وهنا تتأكد وحدة الجوار بين الأربعين دار أكثر من مضاعفاتها أربعة مرات، الأمر الذى يعبر بدقة عن مفهوم الحديث النبوى الشريف "ألا إن أربعين داراً جار" .. وتصبح هذه المساحة التى تبلغ ٢٠٠٠٠م٢ هى الخلية العمرانية فى جسد المدينة. وفى هذه الحالة يقترب حجم وحدة الجوار المكونة من أربعين

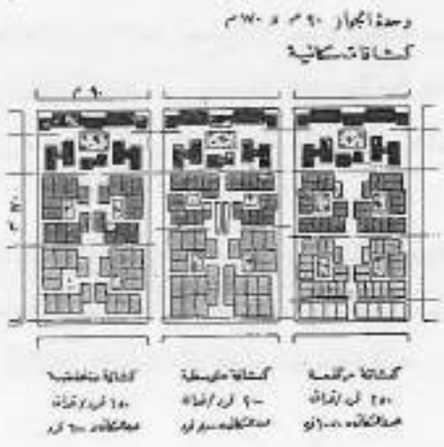

تنوع الكثافات السكانية بوحدة الجوار

أنماط الإسكان بوحدة الجوار

داراً إلى حجم الحارة فى المدينة القديمة والتى تشكلت على أساس من القربى والنسب والمودة بين السكان. ويمكن تجميع وحدة الجوار الصغيرة فى وحدات أكبر كل منها مكونة من أربع وحدات استكمالاً لتفسير الحديث النبوى الشريف ويتم فى إطارها توزيع الخدمات المحلية لكل من هذه المستويات.

ويبقى توزيع هذه الخدمات على القصبة المحورية للحارة أو الحى فيما عدا المدارس التى توزع فى المستويين الثالث والرابع فى مواقع متوسطة على جانبى المركز فى وسط القصبة حيث الساحة تلتف عليها مبانى الخدمات العامة مثل المسجد والساحة والمركز الثقافى والمركز الاجتماعى والوحدة الصحية والوحدة الإدارية والوحدة الأمنية ونادى الحى بحيث تخضع كل من هذه المبانى إلى عامل المرحلية في التنفيذ، الأمر الذى يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد التصميم المعمارى بحيث تزداد سعتها مع الزيادة المنتظرة فى عدد السكان وذلك دون الإخلال بالطابع المعمارى الذى يحدد لعمارة المكان أخذاً في الاعتبار الخصوصية الحضارية والثقافية والمؤثرات البيئية وطرق الانشاء مع التزام التصميم المعمارى بالقيم والمقومات الإسلامية.

النمو العضوى لوحدة الجوار:

تنمو عناصر وحدة الجوار على شكل محور طولى للحركة الآلية التى تجذب معها الأنشطة التجارية والإدارية فتزداد على جانبيه الكثافات البنائية والسكانية وتقل تدريجياً بعيداً عنه. ومع النمو الطولى لمحور الحركة تنمو على جانبيه الأنشطة العمرانية، الأمر الذى يتطلب صيغة من التوازن بين معدل نمو المحور الطولى ومعدل النمو العمرانى حوله بحيث يقل المعدل الأول عن المعدل الثانى حتى تنمو وحدة الجوار بذلك نمواً متكاملاً. وهنا تظهر أهمية التنظيم والإدارة فى رعاية النمو العمرانى لوحدة الجوار فى مراحلها المختلفة بحيث تتم عمليات الاستيطان المستمرة بطريقة منتظمة ومتكاملة، فليس الهدف هنا هو رسم الصورة النهائية لوحدة الجوار وتحديد مناطق الخدمات والإسكان فيها وتقسيم الأراضى والتصرف فيها أو بيعها وترك أعمال البناء والتشييد لقوى السوق وإمكانيات أصحاب الأرض وقدراتهم التى تختلف من واحد لآخر فيقيموا الإسكان الرسمى فى صورة عشوائية تتخلله الفراغات وتتباين فيه الارتفاعات وتنهار فيه المرافق والخدمات التى تحتاج إلى الصيانة ثم إعادة البناء قبل استكمال الصورة النهائية لوحدة الجوار. ويستهدف تنظيم وإدارة النمو العمرانى لوحدة الجوار رعاية البناء العمرانى والاجتماعى معاً وذلك باستقبال المواطنين الجدد وتوطينهم فى منظومات الإسكان التعاونى أو الخاص مع مشاركتهم فى أعمال التخطيط والتصميم والبناء، حتى تنمو العلاقة بين السكان

الجدد والعمران الجديد وتنمو بالتبعية العلاقات الاجتماعية بين السكان الجدد أنفسهم ليكون فيما بينهم وحدة الجوار. فوحدة الجوار هنا ليست مجموعة محددة من مبانى الإسكان والخدمات موزعة فى حيز محدد وبصورة معمارية عمرانية محددة ولكنها فى المقام الأول بناء مجموعة من القيم والعلاقات الاجتماعية التى تربط أفراد المجتمع الذين يفدون على هذا المكان الجديد من مجتمعات أخرى قديمة استقرت فيها هذه العلاقات. من هنا تظهر أهمية تنظيم وإدارة التنمية العمرانية لوحدات الجوار فى التجمعات السكنية الجديدة بحيث تنمو العلاقات العمرانية بين المبانى مع نمو العلاقات الاجتماعية بين سكانها فى شكل متناسق ومترابط، الأمر الذى يتطلب نظاماً خاصاً فى إدارة عمليات الاستيطان فى المجتمعات الجديدة وتنظيم دور المشاركة الشعبية فى مشروعات التعمير بوصفهم رواداً فى هذا المجال يجب أن تتوفر لهم كل عوامل الجذب المادى والمعنوى الذى يظهر فى أسلوب التعامل معهم بأكبر قسط من الترحاب والتيسير وتوفير كافة الخدمات اللازمة لهم سواء من ناحية توفير وسائل النقل لهم ولأولادهم إلى مراكز الخدمات فى المدن القديمة إلى أن تتوفر لهم فى المناطق الجديدة أو توفير وسائل الإعاشة اللازمة لهم فى المراحل الأولى إلى حين استكمال هذه الوسائل وتشغيلها اقتصادياً فى التجمعات السكنية الجديدة. وهكذا فالعناية بالبذور الأولى لزرع المجتمعات الجديدة يحتاج إلى أسلوب خاص للحفاظ عليها حتى تنبت ويشتد عودها إلى أن تثمر. الأمر الذى يتطلب تحرير أجهزة الاستيطان من قيود الإجراءات أو تحويلها إلى شركات خاصة بالتنمية العمرانية والاستيطان البشرى ودعمها بتيسير عوامل الجذب من إعفاءات ضريبية جمركية أو دعم لأسعار الخدمات والمرافق العامة مع توفير عوامل الطرد المناسبة فى المجتمعات الطاردة بالنسبة للمجالات السابقة والحث على تعمير الأرض كقيمة إسلامية دافعة سواء بالاستثمار أو بالعمل أو الاستيطان.

يظهر مما سبق أن النمو العضوى لوحدة الجوار يخضعُ إلى أسلوب تنظيم وإدارة عمليات الاستيطان الذى ينعكس بدوره علي التصميم الحضرى الذى يتناسب معه. فالتصميم الحضرى هنا يخضع إلى أسلوب البناء المرحلى لكل العناصر المكونة لوحدة الجوار لمواجهة متطلبات التدفقات المتتالية من المستوطنين. كما يخضع إلى نوعية الإسكان ومستواه الاقتصادى، فالوحدة السكنية هنا تعتبر الخلية الأساسية فى بناء وحدة الجوار، الأمر الذى يخضعها أيضاً الي أسلوب النمو العضوى لمواجهة الاحتياجات اللازمة للأسرة الصغيرة الوافدة ثم احتياجاتها المستقبلية بعد ذلك ويدخل ذلك فى إطار التصميم المعمارى للوحدة السكنية وتركيباتها فى مجمعات سكنية وكذلك فى إطار

الأسلوب الإنشائى المناسب لهذه الوحدة المستدة. وهنا تدخل الموازنة بين الاحتياجات السكنية والقدرات المالية للأسرة الوافدة على مدى النمو المرحلى للوحدة السكنية الأمر الذى يتطلب دراسة متعمقة. وإذا كان مبدأ المشاركة الشعبية فى البناء سوف يساعد على بلورة الاتجاه للنمو المرحلى للوحدة السكنية، فإن ذلك سوف يستدعى بالتبعية توفير المواد اللازمة والعناصر والتجهيزات اللازمة للبناء سواء بأسلوب المقاولة المتكاملة أو المقاولة الجزئية أو بالجهود الذاتية. وهنا تظهر الحاجة إلى توفير مراكز للبناء بالجهود الذاتية تساعد على دفع عمليات التعمير كما تساعد على دعم المشاركة الشعبية فى البناء.

يرتبط النمو العضوى لوحدة الجوار من ناحية بمدى المزج بين استعمالات الأرض حيث يختلط الاستعمال السكنى على المستوى المحلى بالاستعمال التجارى فى بعض المواقع كما تختلط بالاستعمال الثقافى أو التعليمى أو الصحى أو الإدارى في مواقع أخرى. وهنا يظهر اختلاف في النمط العمرانى لوحدة الجوار عن النمو العمرانى للمجاورة السكنية فى النظرية الغربية حيث تتحدد فيها الاستعمالات بصورة واضحة ومحددة على الأرض دون اختلاط للاستعمالات الأمر الذى فرض أسلوباً خاصاً فى التحديد والقياس والتحليل والتعبير وهو مايصعب تطبيقه فى المدينة الإسلامية أو العربية حيث تختلط الاستعمالات، فالمحلات التجارية على طول القصبة تحتل الأدوار السفلى من المبانى وكذا غيرها من الخدمات الصحية أو الإدارية أو المالية المحلية. وهنا يصبح التعبير عن الاستعمالات المختلفة رأسياً أكثر منه أفقياً كما في المدينة الغربية. وبهذه الصورة تنمو الخدمات على طول القصبة فى وحدة الجوار مع نمو الإسكان الذى يتوفر أعلاها رأسياً أو خلفها أفقياً. الأمر الذى تحدده نوعيات الإسكان المختلطة فى وحدة الجوار.

ويتضمن النمو العضوى لوحدة الجوار أيضاً التكامل الاجتماعى بين المستويات الاقتصادية والثقافية للمجتمع الإسلامى. بحيث لاتقتصر وحدة الجوار المركب على مستوى معين من السكان ولكن تختلط فيها المستويات بنسب مناسبة لتوفير التكامل الاجتماعى وليس الانفصال الطبقى. ويؤثر هذا الاتجاه بالتبعية على تنظيم وإدارة عمليات الاستيطان البشرى فى المجتمعات الجديدة وكذلك على المراحل المختلفة للنمو العضوى لوحدة الجوار الصغيرة أو المركبة. كما يؤثر هذا الاتجاه أيضاً على نوعيات ومستويات الإسكان الذى يتناسب مع المستويات السكانية المتكاملة.

البنـــاء الاجتماعـــــى العمراني لوحدة الجوار:

عادة مايدور الحوار حول الهيكل العمرانى لوحدة الجوار سواء من الناحية التخطيطية أو التصميمية أو مرحلية التنفيذ مع مايرتبط بذلك من قيم تشكيلية أو حضارية مع الإشارة السريعة إلى الجوانب الاجتماعية أو السكانية دون تخطيط أو تصميم للبناء الاجتماعى الذى يؤكد مفهوم الجوار، فوحدة الجوار فى التخطيط عادة ماينظر إليها كوعاء يحتوى مجموعة من السكان وليس كمضمون اجتماعى له أبعاده التربوية والثقافية والعلاقات الإنسانية. إن بناء المضمون الاجتماعى خاصة فى المجتمعات السكنية الجديدة لايقل أهمية عن بناء الوعاء العمرانى الذي يحتويه بل ربما يعادله فى الأهمية وإلا تفقد وحدة الجوار مضمونها الاجتماعى لمقومات الجيرة أو الجوار التى حض عليها الإسلام. وهنا يتم التساؤل حول أسلوب تسكين المستويات الاجتماعية المختلفة، وهل يتم تسكين كل فئة فى منطقة معينة أو فى وحدة جوار واحدة وهل تقاس الجماعات بمستوى الدخل أو بالمستوى الثقافى حيث يوجد تعارض كبير فى هذا التقسيم فهناك من مستوى الدخل المنخفض من هم فى المستوى الثقافى المرتفع وهناك من مستوى الدخل المرتفع من هم فى المستوى الثقافى المنخفض وهذه ظاهرة ابتليت بها الدول النامية والإسلامية بصفة خاصة بعد أن انفصل الدين عن تسيير أمور الدنيا وبعد أن كانت الثقافة الدينية هى الغالبة على كل مستويات المجتمع غنيها وفقيرها فلا فرق بين عربى وأعجمى إلا بالتقوى، لذلك فإن من أهداف تسكين المجتمعات الجديدة هي تسكينهم اجتماعياً وثقافياً مع إسكانهم عمرانياً وذلك على أساس من القيم والتعاليم الإسلامية، الأمر الذى يساعد على التوازن الاجتماعى والثقافى بين السكان وهو ماينعكس بالتبعية على تعايشهم مع العمران وفي العمران. وقد يكون ذلك الاتجاه غريباً عن الممارسة في مجال التنمية العمرانية التى تتعامل فقط مع الأرقام ثم المكان والزمان بهدف بناء العمران دون التطلع إلى بناء الانسان الذى سوف يعيش فيه ويتعلم ويمارس حياته اليومية فى الشارع وفى المدرسة وفى مكان العمل وفى مراكز الخدمات. وإذا كان الهدف هو بناء العمران الإسلامى فإن ذلك لن يتحقق إلا ببناء الإنسان المسلم وإلا استمرت الدعوة لبناء العمران الإسلامى دعوة جوفاء بلا مضمون ولايظهر منها إلا الشكل فى الخارج أو الداخل وتصبح العمارة الإسلامية مثل "موضة" الملابس تتغير بتغير الثقافات الأجنبية.

لقد سبقنا العديد من التجارب عند بناء التجمعات السكنية الجديدة كانت معظمها تسعى إلى الارتقاء بالمستوى الاجتماعى لدى السكان الجدد وذلك باستضافتهم فترة زمنية محددة فى وحدات سكنية نموذجية يتم فيها رعايتهم وتوجيههم إلى أنسب أساليب التعامل مع البيئة العمرانية الجديدة ومن يتجاوب منهم مع هذه الإرشادات ينتقل إلى مسكنه الجديد وهنا يظهر دور الثقافة

الجماهيرية عند استقبال السكان الجدد والثقافة الجماهيرية هنا ليست فى عرض الأعمال الفنية التشكيلية أو المسرحية أو الغنائية ولكنها فى عرض التعاليم الإسلامية سواء في التعامل مع الطريق أو فى السلوك الاجتماعى فى الأماكن العامة أو فى رعاية الشجر والعناية بنظافة المكان أو فى صيانة المال العام أو فى بث روح التعاون والتكامل بين الأفراد أو فى احترام خصوصية الجار أو انتهاج منهج لاضرر ولاضرار فى إدارة الشارع أو الحى أو الأخذ بنظام المحتسب فى صورة معاصرة يقوم بدوره من يرى المجتمع أهليته لهذا الدور بعيداً عن فرض غيره من خارج المجتمع نفسه وذلك تأكيداً للمشاركة الشعبية فى التنمية العمرانية وتثبيتاً لنظام الشورى على المستوى المحلى للحى أو الشارع. وهذا لايمنع من توفير بعض الأنشطة الرياضية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أو الإنتاجية التى تساعد على إثراء روح الترابط والتعارف بين الأفراد وذلك بدءاً من المراحل الأولى للتنمية العمرانية وبما يتناسب مع أعداد السكان فى كل مرحلة بحيث تنشأ هذه الأنشطة من دافع داخلى عند السكان بفئات السن المختلفة سواء فى مجال الرياضة أو الثقافة أو الإرشاد الاجتماعى أو الإنماء الصناعى والحرفى والتجارى الذى يتناسب مع احتياجات المجتمع الوارد للمجتمعات الجديدة، مع توفير كل هذه الأنشطة كما يحض عليها الدين الحنيف وماتمليه تعاليمه ويعنى ذلك استحضار القيم الإسلامية فى كل الموجهات الحياتية للمجتمع و ليس فى ذلك تقييداً لحركة المجتمع بل توجيها لها فى مسارها الصحيح وليس فى ذلك تحديداً لحرية الإنسان ولكن انطلاقاً بحريته الخلاقة فى الحدود التى يرسمها الإسلام للمجتمع ليكون قوياً ببدنه وقوياً بأخلاقه وقوياً بإنتاجه قوياً بتعاون وتكامل أفراده فى وحدة من الجوار التى تنظمها التعاليم الإسلامية.

وكما يتطلب البناء العمرانى دراسات ومخططات وبرامج تنفيذية، فإن البناء الاجتماعى يحتاج أيضاً وبنفس القدر وعلى نفس المستوى من الأهمية إلى مثل هذه الدراسات وهذه المخططات والبرامج التنفيذية لتحقيقها وإعداد دلائل الأعمال التى تتطلبها أعمال البناء الاجتماعى من توجيه وتدريب ورعاية.

يبدأ بناء المجتمع فى التجمعات السكنية الجديدة -وبالمفهوم السابق- من المسجد ليس كمكان للعبادة والصلاة فقط ولكن كمركز لبناء المجتمع بكل فئاته ومكوناته، فالمسجد هنا والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية والإدارية المرتبطة به يعتبر النواة الأولى فى بناء المجاورة السكنية عمرانياً واجتماعياً فى نفس الوقت ، فهو الذى يستقبل المستوطنين الجدد ويرحب بهم ويسجلهم ويوجههم إلى حيث يقيمون وتبعاً لقدراتهم ومتطلباتهم فى إطار متقن من التنظيم والإدارة. وتعتبر مجموعة المسجد المركزى هى مركز الاستقبال والتأهيل معا. يقبل عليه المواطن الجديد ليس فقط للحصول على وحدته السكنية ولكن

للحصول على النصيحة والتوجيه والمعاونة سواء في التأثيث أو فى الحصول على الخدمات العامة أو فى الحصول على المميزات الممنوحة له من عناصر الجذب التى تحددها لوائح التجمعات السكنية الجديدة أو فى طلب لمعونة لاستكمال متطلباته المعيشية سواء بالامتداد الأفقى أو الرأسى لوحدته السكنية وذلك بتقبل المعونة والتوجيه فى مركز التشييد والبناء الذى يغذى عمليات البناء بالجهود الذاتية كقيمة إسلامية.

وتقوم مجموعة المسجد المركزى كنواة للتنمية العمرانية والاجتماعية بمهمة الإعلان والدعاية للمجتمع الجديد وذلك بتنظيم الزيارات الجماعية لكافة المواطنين الراغبين فى سكن المجتمعات مع مايصاحبها من معارض وندوات وحفلات ومطبوعات حتى قبل انتقال المواطنين للمجتمع الجديد، فإن التردد على المكان يزيد من التعرف على البيئة الجديدة، لذلك فإن عمران مجموعة المسجد المركزى مع أسلوب تعامل العاملين فيه لابد وأن ترقى إلى المستوى الحضارى الذى يطمئن إليه المواطنون الجدد وذلك فى إطار المضامين والقيم الإسلامية الصحيحة المجردة من الشكليات المظهرية والمعتمدة على أحدث الوسائل التنظيمية والتقنية مع أصول الدعوة الإسلامية لتعمير الأرض وبناء المجتمعات الجديدة وإسلامية الإنسان وإسلامية العمران.

إدارة التنمية العمرانية:

تعتمد الكثير من المخططات العمرانية على تحليل الواقع والتبصر بالمستقبل ووضع مراحل التنمية بتفاصيلها التخطيطية والتنفيذية وقليل منها مايعطى إدارة التنمية العمرانية وزنها المناسب. الأمر الذى عرض العديد من المخططات العامة إلى الجمود أو الحفظ دون تنفيذ إلا القدر اليسير مما فيها من شبكات الطرق أو المرافق العامة. وقد ظهر من الممارسة أن إعداد الدراسات التخطيطية مهما كانت شاملة ومتكاملة لاتعدو أن تكون خطوة أولى على الطريق لابد من استكمالها ليس فقط باللوائح والقوانين التى تضمن تنفيذ التخطيط ولكن أيضاً بتنظيم الأجهزة التى تستطيع أن تدفعها من الحيز الدراسى إلى الحيز الواقعى خلال خطط منسقة لتنفيذ مايتضمنه هذا التخطيط. وإدارة الأجهزة تتطلب فى نفس الوقت إعداد الهياكل التنظيمية من ناحية وتوفير الخبرات اللازمة من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى الأداء بواسطة التدريب أو الرجوع إلى دلائل الأعمال التخطيطية. وهنا يظهر التساؤل هل من المنطق إعداد دراسات تخطيطية مستفيضة فى غيبة الأجهزة القادرة على نقلها إلى حيز التنفيذ والواقع، أو أن توضع الدراسات التخطيطية بالشكل والصورة التى تتناسب مع ماهو متيسر من أجهزة تخطيطية .. وإذا كان الأمر كذلك فهل لهذه الأجهزة القدرة على اتخاذ القرار وإذا كان ذلك ليس فى مقدورها، فهل توضع

المخططات بما يتناسب مع منطق متخذ القرار سواء كان هذا المنطق سياسياً أو فنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أوثقافياً حتى يمكن ضمان تنفيذه. وهنا يترك الأمر للمستوى العلمي والثقافي لمتخذ القرار. أم هل تكتفى الأجهزة بوضع المرادفات التنفيذية للمخططات وتترك بعد ذلك لمتخذ القرار ليختار منها مايراه متمشياً مع سياسة الدولة أو سيادة الحكومة. وهل يمكن معرفة هذه السياسات مسبقاً للتغلب عليها . وهكذا يدور الحوار حول مدى أهمية الجوانب الإدارية التنظيمية لعمليات التنمية العمرانية الأمر الذى يتضح منه مدى هذه الأهمية فالمدن لاتبنى في سنة أو سنتين مثل المبانى ولكنها تأخذ العديد من السنوات حتى تشب وتقوى وتقف معتمدة على نفسها.

والإدارة هنا لاتعتمد فقط على وضع الهياكل الزمنية والمهام الوظيفية والكوادر الإدارية بقدر ماتعتمد على حسن الأداء وسماحة العطاء ونظافة اليد وذلك مع ترتيب المكان وجمال البنيان مع وضع كل اللوائح التنظيمية التى تضمن ذلك، وهنا يمكن تطبيق نظام دلائل الأعمال المفصلة لكل جانب من جوانب الأداء مثل المعاملات الفنية والتخطيطية والتصميمية والتنفيذية والمالية والإدارية والقانونية – ليس فقط فى التوصيف الوظيفى الذى يوضح المهام المنوطة بكل وظيفة ولكن فى كيفية القيام بهذه المهام بالمواد والقدرات المتاحة محلياً وبأحسن قدر ممكن عملاً بالآية الكريمة "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون...." (الآية ١٠٥سورة التوبة) حتى يكون وازع العمل من داخل الإنسان وخشية الله ورسوله قبل المؤمنين من الرؤساء أو المشرفين قال تعالى :"...إنا لانضيع أجر من أحسن عملا ..." (الآية٣٠ سورة الكهف) وقال "إنا جعلنا ماعلى الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً "(الآية ٧ سورة الكهف) وإحسان العمل هنا ليس فى العبادات والمعاملات فقط ولكن فى الأداء أيضاً.

وتختلف إدارة التنمية العمرانية باختلاف المكان والزمان وكذلك باختلاف درجة الوعى والثقافة لدى العاملين والمواطنين معاً الأمر الذى يستدعى دراسة الأوضاع الوظيفية والمؤهلات المتاحة وكذلك دراسة المستوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى للمنتفعين من المواطنين المتوقع استيطانهم فى التجمعات الجديدة.

وكما أن المخططات العمرانية تحدد فى ضوء مستوى الأداء المتوقع القيام بتنفيذها به فإن النظم الإدارية والقواعد التنظيمية للتنمية العمرانية توضع فى ضوء المستوى الحضارى والثقافى للعاملين والمتعاملين معاً. وإذا كان هناك قواعد عامة لتنظيم وإدارة عمليات التنمية العمرانية فإن تفاصيل هذه القواعد وجزئياتها ولوائحها التنظيمية تختلف باختلاف الحالة. الأمر الذى يستوجب وضع دلائل الأعمال للجزئيات المكونة لعملية التنمية العمرانية فى ضوء المحددات الجديدة. لذلك كان لابد من تقديم نموذج لتنظيم وإدارة عمليات التنمية العمرانية لتجمع سكنى جديد فى مكان محدد وقدرات محددة ولمجتمع محدد والمثل هنا هو التجمع السكنى الجديد رقم (١) شرق مدينة القاهرة والذى قام مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية باعداد مخططاته العضوية

وتنظيماته الإدارية.

ويختلف أسلوب الإدارة من ناحية أخرى باختلاف الفكر السياسى الاقتصادى السائد فى الدولة أو يتجه إلى وضع تنظيم وإدارة المجتمعات الجديدة على المستوى القومى من خلال الهيئات الحكومية، وعلى المستوى المحلى من خلال الأجهزة المحلية لتنمية المدن الجديدة كما هو الحال في جمهورية مصر العربية أو فى بريطانيا أو غيرها، الأمر الذى يحتاج إلى جهد كبير فى التنسيق بين القطاعات المختلفة التى تؤثر مباشرة على التنمية العمرانية مثل التخطيط القومى أوالقوات المسلحة أو الآثار أو الطرق أو الصناعة أو الزراعة أوالكهرباء أو الأشغال وهذا ماقد يعطل البرامج التنفيذية لتنمية المدن الجديدة خاصة فى غيبة وجود الفئات المستهدف استيطانها والتى تبقى منتظرة فى المدن القديمة لتحدد مدى رغبتها فى الانتقال إلى المدن الجديدة فى ضوء ماتوفره لها من عوامل جذب أو تبقى كما هى حملاً سكانياً ثقيلاً على المدن القديمة لذلك فإن الاتجاه المعاصر فى إدارة التنمية العمرانية يعمل على تركيز دفة العمل لدى هيئة معينة تعمل بحرية إدارية ومالية كافية للتعامل مع آليات السوق ولها قوة اتخاذ القرار والتنفيذ وذلك فى إطار تحدد فيه الأغراض المستهدف تحقيقها فى فترة زمنية محددة. وبذلك تصبح الهيئة هى الجهاز التخطيطى والتنفيذى لكل عناصر التنمية العمرانية سواء فى التعمير أو توفير الخدمات والمرافق العامة وإدارتها أو فى استقطاب المستثمرين فى الصناعة أو الزراعة أو السياحة بهدف زيادة فرص العمل مع الاستيطان فى المجتمعات الجديدة. ويستمر العمل بهذا الأسلوب فى الإدارة من بداية التعمير حتى مرحلة الاستيطان الى أن يبلغ عدد السكان الحجم الذى يؤهله لإنشاء مجالس محلية تستطيع أن تتحمل عبء التشغيل والصيانة والإدارة العمرانية وذلك في إطار من العلاقات المحددة بين المركزية واللامركزية.

وإذا كان هذا المنهج الإدارى يمكن تطبيقه على المجتمعات الجديدة حتى تصل إلى سن الرشد والاعتماد على الذات فإن نفس المنهج يمكن أن يطبق أيضاً فى حالة تطهير المناطق ذات الأهمية التاريخية أو الأثرية وذلك من خلال أجهزة تنتقل إليها اختصاصات الآثار والأوقاف والخدمات والحكم المحلى تعمل على تحقيق أهداف خاصة فى فترة زمنية محددة مع توفير القدر الكافي من حرية الإدارة إلى أن يستكمل المشروع وتحقق أهدافه ثم ينتقل مرة أخرى بعد ذلك إلى الإدارة المحلية لإدارته.

من هذا المنطلق تأخذ إدارة التنمية العمرانية أهمية خاصة فى الفكر التخطيطى حيث أنها تمثل الإطار التنفيذى الذى يتحمل مسئولية تحقيق الأهداف التخطيطية ومنه تتحدد إمكانياته الفعلية وطاقته العملية والتى فى ضوئها يتحدد القدر الذى يتحمله من المشروعات العمرانية التى تتمخض عنها الدراسات التخطيطية. وبناء على ذلك فإن ربط المقدمات بالنتائج يصبح المحور الذى تدور حوله العملية التخطيطية وبمعنى آخر فإن التخطيط لابد وأن يرتبط بإمكانيات

التنفيذ وإلا يصبح خيالاً لايستند إلى قاعدة صلبة تتحقق منها الأهداف. كما يعني ذلك أيضاً استبدال القاعدة التقليدية التى تسعى إلى وضع التخطيط للعرض على متخذ القرار التنفيذى بقاعدة بديلة وهى وضع التخطيط الذى يتناسب مع طموحات متخذ القرار وقدراته وإمكانياته الأمر الذى ينتهى إلى البحث عن صيغة توسطية تتبلور فى مشاركة متخذ القرار فى العملية التخطيطية من البداية حتى النهاية كعملية تعتمد فى نتائجها على اتخاذ القرار ويتهيأ لها صفة الاستمرار والاستقرار حتى لايفقد التخطيط مصداقيته التى كادت أن تفقد.

من هنا كان الربط بين النظرية والواقع ضرورة حتمية حتى لاتخلو النظرية من مضمونها فالربط بين النظرية والواقع يمكن تحقيقه من خلال أسلوب إدارة وتنظيم العملية التخطيطية أولاً، ثم إدارة وتنظيم التنمية العمرانية بعد ذلك كعمليتين متلازمتين لهما صفة الاستمرار والاستقرار. كما أن واقعية التنمية العمرانية لاتتحقق إلا بربطها إدارياً وتنظيمياً مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن التنمية العمرانية فى حقيقتها تمثل البعد السكانى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية التى تنتقل إليها الاستثمارات المخصصة للمشروعات الخدمية والإنتاجية التى تمثل في النهاية المشروعات العمرانية التى تعززها نتائج الدراسات التخطيطية والعمرانية فيما يعرف هنا بالتنمية العمرانية. إن وضع برامج التنمية العمرانية فى إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الصورة يحقق وحده اتخاذ القرار وهو الأمر الذى يحقق بالتبعية ربط النظرية بالواقع كهدف أساسى فى الفكر التخطيطى.

تختلف الهياكل التنظيمية لإدارة التنمية العمرانية باختلاف طبيعة المشروعات التخطيطية كما تختلف باختلاف الكوادر الفنية والإدارية المتوفرة الأمر الذى يستوجب وضع قواعد تنظيمية ثابتة فى شكل دلائل للأعمال يتم على أساسها تسيير العمل وإدارته أو تدريب الكوادر المتوفرة بهدف الارتفاع بمستوى كفاءة أدائهم وكلما تضمنت هذه الدلائل التفاصيل العملية لإنجاز الأعمال، كلما تيسر الأداء وكلما تضمنت البدائل والمرادفات للإنجاز كلما تيسر مواجهة المتغيرات أو النواقص سواء في البيانات أو فى الأدوات أو فى الكفاءات والتنظيم الإدارى لعمليات التنمية العمرانية والذى لاينصب فقط على الجوانب الفنية والفكرية فى العملية التخطيطية بل يجب أن ينصب على الجوانب الإدارية والمالية والقانونية أيضاً لما لها من أهمية خاصة فى كفاءة الأداء. وبهذا المفهوم تصبح التنمية العمرانية عملية مستمرة تقوم بها أجهزة مستقرة تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية كما تتعامل وتتفاعل مع الفكر السياسى لمتخذ القرار. وبذلك ينتهى الدور التقليدى للتخطيط العمرانى الذى يهدف إلى إعداد المخططات العامة التى تحدد الشكل العمرانى على مدى طويل من الزمن. وبذلك أيضاً ينتقل الفكر التخطيطى إلى منهج عملى له صفة الاستمرار والاستقرار. كما يتحول التصميم الخاص بالمخطط العام إلى تصميم خاص بالعملية التنموية تنظيمياً وإدارياً مع توفير الأدوات اللازمة لتشغيلها. من خلال ذلك كله تتضح المعالم الأساسية لأهداف النظرية الجديدة فى التنمية العمرانية.

النظرية الجديدة للتنمية العمرانية

مقدمة

ظهرت الخطوط الأولى للنظرية الجديدة للتنمية العمرانية من واقع الممارسات الطويلة فى حقل التخطيط العمراني سواء أثناء توجيه التنمية العمرانية للمدن السعودية في مشروع للأمم المتحدة اختزلت فيه الأدوار التى كانت تقوم بها الشركات الاستشارية فى وضع المخططات الإقليمية والعامة للمدن الرئيسية وانتهاء دورها بإنشاء إدارات محلية للتخطيط والتنمية العمرانية هدفها التعامل مع النشاط الجارى من ناحية ووضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية العمرانية للمدن من ناحية أخرى وذلك فى الإطار الزمنى للخطط الخمسية للدولة الأمر الذى يسهل معه تحقيق الهدف من تكامل الخطط الاقتصادية الاجتماعية فى البعد المكانى المحلى والإقليمى. ومن خلال هذه الممارسة الطويلة فى مجال التنمية العمرانية والتى كانت تهدف أساساً إلى ربط النظرية التخطيطية بالواقع التنفيذى من خلال الأجهزة المحلية التى لها صفة الاستمرار والاستقرار مع تقلص دور المكاتب الاستشارية إلا فى حدود توفير التخصصات والخبرات النادرة فى إطار الهيكل التنظيمى والإدارى لأجهزة التخطيط المحلى ، من هنا بدأ البعد الإدارى والتنظيمى يأخذ الأولوية فى توجيه عمليات التنمية العمرانية وانقلب الفكر التخطيطى بذلك من وضع المخططات العامة للمدن لتنتظر الأجهزة التى تستطيع تنفيذها أو تحقيق أهدافها إلى وضع الهياكل الإدارية والتنظيمية لأجهزة التخطيط المحلى التى يمكنها التعامل مع النشاط الجارى على المدى العاجل والنشاط المتوقع على المدى القصير للخطط الخمسية و النشاط المتوقع على المدى الزمنى الطويل الأمر الذى يستدعى وضع المخططات العمرانية التي تتناسب مع القدرات التنفيذية للأجهزة المحلية والتطلعات السياسية للمجالس المحلية فى نفس الوقت حتى لاتبعد أهداف التنمية العمرانية عن الأهداف السياسية لمتخذى القرار. من هنا بدأ التفكير فى وضع النظرية العلمية التطبيقية التى تحقق هذا الهدف وتتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان لابد من التجربة التطبيقية لتثبيت النظرية أو اثباتها كما كان لابد من مراجعة النظريات السابقة خاصة فى بناء المدن الجديدة حتى يمكن تأصيل النظرية الجديدة كمنطلق جديد فى الفكر التخطيطى. وإذا كانت النظرية كما وصفها الخبراء الدوليون قابلة للتطبيق فى كل المجتمعات المتقدمة أو النامية إلا أن قواعدها الأساسية تختلف باختلاف المكان والزمان فالنظرية فى أساسياتها تنبعث من الواقع ولاتفرض عليه فهى بذلك تعتبر وليدة الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والبيئى لكل مجتمع وبدأت التجربة التطبيقية فى مشروع التنمية العمرانية للتجمع السكنى رقم (١) شرق مدينة القاهرة فى جمهورية مصر العربية. هنا بدأ التعامل مع هذا المشروع من منطلق التجارب المحلية فى مجال البناء والتعمير كمرجع أساسى

للنظرية دون الارتكان إلى أى مرجع آخر خارج هذا النطاق وإن كان التعامل مع كل النظريات السابقة وتحليلها وتنوعها واثبات قصورها عن التعامل مع الواقع هو الدافع الأساسى للبحث عن النظرية الجديدة.

النمو العمرانى للتجمـــع
ى رقم (١)

ة التعمير بالتجمع
ى رقم (١)

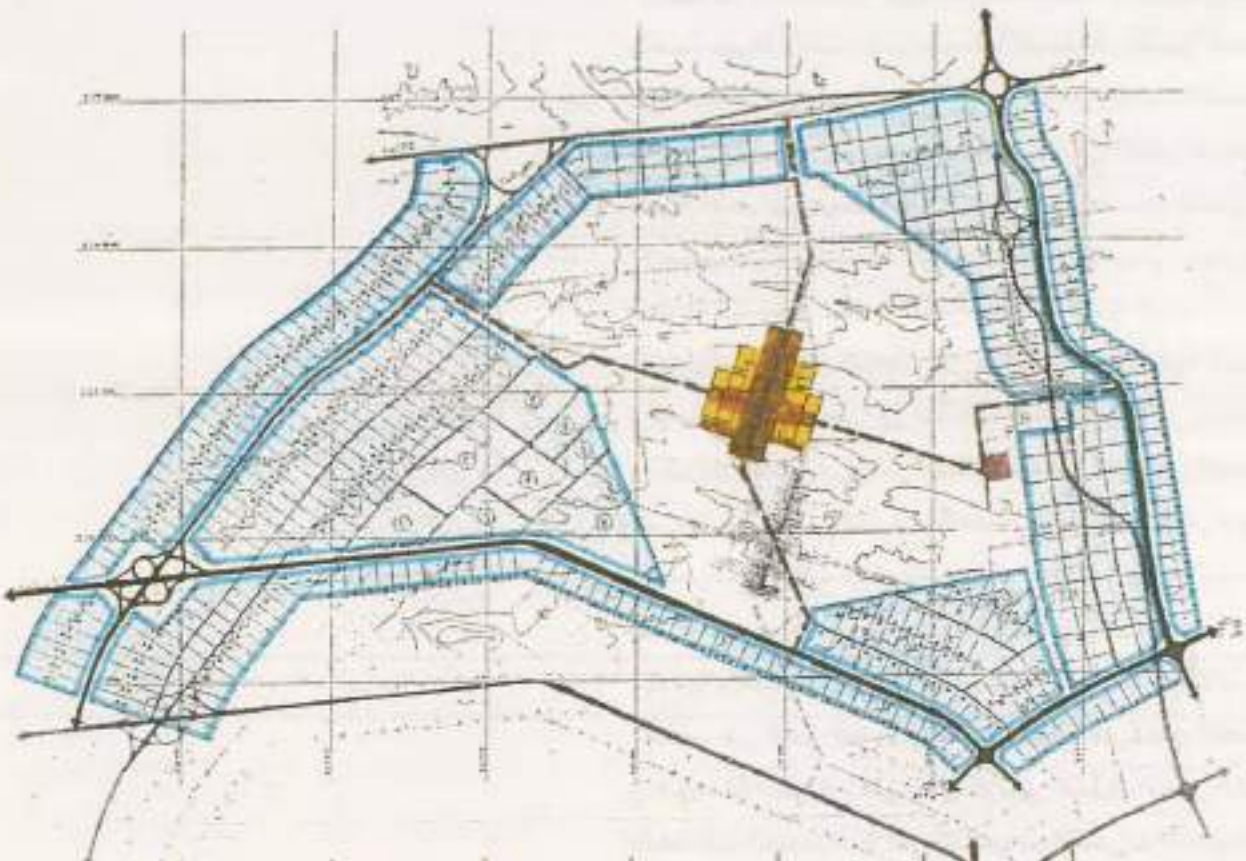

الأول للتجمـــع
ى وعلاقتـــه
هات التنميـــة

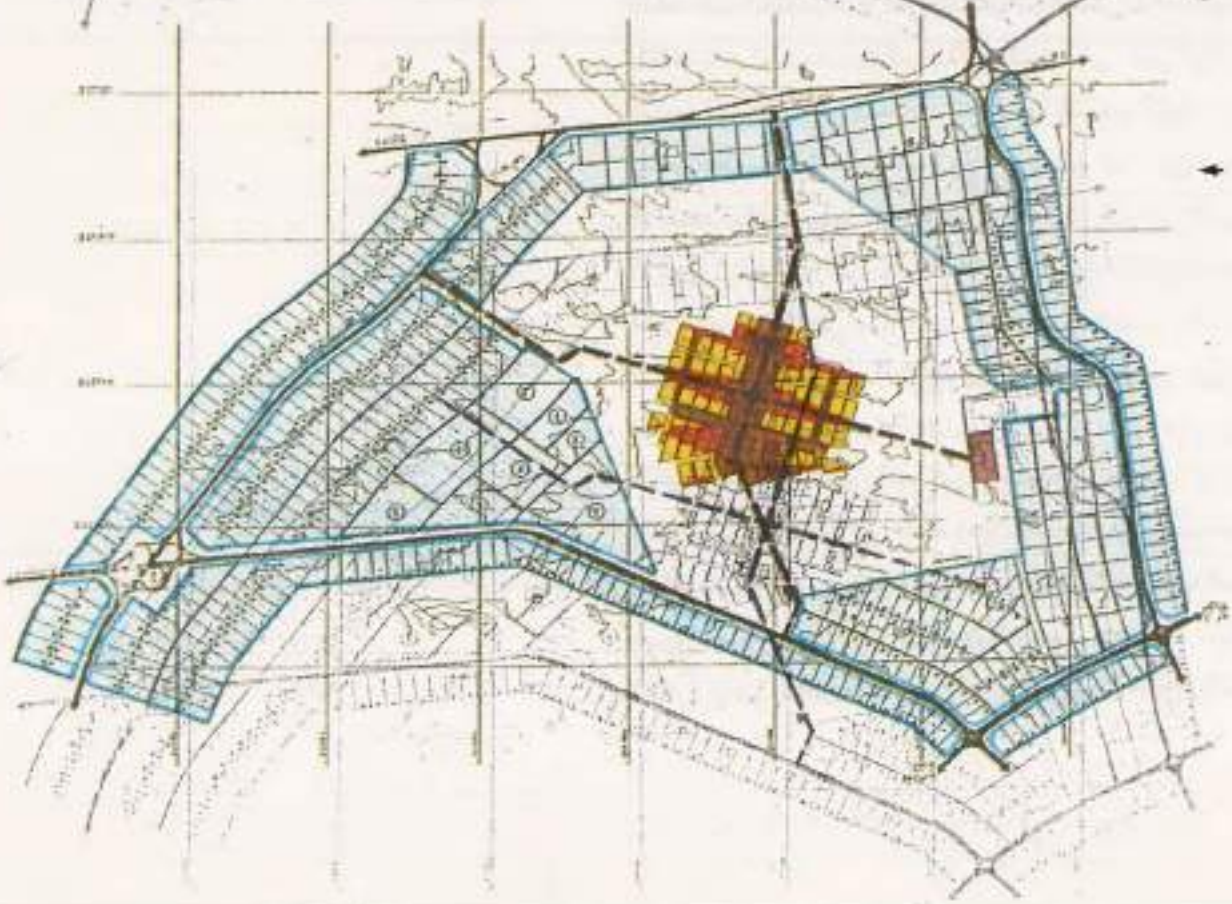

ســـكن
سكن تجارى
خـــدمات
صنـــاعى
مســـارات
طرق مشاه
مشروعات تنمية

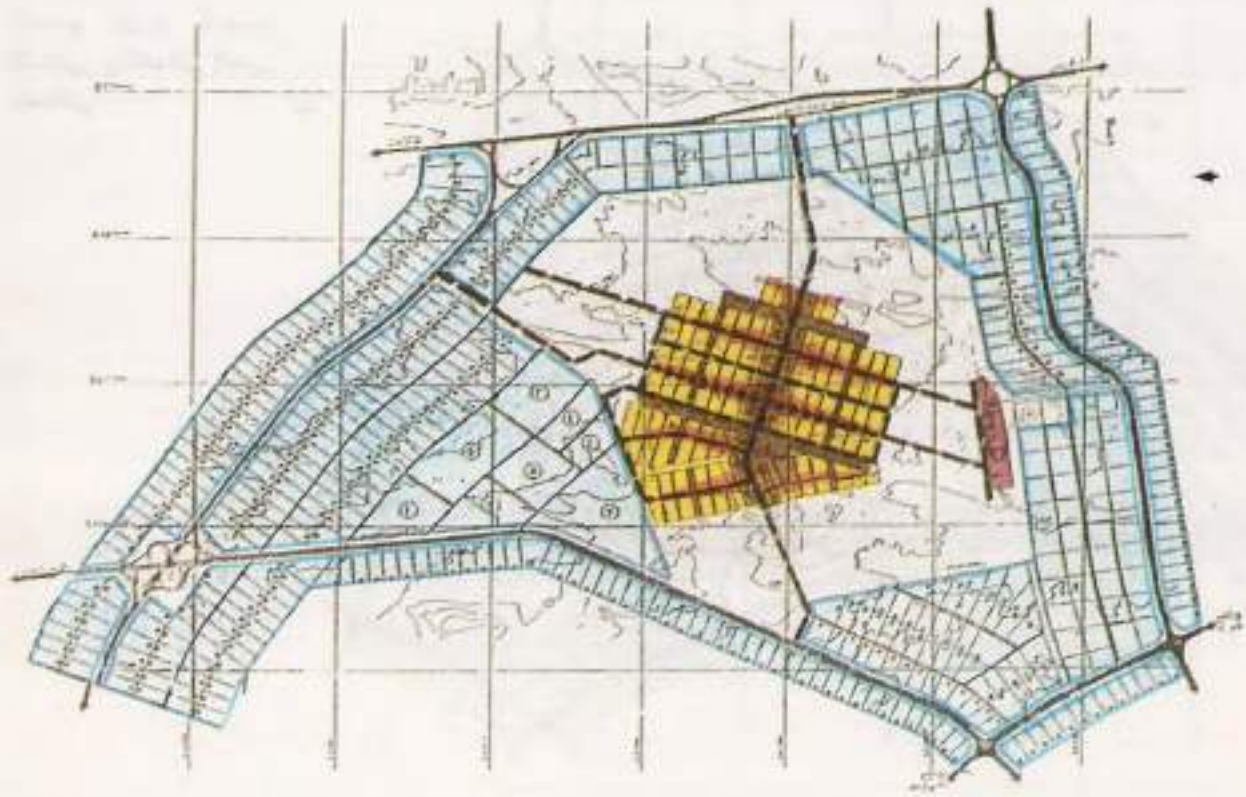

النمو الثانى للتجمع السكنى وظهور تحويل المسارات للطرق الآلية وتخصيص مسارات للمشاه

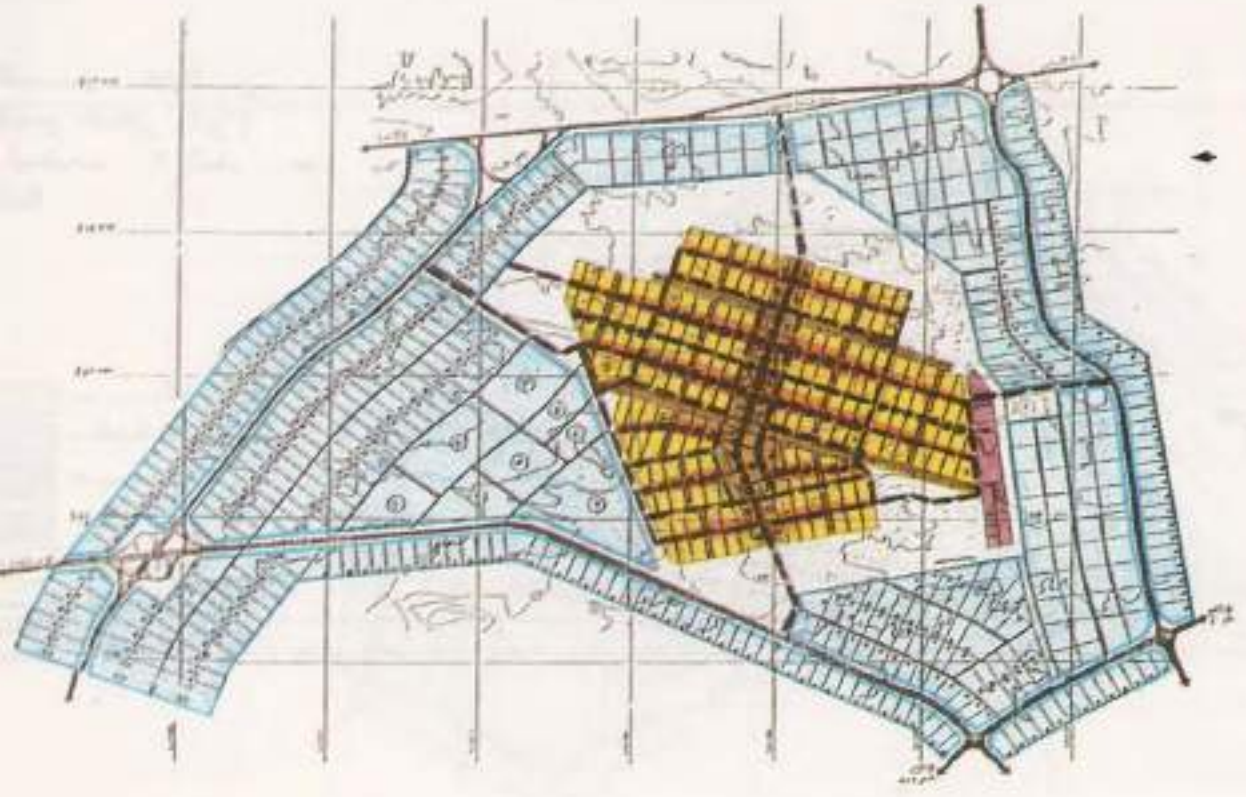

النمو الثالث للتجمع السكنى وظهور المجاورة السكنية

سكن
سكن تجارى
خدمات
صناعى
مسارات
طرق مشاه
مشروعات تنمية

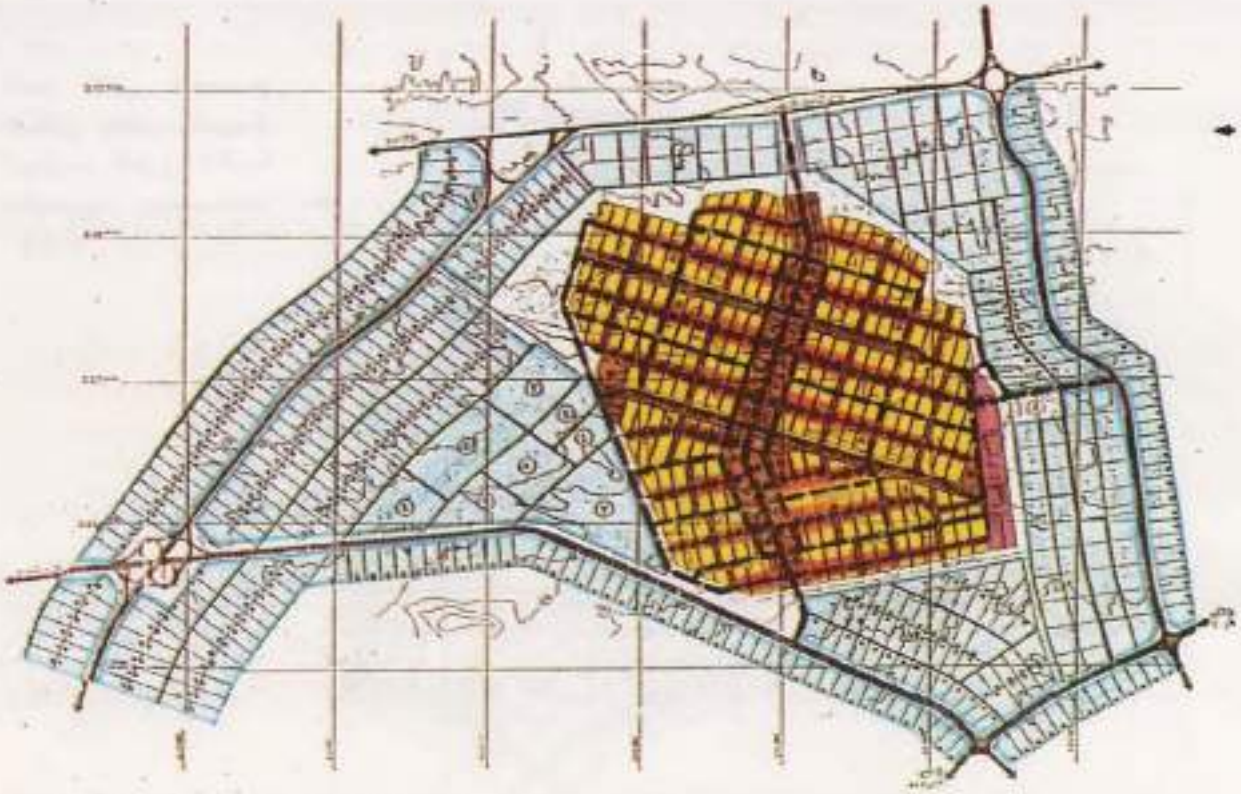

ى الرابع للتجمع
، واكتمال الحى
ى

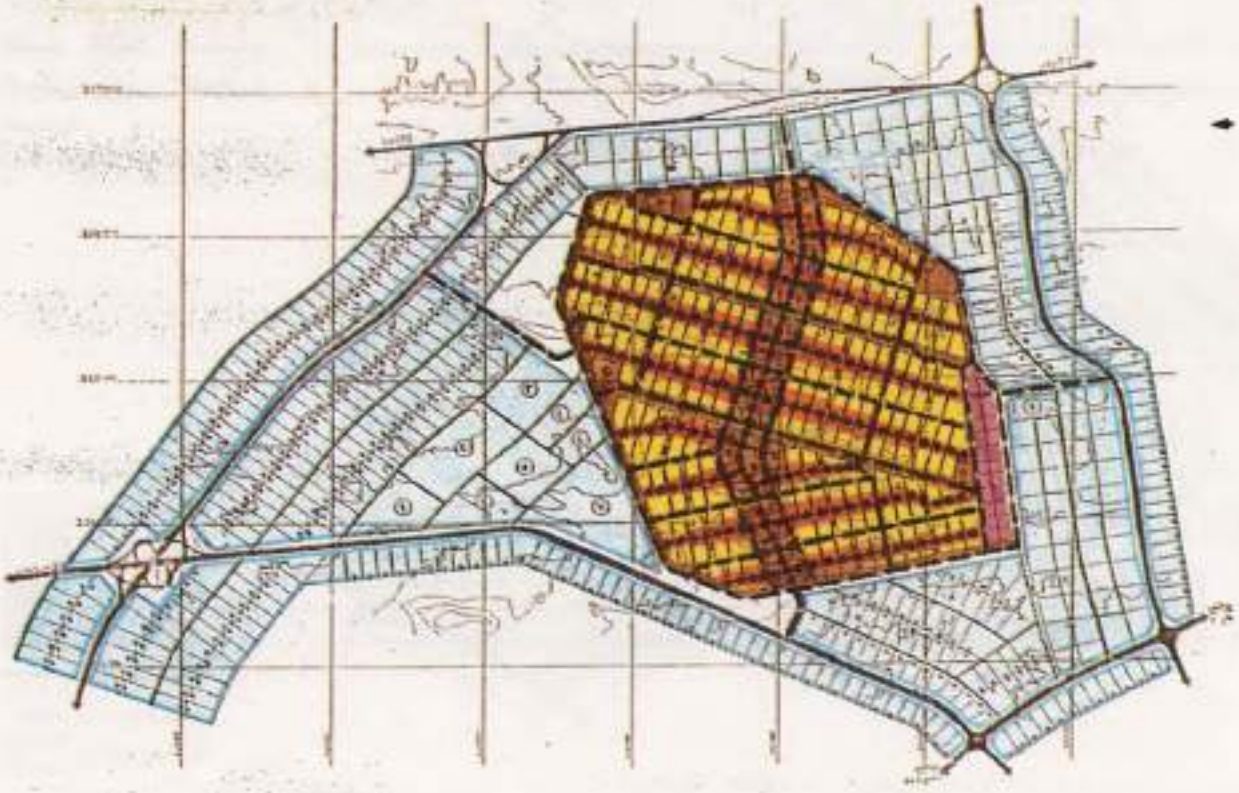

ـو النهائـــى
السكنى رقم(١)
رهب ٢٠٠ ألـف

ســـــكن
سكنى تجارى
خـــدمات
صنـــاعى
مســـارات
طرق مشاه
مشروعات تنمية

نحو النظرية الجديدة:

بدأ الاتجاه الأول نحو النظرية الجديدة فى السبعينات عند مراجعة المخططات التفصيلية لمناطق الامتدادات العمرانية لبعض المدن السعودية حيث كانت تطبق أنماط تقليدية لتقسيم الأراضى تتمثل في مناطق سكنية جديدة تحيطها شرايين الحركة الرئيسية الفاصلة بين المناطق وتتخللها شرايين الحركة الفرعية الداخلية ثم شرايين الحركة الثانوية مكونة شكل" المفروكة "يتوسطها مركز الحى الذى يضم المسجد والخدمات التجارية والإدارية والصحية وتم تقسيم الأراضى للأغراض السكنية بحيث تحتل المساحات الأكبر المحيط الخارجى للمنطقة السكنية مطلة بذلك على شرايين الحركة الرئيسية حول المنطقة ومصرح لها بالارتفاع الأكبر. وتحتل المساحات الأصغر المناطق الداخلية التى تقل فيها الارتفاعات تدريجياً إلى أن تصل إلى حدها الأصغر عند مركز الخدمات، ثم يقوم القطاع الخاص بعد ذلك باستملاك هذه القسائم بهدف البناء عليها عندما تتوفر لدى أعضائه القدرات المالية. وهنا تختلف هذه القدرات من مالك إلى آخر الأمر الذى ينعكس بالتالى على القدر الذى يشيده من أدوار البناء المسموح بها فى كل قسيمة، وتختلف معدلات التنفيذ باختلاف توفر القدرات المالية للملاك الأمر الذى ينعكس بالتالى على الأوضاع العمرانية للمنطقة السكنية فتبنى بعض القسائم كاملة الأدوار ويبقى البعض منها ذا عدد متغير من الأدوار وكذلك البعض الآخر فضاء دون استغلال الأمر الذى يساعد على تفكك الهيكل العمرانى للمنطقة السكنية وبالتالى على تدهور طرقها ومرافقها التى لاتستغل بطاقاتها الكلية خاصة فى المراحل الأولى لعمليات البناء والتعمير وتفقد المنطقة السكنية بذلك قوامها المعمارى والعمرانى وتتعرض استعمالات المبانى فيهاكنتيجة طبيعية لأسلوب تخطيطها فالعمارات الأكثر ارتفاعاً والتى تبنى على التحولات كنتيجة طبيعية لأسلوب تخطيطها فالعمارات الأكثر ارتفاعاً والتى تبنى على

مراحل تعمير مجاورة سكنيـــــة

نمط تقليدى لتقسيم الأراضى "شكل المفروكة"

اسلوب تعمير قطع التقسيم متباعدة عن بعضها

بناء بعض الأقسام كاملة والأخرى لاتكمل

عـــدم اكتمـال مركز الخدمـات

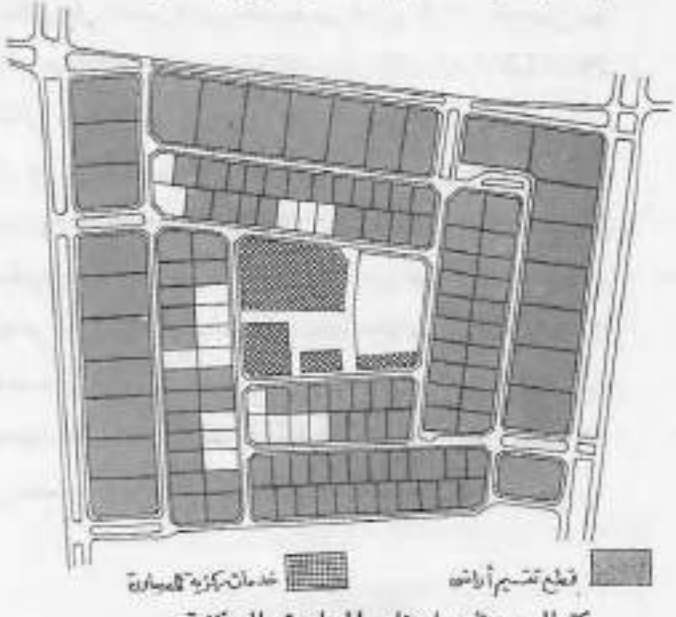

كتمال معظم اجزاء المجاورة السكنية

الاكتمـال النهائى للمجاورة السكنيـــــة

المحيط الخارجى للمنطقة السكنية ماتابث أن تتحول أدوارها الأرضية إلى محلات تجارية وخدمية على جانبى شرايين الحركة الرئيسية المحيطة بالمنطقة .. الأمر الذي يتسبب فى تحول هذه الشرايين من كونها حدوداً فاصلة بين المناطق السكنية إلى كونها محاوراً جامعة للخدمات المركزية للمنطقتين المتجاورتين تقف على جوانبها السيارات وتحتل وظيفة الطريق الذى صمم من أجلها وتصبح بمثابة القصبة الرئيسية للحى التى تجمع على جانبيها نصف المنطقة السكنية التى على جانب ونصف المنطقة السكنية التى على الجانب الآخر. ويفقد مركز الخدمات المخطط له فى قلب كل منطقة وظيفته. هذا بالإضافة إلى ماتسببه هذه الأوضاع التخطيطية المقلوبة إلى زيادة فى قيمة الأراضى على المحيط الخارجى للمنطقة السكنية وتقل تدريجياً حتي مركز الخدمات. مع مايتبع ذلك

من زيادة الكثافة السكانية على المحيط الخارجي للمنطقة وتقل حتى تصل إلى أقل نسبة لها حول مركز الخدمات. وهكذا ينقلب التوجه التخطيطي لتعمير المنطقة السكنية الأمر الذى استدعى البحث عن منظور أخر لتحقيق أهداف التنمية العمرانية على أساس الواقع التنفيذى أو العملى الذى يتناسب مع المقومات العمرانية المحلية للمجتمعات العمرانية الجديدة. والتطور الآخر هنا يختلف اختلافاً جذرياً عن هذا النمط التقليدى الذى تم تطبيقه فى تخطيط المناطق السكنية الجديدة. بل ربما يأخذ الاتجاه المعاكس تماماً .. بمعنى زيادة الكثافة البنائية فى الداخل وخفضها تدريجياً حتى المحيط الخارجي للمنطقة وتحديد القصبة المحورية التى تقسم المنطقة إلى قسمين كمركز للأنشطة التجارية والإدارية والخدمية وتحديد حركة السيارة فيها كعامل لجذب الأنشطة المختلفة وذلك حتى يمكن تخصيصها بعد ذلك للمشاة. من هنا يمكن إيجاد التوازن فى قيمة الأرض على المحور المركزى مع قيمتها على المحيط الخارجي. وبذلك تحتفظ الشرايين الرئيسية التى تحيط بالمنطقة بوظائفها المرورية كفاصل بين المناطق وليس مجمعة لها ومايترتب على ذلك من إقلال من تأثير التلوث البيئي الناتج عن حركة المرور السريعة على الأطراف الخارجية للمناطق السكنية.

من هذه التجربة فى متابعة المخططات العمرانية التى انتقلت من الغرب إلى المدينة العربية ثم تحليلها وتقويمها وإثبات عدم ملاءمتها للمدينة العربية ثم محاولة وضع البدائل المناسبة لها. من هذه التجربة كانت البداية للبحث عن النظرية الجديدة وما قد يعتريها من العقبات التطبيقية التى ترتبط بالنظم الإدارية والمالية السائدة من ناحية وأسلوب اتخاذ القرار بشأنها من ناحية اخرى. هنا برزت أهمية الجوانب التصميمية أو التخطيطية. واستمر البحث عن العديد من التجارب العالمية فى التنمية العمرانية سواء فى الدول التي كانت تحكمها الشمولية أو الدول التى تحكمها الرأسمالية المطلقة فلم يوجد فى أى منها مايحقق مقتضيات الأوضاع المحلية للمدينة العربية. وكان لابد من البحث عن مصادر أخرى من مصادر العلم والمعرفة فلم يكن هناك أفضل من منهج التوسطية والتعاليم والقيم الحضارية الإسلامية كأساس لتوجيه البحث عن النظرية الجديدة فى إطار المحددات البيئية المحلية للمكان.

وعلى الجانب الآخر من الصورة ومن خلال مشاريع تطبيق المخططات العمرانية على المناطق القديمة والتى تبدأ بشق الطرق الجديدة .. حيث أن التخطيط عادة مايهمه انسياب حركة السيارات أكثر مايهمه تأمين حركة المشاة. وشبكة الطرق فى كثير من الأحيان تصمم دون اعتبار للنسيج الاجتماعى العمرانى للمناطق السكنية القديمة والتى تكونت على مر العصور واستقرت مقوماتها الاجتماعية ومكوناتها العمرانية. والطريق الجديد الذى يجذب حركة السيارات يجذب معه

الحركة العشوية للمناطق القديمة

المنطقة القديمة وتمركز الأنشطة حول القصبة

بداية شق طريق لتسهيل المرورالآلى

جذب الأنشطة من المركز إلى الطريق الآلى

حركة التعمير فترتفع على جانبيه العمارات السكنية أولاً ثم ماتلبث أن تتحول أدوارها الأرضية إلى الأنشطة التجارية وأدوارها العليا إلى الأنشطة الإدارية وهكذا تتحول الشوارع الجديدة من شرايين للحركة العابرة إلى شرايين للأنشطة المحلية الجديدة ليتحوصل حولها المجتمع على مدى آخر من الزمن بعد أن فقد المجتمع القديم مقوماته الاجتماعية العمرانية التى قطعت بشبكة الطرق الجديدة. وهكذا يتحرك جسم المدينة بطريقة عضوية كلما أصابه عارض حتى يلتئم هيكله الاجتماعى العمرانى ليتحرك من اتجاه آخر. هذه الحركة العضوية للمدينة تجعلها مثل الكائن الحى الذى يتأقلم مع التغيرات التى تطرأ عليه فى حركة عضوية على مدى الزمن. من هنا كانت البداية للبحث عن النظرية التى تعالج هذا الكائن الحى أثناء حركته العضوية سواء كان قائماً فى بيئة معينة يحتاج إلى العلاج والارتقاء أو كان بذرة فى تربة جديدة تحتاج إلى السقيا المستمرة والعناية الدائمة حتى تنضج وتثمر وتصبح قادرة على مقاومة الظروف البيئية والاقتصادية والسياسية ويصبح مفهوم التنمية العمرانية هنا هو عناية مستمرة للمجتمعات الجديدة حتى تصل إلى قوامها الحضرى المتكامل وتستطيع أن تسير أمورها بنفسها حتى تدخل الدورة الجديدة التي تحتاج فيها إلى العناية المستمرة كغيرها من المجتمعات الجديدة. والتنمية العمرانية بذلك تصبح حركة مستمرة تدفعها أجهزة قائمة قادرة فى حدود اللوائح والتشريعات التى تحكم نمو المدينة. ويأخذ التخطيط العمرانى بذلك اتجاهاً آخر ليس فى رسم المخططات العامة التى عجزت عن مواجهة المستقبل بقدر ماهو تصميم لأسلوب إدارة وتنظيم وتوجيه الحركة العمرانية على المدى الزمنى عناية بالمجتمعات القائمة ورعاية للمجتمعات الجديدة حتى يستقر قوامها. من هنا بدأت تتبلور النظرية الجديدة.

اختراق طريق اخر وقطع النسيج العمرانى

احاطة المنطقة القديمة بالمرور الآلى

انتقال جميع الأنشطة إلى الطرق المحيطة

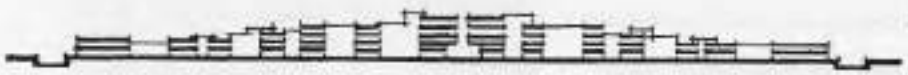

زيادة الكثافة البنائية حول محور القصبة نظرا لارتفاع سعر الأرض فى هذه المنطقة عند المركز

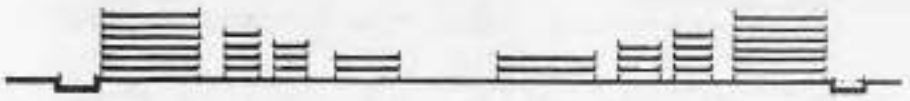

زيادة الكثافة البنائية حول المحيط الخارجى للمجاورة السكنية يزيد من سعر الأرض فى الأطراف

التعامل مع النظرية الجديدة من خلال التجربة:

استمر التعامل مع النظرية الجديدة في مراحلها الأولى من خلال الممارسة العملية لموضع المخططات العمرانية وكان من أهم المشروعات التي تم دراستها في إطار المنطق الجديد للنظرية هو تخطيط التجمع السكني رقم (١) شرق القاهرة الذي تم إعداده في منتصف الثمانينات. فلم يكن المدخل التخطيطي هو العمل على إعداد مخطط عام للمجتمع السكني بقدر ماهو تصميم المنهج العملي للتنمية العمرانية مع وضع الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية العمرانية كعملية مستمرة. من هنا بدأ الصراع الفكري بين ماورد في نطاق العمل الذي أعد لهذا الغرض والفكر الذي ورد في البديل الذي عرض على المسئول عن المشروع والذي أتاح الفرصة لتقديم البديل الجديد للمشروع ثم تضمينه هذا البديل وفي ضوء تحليل هذا المنهج التطبيقي المقترح وصفت المخططات العمرانية التي تتطلبها كل مرحلة. وذلك بعكس المنهج التقليدي الذي يتم فيه وضع المخطط العام ثم تقسيمه إلى مراحل تنفيذية. وبهذا المنطق يتقدم وضع الإمكانية التنفيذية عن وضع مراحل المخطط العمراني نفسه حتى يكون قابلا للتنفيذ. والفكر التخطيطي بذلك لايعتمد على نتائج الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي عادة ماتبن علي معادلات رقمية محددة يصعب تحقيقها في الواقع. فالواقع هنا متغير يتغير الزمان ويتغير متخذ القرار. كما هو متغير بتغير المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب التكهن بها، وهذه الحقيقة هي إحدى المعطيات التي ظهرت من التقديم العلمي لحركة التنمية العمرانية للمدن والتجمعات السكنية الجديدة.

قد يستمر الجدل العلمي بين المنهجين المطروحين، المنهج الأول الذي يؤيد ضرورة وضع المخطط العام الذي يحدد مستقبل المدينة الجديدة على مدى قد يصل إلى خمسة وعشرين عاماً، ثم تقسيم هذا المخطط إلى مراحل تنفيذية تتولى تنفيذها إدارة تنمية المدينة كما سبق وطبق في المدن الجديدة في انجلترا وفرنسا على سبيل المثال. الأمر الذي لم يحقق أهدافه المرسومة وأدى إلى البحث عن أسلوب آخر يسمح بقدر من المرونة في التعديل في ضوء المتغيرات التي تطرأ على عملية التنمية العمرانية كما حدث في مدينة ميلتون كينز الجديدة، والمنهج التالي المطروح في النظرية الجديدة والمؤيد لضرورة وضع الخطوات التنفيذية التي يمكن تحقيقها بالتنظيم الإداري لجهاز التنمية علي مدى مراحل بنائه أو تكوينه. ثم وضع المخططات العمرانية التي تتلاءم مع هذه الخطوات التنفيذية. والهدف هنا هو تقديم وضع منهج إدارة التنمية واقتصادياتها عن منهج التخطيط العمراني أو بمعنى آخر وضع منهج التخطيط العمراني على أساس منهج إدارة التنمية واقتصادياتها تاكيداً لواقعية التخطيط أو توثيقاً للربط بين النظرية والواقع الأمر الذي لم يتحقق على مدى الممارسات الطويلة للتخطيط العمراني. أو أن هناك منهجاً آخر يمكنه أن يوائم بين المنهجين المتضادين الأمر

الذى يجعل من هذا التضاد المنهجى أمراً يصعب تحقيقه. ويستمر التأكيد على المنهج الذى يسعى إلى بناء النظرية من خلال الواقع ولاتفرض عليه. هذه هى بدايات النظرية الجديدة.

وتأكيداً لنفس المنهج الفكرى فإن النظرية الجديدة تعتمد فى أساسياتها أيضاً على نتائج تجارب التنمية العمرانية التى تمت فى المكان حتى تصبح النظرية بذلك مرتبطة ارتباطاً كاملاً بالواقع المحلى سواء تمت هذه التنمية العمرانية بواسطة الأجهزة الرسمية أو بالوسائل غير الرسمية وسواء كانت هذه النتائج سلبية أو إيجابية فالحركة العمرانية لهذه التجارب ترتبط ارتباطاً عضوياً بحركة المجتمع التى يتفاعل بها مؤكداً الصفة العضوية للمدينة الأمر الذى لم تتداركه النظرية التقليدية وهذا مايعطى النظرية الجديدة بعدها المحلى فهى وإن كانت عامة فى منهجها فهى خاصة بالمكان الذى تطبق فيه وهى بذلك تنبع من واقع الممارسة على النطاق العام للفكر التخطيطى والنطاق المحلي المرتبط بخصوصيات المكان اجتماعياً وعمرانياً وقد كان ذلك من عناصر التعامل مع النظرية الجديدة من خلال التجربة بسلبياتها وإيجابياتها عند وضع التصور المنهجى لأسلوب التنمية العمرانية للتجمع السكنى الجديد رقم (١) شرق القاهرة والذى اعتمدت نظريته على عاملين أساسيين: الأول فى استخلاص الظواهر الاجتماعية العمرانية الواقعية لعدد من مشروعات التنمية العمرانية السابقة سواء تمت من خلال أجهزة رسمية أو بطرق غير رسمية والتى تؤكد خصوصية المكان والثانى فى وضع التصور الأقرب للمراحل الواقعية التى يمكن أن تتم فى إطارها عملية التنمية العمرانية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتى توضح المنهج العام للنظرية الجديدة التي تستكمل بعد ذلك بالبناء الاجتماعى الإسلامى للمجتمع الجديد من بداية عمليات الاستيطان حتى اكتماله. قال تعالى "والله جعل لكم الأرض بساطاً /لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً" (سورة نوح آية ١٩-٢٠) وقال "وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ..." (الشورى آية ٣٨). فالأساس الأول يتمثل فى الظواهر الاجتماعية العمرانية للمكان التى يمكن ايضاحها في الحالات التالية:

الظاهـــرة الأولـــى

تتضح الظاهرة الأولى فى توفر الطاقات القادرة على التشييد والبناء مع مايرتبط بذلك من الإمدادات الخاصة بالكهرباء والمياه والصرف الصحى. الأمر الذى يظهر بوضوح فى مناطق الإسكان العشوائى أو غير الرسمى الذى يظهر على أطراف المدن متحدياً عجز الدولة عن توفير الأرض أو المساكن المناسبة لنسبة كبيرة من المجتمع من ذوى الدخل المحدود، ومتحدياً كذلك اللوائح والقوانين التخطيطية . ومع تفشى هذه الظاهرة فى المناطق الحضرية والريفية على مدى طويل من الزمن فإن واقعية المعالجة التخطيطية لها تأتى من إتاحة كل

الرغبات التى دفعت المجتمع للجوء لتعمير هذه المناطق مع توفير أراضى البناء حسب الرغبات وإتاحة فرصة المشاركة الشعبية بمساحات مختلفة فى رسم المخططات وتوفير المرافق والخدمات حتى وإن استلزم الأمر توفير أراضى البناء دون مقابل. إذ أن سعر أراضى البناء يتحدد فى ضوء مايتحمله المتر المسطح من مرافق عامة سوف تقوم المشاركة الشعبية بتوفيرها فى المراحل التالية للتعمير. فإن محدودى الدخل ينفقون مدخراتهم على بناء المأوى أولاً مع توفير الحد الأدنى من المرافق الخاصة إلى أن تتوفر لهم مدخرات أخرى ينفقونها على المرافق العامة بعد ذلك.

وعادة مايلجأ أفراد المجتمع إلى البناء بالجهود الذاتية سواء باستئجار العمال ومدهم بمواد البناء أو بالتعامل مع صغار المقاولين لتنفيذ بعض الأعمال المتكاملة أو بالمساهمة الشخصية فى أعمال البناء والتركيبات إذا توفر الحد الأدنى من الخبرة في هذا المجال أو بكل هذه الوسائل مجتمعة. ويلجأ أفراد المجتمع فى كل ذلك بالبحث عن أرخص الطرق أكثر من أيسرها للحصول على مواد البناء والعناصر المعمارية أو التجهيزات الخاصة بالبناء بهدف توفير الحد الأدنى للإيواء الذى يتناسب مع متطلبات الأسرة وبالأسلوب الذى يراه صاحب المبنى مناسباً للمكان. سواء من ناحية التوجيه أو التهوية أو الصرف الصحي أو الإمداد بالماء والكهرباء. وعادة ماتترك أعمال النهو الخارجية إلى وقت لاحق باعتبارها شكلاً من أشكال الإظهار أو التظاهر وليست من الأمور الأساسية.

من هذه الظاهرة تصبح المشاركة الشعبية فى عملية التنمية العمرانية عاملا إيجابياً يمكن استكماله بالتنمية الاجتماعية المبنية على الأسس الإسلامية حتى تتوفر عناصر البناء العمرانى للمجتمع الأمر الذى يتطلب رعاية مستمرة وبالتالى عناية خاصة بالجوانب الإدارية والتنظيمية لعملية التنمية المتكاملة حيث يتم بناءالعمران مع بناء الإنسان معاً وهذه أحد أهداف النظرية الجديدة.

الظاهرة الثانيـــــــة:

الظاهرة الثانية المحلية فى التنمية العمرانية هى استقطاب المحاور الرئيسية لحركة السيارة للأنشطة التجارية والإدارية. فلم تعد المحاور الرئيسية فاصلة بين المناطق السكنية بل أصبحت مجمعة لها بالرغم من القواعد التخطيطية التى تكثف الإسكان على الأطراف الخارجية للتجمعات السكنية وتقللها فى الداخل حيث المساكن التجارية والإدارية التى ماتلبث أن تتوارى مع ظهور الأنشطة التجارية والإدارية على المحاور الرئيسية التى تفصل بين المجاورات السكنية تخطيطياً وليس واقعياً. وهذه الظاهرة تتخذها المدن العربية بصفة خاصة كموروث اجتماعى لابد من أخذه فى الاعتبار فى التنمية العمرانية واذا كان من

الأهداف التقليدية للمخطط العمراني فصل حركة المرور عن حركة المشاة. وحيث أن حركة المرور كظاهرة تستقطب الأنشطة المرتبطة بحركة المشاة فسوف تختلط حركة المرور مع الوقت بحركة المشاة التي تتزايد تباعاً حتى تصبح عاملاً ضاغطاً لتخصيص هذه المسارات للمشاة فقط والبحث عن مسارات أخرى بديلة لحركة السيارات كما يحدث حالياً في تطوير مراكز المدن والقديمة منها خاصة. وتأكيداً لواقعية التنمية العمرانية للمجاورات السكنية الجديدة يجب البحث عن صيغة تخطيطية أخرى تتجاوب مع هذه الظاهرة التي تتغير فيها وظيفة الشارع الرئيسي مع الوقت من استيعاب الحركة الرئيسية للمرور إلى استيعاب الحركة الرئيسية للمشاة كتعبير واقعي عن ديناميكية التحولات العمرانية للمدينة والتي لم تعد تصلح لها الصيغ الاستاتيكية التقليدية التي تعبر عنها المخططات الجامدة أو المحددة المعالم. وتهدف النظرية الجديدة إلى البحث عن الصيغة الديناميكية التي تتحول فيها طرق المرور مع الوقت إلى طرق للمشاة وتأخذ طرق المرور مسارات أخرى جديدة. وترتبط هذه الصيغة الديناميكية بمسارات شبكات المرافق العامة التي يجب أن تخضع هي بالتبعية إلى الصيغة الديناميكية التي تبحث عنها النظرية وهي نفس الصيغة الواقعية التي تبدأ عندها المرافق الخاصة في مناطق الإسكان العشوائي أو الغير رسمي ثم يشارك المجتمع بعد ذلك في توفيرها في إطار شبكة المرافق العامة كما يتم في عمليات الارتقاء التي تتم في مناطق الإسكان العشوائي غير الرسمي. وهنا تظهر أهمية تنظيم وإدارة عمليات التنمية العمرانية وتحديد طبيعة العمليات الفرعية في مرحليات العمل المختلفة. وبذلك يصبح أعداد دليل العمل في التنمية العمرانية أكثر الإنجازات أهمية في النظرية الجديدة.

الظاهرة الثالثـــــة:

الظاهرة المحلية الثالثة والتي يمكن استخدامها في تجربة المدن الجديدة هي عدم توازن التنمية العمرانية على مدى مراحل تطور هذه المدن الأمر الذي يرجع إلى تطبيق الأسلوب التقليدي في تحديد المرحليات وتتم هذه المرحليات عادة على أساس تحديد مناطق سكنية كاملة منفصلة للمراحل الأولى، تترك بينها مناطق فضاء للمراحل التالية ،الأمر الذي يتسبب في خلخلة الكيان العمراني للمدينة على مدى مراحل نموها، وتفقد المدن بذلك خاصيتها العضوية. فلتحديد مرحليات التعمير أهمية خاصة في عملية التنمية العمرانية ليس فقط من الناحية الاقتصادية حيث يتم بناء البنية الأساسية من المرافق والخدمات العامة في المراحل الأولى حتى تستقبل التدفقات السكانية المتتالية على مدى زمن طويل نسبياً تبقى فيه هذه المرافق والخدمات العامة دون استعمال كامل قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تدهورها ثم إعادة بناء أجزاء منها الأمر الذي يقلل من مقومات استثمارها اقتصادياً خلال مراحل التنمية العمرانية وهذه نتيجة طبيعية

للمخططات الاستاتيكية التي يتم إعدادها للمدن الجديدة. فتصميم شبكات المرافق العامة يتم لاستقبال الاحتياجات السكانية على مدي طويل من الزمن دون اعتبار للمعدلات البطيئة للاستيطان البشرى التى تطرأ على المدينة والتى ثبت بالتجربة الواقعية تخلف هذه المعدلات عن المخطط لها الأمر الذي يصعب التبصر به أو توقعه، و الأمر الذى يؤكد ضرورة إيجاد الصيغة التخطيطية المرنة أو الديناميكية التى تستطيع أن تستوعب المعدلات المتغيرة للاستيطان على المدى الزمنى للتنمية العمرانية وتتحول المرحليات المحددة بذلك إلى عمليات مستمرة على طول المدى الزمنى تحكمها برامج عمل لكل الأنشطة والفعاليات التى تترابط وتتكامل وتتوازن وتتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية على المدى الزمنى لعملية التنمية العمرانية الأمر الذى يؤكد مرة اخرى ضرورة البناء التنظيمي والإدارى لعملية التنمية العمرانية كما يؤكد ضرورة التصميم المرحلى أو العضوى -بمعنى أصح- لجعل المكونات المعمارية والإنشائية على المدى الزمنى لعمليات التنمية العمرانية شاملة مبانى الخدمات العامة والطرق وشبكات المرافق العامة بحيث تنمو مبانى الإسكان والخدمات وشبكات المرافق مواكبة للنمو الاستيطانى وهذا ماتسعى إليه النظرية الجديدة.

الظاهرة الرابعـــــة:

الظاهرة الرابعة من التجارب السكنية المحلية تؤكد أن متطلبات الإسكان من نماذج جامدة للوحدات السكنية يتم تحديدها مسبقاً لاستقبال السكان الجدد دون اعتبار للرغبات الخاصة للأسرة أو تقدير لإمكانياتها المادية خاصة وأن تحديد مايسمى بمستويات الدخل فى الإسكان هو تحديد اعتبارى أكثر منه تحديد واقعى إذ يصعب معه وضع الحدود الفاصلة بين هذه المستويات فى الواقع، ومن ناحية أخرى فإن الفصل بين هذه المستويات يتعارض مع مبدأ الاختلال الاجتماعى أو التكوين العضوى للمجتمعات. لذلك فإن عمليات الإسكان كمكون أساسى فى عمليات التنمية العمرانية لابد وأن تخضع إلى المفاهيم والظواهر الواقعية التي تقدمها تجربة الإسكان العشوائى غيرالرسمى بحث توفر عملية الإسكان والأنماط والنماذج التى تتناسب مع رغبات وقدرات أو إمكانيات الأسرة الواحدة. وهنا يدخل التصميم المعمارى لمبانى الإسكان عاملاً أساسياً فى عملية التنمية العمرانية لتقديم المسكن حسب الطلب وذلك بالمشاركة الشعبية في التصميم والبناء وذلك في إطار من الهياكل الإنشائية الموحدة القياسات الأمر الذي يساعد علي سهولة الإنشاء بأسلوب التجهيز المسبق وهنا تظهر أهمية تنظيم وإدارة عمليات التشييد فى إطار التنمية العمرانية وذلك بنفس الفكر الواقعى الذي تم به بناء الإسكان العشوائى غير الرسمى بحيث يتم بناء مرفق عام للبناء والتشييد يسعى إلى توفير مواد البناء أو العناصر المعمارية والإنشائية أو التجهيزات الصحية والكهربائية الذى يمد بها عمليات التشييد

والبناء، سواء فى شكل مقاولات صغيرة أو تركيبات أو إمداد بالتجهيزات أو مواد البناء، يختار منها السكان الشكل الذى يتناسب مع إمكانياتهم البشرية أو المادية أو الفنية، كما يتم فى الواقع بناء الإسكان العشوائى غير الرسمى. وهنا يستفيد المواطن من الخدمات الفنية والتصميمية التى يقدمها مرفق البناء إلى المواطنين على مدى عمليات التنمية العمرانية. وهذا مايؤكد كذلك أهمية التنظيم الإدارى لتشغيل مرفق البناء بالشكل التعاونى الذى تشارك فيها المجتمعات وذلك فى إطار التنظيم الإدارى لعمليات التنمية العمرانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتنفيذية. و هذه قاعدة أخرى من القواعد التى تبنى عليها النظرية الجديدة.

الظاهرة الخامسة:

الظاهرة الخامسة التى قدمتها التجربة المحلية هى الأسلوب الإدارى والتنظيمى الذى تمت به أحد المشروعات الناجحة للتنمية العمرانية على الأراضى الصحراوية وهى التجربة التى قدمتها شركة واحات عين شمس (مصر الجديدة) فى أوائل القرن العشرين كشركة تنمية عمرانية خاصة، حصلت على امتياز تنمية منطقة صحراوية شمال شرق مدينة القاهرة، وذلك بعد دراسة مستفيضة لإمكانيات التنمية خاصة بالنسبة لمصادر المياه وطبيعة الأرض والمناخ وطرق الاتصال بالضواحى الشمالية للعاصمة. ومع الجوانب التعاقدية والقانونية وما تتضمنه من امتيازات خاصة ومع المتغيرات التى طرأت عليها بتغير السياسات فى هذه الفترة الزمنية إلا أن المهم هنا هو المنهج والأسلوب الذى اتبعته إدارة هذه المدينة الجديدة فى أسلوب الجذب السكانى للمدينة حيث بدأت فى إنشاء عناصر جذب رياضية وترفيهية متمثلة فى حلبة سباق للخيل وملاعب للجولف وفندق كبير بمستوى عالى، مع إنشاء شريان رئيسى يصل مركز المدينة الجديدة بالضاحية الشمالية للقاهرة واعتنت بتصميمه واتساعه وتشجير وتنسيق جزيرته الوسطى ذات الاتساع الكبير حتى أصبح عاملاً هاماً فى جذب الحركة إلى مركز المدينة الجديدة. كما أنشئت بعض المبانى التجارية السكنية على طراز مميز وإن اختلفت فى توصيفه الآراء. ومع كل ذلك أقامت لها مقراً لإدارة عمليات التنمية العمرانية من إعداد للمخططات التنفيذية وتوفير المرافق والخدمات العامة وتصميم نماذج متميزة لأنماط مختلفة من الوحدات السكنية المنفصلة أو المتصلة تحمل الطابع المميز للمدينة. فقد ساعدت عناصر الجذب الرياضية والترفيهية والتسويقية فى البداية على جذب الحركة إلى المدينة الجديدة ليس بهدف الاستيطان ولكن للتعرف عليها وعلى ماتوفره من مزايا عمرانية وسكنية وبيئية تروق لفئات كثيرة من المجتمع خاصة ذوي الدخول المرتفعة وفوق المتوسطة خاصة من المواطنين والمتحدرين من جنسيات أجنبية وهى الفئات القادرة على الاستثمار فى المراحل الأولى للتنمية العمرانية. ومع استقرارها

تتوافد الفئات الأخرى التى تعمل فى قطاع الخدمات والمرافق العامة. فتوفر لهم الشركة الإسكان المناسب فى الموقع المناسب. وهكذا استمرت التنمية العمرانية كعملية مستمرة يقوم عليها جهاز قادر على التنظيم والإدارة ويظهر ذلك فى ارتفاع مستوى الأداء والتعامل مع المستوطنين الجدد وتقديم كل الخدمات المتاحة بسهولة ويسر بل وفرض جو من الاحترام المتبادل بين الإدارة والعملاء وهو مايظهر في الجوانب الشكلية للإدارة من حسن المظهر وتنسيق المكان والرعاية والرقابة التى تضمن استمرار هذا المستوى من الأداء. فقد كانت إدارة الشركة مسئولة عن كل جوانب التنمية العمرانية من توفير البنية الأساسية من مرافق عامة كالمياه والكهرباء والطرق والتشجير بالإضافة إلى توفير الأراضى المخصصة للبناء ووضع لوائح تنظيم البناء لكل منطقة بما يتناسب مع الكثافة والطابع وموقع الخدمات بغض النظر عن عرض الشارع فقد تحددت ارتفاعات المبانى على شارع العروبة بدورين أو ثلاثة مع الارتداد بمقدار عشرة أمتار عن حد الطريق وذلك بالرغم من الاتساع الكبير للشارع. فالارتفاعات تزداد فى المناطق التجارية فى الوسط وتقل على الشرايين الرئيسية التي تفصل ما بين المناطق السكنية. وهكذا تقدم هذه التجربة الواقعية تأكيدا جديداً على أهمية التنظيم والإدارة فى عملية التنمية العمرانية والتعامل معها وتطويرها وذلك بالأسلوب الاستثمارى الذى يخدم مختلف الطبقات وإن كانت الأولوية لذوى الدخول المرتفعة ثم لذوى الدخول الأقل ، وذلك للاهتمام بالمستوى الحضارى للمدينة الجديدة ويعنى ذلك أن منهج التنمية العمرانية لا يبنى على أساس مخططات جامدة تحدد أوضاع المدينة لفترة طويلة من الزمن ولكن على أساس تصميم متقن لأسلوب إدارة وتنظيم عمليات التنمية. وهذا ما تسعى إليه النظرية الجديدة التاسعة من تجارب الواقع المحلى كما ظهرت النظريات فى الغرب نابعة من التجارب المحلية التى مرت بها تجمعاته السكنية على مدى الأزمان المتتالية.

وهكذا تقدم هذه الظواهر الخمس للتجربة المحلية البعد الواقعى للتنمية العمرانية فى مصر وهى بذلك تعتبر المرجع الأساسى للبناء الواقعى للنظرية. والنظرية بأبعادها العامة لا تستند إلى اتجاه مسبق فهى وليده الواقع كما كانت نظرية المدن الحدائقية التى فرضتها الظروف البيئية فى انجلترا فى أعقاب الثورة الصناعية وكما كانت نظرية المجاورة السكنية التى فرضها تاثير الحركة السريعة للسيارة فى أمريكا مع ما اتصل بها من أبعاد اجتماعية تتناسب مع المقومات المحلية. وغيرها من النظريات التى ظهرت فى الفكر الغربى لمواجهة المتغيرات المحلية فى الغرب. وإن كان كل منها يطرح للتجربة التى تظهر نتائجها بعد فترة زمنية طويلة لتتبعها نظرية أخرى. فكانت فى اجمالها تطرح كتصور مسبق لما يجب أن تكون عليه المدينة وليس لما يمكن أن تصل إليه. فقد غلبت على معظمها القيم المعمارية أكثر منها الأساليب المنهجية المرتبطة بالواقع الإدارى والتنظيم والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد نشات النظريات فى معظمها من خلال الأعمال المعمارية والتصميمية أكثر منها من خلال عمليات التنمية العمرانية. فقد كان للمعماريين فى الغرب الدور الرائد فى طرح معظم نظريات التخطيط العمرانى.

الحركة العضوية للتنمية العمرانية :

تتم الخطوات العملية للتنمية العمرانية للمدينة الجديدة بعد مجموعة من الدراسات المتكاملة التى تحدد الموقع فى إطار التخطيط الإقليمى والمقومات المتوفرة للتنمية العمرانية مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجديد دون أن يكون محدداً لوضع المخطط التقليدى الاستاتيكى ومراحله التنفيذية ولكن لتكوين دليل لوضع الخطوات العملية للتنمية العمرانية كعملية مستمرة تحكمها الأسس التنظيمية والإدارية وكحركة عضوية تحكمها طبيعة النمو وخصائصها وما تحتاجه من عناية ورعاية تختلف فى طبيعتها من بدايتها كبذرة ثم كتبتة ثم كشجرة حتى تصل إلى تكوينها كشجرة تعطى ثمارها. وذلك من خلال نظام خاص تتكاثر فيه الخلايا ثم تتجمع فى وحدات أكبر وهكذا على طول الشرايين الرئيسية التي تتفرع منها الشرايين الفرعية مع حركة النمو العضوى للمجتمع السكنى الجديد الذى يواجه الحركة الطبيعية للاستيطان البشرى الذى يتوفر فيه الإسكان حسب الطلب والخدمات الخاصة أولاً ثم الخدمات العامة بعد ذلك. وبهذا المفهوم يمكن تصور الحركة العضوية للتنمية العمرانية على الوجه التالى :

١- يحدد موقع البذرة الأولى للتنمة العمرانية فى مركز الأرض المخصصة للمجتمع الجديد بعد تسويتها وتحديد ملامحها الطبوغرافية ثم تبدأ الخطوات الأولى للتعمير حول الساحة الرئيسية بإنشاء إدارة المشروع ومايتصل بها من قاعات للاستقبال والمعرض الخاص بالتنمية العمرانية من ناحية والمسجد ومايتصل به من خدمات صحية من ناحية أخرى، هذا بخلاف مجمع مبانى الخدمات التجارية والإدارية على أن يمهد الطريق الذى يربط مركز المدينة بالشريان الإقليمى، ثم يتم تشجيره وتنسيقه بالاتساع المناسب بجزيرته الوسطى بحيث يمثل عنصرا هاماً لجذب الحركة إلى مركز المدينة ويساعد ذلك إنشاء بعض المشروعات الجاذبة عند نقطة التقائه بالطريق الإقليمى لتأكيد المدخل الجديد إلى المنطقة المركزية على أن يتحمل الطريق الجديد الشبكة المؤقتة للكهرباء والماء القادرة على خدمة المراحل الأولى للتنمية العمرانية وذلك فى إطار منهج النمو العضوى للمدينة كما يوضح فيما بعد.

٢- يتم تحديد مساحات خاصة بالاستثمار السكنى التجارى الإدارى حول المنطقة المركزية مع تحديد التسهيلات التى يمكن أن تمنح للمستثمرين سواء بالنسبة لأسعار الأراضى أو المرافق أو الخدمات أو الضرائب والجمارك، ثم يتم الإعلان عن ذلك بكل وسائل الإعلام المختلفة فى إطار مصدر عام مجسم للمدينة موضحاً مقوماتها التنموية. كما تعد برامج خاصة للزيارات المجانية لمركز المدينة مع توفير بعض وسائل الترويح والترفيه والتسويق نهاراً أو ليلاً وتنظيم المهرجانات العامة فى الساحة المركزية أو حولها وذلك بهدف جذب الحركة إلى موقع المدينة الجديدة وزيادة معدلات التردد عليها من قبل المواطنين

مراحل النمو العضوى للتنمية العمرانية

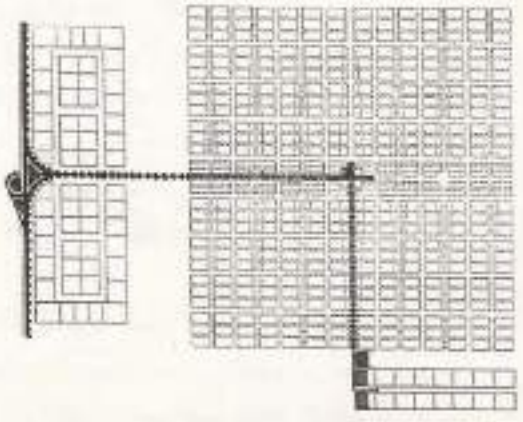

البذرة الأولى للتنمية العمرانية

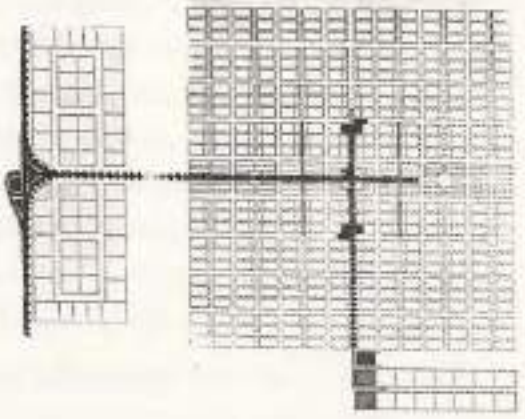

نمو المشروعات مع زيادة وحدات الجوار

الإظهار والإبهار المرئية والمسموعة مع العمل على الارتقاء بالمستوى التنظيمى والإدارى لاستقبال أفراد المجتمع وإعلامهم بمزايا الاستيطان أو الاستثمار فى التجمع الجديد مع إعطاء مميزات خاصة للرواد الأوائل من المستوطنين أوالمستثمرين. وهنا يمكن إسكان العاملين فى إدارة المشروع (الشركة) فهم الأولى بالرعاية مع توفير وسائل الإعاشة اليومية لهم ووسائل النقل لأبنائهم إلى المدارس خارج المدينة حتى يتم بناء المراحل الأولى للمدارس مع النمو العضوى للمدينة وعندما يصل عدد المستوطنين إلى الحجم المناسب يدفع إلى ضرورة إنشاء المدارس وذلك فى إطار النظرية التنموية.

٣- عندما تبدأ الطلائع الأولى للسكان الجدد فى الاستيطان توفر لهم المرافق الخاصة بالنسبة للصرف الصحى أو الإمداد بالمياه حتى يصل عدد المستوطنين إلى الحجم الذى يتطلب إنشاء المرحلة الأولى من شبكات المرافق العامة باعتبار أن الطريق الرئيسي الموصل إلى مركز التجمع السكنى الجديد هو بمثابة الحبل السرى الذى يغذى المدينة. ومع زيادة الطلب على الاستيطان يتم توفير النماذج الخاصة للمبانى الخاصة أو الاستثمارية التى يتم بناؤها على طول الأفرع الجديدة لحركة المرور المتفرعة من الطريق الرئيسى الذى يمتد هو بدوره إلى الجانب الآخر من مركز المدينة. وسوف تستقطب حركة المرور على الطريق الرئيسي فى المراحل الأولى لتنمية الحركة التجارية تحت المبانى السكنية أو الإدارية على جانبيه من ناحية المركز ثم تستقطب حركة المرور على الطرق الفرعية بعد ذلك نسبة أخرى من الحركة التجارية الفرعية. هذا فى الوقت الذي تستمر فيه ساحة المركز الرئيسى تستعمل للمرور المغذى لمناطق التعمير الأولى إلى أن تصل كثافة النشاط التجارى على جوانب هذه المحاور إلى الحد الذى يتعارض مع حركة المرور. فى هذه الحالة يمكن توجيه جزء من المرور خارج الأجزاء المتأثرة بهذه الظاهرة فى الطريق الرئيسى أو الطرق الفرعية وتخصيص هذه الأجزاء لحركة المشاه مع تحديد حركة المرور فيها إلى أن يتم منع المرور فيها بعد ذلك وتتحول بالتالى إلى طرق للمشاه يتم تنسيقها بالأسلوب المناسب. وهكذا كلما امتدت حركة العمران على جوانب الطرق الرئيسية أو الفرعية وزادت كثافة النشاط التجارى والإدارى فيها يتم توجيه المرور خارجها جزئياً ثم كلياً وتحويل الأجزاء المتأثرة بهذه الظاهرة إلى مسارات لحركة المشاه جزئياً ثم كلياً، وهكذا تتحول محاور حركة المرور تدريجيا إلى حركة للمشاه وتتجه حركة المرور إلى مسارات جديدة يضعف فيها استقطابها للأنشطة التجارية كظاهرة طبيعية للمدينة. ومع هذا التحول تمتد شبكات المرافق العامة على طول حركة المرور المؤقتة التى تتحول بعد ذلك إلى مسارات للمشاة وبذلك تصبح شبكة المرافق العامة تحت مسارات المشاه حيث يسهل صيانتها وتشغيلها وتبنى مسارات المرور الجديدة بما يتناسب مع الغرض المرورى فقط.

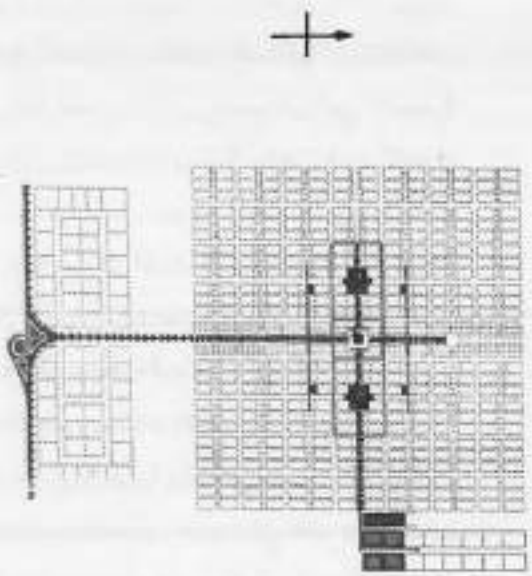

نمو مرحلى للخدمات وتحويل المرور الآلى خارج المحاور

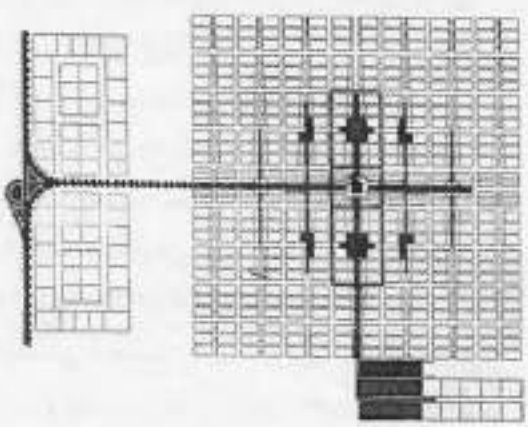

ظهور المجاورة المتكاملة بخدماتها

٤- تنظيم النمو العضوى للتجمع الجديد خلال شبكة منتظمة من الخلايا السكنية تسمى وحدات الجوار التى تضم كل منها أربعين جاراً فى الاتجاهات الأربع -(إشارة إلى الحديث النبوى الشريف) بهذا المفهوم - فتضم هذه الوحدات حوالى ٨٠٠ نسمة تمثل حجم الحارة فى المدينة القديمة على مساحة قدرها حوالى ٤ أفدنة طولها ١٨٠م وعرضها ٩٠م، وتنظم هذه الخلايا فى صفوف وتتفرع تدريجياً من الطرق الفرعية تباعاً وتتكاثر عليها حتى يصل عددها إلى ست خلايا مكونة مجاورة سكنية. وتمتد كل خلية على جانبى طريق خاص بها يفتح من ناحية على الطريق الفرعى الذى يجذب النشاط التجارى للمجاورة السكنية ويفتح من ناحية أخرى على شريط الخدمات الموازى للطريق الفرعى وهو يحتل المساحة التى تمتد موازية للامتداد العمرانى للخلايا السكنية ليستوعب الخدمات التعليمية والاجتماعية والترفيهية التى تنمو هى الأخرى من خلال تصميماتها المعمارية مع النمو العمرانى للخلايا السكنية. وينظم هذه الحركة المستمرة جهاز التنمية العمرانية للمدينة، والذى يضع البرامج التنفيذية للطرق والبنية الأساسية ومبانى الإسكان والخدمات وينسق بينها بحيث تتحرك كل هذه العناصر فى شكل متكامل مستعيناً بذلك بمرفق البناء الذى يبدأ عمله مع بداية أعمال البناء والتعمير. ويرتبط بمركز المدينة الجديدة بشريان حركة رئيسى لايلبث هو الآخر أن يتحول إلى مسار للمشاه بنفس طبيعة التحول التى تطرأ على الطريق الرئيسي الذى يصل إلى مركز المدينة.

٥- يتم التنسيق بين عمليات البناء والتشييد وعمليات الاستيطان بحيث تستوعب الوحدات السكنية الأفواج الواردة للعمل أو الإقامة وذلك فى ضوء الاختيارات المسبقة التى تحدد نوعيات الإسكان ونوعيات العمل. سواء فى قطاع الخدمات التي تشيد تباعاً أو فى قطاع الإنتاج الذى توفره المنطقة الصناعية التي تم تنميتها أيضاً مع النمو العضوى للمدينة فى شكل خلايا للصناعات النوعية. وهنا يقوم مرفق البناء بدور رئيسى فى مد عمليات البناء والتشييد بالعناصر المعمارية والتجهيزات الفنية ومواد البناء مع التدريب على التشغيل الذاتى للمواطنين الراغبين فى المساهمة بالجهود الذاتية فى البناء.

٦- يتم التعامل مع عمليات التنمية العمرانية للمجتمع الجديد بأحدث الوسائل والنظم الإدارية واستخدام البرامج المناسبة فى الحاسبات الآلية لهذا الغرض. سواء بالنسبة لتسجيل الرغبات والكميات وإعداد المخططات والتصميمات أو فى برمجة وإدارة المشروعات والاستثمارات أو فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية كل ذلك فى ضوء قاعدة وافية من البيانات والمعلومات خاصة وأن التنمية العمرانية كعملية مستمرة تعتمد فى أساسها على تنظيم وإدارة العمليات أكثر منها على إعداد الدراسات والمخططات البعيدة الأجل. وفى هذا الإطار تتحدد الصيغة القانونية والإدارية لجهاز التنمية العمرانية، كجهاز له كل الصلاحيات الفنية والإدارية والمالية الأمر الذى لايتأتى إلا فى صيغة الشركات

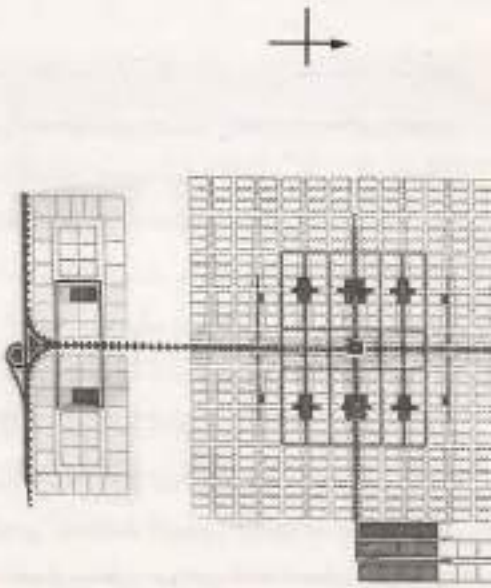

ظهور خدمات المشروعات الإنتاجية والاستثمارية

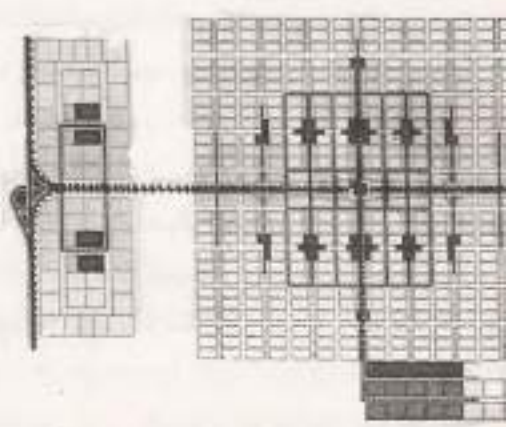

نمو السكان مع الخدمات المركزية وظهور الساحات

المساهمة التى تسعى إلى الاستثمار كما تسعى إلى التعمير فى إطار الاستراتيجية العمرانية للدولة. ويعتبر هذا الجهاز من ناحية أخرى بمثابة جهاز للاستقبال يهدف إلى توطين الفائض السكانى من المدن المزدحمة بالسكان ويوفر لهم كل مقومات الاستيطان البشرى. كما يمكنه الاتصال والتنسيق والتعامل مع أجهزة الإرسال التى تسعى إلى الارتقاء بالأحياء المزدحمة فى المدن القديمة. الأمرالذى يتطلب جهداً أكبر فى التنظيم والإدارة وإلا فقدت النظرية مضمونها العملى.

٧- تتم أعمال التنمية الاجتماعية للسكان من خلال عملية التنمية العمرانية من بداية التعمير إلى نهايته وهنا تظهر الأهمية التطبيقية لممارسة القيم والسلوكيات الإسلامية حيث أن بناء المجتمع الجديد لايقتصر فقط على عمليات البناء وتشييده ولكنه فى نفس الوقت يتضمن بناء الإنسان الوافد بداية بحسن الاستقبال والترحاب وتقديم كل الخدمات وتسهيل كل المعاملات باعتبار أن الدين المعاملة وهذا مايجب أن يعامل به الوافد الجديد. ويبدأ المسجد دوره فى التثقيف والتعليم الأساسى كما يبدأ دوره أيضاً فى تقديم الخدمات الصحية للمستوطنين وبذلك يشعر الإنسان الوافد بالعناية والرعاية التى قد تمتد كذلك إلى الرعاية الاجتماعية وتنظيم أساليب التعاون فى البناء والتكافل فى الحياة حتى تظهر الدعوة الإسلامية هنا فى واقعها الملموس أكثر منها فى الوعظ والإرشاد. وتمتد هذه الدعوة هنا إلى تأكيد حقوق الجوار فى الخلايا السكنية التي تضم كل منها أربعين جاراً فى الجهات الأربعة. ويمكن لجهاز إدارة التنمية العمرانية إحياء دور المحتسب فى إدارة الشئون البلدية للخلية السكنية أو للمجاورة السكنية. ويدخل فى البناء الاجتماعى للمستوطنين المبادئ الاسلامية التى تدعو إلى النظام والنظافة واحترام الوقت وتقدير العمل والعناية بالطريق ورعاية الشجر ورعاية حقوق الجوار بالنسبة لخصوصية المسكن وتطبيق المبدأ الاسلامى "لاضرر ولاضرار" فى العلاقات البنائية الأمر الذى يتطلب وضع لوائح جديدة لتنظيم المبانى، مع الأخذ فى الاعتبار الخصوصية والعوامل البيئية والاستثمارية للمكان بما يتناسب مع المساحات المختلفة لأراضى البناء، ويمكن لجهاز المدينة أن يضع النظام الخاص بتقسيم الأراضى بحيث يسمح للمستثمر أو راغب البناء من مستويات الدخل المختلفة أن يقتص مايشاء من مساحة تتناسب مع قدراته الشرائية وتعهده الملزم بالبناء فى فترة محددة وذلك تبعاً لنظام تقسيم وتوزيع الأراضى وبذلك تبقى ملكية الأرض مرهونة بإقامة المبنى فالبيع والبناء لمن سبق. وهى نفس الظاهرة المطبقة فى الواقع فى مناطق الإسكان العشوائى غير الرسمى. هذا مع الاحتفاظ بحدود الارتفاعات كقاعدة عامة فى الخلية أو المجاورة السكنية دون النظر لسعة الشوارع وإن كان من الأجدى استثمارياً أن تزيد الارتفاعات على طول الشارع التجارى الذى يمثل قصبة الخلية أو المجاورة السكنية وهو نفس الشارع الذى يبدأ بتحمل حركة المرور حتى يتشبع بالنشاط التجارى ثم يتحول تدريجياً إلى شارع للمشاه بعد

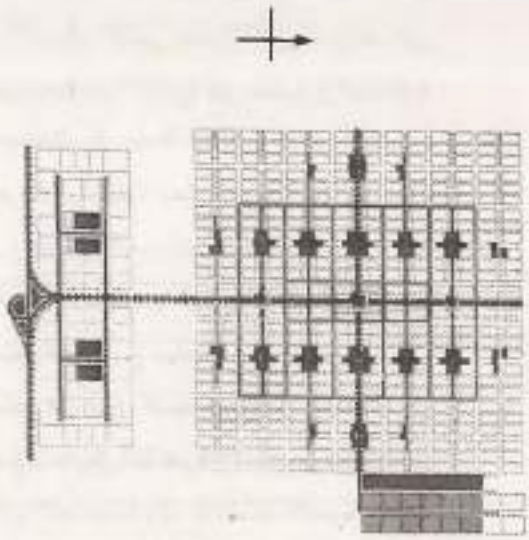

زيادة المشروعات الإنتاجية والاستثمارية لجذب الاستيطان

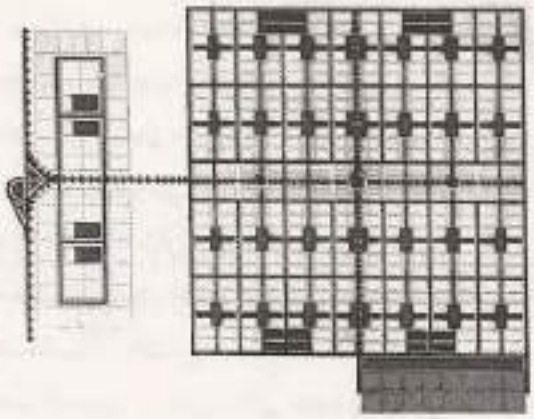

الشكل النهائى للنمو العضوى للتجمع السكنى

ذلك. وتقل الارتفاعات على الطرق الخلفية التي تتحول إليها حركة المرور فيما بعد وتمثل الفواصل بين الخلايا أو المجاورات السكنية. وهو المنهج الذى يربط النظرية بالواقع أو بمعنى آخـر المنهج الذى يبنى النظرية من خـلال الواقع المستخلص من التجارب العملية .

النظرية وبداية التطبيق

ظهرت البدايات التطبيقيةللنظرية فى عدد من الدراسات والمشروعات التى قدمت فى هذا الشأن منذ عام ١٩٧٠، ومن خلال ممارسة العمل فى الأمم المتحدة من متابعة وتوجيه عمليات التنمية العمرانية فى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بدءاً بالدراسات الخاصة بتكامل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية العمرانية فى إعداد برامج التنمية أو فى الدراسات الخاصة بإدارة التنمية العمرانية كعملية مستمرة ثم الدراسات الخاصة بتنظيم أجهزة التخطيط المحلى فى مصر وماتبعها من إعداد لدلائل الأعمال الاثنى عشرة التى تساعد على الارتقاء بمستوى الأداء فيها، كما ظهرت بدايات النظرية فى مشروع التخطيط العمرانى لأحد أحياء مدينة العبور الجديدة شمال مدينة القاهرة ثم فى المشروع الابتدائى للتصميم الحضرى لمدينة العرفان بسلطنة عمان إلى أن ظهرت أبعاد النظرية أكثر وضوحاً فى إعداد مشروع التنمية العمرانية للتجمع السكنى رقم (١) شرق مدينة القاهرة .. هنا كانت البداية الحقيقية للنظرية التى تتعامل مع مشروع فى الواقع العملى. وكان الهدف هو وضع مخطط عام لتجمع سكنى يستـوعب ٢٥٠٠٠٠ نسمـة ٨٠٪ منهم من ذوى الدخل المحـدود وذلك داخل حدود وهمية فى منطقة صحراوية جنوب طريق القاهرة/السويس وعلى بعد حوالى ١٥كيلو متراً من المناطق العمرانية للعاصمة وقد تضمنت الدعوة لإعداد المخطط العام المنهج التقليدى فى إعداد الدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ومقومات التنمية الصناعية والزراعية وأنماط الإسكان والخدمات العامة وشبكات الطرق والمرافق العامة. وهو الأسلوب الاستاتيكى الذى انتهت فعاليته العملية والتطبيقية وحل محله الأسلوب العملى الذى يتعامل مع التنمية العمرانيةكعمليةمستمرةتتغير مع المتغيرات الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية. ولما كان الهدف من إقامة عشر تجمعات سكنية جديدة حول مدينة القاهرة هو امتصاص الفائض السكانى من المناطق المزدحمة داخل القطاعات السكنية بالقاهرة، ومع وجود المحددات المنهجية فى الفكر التخطيطى لإعداد المخطط العام للتجمع السكنى رقم (١) إلا أنه كان فرصة لوضع الأسلوب الديناميكى للتنمية العمرانية كعملية مستمرة دون التقيد بالأرقام الناتجة عن الدراسات المستقبلية السكانية أو الصناعية أو الإدارية أو الخدمات أو المرافق المرتبطة باستيعاب ٨٠٪ من ذوى الدخل المحدود. واعتبرت فى مجملها أرقاماً استرشادية أكثر منها محددة لاستعمالات محددة على مساحات محددة فى

مواقع محددة تربط بينها شبكة محددة من الطرق والممرات. واعتبرت هذه الأرقام كمؤشرات لإيضاح الكم المتوقع من العناصر المختلفة للتنمية العمرانية أكثر منها وضع مخطط عمراني محدد. من هنا انطلق البحث عن المدخل العملي والعلمي للتعامل مع هذا المشروع. وبدأ البحث عن المقومات الواقعية للتنمية العمرانية من واقع التجارب التي مرت بها المدينة المصرية سواء في تجربة الإسكان العشوائي غير الرسمي أو في تجربة التنمية العمرانية للمناطق الجديدة (مدينة نصر) أو في تجربة إدارة التنمية العمرانية (مصر الجديدة) أو في تجربة التوازن في التنمية العمرانية (مدينة ١٠ رمضان) أو في تجربة مشروعات الإسكان لذوي الدخل المحدود التي أقيمت في عديد من المدن المصرية. من هذه المقومات الواقعية تم وضع التصميم العملي للتنمية العمرانية كعملية مستمرة وليس كمخطط عام واعتمد التصميم العملي للتنمية العمرانية على البعد التنظيمي والإداري مع توفير النمط العمراني الذي يتقبل مرونة النمو العضوي للتجمع السكني الجديد ليس على مراحل زمنية محددة ولكن على المدى الزمني المستمر للعملية التنموية يتم التعامل فيها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على إدارة عمليات التسكين أو الاستيطان. التسكين لمن لهم عمل خارج التجمع والاستيطان لمن لهم عمل داخل التجمع وكذلك التركيز على إدارة عمليات البناء والتشييد وإنشاء مرفق للبناء يستطيع تقديم المعونة في البناء المتكامل أو بناء الهياكل الخرسانية أو التركيبات الفنية أو توفير مواد وعناصر البناء بالجهود الذاتية وهي الصيغة البديلة لصغار المقاولين والعمال الذين يعملون في بناء الإسكان العشوائي غير الرسمي. وقد ساعد هذا المشروع على محاولة تطبيق المنهج العلمي لإدارة التنمية العمرانية كعملية مستمرة. وقد تم عرض هذا المنهج بعد ذلك في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والعالمية كما تم عرضه في لقاءات متخصصة مع القائمين على تخطيط وتنمية المدن الجديدة وأساتذة التنمية والتخطيط العمراني في انجلترا الذين طلبوا توثيق هذا المنهج كنظرية جديدة في مجال التنمية العمرانية الأمر الذي دعى إلى تقديمها في الإطار العلمي لهذا الكتاب.

وإذا كانت الجهات المسئولة عن تنفيذ المشروع قد ارتضت في النهاية بهذه الرؤية الجديدة للتنمية العمرانية كمنهج إلا أنها أخذت منه الشكل ولم تأخذ بالمضمون. فلا يزال المنهج التقليدي لإعداد المخططات العامة المحددة المقاسات والكميات والمواصفات هو الغالب على العقلية العلمية لمتخذي القرار الذي يقوده الفكر السياسي أكثر مايقوده المنطق العلمي. فالفكر السياسي يسعى إلى سرعة الإنجاز في البناء والتعمير في المدى القصير حتى يحقق أهدافه السياسية أكثر منه الرغبة في البناء الاجتماعي العمراني لمجتمع جديد أو تحقيق أهداف التنمية العمرانية بأبعادها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في إطار

الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية وهنا يختلف البعد البصرى القصير للفكر السياسى فى الدولة النامية عن الأبعاد البصرية المتتابعة للفكر التنموى باعتبار التنمية العمرانية عملية مستمرة، الأمر الذى يضيف جانباً آخر من الجوانب الدافعة للتجربة العملية أو التطبيقية. وإذا كان متخذ القرار فى حالة مشروع التجمع السكنى رقم (١) شرق القاهرة قد أخذ بالشكل ولم يأخذ بمضمون النظرية فإن ذلك يعتبر خطوة إيجابية فى سبيل الأخذ بالمضمون بعد ذلك فى تجربة أخرى. فكما أن بناء النظرية قد جاء نتيجة للتعايش المستمر مع واقع التجربة على مدى طويل من الزمن، فإن تحقيق النظرية يحتاج إلى الوقت والمناخ المناسبين لتطبيقها أو تنفيذها كتجربة تخضع للتقويم لتكون أساساً لنظرية أخرى تتعامل مع واقع آخر وفى زمن آخر. وهذه هى طبيعة التطور العلمى الذى تتميز به المجتمعات المتقدمة. والإسلام أحق بذلك فهو يدعو إلى العلم والمعرفة كما يدعو إلى التطور والتقدم حتى تكون الأمة الإسلامية بحق خير أمة أخرجت للناس لذلك فإن النظرية الجديدة تتبع من خلال المنظور الإسلامى الموجه لبناء الإنسان وبالتالى لبناء العمران الذى يعيش فيه وتصبح التنمية العمرانية هنا قاصرة إن لم تتكامل مع التنمية الاجتماعية النابعة من المنهج الإسلامى وإلا فقدت النظرية مضمونها فى بناء المجتمع الإسلامى الجديد.

التنظيم الإدارى للتنمية العمرانية:

من خلال التجربة التطبيقية لمبادئ النظرية الجديدة فى مشروع التجمع السكنى رقم (١) شرق القاهرة وجد أنه من الأهمية وضع الهيكل التنظيمى والإدارى لجهاز التنمية العمرانية الذى يعتبر المحرك الأساسى لتطبيق النظرية. فإذا كانت النظرية قد نشأت من خلال واقعية التطبيق فإن نقل النظرية إلى حيز التطبيق يحتاج إلى الجهاز القادر على التعامل مع التنمية العمرانية كعملية مستمرة. وهذا مايؤكد الأهمية التنظيمية والإدارية لمثل هذا الجهاز وذلك باعتبار أن إدارة المدينة مسئولة عن جميع عناصر التنمية العمرانية والاجتماعية والصناعية وذلك فى اطار اللوائح والقواعد العامة للدولة. والهدف من ذلك هو إحكام أعمال التنسيق بين مختلف الأنشطة وتكاملها فى إطار الهيكل التنظيمى المتكامل باعتبار أن إدارة المدينة تتم بأسلوب الشركات المساهمة التى تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاستثمارية والاجتماعية للتجمع الجديد. ويتطور الهيكل التنظيمى مع تطور أعمال التنمية العمرانية بحيث تكون هناك نواة إدارية لكل قسم من الأقسام تتطور مع تطور العمل فيه. وبنفس المفهوم فإن الإدارة العليا للمشروع تتطور أيضاً بتطور أعمال التنمية العمرانية فتبدأ بمجلس إدارة من القائمين على قطاعات التنمية العمرانية الاجتماعية إلى أن يتم استيطان الحجم المناسب من السكان بحيث يمكن تمثيلهم فى مجلس الإدارة

كمرحلة ثابته فى بناء الهيكل التنظيمى إلى أن تستقر المشاركة الشعبية فى كل فعاليات التنمية العمرانية. وإذا كان المجال هنا لايتسع للإسهام فى وضع اختصاصات الأمثلة المختلفة لجهاز التنمية العمرانية أو التوصيف الوظيفى للكوادر المختلفة التى تعمل فيها على مدى مراحل بناء الهيكل التنظيمى للجهاز فيمكن وضع التصور العام لاختصاصات هذه الأقسام بهدف الاسترشاد أكثر منه بهدف التطبيق حيث يختلف الهيكل التنظيمى للجهاز من مشروع إلى آخر تبعاً لوضعه فى الإطار الإدارى أو التنظيمى للدولة.

وبهذا الشكل أمكن وضع التصور العام للهيكل التنظيمى لجهاز التنمية العمرانية على الوجه التالى بحيث يضم مجلس إدارة ويتكون من مدير الجهاز ورؤساء الأقسام مع عدد محدود من خبراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية إلى أن يتم اختيار ممثلى المستوطنين فى المراحل المتقدمة. ويختص مجلس الإدارة باعتماد اللوائح والنظم الموجهة لحركة التنمية العمرانية وتعديلها وتطويرها. ويتولى مدير جهاز التنمية العمرانية الإشراف على أقسام الجهاز والتنسيق بين أعمالها ووضع البرامج الزمنية لأنشطتها فى صورة متكاملة وفى ضوء اللوائح والتنظيم المعتمدة من مجلس الإدارة واقتراح التعديل أو التطوير المناسب فى ضوء المتغيرات التى تؤثر على المشروع.

ويتكون جهاز التنمية العمرانية من عدة أقسام أولها قسم البيانات والدراسات ويقوم بجمع البيانات التخطيطية وتبويبها وتخزينها ومراجعتها وتجديدها، كما يتولى توفير المراجع الفنية والدراسات التخطيطية التي تمت للمشروع، وذلك على أساس الترقيم الفهرسى حتى يسهل الرجوع إليها لأى دراسات مستقبلية. كما يقوم القسم بإعداد المخططات الأساسية للمشروع موضحاً عليها مراحل تنفيذ المشروعات العمرانية المختلفة سواء التى تم تنفيذها أوالتى تحت التنفيذ أو المخطط لها. على أن تراجع هذه المخططات كل ستة أشهر تبعاً لنظام المتابعة والتقويم الذى يوضع للمشروع ويمكن استعمال الحاسب الآلى لهذه المهمة. ويقوم القسم كذلك بمتابعة نشاط تقسيم الأراضى والتصرف فيها ومراحل تنفيذ المبانى العامة أوالسكنية.

والقسم الثانى فى جهاز التنمية العمرانية يقوم بتنظيم أعمال استيطان السكان الجدد في المشروع وذلك بالإعلان ووضع واستلام استمارات الإختيارات والأولويات واستقبال الوافدين الجدد وايضاح طرق التعاقد معهم على الأراضى أو المبانى سواء بالإيجار أو التمليك الفورى أو المؤجل، وكذلك ايضاح أسلوب المعاملات المالية سواء بالدفع الفورى أو المؤجل مع حساب القروض والدفعات، والتزامات طرفى التعاقد أثناء فترة التشييد أو بعدها بحيث يكون هناك التزاماً مشتركاً بين الطرفين طوال فترات التشييد والبناء . ويدخل فى قسم الاستيطان إدارة للعلاقات العامة تحسن استقبال الوافدين وإعلامهم بأساسيات المشروع

فى نظام البناء والتعامل المالى وغير ذلك. ويقيم قسم الاستيطان معرضاً دائماً بالموقع مع قاعات للاستقبال وكاونتر معاملات بطريقة جذابة ليكون الواجهة الأمامية للمشروع بحيث يجد الوافد فيها الإجابة لكل تساؤلاته بطريقة منتظمة مع وضع البيانات والمعلومات اللازمة لمساعدة الجماهير على التعامل مع جهاز المشروع.

أما القسم الثالث وهو الخاص بالشئون الفنية فيتولى الإشراف على تنفيذ الأعمال سواء منها الطرق أو المرافق العامة أو المبانى العامة والخاصة. ويرجع فى ذلك إلى نظام إدارة ومتابعة المشروعات واستخدام الحاسب الآلى توفيراً للوقت والجهد. ويعمل قسم الشئون الفنية بالتنسيق الكامل مع المكتب الاستشارى المصمم من جهة ومرفق البناء المقترح انشاؤه لمسايرة حركة التعمير فى المنطقة سواء بتوفير الخبرة أو مواد البناء أو التجهيزات والتركيبات المعمارية للمشروعات العامة أو الخاصة - من جهة أخرى. ويتولى العمل بالقسم مجموعة من المهندسين من تخصصات الهندسة المعمارية والمدنية والكهربائية بعد فترة تدريب على إدارة المشروعات الإنشائية. ويقوم القسم بعمل أرشيف خاص بكل عملية توضع فيه المستندات التنفيذية بطريقة سهلة التداول والمراجعة مع عمل جدول زمنى لكل عملية على حدة ويتولى القسم كذلك نشاط التشغيل والصيانة لجميع الخدمات والمرافق العامة.

بالإضافة إلى الأقسام السابقة يقوم قسم الشئون المالية والقانونية بالتعامل مع الأراضى من جهة و التعامل مع الشركات المنفذة من جهة أخرى مع الفصل بين النشاطين، ويتم التعامل المالى مع الأفراد والهيئات تبعاً لنوع الاستثمار الخاص أو العام وسواء بنظام الإيجار أو البيع المحدد بالأجل ويقوم القسم بوضع اللوائح المالية التى تساعد على تسهيل المعاملات خاصة مع الجمهور الوافد بحثاً عن مكان للسكن أو مكان للعمل ويكون لدى القسم الكتيبات الإرشادية التى توضح طرق التعامل مع إيضاح ذلك فى أماكن بارزة أمام الجمهور وينظم القسم بحيث تتم عمليات المعاملات المالية بطريقة متتالية منظمة مع التأكيد على حسن المعاملة والمظهر وسرعة الإنجاز وعدم التقيد بالشكليات الروتينية .

ويخصص القسم ملف مالى لكل عملية وذلك على أساس نظام رقمى واضح ويمكن استخدام الحاسب الآلى هنا لتنظيم عمليات القروض وتسديدها.

يحتاج الهيكل التنظيمى للجهاز إلى قسم خاص بشئون المشاركة الشعبية يتولى تنظيم النشاط التعاونى الإنتاجى والإسكانى بين الوافدين كما يتولى تنظيم اللقاءات الدورية بينهم بهدف جذبهم بكل الوسائل النفسية والمادية والاجتماعية للمشاركة فى اتخاذ القرارات التنفيذية وتوجيه أعمال التنمية العمرانية، ويقوم القسم أيضاً بتنظيم عمليات المشاركة الشعبية فى إنشاء المبانى السكنية أو أعمال المرافق الخاصة بحيث تتولد فرص عمالة محلية بين عمليات التنمية

العمرانية. ويساعد هذا القسم على إنشاء الورش الفنية الصغيرة لأعمال النجارة أو السباكة أو الكهرباء أو الدهانات أو التجهيزات الفنية أو غير ذلك من الحرف المرتبطة بأعمال التشييد والبناء حتى يكون لها الأولوية فى انجاز أعمال التعمير فى المنطقة والإقلال من العمالة من خارج سكان التجمع العمرانى.

وينظم قسم المشاركة الشعبية فى التنمية العمرانية على مختلف المستويات التى تضم القيادات المحلية أو الشباب أو المرأة، كما يساعد على تنظيم المجلس الشعبى للتنمية المحلية من السكان الجدد وذلك بخلاف مشاركتهم فى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والدينية. ويضم القسم مجموعة من شباب الخدمة الاجتماعية المدربين على أعمال المشاركة الشعبية. ويمكن تنظيم الدورات الخاصة بذلك فى ضوء النماذج التى أعدتها منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشرى فى هذا المجال. ونظراً لأهمية هذا القسم فى التنمية العمرانية بأسلوب المعونة الذاتية فإن الأمر يتطلب التأكيد على الاختبارات الشخصية للعاملين فيه.

أما الأعمال الإدارية الخاصة بالعاملين فى الجهاز فيتولاها قسم خاص يقوم بأعمال التوظيف أو التعاقد أو تطبيق اللوائح التنفيذية على العاملين سواء من ناحية الإقامة أو الأجازات أو المواصلات ويتم التعاقد مع العاملين فى الأقسام المختلفة لإدارة المشروع وذلك في ضوء أولويات محددة منها أولوية الإقامة والعمل فى التجمع الجديد. وبذلك يصبح العاملين فى جهاز إدارة التجمع الجديد هم من أوائل الوافدين إليه. ويمكن توفير الإسكان الخاص بهم فى أقرب مكان من مركز المدينة فى مجموعة سكنية خاصة. ويقوم القسم أيضاً بوضع نظام إدارى خاص للعاملين وذلك فى ضوء نظام العاملين فى التجمعات الجديدة، هذا ويقوم القسم بتنظيم أماكن العاملين فى الجهاز بالأساليب المتطورة. وذلك من منطلق الأهمية الكبرى لإدارة عمليات التنمية العمرانية والتى توازى إن لم تكن تفوق أهمية الأعمال التخطيطية والفنية نفسها.

من أهم الأقسام التى تتطلبها عملية التنمية العمرانية قسم خاص بالعلاقات العامة يتولى الإعلان والنشر عن أهداف التعمير بالتجمع الجديد، كما يقوم بتنظيم الرحلات والزيارات الخاصة بأفراد المجتمع من الأحياء المكتظة في مدينة القاهرة. ويقوم كذلك بإقامة المعارض التخطيطية والمعمارية فى مراكز الأحياء القديمة مع التركيز على إيضاح المزايا العينية والمادية للسكان الجدد. كما يقوم بشرح أولويات الاستيطان فى التجمع الجديد وغير ذلك من عوامل الجذب من تسهيلات فى الحصول على الأراضى مجاناً، مع المساهمة مستقبلاً فى مد المرافق الخاصة من المدخرات المجتمعة لدي المواطنين، وكذلك ايضاح التسهيلات الخاصة بالجهود الذاتية فى البناء. ودور مرفق البناء فى توفير مواد البناء المدعمة أو العمالة المدربة أو التجهيزات الداخلية نصف المصنعة والتى يستطيع

الفرد العادى تركيبها أو صيانتها.

ونظراً لأهمية البيئة العمرانية وتنسيقها كعامل من عوامل الجذب فهناك قسم للتنسيق والتشجير يقوم بتشجير الشوارع والطرق الرئيسية خاصة فى المرحلة الأولى لعمليات الاستيطان وذلك توفيراً لعوامل الجذب البيئى فى التجمع الجديد مع التركيز أيضاً على العناية بمركز المدينة وتنسيق المواقع التى تضم مبنى إدارة المدينة والمسجد الكبير والمركز الاجتماعى والخدمات الأمنية ومراكز البريد والبرق والهاتف والجمعية التعاونية وغير ذلك من المبانى المركزية. ويقوم القسم بتنسيق المواقع وتشجيرها فى ضوء مراحل التنمية العمرانية، كما يقوم القسم أيضاً بإنشاء الصوبات اللازمة لمد المدينة فى مراحلها المختلفة بمختلف أنواع التشجير المناسبة مع بيئة المكان، على أن يقتصد القسم فى استعمال مياه الرى بقدر الإمكان سواء باستعمال نوعيات خاصة من النباتات الصحراوية أو استعمال وسائل التنسيق الجافة -أحجار - بلاطات - حوائط فى تشكيلات خاصة ...الخ، مع استخدام كل الوسائل الحديثة للرى بالتنقيط كثروة لمجتمع المدينة. ويمكن أن يقوم القسم بالتعاون مع قسم المشاركة الشعبية بتهيئة أطفال المجتمع الجديد لزراعة الطرق والممرات وذلك فى إطار العملية التعليمية أو المناهج التربوية.

ويتضمن الجهاز الفنى للتنمية العمرانية قسماً خاصاً بالأعمال المساحية يقوم بالأعمال المساحية سواء على مستوى المدينة فى كل مرحلة من مراحل نموها أواعداد الخرائط المساحية للملكيات المختلفة بحيث يكون لكل قطعة أرض تخصصها وشروط استثمارها ومساحتها مع بيان الملكية أو أى تصرفات تتم عليها، على أن يكون بالقسم أرشيف خاص بالخرائط ومطبعة لاستنساخ مايطلبه المستثمرون من خرائط تفصيلية. ويحتفظ قسم المساحة بمواقع الجسات التى تمت بالمواقع المختلفة للاسترشاد بها فى أعمال التنمية ويقوم القسم بتجديد الخرائط المساحية كل عام من واقع مايطرأ على المواقع من متغيرات فى الشكل أو المساحة أو الملكية.

للاستثمار فى التنمية العمرانية أهمية خاصة ولذلك يمكن تخصيص قسماً خاصاً بالاستثمار يقوم بالتعامل مع المستثمرين فى المشروعات الاستثمارية خارج حدود المدينة السكنية وذلك من واقع نوعية الاستثمار وطبيعته التى تتناسب مع الاستعمالات العامة للأراضى خارج حدود المدينة السكنية ويقوم القسم بتوفير كل البيانات الخاصة بالاستثمار سواء بالنسبة لمصادر الطاقة أو المياه أو الصرف الصحى وشبكات الطرق والهاتف بالإضافة إلى البيانات الخاصة بطبيعة التربة والمعالم البيئية لتمثل البيانات الأساسية التى يحتاجها المستثمر. و يوضح القسم أسلوب التعامل مع أراضى الاستثمار سواء بالبيع بسعر معين أو فى مزايدات أو بالبيع على آجال طويلة أو بالإيجار ويقوم القسم بتوفير كافة التسهيلات الإدارية والمالية والقانونية أمام المستثمرين وذلك بالتعاون

مع هيئة الاستثمار.

أما الخدمات العامة التى تقدم للمستوطنين الجدد فيتولاها قسم خاص يعمل على حسن استقبال المواطنين، وتقديم الخدمات الخاصة باشتراكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والهاتف والمحاسبة على استهلاكها وتيسير الالتحاق بالمدارس بمراحلها وأنواعها المختلفة وتسديد المصروفات، أو الخدمات الخاصة بإصدار تراخيص السيارات والقيادة ،أو الاشتراك في الخدمات الصحية أو غيرها من الخدمات الترفيهية والرياضية هذا بخلاف خدمات الأمن التي يتولاها جهاز خاص يتولى وضع نظم الأمن العام فى المدينة وتوفير الأمن لمؤسساتها ومرافقها وخدماتها كنشاط متكامل وذلك بالتنسيق مع الجهات المسئولة عن الأمن العام بالدولة.

تطوير نظم البناء فى التنمية العمرانية:

يمثل حجم الإنفاق على أعمال التشييد والبناء النسبة الأعظم من الاستثمارات الموجهة إلى التنمية العمرانية، وقد جرى العرف السائد على توظيف شركات المقاولات فى هذا القطاع الأمر الذى يزيد من التكلفة الكلية للأعمال متمثلاً فى الأرباح الموجهة للشركات العامة والموجهة لمقاولى الباطن بالإضافة إلى الفاقد الناتج عن انخفاض مستوى الأداء، هذا بالإضافة إلى الانفصال القائم بين صاحب العقار والمنتفعين به، الأمر الذى يزيد من الفاقد الاستثمارى فى أعمال التشييد خاصة عندما يضطر المنتفع بالوحدة السكنية إلى تغيير بعض العناصر أو التجهيزات المعمارية وربما تغير أيضاً التصميم الداخلى كلية، وفى بعض الأحيان يتغير التصميم الخارجى للوحدة ويحدث الامتداد خارجها، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى نظم البناء والتشييد الفعلية بطريقة المقاولات العامة والاتجاه إلى أسلوب آخر يسعى إلى توفير الاستثمارات وذلك عن طريق البناء بالأسلوب التعاونى أو البناء بالجهود الذاتية وهي نفس المبادئ التي دعى إليها حسن فتحى. و استمرار عمليات البناء والتشييد فى التنمية العمرانية المستمرة يعطيها صفة الاستقرار، الأمر الذى يساعد على اعتبارها جزءاً لايتجزأ من عناصر البنية الأساسية للتجمع الجديد وأحد مرافقه العامة*. ومرفق البناء بهذه الصورة يخدم كل عمليات البناء والتشييد سواء فى مبانى الخدمات والمرافق العامة أو فى مبانى الإسكان الخاص أو العام ، ومرفق البناء بهذا المفهوم يمكن أن يمد عمليات البناء والتشييد بكل احتياجاتها سواء فى شكل أعمال محدودة أو توفير الهياكل الإنشائية أو توفير العمالة للعمليات الصغيرة أو توفير العناصر المعمارية أو مواد البناء. وهكذا يصبح دور مرفق البناء مؤثراً تأثيراً مباشراً فى اقتصاديات التنمية العمرانية سواء فى التخلص من نسبة العمولات أو نسبة الأرباح الوسيطة التى تمتصها شركات المقاولات العامة أو الخاصة أو فى استخدامه للعناصر النمطية والمقاسات الموحدة.

ويتم إدارة مرفق البناء كأى مرفق آخر تحت مظلة جهاز تنمية التجمع الجديد وإن كان يقدم خدماته بالأسلوب التعاونى فى الإدارة أو كشركة مساهمة كأحد شركات الشركة الأم القائمة على التنمية العمرانية الشاملة، وهكذا يأخذ مرفق البناء والتشييد أهمية خاصة فى عملية التنمية العمرانية الأمر الذى يدعوإلى إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة الأنشطة التي يتولاها على المدى الزمنى للتنمية العمرانية وينمو ويتطور معها كما يخضع لأسلوب تنظيمها وإدارتها.

ويمكن إجمال الأنشطة التى يتولاها المرفق فى الأنشطة الخاصة بالأشغال العامة التى تتضمن إنشاء شبكات المرافق العامة -مياه ومجارى - وإنشاء شبكات الطرق الرئيسية والفرعية والمحلية و إنشاء المبانى العامة والمبانى الإدارية والتعليمية والصحية والاجتماعية والدينية وكذلك الإسكان الحكومى أوالتعاونى بمستوياته المختلفة.

وتتم هذه الأعمال بواسطة أجهزة المرفق ومعداته وعمالته التى تقيم فى التجمع الجديد، وذلك بهدف تشجيع الاستيطان البشرى وتأكيد استمرارية العمل فى هذا القطاع وإيجاد فرص عمل فى هذا المجال. ونظراً لأن قطاع التشييد والبناء يتميز بعدم الاستقرار فى العمالة الدائمة والاعتماد على العمالة المؤقتة فى الأعمال التكميلية، فإن استقرار العمل والإقلال من العمالة المؤقتة يستدعى خلق أنشطة مساندة لها صفة الاستمرارية، لاتتأثر بالبرامج الزمنية للمشروعات بحيث يستمر العمل فى هذا المرفق بصفة مستمرة طوال جميع مراحل التنمية العمرانية الطويلة الأجل. لذلك فإن طبيعة التصميمات التخطيطية لشبكات المرافق أو الطرق أو التصميمات المعمارية للمبانى العامة لابد وأن تتصف بمرحلية البناء تبعاً لمرحلية التعمير والاستيطان. وهذا يضمن استمرارية العمل فى هذه النوعيات من الإنشاءات. وبذلك يمكن حساب طاقة قسم المقاولات العامة بحجم الإنشاءات فى كل مرحلة من مراحل التنمية العمرانية على أن تزيد هذه الطاقة مع زيادة معدلات التعمير. وهذا مايمكن قياسه من المخططات العمرانية للمراحل المتتالية وكذلك من التصميمات العمرانية للمبانى العامة التى تقام فى كل مرحلة وهكذا يتكامل الفكر التخطيطى الذى يوبط برامج التنمية ببرامج الاستيطان وبرامج التشييد والبناء، الأمر الذى يتطلب كفاءة كبيرة فى الأجهزة الإدارية والفنية لإدارة التجمع العمرانى الجديد من ناحية ومرفق البناء من ناحية أخرى، وهنا يصبح استعمال الحاسب الآلى ضرورة من ضروريات هذا التنظيم.

أما الأعمال التكميلية التي تشمل صناعة مواد البناء بكل أنواعها محلياً من الخامات المتوفرة فى الموقع أو حوله. وإنتاج الوحدات الإنشائية السابقة التجهيز على أساس التوحيد القياسى. وإنتاج التجهيزات والعناصر المعمارية الجاهزة لاستكمال المبانى من الداخل بالإضافة إلى توفير فرق العمل والمواد اللازمة

للاستكمالات المعمارية فتتم هذه الأعمال كأحد مكونات صناعة البناء التى تغذى عمليات التنمية العمرانية خاصة فى مجال الإسكان ومواجهة متطلبات النمو العمرانى والمعمارى سواء مايتم منها بواسطة الحرفيين أو أصحاب المقاولات الصغيرة أو بواسطة الأفراد تأكيداً لمبدأ البناء بالجهود الذاتية، وتمثل هذه الأعمال القاعدة الصناعية التى لها صفة الاستمرار وفى نفس الوقت تغذى أعمال الأشغال العامة باحتياجاتها من المواد والتجهيزات والعمالة المؤقتة أيضاً.

وتوفر هذه القاعدة الصناعية أيضاً فرصاً جديدة للعمل والإنتاج والاستيطان فى التجمع الجديد ويدخل هذا القسم فى إطار الدراسات الاقتصادية لما قبل الاستثمار التي يتحدد فيها حجم الاستهلاك المتوقع من النوعيات المختلفة للانتاج، ومن ثم حجم الأصول التابعة والعمالة، وذلك فى ضوء احتياجات المرحلة الأولى للتنمية العمرانية ومدى إمكانية التطور فى هذه الصناعات مرحلياً لمواجهة الزيادة فى حجم الاستهلاك. ويدخل فى هذه الدراسة المكونات الأساسية لصناعة البناء سواء المتوفر منها حول الموقع أو قريباً منه من محاجر ومصانع وموانى مع مايرتبط بذلك من نقل سواء للمواد الداخلة فى الصناعة أو الإنتاج الخارج منها. وبناء على ذلك يمكن تحديد حجم الاستثمارات المتوقعة فى مراحل التنمية المتتالية، وبالتبعية يمكن تحديد الهيكل التنظيمى والإدارى لهذه الصناعة.

ويساهم مركز البناء بالجهود الذاتية الذى ينشأ ليغذى أعمال التنمية العمرانية فى بيع مواد البناء بنوعياتها المختلفة من أسمنت وجبس وبلاط ورخام وبويات، وبيع التجهيزات المعمارية من أدوات صحية وكهربائية ومستلزمات النجارة والحدادة وكذلك بيع قواطيع الحوائط الخفيفة سابقة التصنيع الذاتى -اصنعها بنفسك- سواء فى المتطلبات الخشبية أو المعدنية. كما يوفر للمواطنين والحرفيين كافة المتطلبات اللازمة لعمليات التشييد والبناء، ويعامل هذا النشاط معاملة الجمعيات الاستهلاكية سواء من الناحية الاقتصادية التجارية أو من الناحية التنظيمية. ويعتبر هذا النشاط هو الأقرب إلى الاستهلاك الخاص الناجم عن رغبة الأفراد فى البناء بالجهود الذاتية أو على الأقل استكمال متطلباتهم المعيشية داخل وحداتهم السكنية بأنفسهم. وفى جميع الأحوال فان تنظيم وإدارة مرفق البناء بصورته السابقة يرتبط بتنظيم وإدارة الجهاز من ناحية ومراحل التنمية العمرانية وأنماط التصميمات المعمارية من ناحية أخرى. وهنا يظهر مبدأ التكامل بين الجوانب التخطيطية والمعمارية والإنشائية في عملية التنمية العمرانية، ويجدر هنا الإشارة مرة أخرى إلى أهمية إحكام تنظيم وإدارة عملية التنمية العمرانية كأحد الأساسيات اللازمة لتطوير الأداء وانجاز الأعمال واجتذاب السكان إلى التجمع العمرانى الجديد.

ويتم تمويل مركز البناء بالجهود الذاتية من الاستثمارات العامة للدولة أو عن

طريق الاستثمار المشترك وإن كان الهدف الأساسى من المرفق هو توفير احتياجات التنمية العمرانية بأقل تكلفة ممكنة لكى تساعد على الجذب السكانى للتبسع البديد، وذلك أسوة بالتسهيلات التى يبدر أن توفرها المرافق العامة الأخرى من مياه وكهرباء وهاتف برسوم أقل نسبياً من الرسوم التى يتحملها الفرد فى المناطق المزدحمة بالسكان، أو بمعنى آخر برسوم مدعمة تعوض عنها رسوم إضافية يتحملها الفرد في المناطق المزدحمة. وبذلك يمكن توفير عناصر الجذب إلى التجمع الجديد بالتوازى مع عوامل الطرد من التجمعات المزدحمة الطاردة للسكان. كما يمكن تمويل المرفق بعد تنفيذ المرحلة الأولى للتنمية العمرانية بتحويله إلى شركة مساهمة يساهم فيها سكان التجمع فهم المستفيدين من نشاط هذه الشركة سواء بإنتاجها أو مبيعاتها على المستوى المحلى للتجمع العمرانى أو على المستوى القومى خارجه. وبذلك يمكن الاستعداد لتحويل مرفق البناء إلى شركة مساهمة أثناء القيام بالعمل فى المرحلة الأولى للتنمية العمرانية ويتحدد حجم الاستهلاك والمبيعات بصورة أوضح. ويرتبط النظام المالى والهيكل التنظيمى لمرفق البناء بمرحلية التنفيذ.
ولذلك فإن الموقع المختار لهذا المرفق يقع علي نهاية شرايين الحركة التى تخدم مختلف أنحاء التجمع العمرانى، وهو يعتبر من احد المواقع المخصصة للصناعات خارج التجمع العمرانى على أن يتطور مشروع مرفق البناء على مراحل متوازية ومتوازنة مع أنشطته الثلاثة السابقة ويكون اتجاه النمو فى هذه الحالة من الداخل إلى الخارج أسوة بنفس اتجاهات التنمية المحلية فى الأجزاء المختلفة من التجمع العمرانى.
ومن ناحية أخرى تتطلب أعمال التشييد والبناء تنظيماً خاصاً لتعمير التجمع العمرانى، بحيث تتم بكل الجهود الذاتية الممكنة سواء من مواد البناء أو العمالة. وهنا لابد من توجيه الشباب فى سن مبكرة إلى التدريب على الإنتاج الحرفى أو المهنى بجانب القسط المناسب من المعلومات العامة. وإذا كانت مناهج التعليم لاتسمح بحرية تعديل البرامج لتتناسب مع البيئة، فإن مرفق البناء يستطيع أن يضم إلى أنشطته نشاطاً آخر فى مجال التدريب ليس فقط علي المهن المرتبطة مباشرة بعمليات التشييد والبناء، ولكن أيضاً على الحرف المكملة سواء النجارة أو الحدادة أو السباكة أو الأعمال الكهربائية أو غيرها، وذلك لاستقطاب الشباب للإقامة والاستيطان فى التجمع الجديد مع معاونته على فتح ورش صغيرة ، وتيسير القروض التى تساعد على بدء هذه الأنشطة. وبذلك يصبح مركز التدريب من العناصر الأساسية المكونة لمرفق البناء حيث يمكن أن يوفر العمالة اللازمة للعمل فى المرفق على مدى مراحل تطوره، كما يمكنه أن يوفر العمالة اللازمة لحاجة المجتمع الجديد ، وكذلك إعداد الشباب فى سن مبكرة لاستيعاب مبدأ المشاركة الشعبية فى التخطيط والتعمير والإدارة والتشغيل. ويهدف المركز

كذلك إلى توعية أفراد المجتمع بأصول الصنعة البسيطة وذلك عن طريق الأفلام أو العرض، ولذلك فإن من مقومات هذا المركز إنشاء معرض دائم لمواد وتجهيزات البناء ليس فقط للتعرف على المادة ولكن للتعرف على أساليب تركيبها أو استعمالها وذلك كما ظهر في كثير من المدن الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهذا يؤكد أن تنظيم وإدارة عملية التنمية العمرانية يعتبر من الركائز الأساسية والمؤثرة في حركة التنمية العمرانية حيث يمكن التعامل مع المتغيرات التي تطرأ عليها أثناء مراحل النمو المختلفة، ويبدأ بناء مركز التدريب أيضاً بنفس المنهج المتبع في التنمية العمرانية وهو المرحلية في البناء تبعاً للمتطلبات المتطورة للمجتمع وفي ضوء المتغيرات التي قد تطرأ عليه.

العمارة في التنمية العمرانية:

مع كل الجهود التي تبذل في تنمية المدن الجديدة من إعداد للدراسات والمخططات ومع التوجهات الفكرية للبحث عن النظرية الجديدة التي تتعامل مع التنمية العمرانية كعملية مستمرة. ومع كل الاجتهادات التنظيمية والإدارية التي تحكمها، فإن الشكل النهائي للمدينة يبقى متمثلاً فيما يقام على الأرض من مباني وطرق وعناصر للتنسيق تشكل الفراغات الحضرية للمدينة. فالطابع المعماري يظهر للسائر في الصورة العامة التي تشكلها هذه العناصروهو بذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقياس الإنسان الذي يتحرك في هذه الفراغات ويشتد ارتباطه بمقياس الإنسان عندما تكون الحركة بطيئة ويقل هذا الارتباط مع زيادة سرعة الحركة. وهذا مايؤكد ضرورة البحث عن الصيغة التصميمية التي تؤكد العلاقة الحميمة بين الإنسان وعمارة المدينة ليس فقط بالنسبة للمقياس ولكن أيضاً من خلال الرابطة الحضارية أو التراثية المخزونة في الوجدان ، ومع عوامل الإبهار والانبهار التي تقدمها العمارة الغربية في فترات زمنية محددة قد تطمس الصورة الحضارية إلا أن الجذور الحضارية ماتلبثُ أن تؤكد وجودها مرة أخرى على العمارة المعاصرة بشكل أو بآخر وفي ذلك تعبير عن التوازن المستمر بين المتطلبات المادية والاحتياجات المعنوية وهو التوازن الذي يدعو اليه الإسلام لبناء الإنسان.

وإذا كان الطابع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقياس الإنسان وحركته في الفراغ، فإن هذه الرابطة تتغير بتغير بعد الإنسان في حركته عن المبنى ومدى استيعابه أو المامه بالتشكيل المعماري للمبنى نفسه. وهذا الاستيعاب يرتبط من ناحية أخرى بارتفاع المبنى أو انخفاضه وهذا ساينرج تحت دراسة العلاقة بين الحركة والمقياس في تشكيل الفراغات العمرانية للمدينة. أما الطابع فيندرج تحت مدى ارتباط العمارة المعاصرة للمدينة بالتراث الحضاري للمجتمع من ناحية وبالبيئة المحلية من ناحية أخرى. أما الصيغة الأنسب للمدينة الإسلامية فهي الصيغة

التوسطية التى تجمع بين الفردية والجماعية، الفردية فى الداخل من المبنى والجماعية فى الخارج منه وذلك بعد أن اتصفت عمارة المشرق من قبل بالنمطية المطلقة من الداخل والخارج كما اتصفت عمارة الغرب بالفردية المطلقة أيضاً من الداخل والخارج. فكان لابد من البحث عن هذه الصيغة التوسطية التى تنبثق من القيم الإسلامية. من هذا المنطلق فإن عمارة المدن الجديدة لابد وأن تخضع إلى عدد من المحددات التشكيلية التى تساعد على إيجاد التجانس المعمارى بين المبانى سواء فى المفردات المعمارية الخارجية أو حتى فى الارتفاعات وهذا مايمكن استنباطه من الموروث الحضارى للعمارة الإسلامية إذا صح التعبير وهناك من المراجع الكثير مما يمكن الرجوع إليها فى هذا الشأن.

أما دور العمارة فى التنمية العمرانية فيرتبط بأسس التصميم التى تساعد على النمو العضوى للمبنى على المدى الزمنى للتنمية وذلك لمواجهة المتطلبات المتغيرة أو المتطورة أو المتزايدة. فالعملية التصميمية هنا تخضع لنفس المنهج العلمى للنظرية الجديدة للتنمية العمرانية. فمبانى الإسكان والخدمات العامة هى العنصر الأساسى من عناصر التنمية، وتصميم مبانى الإسكان بمستوياته المختلفة يخضع فى النظرية الجديدة إلى مبدأ الاختيار المسبق تبعاً للتوازن بين الحاجة والقدرة الأمر الذى يتطلب منهجاً جديداً فى التصميم المعمارى يمكن للمستفيد منه تحديد متطلباته المعيشية وقدرته المادية فى استمارة خاصة يغذى بها الحاسب الآلى بهدف تحديد الحيز الفراغى الذى يتناسب مع الحاجة والقدرة معاً وذلك فى إطار الوحدات الفراغية الإنشائية التى تصمم لهذا الهدف. كما يخضع التصميم المعمارى لمبانى الإسكان أيضاً إلى إمكانية الامتداد الأفقى للوحدات السكنية عند زيادة الحاجة والضرورة .. وبهذا المفهوم تدخل العملية التصميمية مجالاً آخر من الفكر المعمارى الذى يتعامل مع النمو العضوى للمبنى وهو الأمر الذى يصعب إنجازه بالأسلوب التقليدى للعملية التصميمية بل لابد له من برامج خاصة بها حتى يمكن الاستفادة من القدرات الكبيرة للحاسب الآلى كوسيلة فى العملية التصميمية. وينطبق نفس المنهج على تصميم مبانى الخدمات العامة بحيث يتيح للمدرسة أن تمتد أفقياً أو رأسياً بجزئيات عناصرها الأساسية من الفصول والإدارة والمرافق تبعاً لتقدم العمل فى التنمية العمرانية والحاجة إلى الإضافة من هذه الجزئيات أو العناصر. وهنا يدخل التصميم الإنشائى عاملاً هاماً فى العملية التصميمية لمواجهة هذه الإضافات من الناحية الإنشائية بحيث تتم الإضافات بطريقة مفصلية تفصل بين المرحلة والأخرى. وحتى يأخذ المبنى صورته المتكاملة فى كل مرحلة من مراحل نموه، فإن ذلك يتطلب توجيه الامتدادات أو الإضافات فى شكل أطراف تنمو مع نمو الطلب على عناصرها. ومايتم بالنسبة لتصميم المدرسة يتم ايضا بالنسبة للعناصر المعمارية للمركز التجارى أو المركز الدينى الثقافى أو المركز الصحى أو غيره

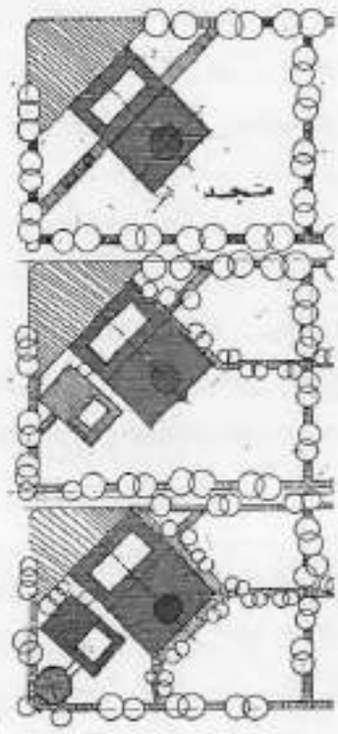

مراحل نمو المركز الدينى

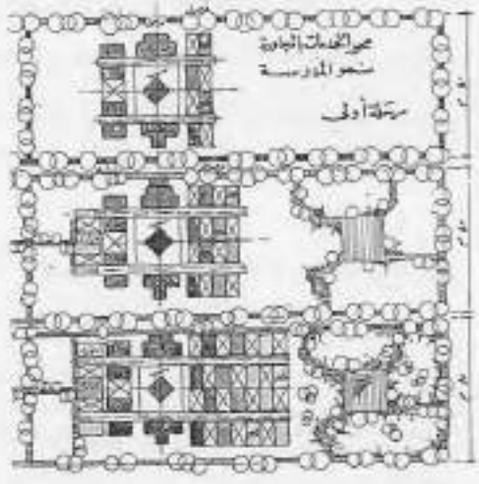

مراحل نمو الخدمات التعليمية (المدرسة)

من مبانى الخدمات بحيث يسمح التصميم الديناميكى بالتغيير أو التعديل أو الإضافة تبعاً لتقدم عمليات التنمية من ناحية وتقدم المتطلبات التكنولوجية للمبنى من ناحية أخرى. فلايتم تصميم المبنى فى صورة ثابتة ولكن كأسلوب عمل لعملية متحركة ترتكن إلى المعايير التصميمية ونظم البناء. وهكذا تدخل العناصر البنائية كعناصر مكملة للتنمية العمرانية بل كمكون أساسى فيها.
وهكذا يدخل التصميم المعمارى بالتبعية كجزء من جزئيات النظرية الجديدة كعملية مستمرة لها قواعدها ومقوماتها التنظيمية والإدارية وبذلك يتكامل المنظور الإسلامى للتنمية العمرانية مع المنظور الإسلامى للنظرية المعمارية التى سبق طرحها فى كتاب آخر.

الأبعاد التطبيقية للنظرية:

قد لاتكون هناك مبالغة إذا قيل أن لكل مكان نظريته التى تنبع من واقعه البيئى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى تماماً مثل العمارة التى تنبع من الواقع المحلى والحضارى. وإن كان للنظرية الجديدة إطار واحد يربطها بكل مكان وزمان وهو التعامل مع النمو العضوى للمدينة بوصفها كائن حى يخضع لكل المتغيرات الفسيولوجية والاجتماعية والسياسية. والتعامل مع بناء المجتمع الإسلامى الجديد فى حالة المدينة الإسلامية يكون من خلال تطبيق التعاليم والقيم العقائدية التي تحدد العلاقات الإنسانية بين الأفراد وتعمل على بناء المجتمع المتوازن مادياً ومعنوياً مع الأخذ بكل وسائل الحياه المعاصرة التي لاتتعارض مع العقيدة.
وإذا كان من الممكن تطبيق النظرية الجديدة إذا توفرت لها كل المقومات التنظيمية والإدارية على بناء المجتمعات الجديدة عن المدن القائمة فيمكن تطبيقها أيضاً على الامتدادات العمرانية الجديدة للمدن القائمة بوصفها فروعاً جديدة تنمو من شجرة قائمة مع اختلاف الظروف البيئية فى الحالتين فالتجمع الجديد فى الحالة الأولى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض وينمو بعيداً عن المؤثرات المباشرة أما التجمع الجديد فى الحالة الثانية فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بكائن عضوى قائم يغذى بشرايينه الحياتية الامتدادات الجديدة التى تصبح بعد فترة قصيرة جزء لايتجزأ من المدينة القائمة التي لاتنطبق عليها النظرية الجديدة التى هى فى الأساس موجهة للتنمية العمرانية والنمو العمرانى أكثر منها معالجة الأوضاع القائمة فى المدينة القائمة. فقد ثبت أن النظرية التخطيطية التقليدية للمدن القائمة لم تعد ذات جدوى فهى تحاول أن تحدد وتوجه الحياة العضوية لكائن تم نموه على مدى طويل من الزمن وهذا يخالف طبيعة الحياة. فقد قطن الفكر التخطيطى فى الغرب إلى أن التعامل مع المدينة القائمة يتم من خلال مجموعة متتالية من المعالجات البيئية التى تسعى إلى الارتقاء بالمستوى الحياتى للمجتمع الذى تقيم فيه وذلك من خلال مجموعة من اللوائح والمعايير والأساليب التى يوافق عليها المجتمع كسبيل للارتقاء بالبيئة العمرانية التي يعيش فيها. فلم يعد

التخطيط العمراني مخططات توضع لرسم الصورة المستقبلية للمدينة بقدر ماهو مجموعة مكتوبة من اللوائح والمعايير والوسائل التي يعمل بها المسئولون عن الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدينة مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات الخارجية وارتباطها بالمجتمعات المحيطة بها وهكذا أصبحت التنمية العمرانية للمدينة القائمة جزءاً لايتجزأ من برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدولة ودخلت في إطار مراحلها الزمنية الخمسية. وأصبح التعامل مع التنمية العمرانية للمدن القائمة من خلال المتابعة والمراقبة ووضع الحلول المناسبة في إطار المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تطرأ على المدينة وذلك من خلال مجموعة من القواعد واللوائح المنظمة لهذا التعامل، فالتنمية العمرانية للمدن القائمة أصبحت عملية مستمرة تحركها غرفة للعمليات القائمة على الشئون العمرانية للمدينة تعمل فيها مجموعات من المخططين الذين يقومون بإعداد المخططات التنفيذية للمشروعات العمرانية في إطار برامج زمنية تضمن تكاملها والتنسيق بينها بعد عرضها على المجالس المحلية لاعتمادها وتوفير الاستثمارات اللازمةلها فلم تعد التنمية العمرانية من اختصاص الأجهزة المركزية بقدر ماهي من اختصاص الأجهزة المحلية التي تخضع للتوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجالس المحلية وإن كان للأجهزة المركزية دورها التوجيهي والإرشادي والعلمي ، وهنا تظهر أهمية الوعي الحضاري التخطيطي لدى الأجهزة والمجالس المحلية ومدى إدراكها بالمشاكل الجانبية التي قد تظهر على المدى البعيد عند اتخاذ قرار من القرارات التنفيذية. وهذا الإدراك يختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية التي لاتزال نسبة كبيرة من مجتمعاتها تعاني من الأمية التي لايرتضيها الإسلام، من هنا تصبح الحاجة ماسة إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والفكري والثقافي للمجتمع على أساس القيم والتعاليم الإسلامية ليكون مؤهلاً لمواجهة مشاكله المحلية في التنمية العمرانية ليس فقط من خلال الارتقاء بالبيئة العمرانية المحلية ولكن العمل بتوجيهات الإسلام بالسعي والهجرة والانتشار على الأرض لتنمية الأرض الموات وإقامة مجتمعات إسلامية جديدة. قال تعالى : "ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون" (آية ٢٠ سورة الروم) وقال تعالى : "...قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ..." (آية٩٧ سورة النساء) وقال تعالى : "الذي جعل لكم الأرض مهداًوسلك لكم فيها سبلاً....." (آية ٥٣ سورة طه) وقال تعالى : "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيرة وسعة..."(آية ١٠٠سورة النساء) ويصبح الارتقاء بالبيئة العمرانية للمجتمعات القائمة راجعاً إلى أسلوب إدارة المدينة القائمة فإذا ماأتخذت هذه الإدارة التعاليم الإسلامية منهجاً لها ارتقت البيئة العمرانية فيها وهذا مايدخل في إطار منطلق آخر وهو المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وكلها من الروافد الحضارية التي تبنى المجتمع الإسلامي وبالتالي بناء المدينة ، وهذا هو أحد جوانب الدعوة الإسلامية الشاملة التي يسعى إليها العالم المسلم.

النظريـــــة فى مجـال التطبيـــــــــق:

عادة ماتظهر الآثار التطبيقية للنظرية بعد فترة طويلة من الزمن قد لاتقل عن عشرين عاماً. لذلك فقد تتغير أبعاد النظرية فى بداية التطبيق عنها بعد الفترة الزمنية المناسبة للتقويم وهى فترة طويلة تتغير فيها المعطيات التخطيطية كما تتغير فيها المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما ظهر فى تجربة المدن الجديدة فى انجلترا على سبيل المثال عندما تغيرت المتطلبات السلوكية الاجتماعية مع ظهور أنماط جديدة فى التسويق والتعليم والاتصالات ووسائل النقل والحركة فتغيرت نتيجة لها الأسس التخطيطية التى بدأت بها التنمية العمرانية لهذه المدن. وإذا كان هناك العديد من المتغيرات التى قد تطرأ على المقومات التكنولوجية فى المدينة الإسلامية ومن ثم على المتطلبات الاجتماعية لمجتمعها. إلا أن هناك من الثوابت العقائدية التى لاتتغير ولاتتبدل بتغير الزمان والمكان خاصة مايرتبط بقوام الجوار وحق الطريق ومبدأ لاضرر ولاضرار والتكافل والمساواة والنظام والطهارة والحرص على صحة البيئة ودور المسجد فى التنمية الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من القيم الإسلامية وهذا مايؤكد القيم الحضارية الإسلامية التي تعمل على استمرارية التوازن بين المتطلبات المعيشية والمادية والمتطلبات الإنسانية والروحانية الأمر الذى ينعكس بالتبعية على التوازن البيئى والعمرانى للمدينة الإسلامية فى كل مراحل نموها.

المخطط العام للتجمع العمرانى رقم(١)

وإذا كانت النظرية فى بدايتها قد نبتت من المنطق التخطيطى للتجمع السكنى رقم (١) شرق القاهرة عام ١٩٨٨ إلا أن التنفيذ اتخذ اتجاهاً تقليدياً لبناء مساكن لحوالى ٥٠ألف نسمة كمرحلة أولى مع مايتطلبه ذلك من طرق ومرافق عامة ولذلك فقدت النظرية مفهومها التنموى والإدارى والمعمارى. وانهارت بذلك مقوماتها التخطيطية وإذا كان قد تم الإشارة إلى هذه التجربة من قبل كنظرية تنموية إلا أنها فقدت فرصتها فى التطبيق بسبب ارتباط الأجهزة التنفيذية بالأساليب التقليدية فى التخطيط والبناء والإسكان وضعف قدرتها على تقبل الفكر الجديد الذى لم يجرب من قبل وهكذا تبقى النظرية التنموية للتجمع السكنى رقم (١) والتى سبق الإشارة إليها فى إطارها النظرى دون أن تجد متخذ القرار الذى يعمل على تطبيقها. فكثير من النظريات التخطيطية التى ظهرت في النصف الثانى من القرن العشرين لم تجد طريقها إلى التطبيق إلا بعد مرور فترة طويلة من ظهورها واقتناع متخذى القرار بها.

وإذا كانت النظرية الجديدة فى التنمية العمرانية لاتجد سبيلها بسهولة إلى التنفيذ، إلا أنه لابد من تقديمها سواء بالنشر أو بالنماذج التخطيطية ومن هذه الأمثلة مدينة العرفان التى صممها مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بالتعاون مع مركز إحياء التراث الإسلامى. والمشروع يهدف إلى بناء مدينة جامعية علمية تضم عدداً من الكليات والمعاهد الإسلامية بالإضافة إلى المناطق

المخطط العام لمدينة العرفان

السكنية للعاملين بها ومايحتاجونه من مراكز تجارية ورياضية والمدينة فى تصميمها المقترح تضم المسجد الجامع فى موقع القلب من الجسد كما تضم عدداً من الكليات والمعاهد حوله وهى فى موضع الرأس. ويتصل قلب المدينة عبر الساحة الرئيسية بالقصبة التى تمتد جنوباً بوصفها العمود الفقرى للتنمية العمرانية. وقد خصصت القصبة للمشاه والمراكز التجارية والفنية والإدارية. ويتفرع من القصبة مجموعة من شرايين المشاه التى تصل القصبة بأعصاب الأحياء الفرعية التى تتكون منها المدينة وذلك بهدف توفير الفصل التام بين حركة المشاة وحركة السيارات التى اتخذت لها شبكة متكاملة من الطرق الفرعية الرادة فى الداخل أو العابرة أسفل القصبة الرئيسية والتى تفصل من الخارج بالطريق الدائرى الذى يحيط بالمدينة. ويتخذ التصميم العمرانى للمدينة شكله وطابعه من البيئة الجغرافية للموقع الذى اختير لها كما تميز التصميم العمراني لمكونات المدينة باستعمال الأفنية الداخلية بسعاتها المختلفة سواء فى مجموعات الأبنية التعليمية أو فى القطاعات السكنية وذلك تأكيداً لخصوصية المدينة الإسلامية.

واذا كان قلب المدينة يضم المسجد الجامع والخدمات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية المكملة لدوره فى المجتمع إلا أن كل حى من الأحياء يضم أيضاً مسجداً صغيراً مع خدماته المتكاملة وتتدرج ارتفاعات المباني في القطاعات المختلفة من المدينة بحيث تزداد إلى الداخل حتى خمس أدوار وتقل إلى الخارج حتي دورين وذلك لإيجاد التوازن العمرانى حيث تمتد معظم الأنشطة التجارية والإدارية والخدمية على جانبى القصبة الرئيسية للمدينة وهكذا ترتبط كثافة البناء مع كثافة الأنشطة بعيداً عن الشرايين الرئيسية لحركة المرور حول المدينة. وإذا كانت معظم الأنشطة المركزية أو الفرعية تتركز على طول محاور حركة المشاه. فإن شبكة المرافق العامة تتخذ نفس المسار فهى تتبع شبكة طرق المشاة ولا تتبع شبكة طرق السيارات كما هو وارد من النظريات التقليدية.

والمدينة بهذا الشكل العمرانى تستطيع أن تتقبل النمو العضوى الذى يبدأ من القلب ويتجه على طول القصبة الرئيسية ثم على طول القصبات الفرعية من ناحية كما تتجه من ناحية أخرى على مدى نمو الوحدات التصميمية للمعاهد والكليات العلمية. وهذا مايوفر المرونة فى التنمية العمرانية لتقبل المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية ولكن في حدود القيم والقواعد الإسلامية.

وبنفس التوجه السابق تم تخطيط وتصميم المجاورة السكنية رقم (٣) بالحى الحادى عشر فى مدينة ٦ أكتوبر غرب القاهرة مع الفارق فى المكونات الأساسية للمشروع لمجاورة سكنية محدودة المعالم والمتطلبات. وبنفس التوجه أيضاً تم تخطيط وتصميم حى سكنى للأسر ذات الدخل المحدود فى مدينة العبور شمال شرق القاهرة مع الفارق فى المكونات الأساسية للحى وتوفير إمكانية البناء بالجهود الذاتية وذلك فى التصميمات المعمارية للمبانى السكنية والبناء بالجهود الذاتية يتواءم مع المنطق الإسلامى للعمل اليدوى والمشاركة الشعبية فى التعمير والبناء. وإذا كانت هذه النماذج لم تنتقل إلى حيز التنفيذ

إلا أنها تحتل بداية عملية فى التعامل مع مشروعات واقعية تم قبولها واعتمادها من المسئولين وإن كانت الظروف الإدارية أو المالية قد حالت دون تنفيذها.

واذا كانت المكونات التخطيطية لمشروعات التنمية العمرانية تختلف من مكان لآخر الا ان التوجه الإسلامى يبقى هو المحرك للنظرية. وإذا كانت النظرية التخطيطية تعبر عن قيم حضارية خاصة تم تطبيقها فى عدد محدود من مشروعات التنمية العمرانية فى بعض المواقع فى الدول الإسلامية إلا أن تطبيقها فى قلب العالم الإسلامى يحتاج إلى التأكيد الكامل للمنظور الإسلامى فى التنمية العمرانية وهذا ماتم تطبيقه فى تطوير المناطق المحيطة بالمسجد الحرام بمكة المكرمة لصالح شركة مكة المكرمة للإنشاء والتعمير ويهدف المشروع إلى تطوير منطقة قطرها ٥ر١كم هو مركز الكعبة المشرفة بحيث يستوعب المشروع أقصى طاقة ممكنة من الحجاج تتوفر لهم الخدمات اللازمة وذلك في إطار شبكة من طرق المرور والمشاة يتحقق بينهما الانفصال الكامل وقد اتخذ التصميم الحضرى لمنطقة من الكعبة المشرفة مركزاً للتنمية العمرانية تتجه إليه طرق المرور تصب جميعها في طريق سفلى للمرور يحيط بالدائرة الخارجية التي تضم المسجد الحرام. كما تتجه إلى هذا المركز طرق المشاه التى تصب فى طريق علوى للمشاه يحيط بالرواق الخارجى للمسجد الحرام الذى يضم ثمانية عشر باباً تعمل على توزيع المصلين على أطول محيط ممكن للمسجد الحرام بدلا من تركيز حركتهم عند البوابات الرئيسية على أن تستعمل الرحاب بين رواق المسجد الحرام لاستيعاب الزيادة المضطردة من الحجاج. وتخدم المنطقة مجموعة من الطرق الدائرية تتصل بالطرق الإشعاعية التى تفصل بين شرائح التنمية العمرانية بحيث يسهل الوصول إليها من كافة الاتجاهات وقد تم وضع الطريق الدائرى الأول حول الرواق مباشرة والثانى فى منتصف المسافة بين الطريق الدائرى الأول والثالث والطريق الدائرى الثالث يحدد الدائرة الخارجية بقطر ٥ر١كم وهو يربط بين المناطق الجبلية حول المسجد الحرام ويدخلها فى نطاق التنمية العمرانية المتكاملة. وتتصل الطرق الإشعاعية التى تفصل بين شرائح التنمية العمرانية بمساحات كبيرة لمواقف السيارات أسفل هذه الشرائح حتى تقترب المسافة بينها وبين المسجد الحرام بحيث يصل الراكب فيها إلى أبواب المسجد الحرام دون عناء عبر الممرات المظللة. وقد وزعت الخدمات الصحية والأمنية والإدارية وكذلك الدورات على طول المسارات الإشعاعية للمشاة وأسفل الرواق بحيث تتوفر لها مرونة الاستعمال فى المواسم المختلفة وهكذا تصبح دوائر المصلين حول الكعبة المشرفة هى المحددة للتشكيل العمرانى حولها وبذلك تنتقل الصورة الخارجية للمسجد الحرام من الموضع الحالى إلى الرواق الدائرى الذى يحيط به هذا وقد شملت الدراسات التخطيطية مختلف الجوانب من المعايير التصميمية والتخطيطية كما أوضحت أسلوب التعامل مع التكوين الطبوغرافى للمنطقة وارتباطها بباقى مناطق مكة المكرمة من حولها والتوجه الإسلامى فى المشروع يهدف فى المقام الأول إلى خدمة الحجاج وتوفير الأمن والأمان لهم وكذلك توفير كل الخدمات اللازمة لهم على طول مسارات حركاتهم من وإلى الرواق حول المسجد الحرام. مع فصل حركاتهم

فصلاً تاماً عن حركة المرور الدائرية والإشعاعية وبذلك يتحقق الاتجاه إلى الكعبة المشرفة من أي مكان في شرائح التنمية العمرانية حول المسجد الحرام كما يسهل بالتالي تحديد صفوف المصلين في أماكن الصلاة التي تتوفر في هذه الشرائح وهكذا يتحقق التوجه الإسلامي في التنمية العمرانية دون أي قيود تفرضها المحددات العمرانية القائمة بتحقيق القيم الإسلامية وهي المحرك دائماً للتنمية العمرانية.

المخطط العام لمجاورة
سكنية بمدينة العبور

حالة التشبع في المدن القائمة:

تعرضت العديد من مدن العالم للكثير من الدراسات التخطيطية لاعداد مخططاتها العامة متبعة في ذلك الأسلوب التقليدي الذي لم يعد له الفعالية والواقعية في التنفيذ. وقد دأبت العديد من الأجهزة القائمة على التنمية العمرانية لهذه المدن على دعوة المكاتب الاستشارية المتخصصة لتجديد المخططات العامة لمدنها بعد فترات زمنية متباعدة مع علمها مسبقا بعدم فعالية المخططات العامة السابقة إذ لم تجد هذه الأجهزة أمامها إلا هذا الأسلوب... وإن كانت قد ظهرت بدائل عنها في شكل المخططات الهيكلية أو الإرشادية كمحاولة لمواجهة التغيرات التي تطرأ خلال تطبيق المخططات العامة. وقد وصلت معظم هذه المدن إلى حالة من العجز عن الوصول إلى إمكانية معالجة مشاكلها العمرانية ومواجهة الامتدادات العمرانية والزيادة السكانية والمشاكل المرورية وزيادة الطاقة في البنية الأساسية. وإذا كان من الممكن مواجهه هذه المشاكل في مراحل سابقة فإنه لا يمكن الاستمرار في مواجهتها كلما تفاقمت. واذا كان من الممكن استهلاك بعض المواقع لتوسعة بعض الشوارع لمواجهه الضغط المروري في وقت من الأوقات فإنه لا يمكن الاستمرار في هذا الإجراء كلما زاد هذا الضغط عن طاقة الشارع بعد توسعته... وإذا كان من الممكن اللجوء إلى الشوارع العلوية لمواجهة هذه الضغط في وقت من الأوقات فإنه لا يمكن اللجوء إلى هذه الحلول بعد ذلك. لقد أصبح من الخطأ التمادي في هذا المنهج التخطيطي حيث يصعب التحكم في الكثافات السكانية أو الكثافات البنائية أو الاستعمالات لمناطق قائمة بسكانها ومبانيها واستعمالاتها. ولم يبق أمام الأجهزة المعنية إلا محاولة الارتقاء بمستواها العمراني أو الحضاري بالصيانة أو تطوير الخدمات والمرافق الأمر الذي يتطلب مدخلا جديدا للتطوير كبديل لإعادة التخطيط. على أن يتم مع ذلك تقدير المدة المناسبة التي تصل عندها المدينة إلى حد التشبع حيث تتحمل ما هو متوفر بها من مرافق وخدمات وما بها من سكان وسيارات وبعدها تتوقف عند هذا الحد ومن ثم توجه الزيادة السكانية إلى خارج المدينة وذلك بإنشاء أنوية جديدة لتجمعات تابعة جديدة. تبدأ وتنمو بالأسلوب الذي تطرحه النظرية الجديدة لتنمية المدن الجديدة.

وإذا كان حد التشبع ينطبق على المدن بعد فترة زمنية معينة فهو ينطبق أيضا على الأقاليم الإنتاجية والزراعية منها بصفة خاصة. وهنا توزع الأنوية خارج الأقاليم أو المناطق التي تصل إلى حد التشبع. وينطبق هذا المثل على الأقاليم الزراعية في الدول التي ينحصر فيها السكان على رقعة صغيرة من الأرض الزراعية مع توفر المناطق الصحراوية حولها. إن المدن والأقاليم التي تصل إلى حد التشبع لا تتحمل الأساليب التقليدية في التخطيط وإن كانت تخضع إلى منهج التطور بمعنى التحسين والارتقاء أكثر منه الامتداد أفقيا ورأسيا إلى ما شاء الله كلما تفاقمت مشاكلها بسبب الضغط السكاني. من هذا المنطلق

المخطط العام للمجاورة رقم (١٢)
بالحي رقم ١١ بمدينة ٦ أكتوبر.

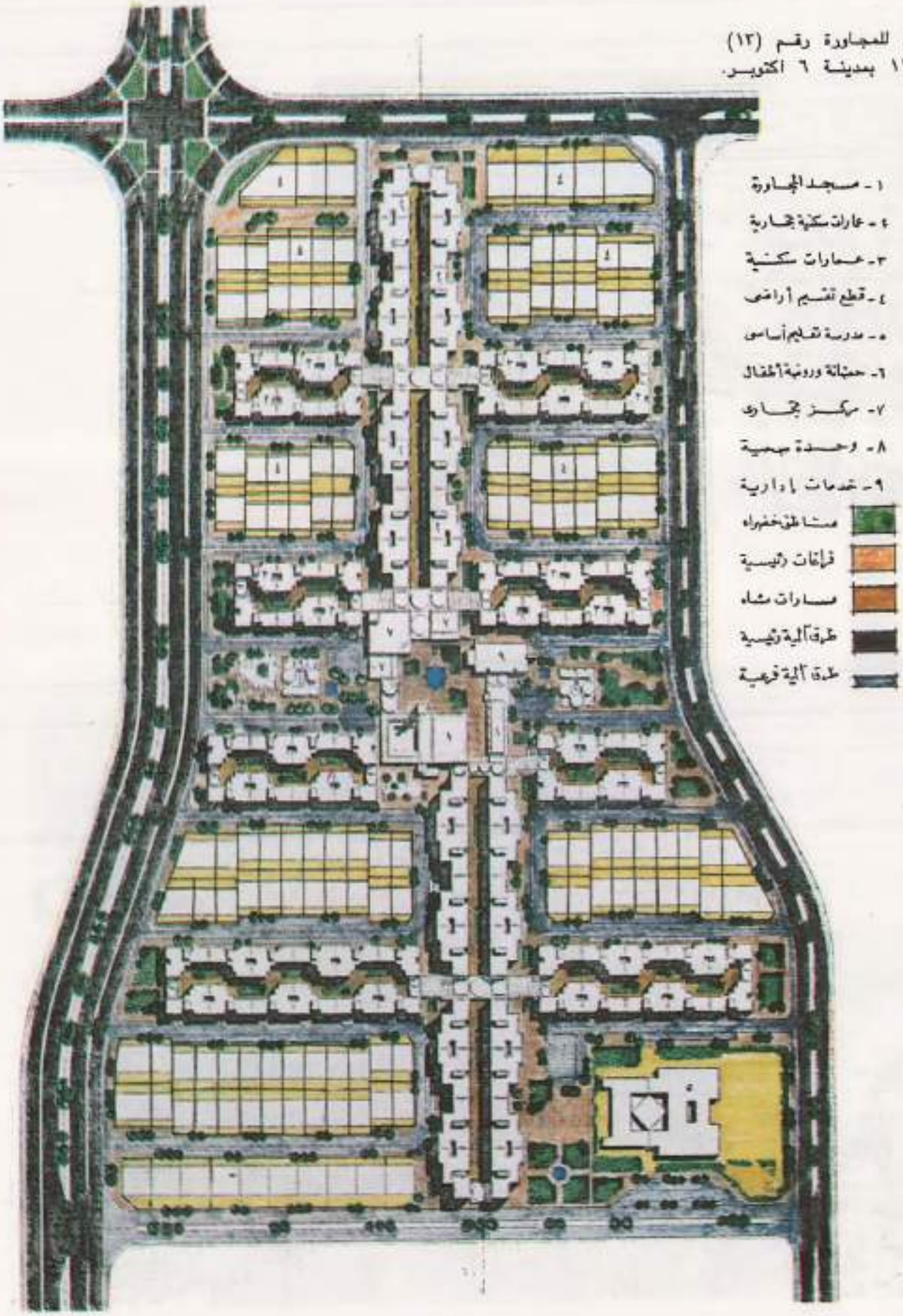

المخطط العام لمكة المكرمة ←

المخطط العام المقترح لتوسعة الحرم المكي ↓

الفكرى تصبح النظرية الجديدة للتنمية العمرانية للمناطق الجديدة هى البديل الوحيد للنظريات التقليدية.

تقاس مرحلة التشبع على أساس المعايير التخطيطية السائدة. سواء بالنسبة لطاقة تحمل المرافق والخدمات القائمة بعد تطويرها أو للطاقة الاستيعابية للطرق القائمة بعد تنظيمها. وهنا يمكن قياس حالة التشبع للمناطق المختلفة من المدنية كلٌ على حده ثم موازنتها بعضها مع البعض الآخر بحيث يمكن تحريك السكان من المناطق الأكثر تشبعاً إلى المناطق الأقل تشبعاً حتى تصل المدينة كلها إلى حالة التشبع العام. وخلال الفترة التى يتوقع أن تصل المدينة عندها إلى حد التشبع يمكن البدء فى غرس الأنوية الجديدة للتجمعات السكنية الجديدة حولها أو خارج الإقليم المتشبع حولها. وإعلام المجتمع بذلك من ناحية مع وقف الاستثمارات التى توجه للمشروعات الجديدة فى المدن عند وصولها لحالة التشبع وتقتصر على الاستثمارات الموجهه إلى الارتقاء والتحسين لما هو قائم من مرافق وخدمات عامة الأمر الذى يندرج ضمن اختصاصات إدارة المدينة أو بمسمى آخر الإدارة العمرانية.

وإذا كان من مسلمات الأمور أن تتم الزيادة السكانية الطبيعية فى المدن القائمة بشكل عادى دون اى نسبة هجرة من خارجها ، فإن الزيادة المستقبلية بعد وصول المدينة إلى حالة التشبع وعدم توفر فرص جديدة للعمل لا بد من توجيهها إلى الأنوية الجديدة مع توفير فرص العمل الممكنة بها. وإلا أضيفت الزيادة السكانية إلى نسبة البطالة القائمة. وهنا يجدر التحكم فى ربط السكان بفرص العمل القائمة حتى يتم التوازن الاجتماعى والاقتصادى للمدينة عند وصولها الى حالة التشبع. والتشبع هنا ليس حالة ثابته أو مكتملة فقد يتسرب بعض الفائض السكانى إلى أطراف المدينة فيزيد قليلاً من حجمها. وقد تتحرك نسبة من الفائض السكانى إلى مدن أو مناطق عمرانية أخرى قبل وصول المدينة إلى حالة التشبع. ويبقى العمل هنا موجها إلى الوصول إلى هذا التوازن الاجتماعى والاقتصادى بقدر ما توفره الظروف.

والمدينة فى حركتها الجارية قبل مرحله التشبع أو بعدها لا بد وأن تعتمد من ناحية أخرى ليس على الارتقاء أو تحسين المرافق المتاحة فقط ولكن أيضا على الارتقاء وتحسين المخزون فيها من الوحدات السكنية سواء بالإحلال أو التحسين أو بالإضافة فى أضيق الحدود. وهنا يصبح تطوير المناطق المتدهورة جزءا من تطوير المدينة حتى تصل إلى مرحلة التشبع التى لا يتوقف فيها القلب عن أداء وظائفه إذ أن امتداد الاطراف فى المدينة يزيد من الضغط على قلبها أى منطقة الوسط فيها. فإذا زادت امتدادات الأطراف عن حد التشبع قد يؤدى ذلك إلى توقف القلب. لذلك فان تقرير حد التشبع يرتبط بطاقة تحمل قلب المدينة أو مركزها مع تحمل المراكز الفرعية التى تعتمد عليها قطاعاتها المختلفة. ويعنى

ذلك أن حساب حد التشبع فى المدينة يخضع إلى قواعد علمية وفنية يتم فيها تثبيت حجم المرافق والخدمات العامة وحساب طاقة المركز الرئيسى والمراكز الفرعية ثم تثبيت حجم السكان مع دراسة ديناميكية التزايد وتحريك الفائض السكانى إلى الأنوية الجديدة. ويرتبط بذلك عوامل أخرى ترتبط باللوائح والقوانين التى تحكم إدارة المدينة بحيث يتمتع سكانها بالخدمات على قدر عطائهم المادى والمعنوى لها. وهنا يصبح لكل مدينة مقوماتها الذاتية بالإضافة إلى ما توفره لها الدولة من استثمارات فى إطار الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية. إن تقدير حد التشبع للمدينة يصبح هنا منهجاً له مكوناته التنظيمية والإدارية. بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ويأتى المكوّن العمرانى هنا تعبيرا عن هذا المنهج.

تأتى هنا النظرية الجديدة للتنمية العمرانية للمدن الجديدة لتحقق أهداف التنمية العمرانية المحلية للمدن القائمة الى أن يصل حجمها إلى حد التشبع. فالنظرية الجديدة هنا ترتبط ارتباطا عضويا بالتنمية المحلية للمدن التى يطبق عليها المنهج الحدى للتشبع وهو فى حد ذاته يعتبر فكرا متقدما ومكمّلا للنظرية الجديدة. وإذا كان هنا متسعاً لسرد أبعاد النظرية الجديدة فى التنمية العمرانية للمدن الجديدة فإن الإسهاب فى شرح نظرية التشبع فى المدن القائمة يحتاج إلى مجلد آخر يعرض للنظرية كما يقدم الأمثلة التطبيقية لها على حالات معينة. من المدن وفى إطار برامج التنمية الإقليمية التى تحقق أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية الأمر الذى يخرج نظرية التشبع عن نطاق هذا الكتاب.

مراحل النمو العضوى للتنمية العمرانية

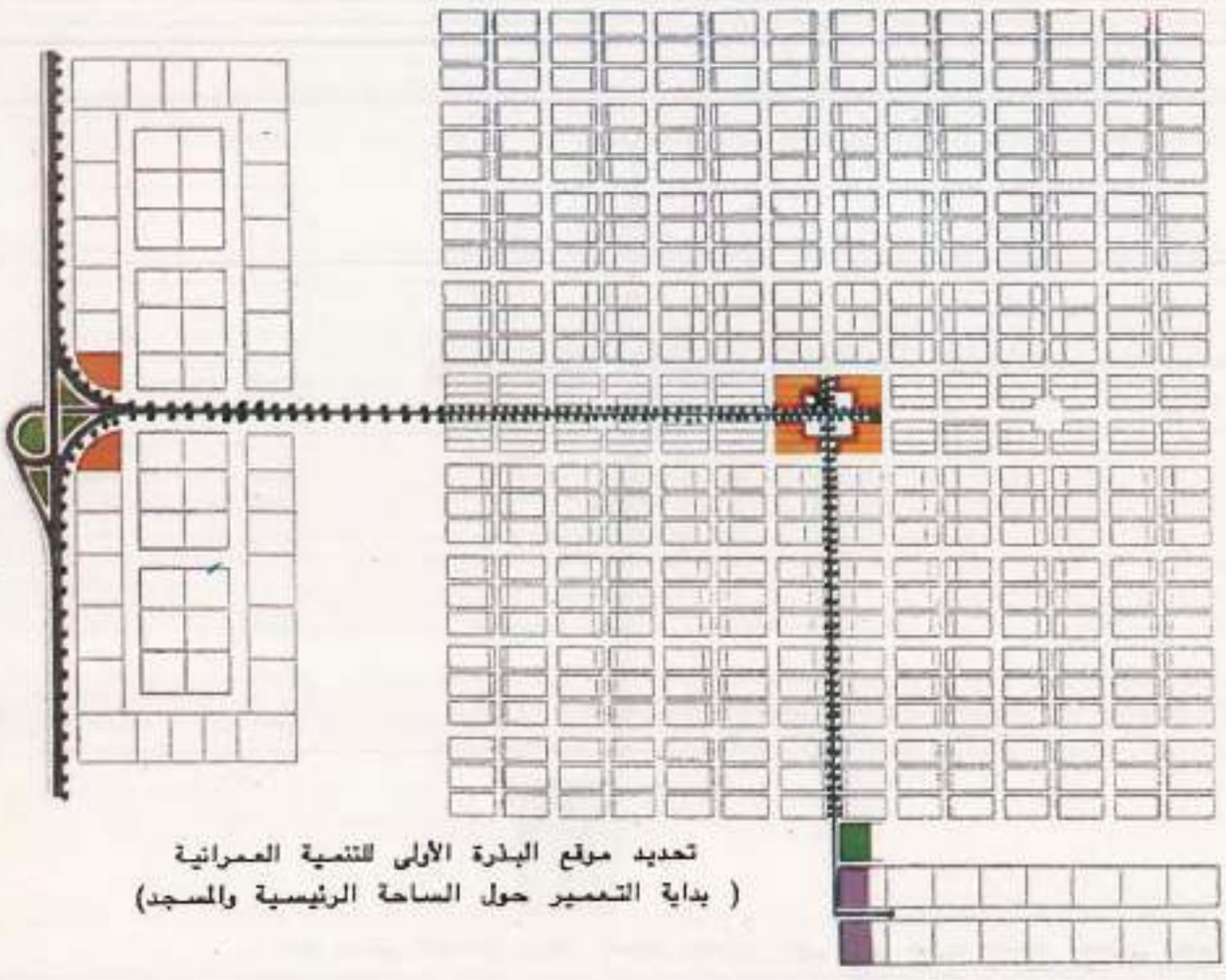

تحديد موقع البذرة الأولى للتنمية العمرانية
(بداية التعمير حول الساحة الرئيسية والمسجد)

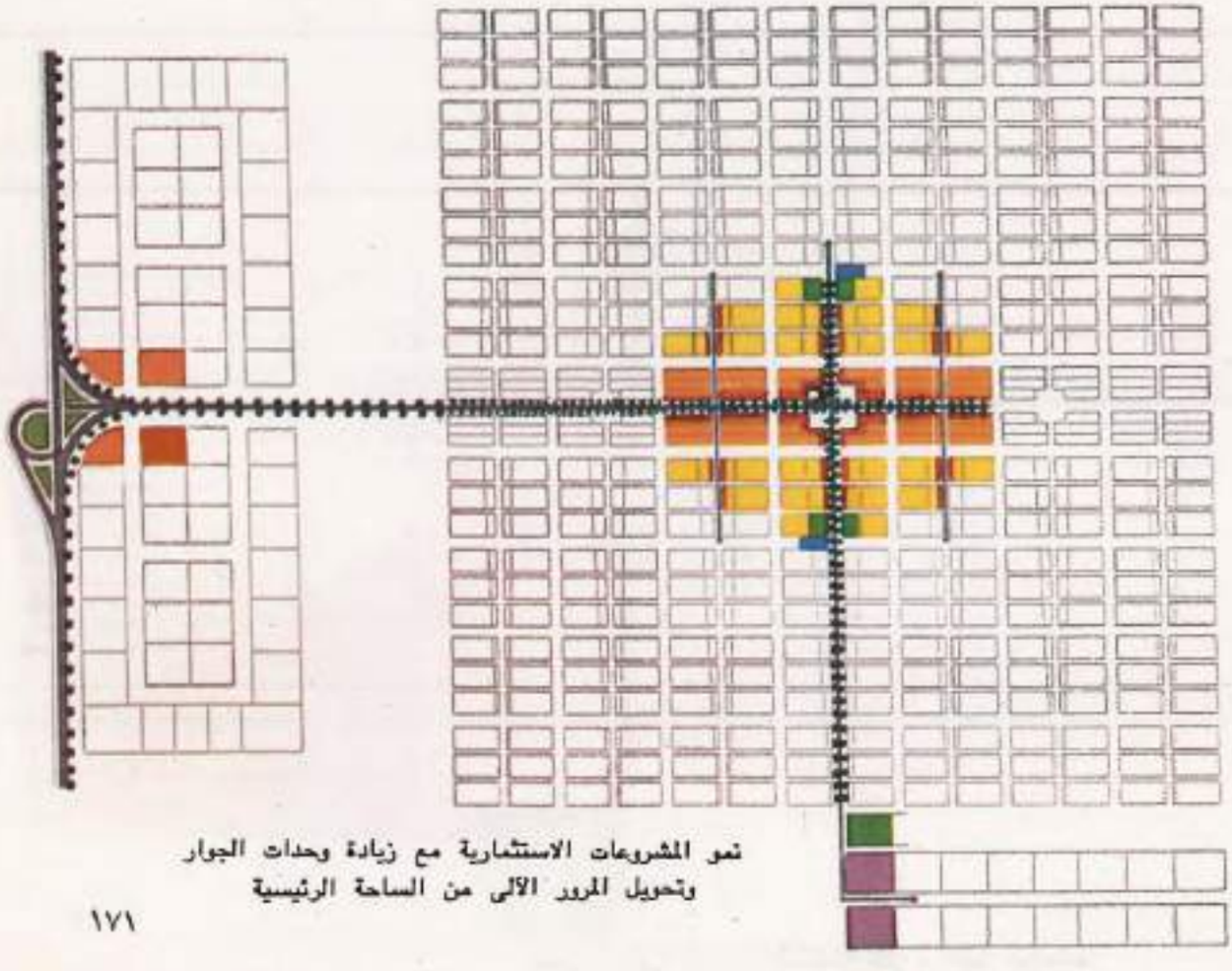

نمو المشروعات الاستثمارية مع زيادة وحدات الجوار
وتحويل المرور الآلى من الساحة الرئيسية

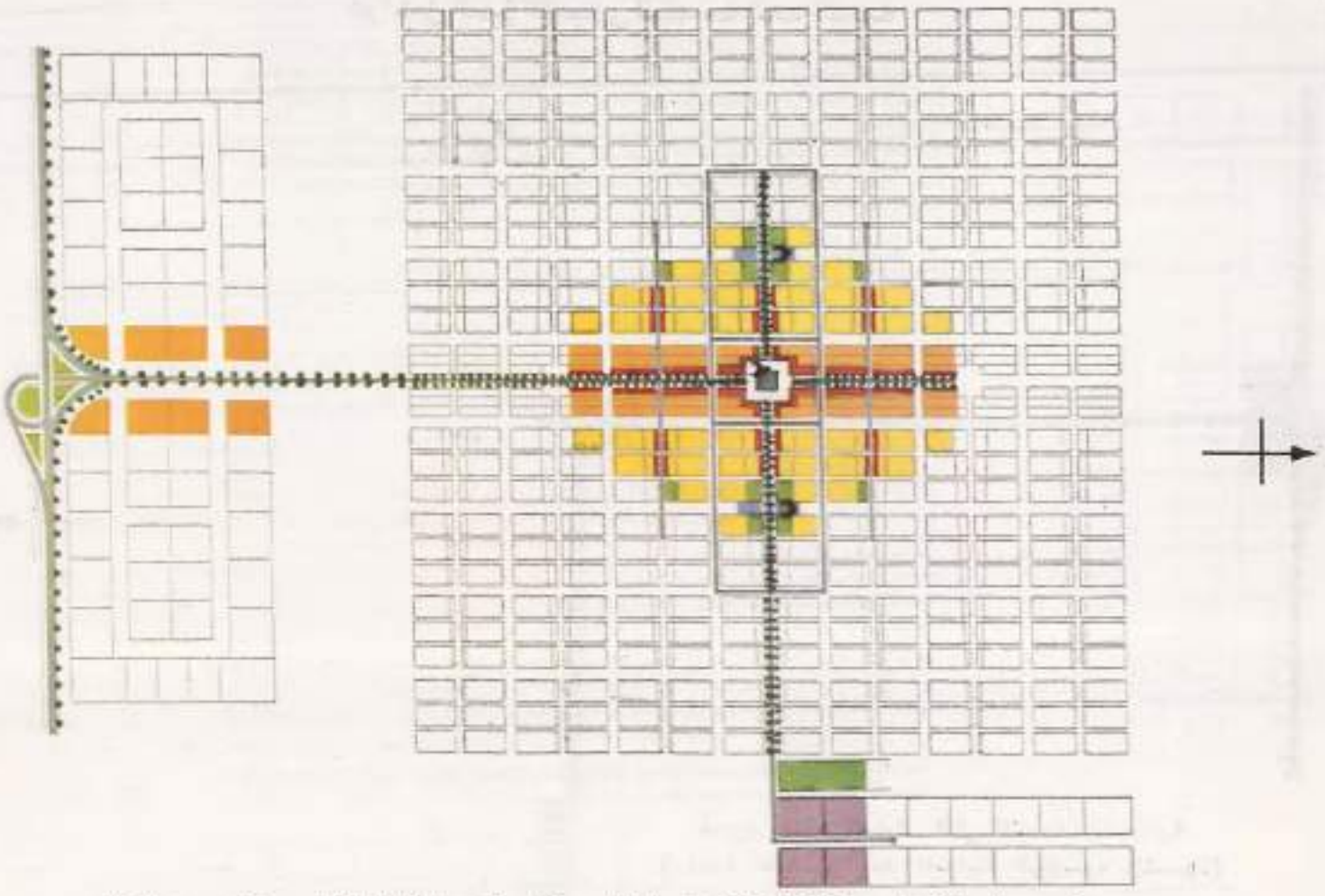

نمو مرحلى للخدمات بزيادة السكان وتحويل المرور الآلى خارج النشاط التجارى وتخصيصه للمشاه

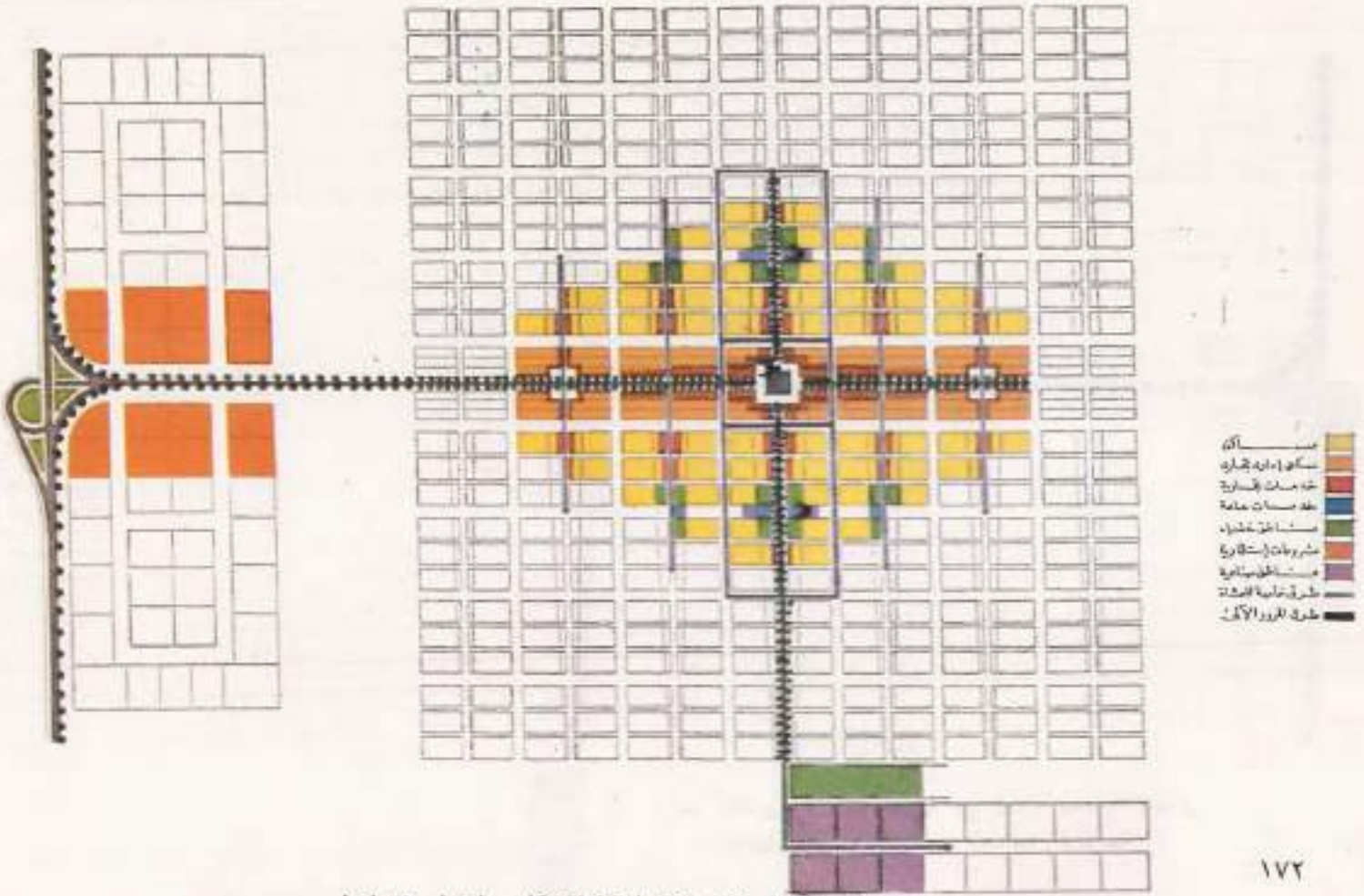

ظهور المجاورة السكنية المتكاملة بكل مرافقها وخدماتها

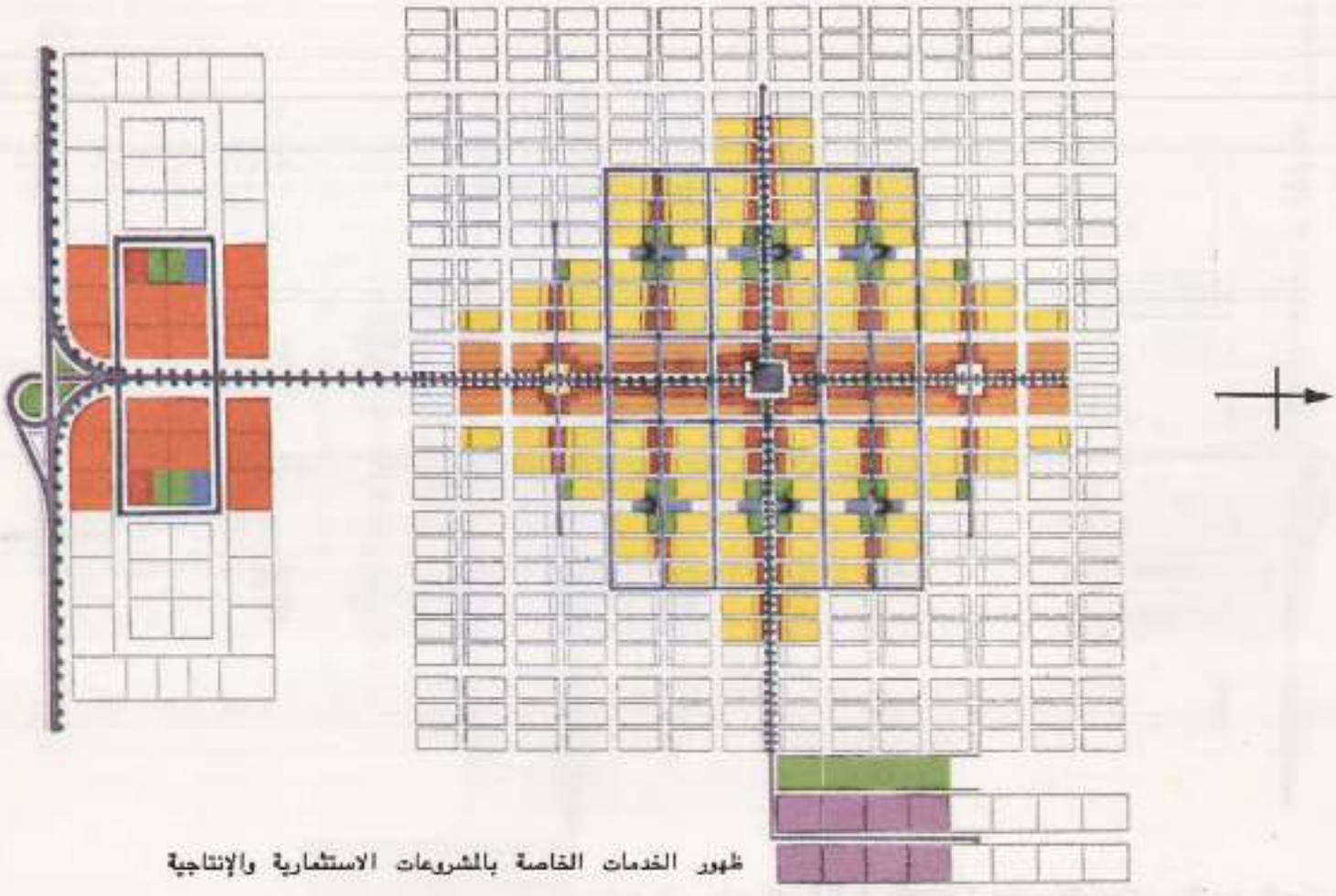

ظهور الخدمات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية والإنتاجية

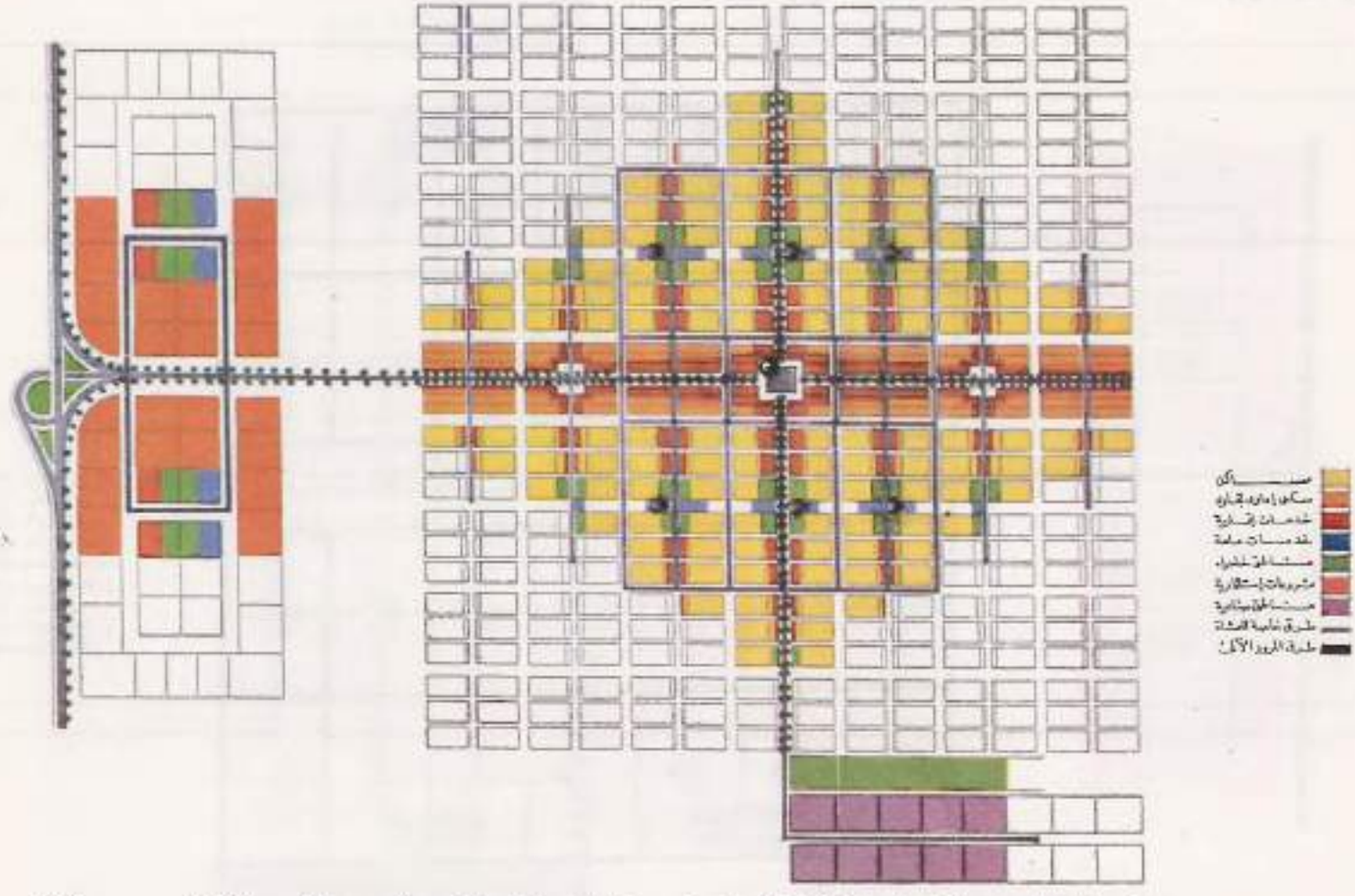

نمو السكان مع الخدمات المركزية واليومية وظهور الساحات الفرعية مع المحور الرئيسى للتنمية

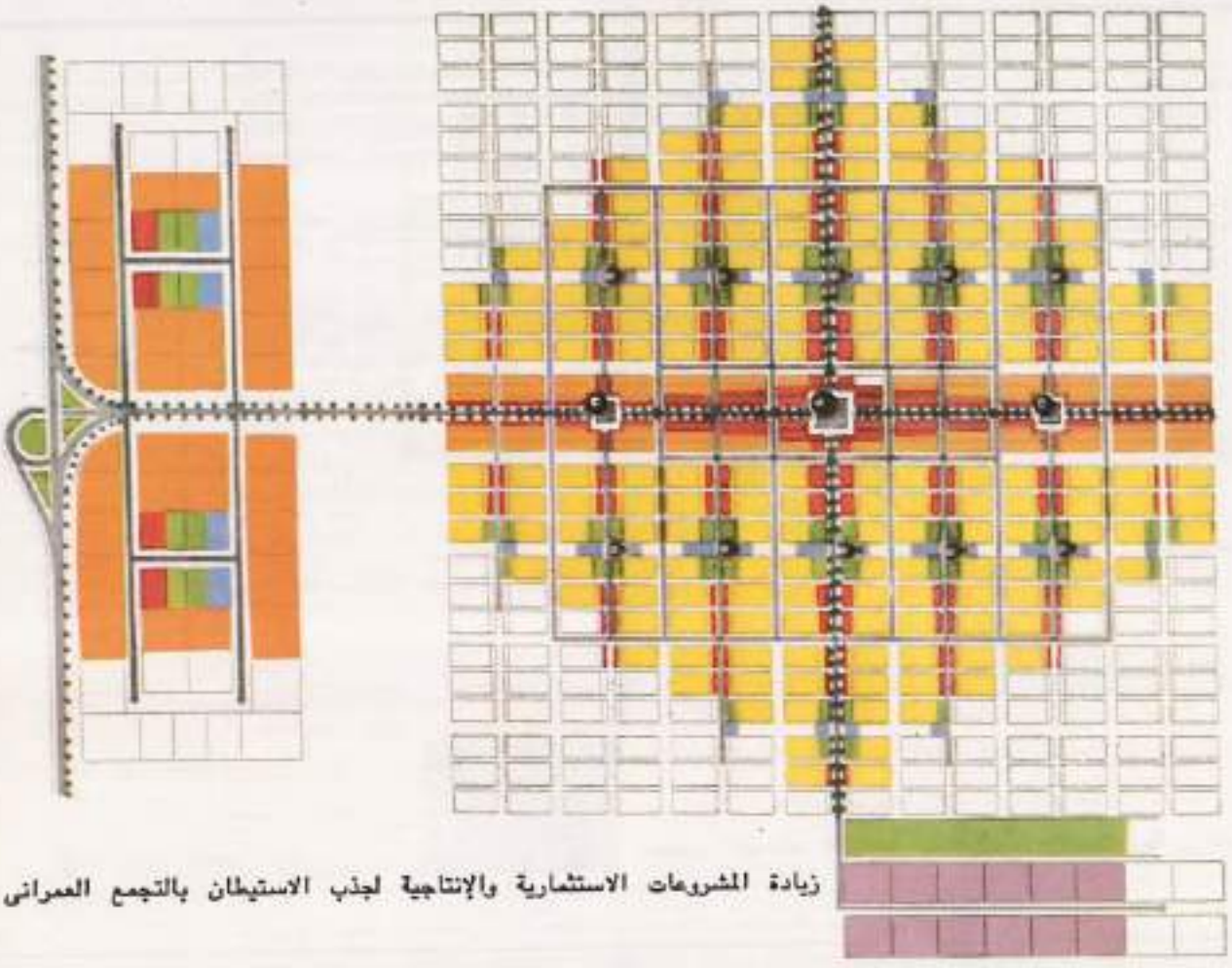

زيادة المشروعات الاستثمارية والإنتاجية لجذب الاستيطان بالتجمع العمرانى

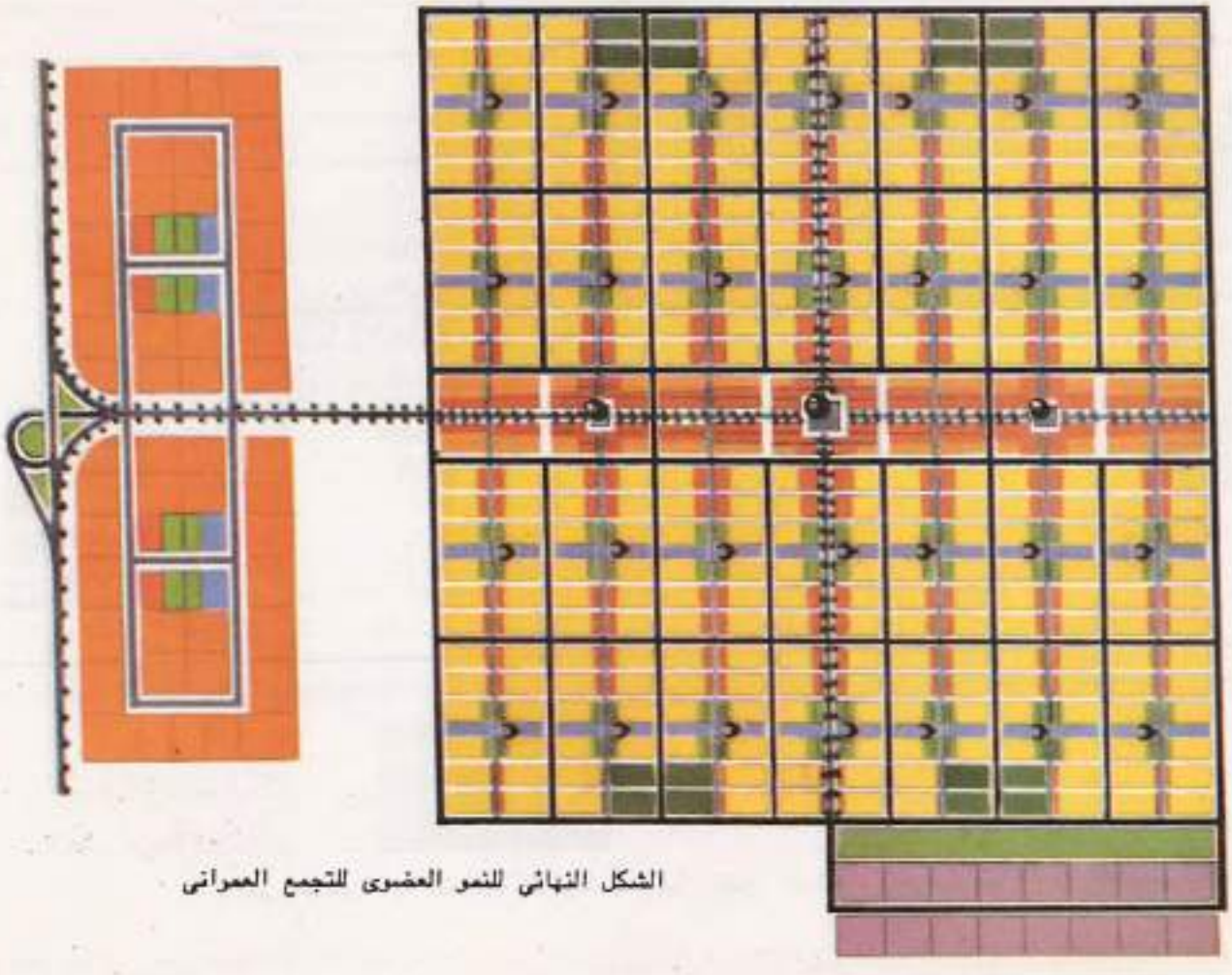

الشكل النهائى للنمو العضوى للتجمع العمرانى

مراحل النمو العضوى للمجاورة السكنية

١- بداية التعمير حول الساحة الرئيسية والمسجد

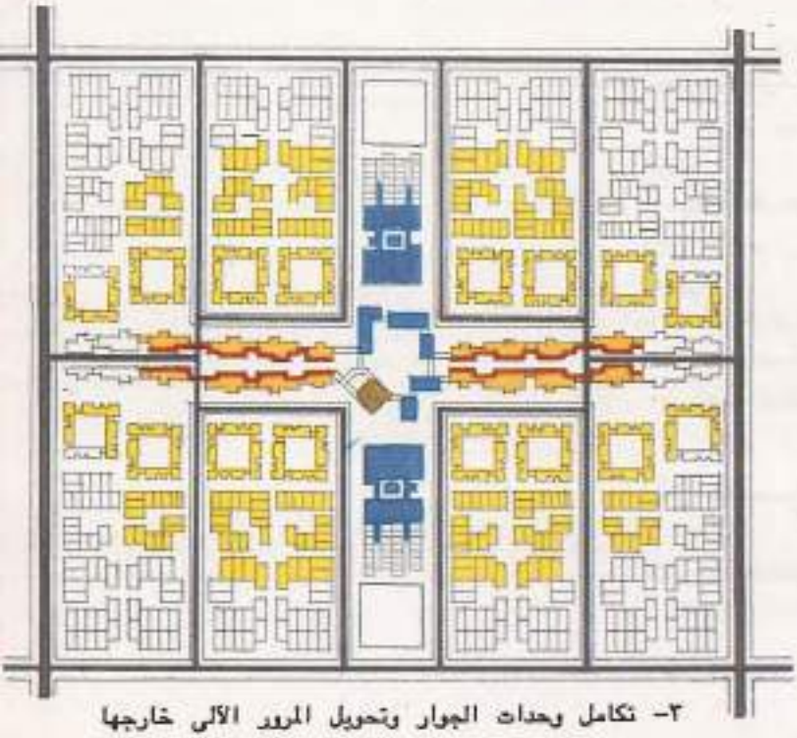

٢- تكامل وحدات الجوار وتحويل المرور الآلى خارجها

٢- بداية ظهور ونمو المدرسة الأساسية

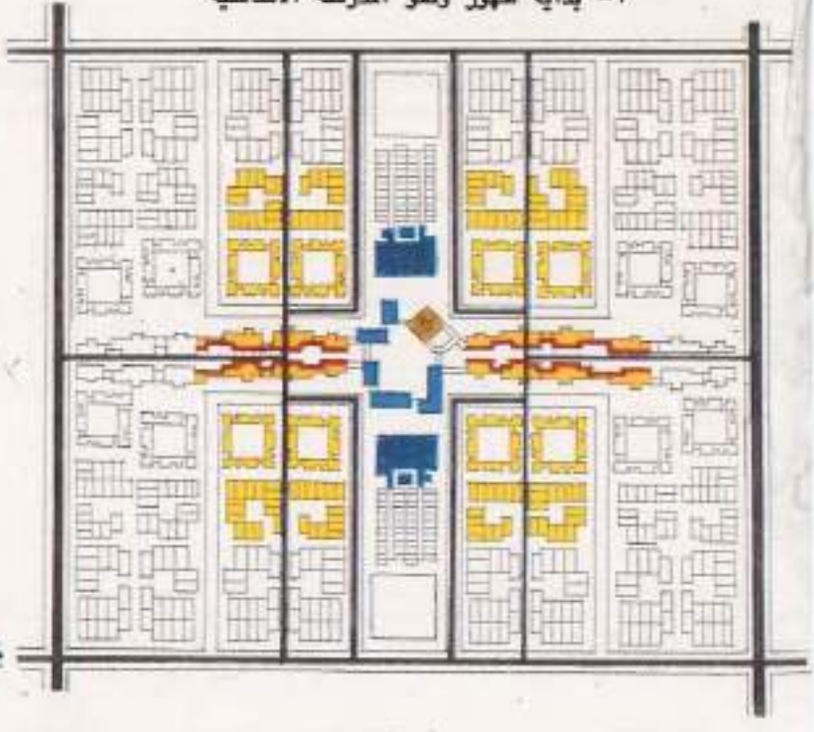

٤-ظهور المجاورة فى شكلها النهائى

سكنى سكنى تجارى إدارى تجارى خدمات عامة خدمات دينية

المراجـــع العربيـــة:

- د. حسين مؤنس – اطلس تاريخ الاسلام – الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى – القاهرة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- د. محمد عبد الستار عثمان – المدينة الإسلامية – سلسلة عالم المعرفة الكويت
- مجلة الفكر العربي – عن مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية – اكتوبر / نوفمبر ١٩٨٢ – العدد ٢٩ السنة الرابعة مسألة المدينة والمدينة العربية صادرة عن معهد الإنماء العربي.
- د. عبد الباقي ابراهيم – المنظور الإسلامي للنظرية المعمارية – مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة.
- د. احمد كمال عفيفي – نظريات في تخطيط المدن وأقاليمها

المراجـــع الأجنبيـــة:

- **Beseim Selim Hakim**: Arabic - Islamic Cities, Building and Planning Principles KPI - First edition 1986 - London England.

- **Jamel Akbar** - Crisis in the Built Environment - Concept Media Pte Ltd - 1988, England.

-**Le Corbusier**: The City of Tomorrow, The Architectural Press 3rd ed. 1971, England.

- **W. Honghton Evans:** Planning Cities - University of Leedo- 2nd ed 1978 - England.

- **Ira M. Lapidus:** Muslim Cities in the Later Middle Ages - Cambridge University Press - 2nd ed: 1984 - London,. England.

رقم الإيداع
٩٣/١٩٨٣
I. S . B . N
977-5417-00-7

الناشر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
١٤ شارع السكى - منشية البكرى - مصر الجديدة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٦٧٠٨٤٣ ــ ٦٧٠٧٤٤ ــ ٦٧٠٢٧١

Center For Planning and Architectural Studies